

جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير
فرع: النقود و المالية

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور: قادة أقاسم

من إعداد الطالب:
عبد الرزاق سلام

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 03 رئيسا
الأستاذ الدكتور: قادة أقاسم جامعة الجزائر 03 مقرر
الأستاذ الدكتور: بن موسى كمال جامعة الجزائر 03 متحنا
الدكتور: حشماوي محمد جامعة الجزائر 03 متحنا
الأستاذ الدكتور: بوكساني رشيد جامعة بومرداس متحنا
الدكتور: غريبي أحمد جامعة المدية متحنا

الموسم الجامعي:

2012 -2011

شكر و تقدير

أتوجه بالحمد و الشكر إلى المولى عز وجل على جميع نعمه الظاهرة والباطنة

فأقول: ﴿ الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ﴾.

كما أتوجه بخالص شكري وجزيل امتناني

إلى الفاضل والمحترم الأستاذ الدكتور

المشرف على هذا العمل قادة أقلامه الذي كان له الفضل بعد الله عز وجل

في اتمام هذا العمل، بنصائحه وارشاداته القيمة.

إلى الفاضل و المحترم الأستاذ الدكتور محمد المجيد قدي على توجيهاته و

ارشاداته القيمة .

إلى الفاضل و المحترم الدكتور أحمد ذياب الريموني المشرف الثاني على

هذا العمل من جامعة اليرموك على توجيهاته و ارشاداته القيمة .

و الشكر أيضا لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ما بذلوه من جهد لتقييم

هذا العمل .

الإهداء

إلى والدي الكريمين.

﴿وقل رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و علي والدي﴾

و أن أعمل صالحا ترضاه ﴿قرآن كريم﴾

- إلى زوجتي الفاضلة.
- إلى إخوتي و أخواتي وأبنائهم .
- إلى كل الأقارب أعمامي، أخوالي، عماتي، خالاتي و أبنائهم.
- إلى كل الأساتذة و الشيوخ.
- إلى كل الأصدقاء الأوفياء.
- إلى كل من سلك طريقا يبتغي فيه علما.
- إلى وطني الغالي الجزائر، متمنيا له المزيد من الامن والاستقرار والتطور.

.... حفظ الله الجميع

فهرس المحتويات

II	الشكر
III	الاهداء
IV	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الاشكال
IX	فهرس الجداول
XI	الملخص
أ	المقدمة
أ	تمهيد
ب	أسئلة البحث
ب	فرضيات البحث
ت	حدود البحث
ت	أسباب اختيار البحث
ت	أهداف البحث
ث	ادوات ومنهج البحث
ث	الدراسات السابقة
ر	مساهمة البحث
ر	بنية و خطة
ز	صعوبات البحث
1	الفصل الاول: العولمة المالية و القطاع المصرفي
1	تمهيد الفصل
2	المبحث الأول: التحرر المالي و العولمة المالية
2	المطلب الاول: التحرير المالي و تجلياته
8	المطلب الثاني: ماهية العولمة المالية و أسباب ظهورها
11	المطلب الثالث : مؤشرات نمو العولمة المالية
16	المبحث الثاني: تقييم العولمة المالية
16	المطلب الاول: ايجابيات العولمة المالية
18	المطلب الثاني: سلبيات العولمة المالية
21	المبحث الثالث: العولمة المصرفية و انعكاساتها

21	المطلب الاول: مفهوم العولمة المصرفية و أسباب ظهورها
24	المطلب الثاني: اثار العولمة المصرفية على المصارف
27	خلاصة الفصل
28	الفصل الثاني: التحديات المصرفية في ظل العولمة
28	تمهيد الفصل
29	المبحث الاول: تحرير تجارة الخدمات المصرفية و اثرها على المصارف
29	المطلب الاول: تعريف تجارة الخدمات و الجوانب المختلفة لها
32	المطلب الثاني: اتفاقية الخدمات المالية و المصرفية
35	المطلب الثالث: واقع تحرير تجارة الخدمات المصرفية في الدول العربية
38	المطلب الرابع: الآثار المتوقعة لتحرير الخدمات المالية والمصرفية على الدول النامية
43	المبحث الثاني: انتشار و توسع الصيرفة الالكترونية
44	المطلب الاول: مفهوم الصيرفة الالكترونية
50	المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية
55	المطلب الثالث: تطور ودرجة نفاذ الصيرفة الالكترونية
58	المطلب الرابع: ايجابيات و سلبيات البنوك الالكترونية
62	المبحث الثالث: الازمات المالية و آثارها على اعمال المصارف
62	المطلب الاول: تعريف الازمات المالية والمصرفية
67	المطلب الثاني: نماذج للازمات المالية و المصرفية
72	المطلب الثالث: الازمة المالية 2008
78	المطلب الرابع: آثار الازمة المالية 2008 على المصارف
82	المبحث الرابع: تطور اتفاقية بازل و أداء المصارف
83	المطلب الاول: اتفاقية بازل I و أداء البنوك
88	المطلب الثاني: اتفاقية بازل II و أداء البنوك
96	المطلب الثالث: اتفاقية بازل III و أداء البنوك
102	خلاصة الفصل
103	الفصل الثالث: واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة
103	تمهيد الفصل
104	المبحث الاول : مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري
104	المطلب الاول : القطاع المصرفي الجزائري بعد الاستقلال و بداية الاصلاحات

106	المطلب الثاني : قانون النقد و القرض و تأثيره على القطاع المصرفي الجزائري
116	المطلب الثالث: وضعية البنوك الجزائرية على ضوء قانون 10-90
120	المبحث الثاني: أهم التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض (10-90)
120	المطلب الاول : الامر رقم 01-01 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض
121	المطلب الثاني : الامر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض
123	المطلب الثالث: الامر رقم 04-10 المتعلق بالنقد و القرض
125	المبحث الثالث: التوجهات الجديدة للقطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة
125	المطلب الاول : الشراكة الاورومتوسطية و آثارها على القطاع المصرفي الجزائري
128	المطلب الثاني : المنظمة العالمية للتجارة و القطاع المصرفي الجزائري
132	خلاصة الفصل:
133	الفصل الرابع : تقييم كفاءة اداء المصارف الجزائرية في ظل العولمة
133	تمهيد الفصل
134	المبحث الأول: طبيعة تقييم الأداء المالي للمصارف
134	المطلب الاول : مفهوم تقييم الأداء المالي للمصرف
138	المطلب الثاني: اهداف تقييم الأداء في المصارف
139	المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للكفاءة
139	المطلب الأول: تعريف الكفاءة
139	المطلب الثاني: الكفاءة في القطاع المصرفي
144	المطلب الثالث: طرق قياس كفاءة أداء القطاع المصرفي
146	المبحث الثالث: تقييم كفاءة القطاع المصرفي الجزائري على المستوى الكلي
146	المطلب الأول: حجم و درجة نمو القطاع المصرفي الجزائري
148	المطلب الثاني : بنية القطاع المصرفي الجزائري
151	المبحث الرابع: تقييم أداء المصارف الجزائرية على المستوى الجزئي
153	المطلب الاول: القدرة على تعبئة الموارد (جذب المدخرات)
157	المطلب الثاني: القروض الموزعة
160	المطلب الثالث: مخاطر رأس المال
160	المطلب الرابع: كفاءة التشغيل(المردودية)
163	المطلب الخامس: درجة سيولة البنك

165	خلاصة الفصل
166	الفصل الخامس : جوانب تكييف القطاع المصرفي الجزائري لمواكبة التحولات العالمية
166	تمهيد الفصل
167	المبحث الأول: الاهتمام بحوكمة المصارف
167	المطلب الأول: مفهوم حوكمة المصارف
173	المطلب الثاني: مبادئ، اهداف و محددات حوكمة الشركات
179	المطلب الثالث: دور الحوكمة في المصارف، ركائزها و التحديات التي تواجهها
187	المبحث الثاني: الاتجاه نحو الاندماج المصرفي و البنوك الشاملة
187	المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي
192	المطلب الثاني: البنوك الشاملة
196	المبحث الثالث: تبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي
196	المطلب الأول: مفهوم و أهمية التسويق المصرفي
201	المطلب الثاني: جودة الخدمة المصرفية
205	المطلب الثالث: أساسيات التعامل مع العملاء
208	المطلب الرابع: المرتكزات الأساسية للمفهوم الحديث للتسويق المصرفي
211	المبحث الرابع: تحديث وسائل الدفع
211	المطلب الأول: دوافع وأهداف تحديث نظام الدفع في الجزائر
221	المطلب الثاني: العناصر الرئيسية لتحديث نظام الدفع في الجزائر
224	المطلب الثالث: واقع تحديث نظام الدفع في الجزائر و مشاكل التحديث
225	المبحث الخامس: إصلاح نظم الإشراف و الرقابة، زيادة الامن المصرفي و تحسين نظم الانذار المبكر
225	المطلب الأول: اصلاح و تفعيل نظام الرقابة و الاشراف
233	المطلب الثاني: زيادة الامن المصرفي
234	المطلب الثالث: تحسين نظام الانذار المبكر
239	خلاصة الفصل
240	خاتمة
244	قائمة المراجع

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
06	نسبة القيود على الحساب الرأسمالي	(1-1)
45	المعاملات المصرفية الالكترونية	(1-2)
118	القطاع المصرفي الجزائري حاليا (بعد قانون 10-90)	(1-3)
148	بنية القطاع المصرفي الجزائري	(1-4)
152	تقسيم المصارف كنسبة من إجمالي العدد و الأصول في 2009	(2-4)
153	تطور الودائع في المصارف الخاصة و العامة 2005- 2009	(3-4)
154	الودائع تحت الطلب في المصارف العامة و الخاصة 2009-2005	(4-4)
155	الودائع لأجل في المصارف العامة و الخاصة 2005- 2009	(5-4)
156	الودائع لاجل و تحت الطلب الى اجمالي الودائع في المصارف العامة	(6-4)
156	الودائع لاجل و تحت الطلب الى اجمالي الودائع في المصارف الخاصة	(7-4)
158	حصة القروض للمصارف الخاصة و العامة من اجمالي القروض 2009-2000	(8-4)
158	القروض الموجهة الى القطاع العمومي و القطاع الخاص في المصارف العامة	(9-4)
159	القروض الموجهة الى القطاع العمومي و القطاع الخاص في المصارف الخاصة	(10-4)
172	بواعث الاهتمام بحوكمة الشركات	(1-5)
178	المحددات الداخلية و الخارجية للحوكمة	(2-5)
184	الهيكل التنظيمي للحاكمية المؤسسية في المصارف	(3-5)
193	وظائف البنوك الشاملة	(4-5)

207	سلسلة القيمة كما عبر عنها نموذج بورتر (بالتصرف)	(5-5)
210	المرتكزات الاساسية للمفهوم الحديث للتسويق المصرفي	(6-5)

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
05	الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر	(1-1)
07	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة (2005-2008)	(2-1)
10	انخفاض تكلفة أسعار المكالمات الهاتفية، وأسعار الكمبيوتر وملحقاته، وتكاليف النقل البحري والجوي	(3-1)
11	بنية وحجم الموجودات المالية مابين 2001-2007	(4-1)
14	أهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها	(5-1)
37	التزامات الدول الخليجية الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية الاخرى	(1-2)
57	عدد ماكينات الصراف الآلي على مستوى العالم في عام 2005	(2-2)
58	فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والانترنت	(3-2)
59	تقدير تكلفة الخدمات عبر قنوات مختلفة	(4-2)
67	ملخص التعريفات النظرية و التطبيقية للأزمات	(5-2)
68	الأزمات قبل 1973	(6-2)
70	الأزمات بعد 1973	(7-2)
77	الفروق المؤسسية في اسواق الرهن العقاري و مؤشرات اسواق الرهن العقاري	(8-2)
86	الأوزان المطبقة لمخاطر الاصول للعناصر داخل الميزانية	(9-2)
92	اوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية المختلفة	(10-2)
146	اصول البنك المركزي و البنوك التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي	(1-4)
153	حجم الائتمان المحلي / الناتج المحلي الاجمالي	(2-4)

153	حجم الائتمان الممنوح من البنوك الى القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي	(3-4)
154	معدل التغير في ارصدة الودائع 2005-2009	(4-4)
161	مؤشرات كفاءة التشغيل (المردودية) في المصارف العامة و الخاصة 2005-2009	(5-4)
164	نسبة القروض الى كل من الاصول و الودائع في المصارف العامة و الخاصة	(6-4)
191	عمليات الاندماج و الاستحواذ وفقا للقطاع عام 2008	(1-5)
237	المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية	(2-5)

المخلص:

تلعب المصارف دورا رياديا و تنمويا في اقتصاديات مختلف الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، و في الآونة الاخيرة برزت مجموعة من التحولات مست مختلف الدول نتيجة لما يعرف بالعولمة المالية أثرت تأثيرا كبيرا على القطاع المصرفي في هذه الدول حيث ان بعضها اصيب بأزمات مالية ومصرفية، و في ظل هذه الاوضاع و المتغيرات التي تعرفها المصارف كان لزاما علينا معرفة اوضاع القطاع المصرفي الجزائري واداءه و متطلبات اصلاحه من أجل جعل هذا القطاع قادر على منافسة المصارف الاجنبية و الوقوف امام تيار العولمة المالية .

الكلمات الدالة: البنوك ، المصارف، المصارف الجزائرية، القطاع المصرفي، العولمة المالية، تقييم أداء المصارف، الاصلاح المصرفي .

تمهيد:

لقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي نقطة تحول كيفية في التاريخ العالمي المعاصر ، فقد عرفت البيئة الدولية تحولات هيكلية و جذرية متسارعة و حاسمة مست جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية و أفرزت العديد من التغيرات أثرت و لازالت تؤثر على جميع دول العالم ، ومن ابرز هذه التغيرات الاتجاه نحو العولمة المالية ، وبما أن البيئة المصرفية جزء من البيئة الدولية فقد عرفت هي الاخرى جملة من المستجدات أهمها إزالة القيود بين الأسواق المصرفية الدولية مما أدى إلى خلق المناخ المناسب لتدويل أسواق الصرف و المال في العالم.

هذا و يعتبر القطاع المصرفي احد ركائز النظام المالي والاقتصادي بحكم مقوماته ومكوناته ونشاطه ، كما يوفر بعد دراسة حاجة السوق و الوضع الاقتصادي التدفقات النقدية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال قدرته على تعبئة المدخرات و تسيير تدفق الاموال بين وحدات الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بواسطة المؤشرات الصادرة عن البنك المركزي والتوجيهات الحكومية مثل عرض النقود والضرائب والتضخم وغيرها، وعليه يمكن القول أن القطاع المصرفي يلعب دورا رياديا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم القروض للأفراد والمؤسسات و المساهمة في المشروعات الحكومية.

ونظرا لأهمية القطاع المصرفي في استقرار النشاط الاقتصادي للبلد وما يقوم به من دور أساسي في التنمية فإن وجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض المنتجة وتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار يعد أمر أساسيا ، لذا كان لزاما على القطاع المصرفي مواكبة كل التطورات المتلاحقة في ظل العولمة و ذلك من خلال تحسين طرق أداء الخدمات المصرفية و اهم هذه الطرق التوجه نحو البنوك الشاملة و التوسع في عمليات الاندماج المصرفي ، و اعادة هيكلة الخدمات المصرفية و ايضا ادخال اساليب تكنولوجية جديدة على العمل المصرفي كخدمة الدفع الالكتروني ، ضرورة تطبيق قواعد الحوكمة خاصة فيما يخص الافصاح و الشفافية و ذلك لتجنب الوقوع في الاضطرابات و الهزات المتكررة التي تعصف بالدول ، و تطوير قدراته التنافسية و وضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله و توجيه نشاطه لتحقيق الاهداف المسطرة .

والجزائر من بين الدول التي تعرضت إلى هزات مالية داخلية تمثلت أساسا في الفضائح المالية التي تعرضت لها بعض المؤسسات المصرفية حيث كلفت الخزينة أكثر من 300 مليار دينار جزائري وأبرز هذه الفضائح هي فضيحة الخليفة بنك والتي تعتبر أكثر هذه الفضائح تأثيرا في الساحة المالية والمصرفية منذ الاستقلال ، بالإضافة إلى فضائح يونين بنك وأركو بنكو وغيرها.

ومن هذا المنطلق أصبحت الحاجة ملحة للاهتمام بسلامة الاجراءت والممارسات التي تطبقها البنوك وتقييم أدائها من حيث مدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية وكفاءتها في استخدام الأموال وطمأنة المساهمين وأصحاب الودائع على سلامة أموالهم وصدق حساباتها ونتائجها.

من الرهانات الاخرى تحسين الوضعية المالية ومؤشرات الأداء ، مسايرة القطاع المصرفي الجزائري للأنظمة المالية والمصرفية السائدة في الدول المتقدمة وذلك بتطبيق متطلبات إتفاق بازل و فتح القطاع المصرفي أمام الخواص قصد زيادة قدرته على رفع حصته السوقية سواء عن طريق اقتحام أسواق جديدة أو التوسع في الاسواق القائمة ، ولا يكون ذلك الا باستخدام وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات الحديثة لأنها أثرت بشكل كبير على أسلوب الحياة داخل المجتمعات التي أصبح فيها الفرد يبحث عن ما هو جديد ومتطور من منتجات ومنها المنتجات المصرفية.

أسئلة البحث:

- من خلال العرض السابق نتبلور لنا إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال التالي:
- ما هي متطلبات إصلاح القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة؟
 - ومن اجل الإجابة على السؤال الجوهرى ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:
 - ما هي أهم التطورات المالية التي عرفها العالم في نهاية القرن العشرين ؟
 - ما هو واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة ؟
 - ما هي وضعية مؤشرات أداء المصارف الجزائرية ؟
 - ما مدى قدرة المصارف الجزائرية على مواجهة العولمة؟
 - ما هي متطلبات الاصلاح الواجب اعتمادها في القطاع المصرفي الجزائري لمواكبة التحولات المالية والمصرفية الدولية ؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة و بعد المطالعات والقراءات المختلفة للكتابات السابقة المتعلقة بالمصارف والعولمة المالية وآفاقها المستقبلية ومقابلتها بالأسئلة موضوع البحث، بدا لنا وضع الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لدراستنا:

- تعتبر اوضاع المصارف الجزائرية في حالة غير جيدة و لاتمكنها من الوقوف في تيار العولمة المالية؛

- اتجاه المصارف الجزائرية نحو الاندماج المصرفي من شأنه تعزيز و تطوير القطاع المالي والمصرفي الجزائري؛

- اتجاه المصارف الجزائرية نحو اعتماد الصيرفة الشاملة من شأنه تعزيز و تطوير القطاع المالي و المصرفي الجزائري؛

- اتجاه المصارف الجزائرية نحو اعتماد الصيرفة الالكترونية من شأنه تعزيز و تطوير القطاع المالي و المصرفي الجزائري؛
- تؤدي عصنة أنظمة الدفع في الجزائر الى زيادة قدرة تنافسية النظام المصرفي الجزائري ؛
- يساهم اعتماد التسويق في المصارف الجزائرية في تعزيز أدائها و تطوير أساليب عملها.

حدود البحث:

من اجل معالجة إشكالية البحث تم تحديد إطارين مكاني و زمني، فالإطار المكاني يخص المصارف الجزائرية حيث تم التركيز على الجانب المالي والنقدي، أما عن الإطار الزمني فان فترة الدراسة حددت مابين 2000- 2010 نظرا لان الجزائر عرفت تحولات جديدة سياسيا اثرت على الجانب على القطاع الاقتصادي و المالي .

أسباب اختيار البحث:

يرجع اختيار البحث لأهميته إذ أن الجزائر تحتل موقعا استراتيجيا فهي تحتوي على فرص استثمار جيدة مما يجعل من تطوير أساليب التمويل يمثل دعم للاستثمار و التنمية الاقتصادية. اعتقاد الباحث ان الاداء الفعال للمصارف الجزائرية يؤدي الى اثار ايجابية على المستوى الجزئي و الكلي و عليه يسعى الباحث الى التعرف على الية عمل المصارف الجزائرية ليوقف عند اهم التحديات التي تحول دون الاداء الجيد للقطاع المصرفي في الجزائر. هذا علاوة على أن المواضيع المتعلقة بالمصارف هي مواضيع الوقت الحاضر ومحل نقاش ودراسات في الدوائر العلمية الأكاديمية والمحافل الدولية .

أهداف البحث:

- انطلاقا من إشكالية البحث وفرضياته فان هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:
- محاولة معرفة اثر التطورات المالية والنقدية التي عرفها العالم منذ نهاية القرن العشرين على النظام المصرفي الجزائري؛
- محاولة تقييم الوضعية المالية للمصارف الجزائرية ومدى إمكانية تحسينها؛
- محاولة معرفة مدى قدرة المصارف الجزائرية على مواجهة أهم الآثار السلبية الناجمة عن هذه التطورات.

أدوات ومنهج البحث:

تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على الأدوات التالية:

- جمع المعلومات من :

- الدوريات المتخصصة، مثل مجلة اتحاد المصارف العربية، مجلة التمويل والتنمية، THE BANKER...؛
- التقارير المتخصصة مثل تقارير البنك المركزي، التقارير الدورية للبنوك الجزائرية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، Economic Outlook.. Development World Indicators....،
- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) خاصة مواقع المنظمات الدولية مثل بنك التسويات الدولية موقع صندوق النقد العربي، وموقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والانكتاد وغيرها.
- معالجة المعلومات باستخدام :
- الأدوات الإحصائية كحساب النسب، معدلات النمو والمؤشرات المالية .

أما عن المنهج المتبع فقد تم اعتماد:

-المنهج التاريخي لسرد بعض الوقائع التي عرفها الاقتصاد الجزائري ؛
-المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بطريقة متكاملة، حيث استعمل المنهج الوصفي في وصف التحولات التي يشهدها العالم، أما المنهج التحليلي عند التطرق لتقييم المصارف حيث تم استخدامه في تحليل الجداول والنسب والمؤشرات المالية للبنوك.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العولمة، وتعددت الدراسات ايضا حول موضوع تقييم واصلاح البنوك وسوف نتطرق الى اهم هذه الدراسات.

1 دراسة علي بظاهر: اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية (2006)¹

حيث استهدف الباحث بيان اثر الاصلاحات على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ولقد توصل الباحث الى ان الاصلاح المالي خطوة رئيسية في الاصلاح الاقتصادي و هذا من اجل مواكبة ظاهرة العولمة الاقتصادية.

¹ بظاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 .

وأظهرت الدراسة أيضا التطور المتزايد في القدرات المالية للنظام المصرفي الجزائري، إلا أن مساهمته في تمويل التنمية قد تباينت بين مؤسسات هذا النظام تباينا يتفق و اتجاهات كل بنك داخل الاقتصاد الوطني و شكل القطاع الذي يسعى الى تمويله.

وما يلاحظ في هذه الدراسة انها لم تتطرق الى تقييم البنوك الجزائرية من اجل وضع دعائم لتعزيز نقاط القوة و تعزيز نقاط الضعف، و لم تتطرق الدراسة ايضا للعولمة و اثارها و كذا استراتيجيات مواجهة العولمة.

2 -دراسة بريش عبد القادر: التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية (2006)².

حيث استهدف الباحث ابرز انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على النشاط المصرفي بشكل عام وعلى البنوك العمومية على وجه التحديد.

كما استهدف الباحث تحديد الاليات و الميكانيزمات التي تمكن من ارساء منظومة مصرفية قادرة على المنافسة في ظل المتغيرات و التطورات التي تعرفها البيئة المصرفية.

وقد توصل الباحث الى ان الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الاصلاحات المصرفية لم يكن لها انعكاسات على تحسين اداء البنوك الجزائرية و تحسين الخدمات المصرفية المقدمة، كما ان تحرير السوق المصرفية الجزائرية لم يسمح ببروز المنافسة نتيجة تعثر البنوك الخاصة، و اوضح كذلك بان البنوك الجزائرية تواجهها مجموعة من التحديات و هي صغر الحجم وضعف راس المال، محدودية الخدمات المصرفية المقدمة و انحصار الدور الذي تقوم به البنوك في الوظيفة التقليدية للبنوك وهي الوساطة المالية (جمع الودائع ومنح القروض)، سوء توزيع شبكة فروع البنك على التراب الوطني، هيمنة البنوك العامة على السوق المصرفية، ضعف التأهيل البشري، التأخر الشديد في نظم المعلومات و الدفع.

واوصى الباحث بضرورة:

- تعميق الاصلاحات المصرفية حتى تتناسب مع التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية .

- تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية، والاهتمام بالعنصر البشري، وتكييف النظام المحاسبي المطبق في البنوك وفق المعايير المعمول بها دوليا.

- وضع الارضية القانونية الخاصة بالتعاملات الالكترونية، كالتوقيع الالكتروني و طرق الاثبات و تكييف القانون الجنائي ليستوعب الجرائم الالكترونية.

² بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 .

وما يلاحظ في هذه الدراسة انها لم تتطرق الى تقييم البنوك الجزائرية من اجل وضع دعائم لتعزيز نقاط القوة و تعزيز نقاط الضعف.

3 دراسة دريس رشيد، استراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق (2007)³

استهدف الباحث من خلال دراسته مايلي:

- ابراز الاساليب المتنوعة للإصلاح المصرفي من خلال معرفة المراحل التي تدرج فيها، وعرض النتائج المترتبة على اتباع سياسة التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي الجزائري كما حاول استشراف افاق تطوير الجهاز المصرفي لمواجهة تحديات العولمة و الحداثة المصرفية.
 - وقدم الباحث مجموعة من التوصيات تتمثل في ضرورة رفع راس مال البنوك و تكون الزيادة معفاة من الضريبة، وكذا ضرورة تقوية دور البنك المركزي من حيث القدرة الاشرافية و التنظيمية من خلال مفهوم استقلالية البنك المركزي، و كذا تبني مفهوم البنك الشامل و انشاء جهاز داخل البنوك للتنبؤ بحالات التعثر المالي للقروض الممنوحة.
- يلاحظ في هذه الدراسة عدم تركيز الباحث على تقييم اداء البنوك، وعدم ابراز مكانة البنوك الجزائرية بين البنوك محليا ودوليا.

4 دراسة احمد طه العجلوني: اثار العولمة المالية على المصارف الاسلامية الاردنية و الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها (2004)⁴.

تهدف هذه الدراسة الى تشكيل ردة فعل استراتيجية لمساعدة المصارف الاسلامية الاردنية على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة المالية و الحد من المخاطر التي ستنج عنها وذلك من خلال تقييم قدرتها على مواجهة متطلبات العولمة المالية وتحدياتها، ثم اقتراح الاستراتيجيات الملائمة التي يمكن للمصارف الاسلامية تبنيها من اجل الاستفادة من الفرص.

وتمثلت مشكلة الدراسة في ان المصارف الاسلامية الاردنية ستواجه تحديات كبيرة بسبب التعرض لآثار العولمة المالية، حيث ستجد المصارف الاسلامية الاردنية نفسها في مواجهة منافسة قوية من طرف مصارف اجنبية قوية ذات امتداد عالمي واسع، اضافة الى وجوب امتثال المصارف الاسلامية الاردنية لمتطلبات الانفتاح المالي العالمي التي تتمثل في الالتزام ببنود الاتفاقات الدولية

³ دريس رشيد، استراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2007.

⁴ احمد طه العجلوني، اثار العولمة المالية على المصارف الاسلامية الاردنية و الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه في الفلسفة تخصص تمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004 .

التي تنظم العمل المصرفي الدولي او تلك التي تتعلق بالانفتاح الاقتصادي بين الاردن و دول العالم المختلفة.

وقد توصل الباحث الى امكانية استفادة المصارف الاسلامية من الانفتاح المالي لتوسيع انشطتها خارج الاسواق التي تعمل فيها حالياً، اضافة الى ان العولمة المالية ستعمل على حفز المصارف الاسلامية على الابتكار و تطوير اساليب تمويل و استثمار جديدة و حل جزء كبير من مشكلة السيولة لديها.

وخرج الباحث بمجموعة من التوصيات تتعلق باستراتيجية مقترحة اضافة الى توصيات اخرى تتعلق بجوانب اخرى منها توثيق التعاون بين المصارف الاسلامية الاردنية و المصارف الاسلامية في البلدان الاخرى، وتفعيل الكفاءات الشابّة و عطاؤها دوراً متقدماً في متقدماً في قيادة التغيير الاستراتيجي المطلوب، ونقل عملية الرقابة الشرعية من المصارف نفسها الى المصارف المركزية بحيث تصبح رقابة شرعية مركزية.

يلاحظ في هذه الدراسة انها اقتصرت على المصارف الاسلامية فقط في الاردن، بالاضافة الى انها لم تتعرض الى اثر ازمان العولمة على المصارف الاسلامية الاردنية.

5 دراسة كونت و ديتراجياس (1998)⁵ بعنوان:

Financial liberalization and financial fragility اهتمت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين التحرير المالي و حدوث الازمان المصرفية وقد شملت الدراسة المصارف الموجودة في 53 بلد، حيث بينت الدراسة بان احتمال حدوث الازمان المصرفية يتناسب طردياً مع درجة التحرر المالي في البلدان التي يوجد فيها بيئة مؤسسية قوية (أي درجة الالتزام بالقوانين و انخفاض مستوى الفساد الاداري...الخ).

ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة مايلي:

- يتأثر مستوى الهشاشة المالية بمجموعة من العوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية الكلية غير المواتية و السياسات الاقتصادية الكلية السيئة، التعرض لازمان موازين المدفوعات، و بالسيطرة على هذه العوامل يبقى التحرير المالي كعنصر سلبي مستقل يؤثر على استقرار القطاع المصرفي.
- اهمية وجود الاصلاحات المؤسسية كمتطلب سابق للدخول في عملية التحرير المالي.
- يوجد تأثير مهم للتحرير المالي و الهشاشة المالية على التطور المالي ومستوى النمو في البلدان التي شملتها الدراسة و يختلف حجم و اتجاه هذا التأثير من بلد لآخر.

⁵ Asli Demirguc – kunt and Enrica Detragiache ‘Financial liberalization and financial fragility‘ Paper prepared for World Bank, Washington, D.C ‘April 1998.

و يؤخذ على هذه الدراسة عدم تطرقها الى الجوانب التشغيلية الخاصة بالمصارف و التي من خلالها تتعرض المصارف للالتزامات المالية، و كذا لم تتطرق لتقييم المصارف.

6 دراسة صلاح الدين الصالح: الاثار المتوقعة لاتفاقية الجاتس على القطاع المصرفي الاردني (1998)⁶

حيث استشرّف الباحث الاثار التي يمكن ان تحدث نتيجة انضمام الاردن الى الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات على القطاع المصرفي الاردني سواء كان التأثير ليجابا او سلبا. وقد توصل الباحث الى ان هناك اثار ايجابية تتجلى في زيادة كفاءة النظام المصرفي و تعزيز البنوك المحلية لقواعدها الرأسمالية و الاستفادة من اقتصاديات الحجم و تدعيم تواجد البنوك المحلية في الاسواق العالمية.

وتبين للباحث ايضا ان انضمام الاردن الى الاتفاقية سيؤدي الى ضعف مقدرة البنوك الاردنية على منافسة البنوك الاجنبية .

وقد اوصى الباحث بالاتجاه الى المصارف الشاملة والخصخصة، وزيادة الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات،

قامت الدراسة بالتركيز على اتفاقية الجاتس و لم تبين تأثير العوامل الاخرى للعلومة المالية على المصارف الاردنية بالاضافة الى ان الدراسة تتعلق بالاردن دون غيرها من البلدان

7 دراسة روبرتو شتاينر و ادولفو باراجاس: الاستثمار الاجنبي في القطاع المالي الكولومبي (1999)⁷

استهدفت الدراسة بيان مدى تأثير دخول المصارف الاجنبية على المصارف المحلية في كولومبيا خلال فترة التسعينات.

وجدا الباحثان ان اوضاع السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام المالي تغيرت مع الوقت حيث كانت تقييدية جدا حتى تم تحريرها تماما في عام 1975، و سمح بعد ذلك للاستثمار الاجنبي بالدخول. وكنتيجة لذلك اجبرت البنوك الفردية على تحويل انفسها لبنوك ملكية مشتركة مع مشاركة محلية لاتقل عن 51%. وقد تميزت البنوك المشتركة الملكية عن البنوك المحلية، بانها تعمل براس مال اكبر وتمنح قروضا كلية متنوعة كما كانت اكثر ربحية.

وقد تضمنت اجراءات التحرير المالي التي طبقت في بدايات التسعينات تقليل القيود على دخول البنوك الاجنبية، مما ساهم في نشوء نشاط جديد في القطاع المصرفي، وادى فتح السوق للاستثمار الاجنبي

⁶ صلاح الدين الصالح، الاثار المتوقعة لاتفاقية الجاتس على القطاع المصرفي الاردني، أطروحة ماجستير، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، 1998.

⁷ Roberto Steiner and Adolfo Barajas, **Foreign Investment in Colombia s Financial Sector**, IMF, Washington, April, 1999.

الى وجود بنوك ذات ملكية مشتركة تحولت فيما بعد الى ملكية اجنبية كاملة كما ادى ذلك ايضا الى تاسيس بنوك اجنبية جديدة في كولومبيا .
وقد توصل الباحثان الى النتائج التالية:

1 -تدت المنافسة بين البنوك المحلية و الاجنبية الى تدهور القروض التي تقدمها البنوك المحلية وبالتالي تدني ربحيتها.

2 -ادى دخول البنوك الاجنبية الى كولومبيا الى اجبار البنوك المحلية على ان تتبنى تطورات تقنية مكلفة.

3 -تبين ان البنوك المحلية المؤسسة حديثا في كولومبيا كانت في وضع سيئ او في وضع خسارة في السوق ولذلك اجبرت على تقاضي اسعار فائدة اقل من اجل الحصول على حصة اكبر في السوق المحلية.

نلاحظ ان الدراسة لم تقترح اليات و استراتيجيات لاصلاح القطاع المصرفي الكولومبي.

8 -دراسة ستاين كلاسينز و اسلي ديميرجيك كونت و هاري هويزنا حول كيف يؤثر الدخل الاجنبي على سوق البنوك المحلي في 80 دولة للفترة 1988 - 1995.

حيث تمثل هدف الدراسة في بيان مدى تاثير دخول المصارف الاجنبية على المصارف المحلية ل 80 دولة للفترة 1988-1995 و ذلك من خلال بيانات من 80 دولة و يبين هذا البحث نسبة الملكية الاجنبية في اسواق البنوك الوطنية، ويقارن هامش الفائدة الصافية و المصاريف الادارية و العمومية والضرائب المدفوعة و ربح البنوك الاجنبية و المحلية.
و لقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1 -وجود علاقة عكسية بين دخول البنوك الاجنبية و صافي هامش الفائدة، حيث ان زيادة دخول البنوك الاجنبية بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض صافي هامش الفائدة على الموجودات الكلية للبنوك المحلية بمقدار 0.001% .

2 -وجود علاقة عكسية بين دخول البنوك الاجنبية وبين الدخل من غير الفائدة للبنوك المحلية، حيث ان زيادة دخول البنوك الاجنبية بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض الدخل من غير الفائدة للبنوك المحلية بمقدار 0.023% .

3 -وجود علاقة عكسية بين دخول البنوك الاجنبية وبين الدخل قبل الضريبة للبنوك المحلية، حيث ان زيادة دخول البنوك الاجنبية بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض الدخل قبل الضريبة بمقدار 0.028% .

4 -وجود علاقة عكسية بين دخول البنوك الاجنبية و المصاريف الادارية و العمومية، حيث ان زيادة دخول البنوك الاجنبية بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض المصاريف الادارية بمقدار 0.009% .

هذه الدراسة اقتصرت فقط على ابراز اثر الدخول الاجنبي في قطاع البنوك على مؤشرات محددة وهي: صافي هامش الفائدة، الدخل قبل الضريبة، الدخل من غير الفائدة، المصاريف الادارية و العمومية، ولم تبرز اهم التغيرات التي احدثتها العولمة المالية كما انها لم تدرج استراتيجيات لمواجهة منافسة البنوك الاجنبية و تحسين اوضاع البنوك المحلية.

مساهمة البحث:

تميزت الدراسات السابقة التي تم التطرق اليها بمنهجية علمية و تحليل موضوعي مما ساهم في اضافة جوانب معرفية ، ورغم اهمية الدراسات السابقة و قيمتها العلمية فان هذه الدراسة تتميز عنها بمايلي:

- ان هذه الدراسة جاءت بعد هزات عنيفة للنظام المالي الدولي و هذه الهزات تمثلت في الازمة المالية 2008 و التي تعتبر احد ازمت العولمة و اثرت بدرجة كبيرة على الاداء المالي العالمي وعلى المصارف في الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء؛
- تحليل العلاقة بين العولمة المالية من جهة والمصارف الجزائرية من جهة اخرى وهذا من اجل تحديد الفرص لاستغلالها و استثمارها وكذا المخاطر و التهديدات لتجنب الوقوع فيها وتفاديها؛
- تقييم المصارف الجزائرية ومعرفة اوضاعها الحالية و المستقبلية؛
- محاولة وضع خطط واستراتيجيات فعالة و عملية من اجل تقوية الصناعة المصرفية الجزائرية و جعلها تتواكب و تستجيب لمتطلبات العولمة المالية و قادرة على تجنب صدمتها وازماتها.

ونأمل ان نكون قد اضعنا خطوة في طريق البحث العلمي و سد ثغرة معرفية في دراسة موضوع القطاع المصرفي الجزائري و الارتقاء بادائه حتى يتمكن من العمل بكفاءة في ظل العولمة.

بنية وخطة البحث:

ومن اجل الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات، اقتضت الدراسة تناول الموضوع في خمسة فصول تسبقهم مقدمة عامة تتضمن أسباب اختيار الموضوع وكذا إشكالية البحث وفرضيات الدراسة وأيضاً أهداف الدراسة تم المنهج وأدوات الدراسة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصاً للبحث وكذا نتائج البحث فأهم التوصيات .

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى العولمة المالية و القطاع المصرفي و التطورات التي شهدتها العالم

في نهاية القرن العشرين بحيث يعتبر حصر ما تتطوي عليه هذه التطورات من مكونات ومحاور أمر غير يسير لما تمتاز به تلك التطورات من تشعب وتنوع مذهل هذا، ولئن كانت أية محاولة لاختزال مقومات التطورات التي نعنيها لا تخلو من التحيز فان التركيز على ما يبدو لنا أساسياً في هذا الصدد كفيلاً بان يعطي صورة حقيقية للمخاض التحولي الذي يمر به العالم، وتتمحور الأساسيات التي انتقيناها في ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الاول الى التحرر المالي و العولمة المالية

و خصصنا المبحث الثاني الى تقييم العولمة المالية ، في حين تطرقنا في المبحث الثالث الى العولمة المصرفية و انعكاساتها .

الفصل الثاني خصص لمعرفة التحديات المصرفية في ظل العولمة وقسم إلى أربعة مباحث، حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تحرير تجارة الخدمات المصرفية و اثرها على المصارف ، والمبحث الثاني انتشار و توسع الصيرفة الالكترونية ، والثالث إلى الازمات المالية و آثارها على اعمال المصارف ، أما المبحث الرابع فتناول تطور اتفاقية بازل و أداء المصارف.

الفصل الثالث تطرقنا فيه الى واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول خصصناه إلى مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري وفي المبحث الثاني تناولنا أهم التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض (90-10) ، وفي الثالث تطرقنا الى التوجهات الجديدة للقطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة.

الفصل الرابع تعرضنا فيه إلى تقييم كفاءة أداء المصارف الجزائرية وقسم الي أربعة مباحث، الأول منها تعرضنا فيه الى طبيعة تقييم الأداء المالي للمصارف ، و المبحث الثاني إلى المفاهيم النظرية للكفاءة ، أما المبحث الثالث الى تقييم كفاءة القطاع المصرفي الجزائري على المستوى الكلي ، وفي المبحث الرابع الى تقييم أداء المصارف الجزائرية على المستوى الجزئي.

الفصل الخامس تعرضنا فيه إلى جوانب تكييف القطاع المصرفي الجزائري لمواكبة التحولات العالمية وقسم الي خمسة مباحث، الأول منها تعرضنا فيه الى الاهتمام بحوكمة المصارف ، والمبحث الثاني إلى الاتجاه نحو الاندماج المصرفي و البنوك الشاملة ، أما المبحث الثالث الى تبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي ، وفي المبحث الرابع تحديث وسائل الدفع و المبحث الخامس الى إصلاح نظم الإشراف و الرقابة، زيادة الامن المصرفي و تحسين نظم الانذار المبكر.

أما في **الخاتمة**، فقد قدمنا فيها ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها مدعومة بالاقترحات و التوصيات.

صعوبات البحث:

- واجه الباحث في اعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات تتمثل أهمها فيمايلي:
1. صعوبة الحصول على التقارير من الهيئات و المؤسسات المصرفية و المالية الجزائرية لاننتشار البيروقراطية و عدم الشفافية والافصاح باعتبار ان هذه التقارير معلومات سرية ؛
 2. تضارب الاحصاءات الصادرة عن المؤسسات الجزائرية مع الاحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي؛
 3. عدم توفر المعلومات و التقارير الجديدة على مستوى مواقع المؤسسات المصرفية الجزائرية.

تمهيد الفصل :

مع مطلع التسعينات من القرن العشرين عرف العالم مجموعة من التغيرات والتحولت في شتى المجالات الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية وأهم هذه التغيرات تلك التي حدثت في المجال الإقتصادي حيث نالت إهتمام الكثير من العلماء و المثقفين وقام الباحثون بمحاولة رصدها بل أصبحت حديث الساعة لدى جميع فئات المجتمع .

وكان لهذه التغيرات آثار مباشرة في توجيه دفة الإقتصاد العالمي، فالعالم تحول إلى قرية صغيرة محددة الأبعاد والأطراف و ذلك بفضل الثورة المعلوماتية و التكنولوجية حيث أصبح العالم كله سوق واحدة و مفتوحة أمام الشركات العابرة للقارات و الكيانات الإقتصادية العملاقة التي تسعى إلى الإستحواذ على الأسواق و ذلك في ظل إزالة كافة القيود و تحريرها من خلال منظمة التجارة العالمية.

حيث ظهر مصطلح العولمة Globalization على مسرح النظام العالمي، وأحدث هذا المصطلح جدلا كبيرا حوله في مختلف الأوساط الأكاديمية والعلمية من حيث كيفية تحديد مفهومه وأبعاده وعوامله المؤثرة و خصائصه و آثاره .

ثم أن حصر ما تنطوي عليه العولمة من مكونات ومحاور أمر غير يسير لما تمتاز به من تشعب وتنوع مذهل، هذا ولئن كانت أية محاولة لإختزال مفاهيم العولمة لا تخلو من التحيز فإن التركيز على ما يبدو لنا أساسا في هذا الصدد كفيلا بأن يعطي صورة حقيقية للمخاض التحولي الذي يمر به العالم.

وتتمحور الأساسيات التي انتقيناها في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التحرير المالي و العولمة المالية

المبحث الثاني: تقييم العولمة المالية

المبحث الثالث: العولمة المصرفية و إنعكاساتها

المبحث الأول : التحرير المالي و العولمة المالية

لقد شهدت المصارف على المستوى العالمي العديد من التطورات و التحولات في إطار العولمة المالية و التحرير المالي الذي انتهجته العديد من الدول ، و من المتوقع أن تستمر هذه التطورات مما سيؤثر على مستقبل المصارف خاصة مع التنامي المستمر للعولمة المالية ، و سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من التحرر المالي و العولمة المالية .

المطلب الاول: التحرير المالي و تجلياته

أولاً : مفهوم التحرير المالي

عرف التحرير المالي على انه "مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحرير حساب رأس المال و الغاء الضوابط على معاملاته وعلى الحسابات المالية الاخرى في ميزان المدفوعات، وتخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته و اصلاحه كلياً".

أو يعرف بالمعنى الضيق على " انه عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي و الدولي"¹. ويعتمد التحرير المالي على تحرير المعاملات التالية²:

1. المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، و الأوراق الإستثمارية و المشتقات المالية؛
2. المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري و المالي و الضمانات و الكفالات و التسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل او التدفقات للخارج؛
3. المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة و اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل و القروض و الودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج ؛
4. المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الاموال الشخصية و تشمل المعاملات الخاصة بالودائع، القروض، الهدايا، المنح، الميراث، التركات او تسوية الديون؛
5. المعاملات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الإستثمار المباشر الوارد للداخل او المتجه للخارج، او تصفية الإستثمار، و تحويلات الأرباح عبر الحدود.

¹ ديلا توفيا توفيا، قضايا في الاصلاح المالي، صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 25، 1996، ص 16.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 10.

ثانيا: عناصر التحرير المالي:

للتحرير المالي ثلاثة عناصر اساسية يعتمد عليها وهي¹: تحرير سعر الفائدة، الخصخصة والإستثمار الأجنبي في صناعة الخدمات المالية.

1. تحرير سعر الفائدة:

يعتبر تحرير اسعار الفائدة الخطوة الاولى في عملية اصلاح القطاع المالي، وعلى هذا يكون سعر الفائدة الحقيقي مؤشرا على تطور القطاع المالي.

وقد كان التوجه نحو تحرير اسعار الفائدة متماثلا في معظم الدول العربية، وقد تم تحقيق ذلك على مراحل و بصورة متوائمة مع سرعة خطوات الاصلاحات في القطاع الحقيقي، ومع التقدم العام في تحقيق الاستقرار الكلي في الإقتصاد بصورة أساسية بدأ العمل برفع سعر الفائدة الاسمية و تبع ذلك على الفور تحرير اسعار الفائدة على الودائع².

أما تحرير معدلات الاقراض فقد تم بصورة تدريجية، الى ان تم الوصول إلى التحرير الكامل لمعدلات الاقراض ، و استخدمت معدلات استرشادية للتأثير على تحديد اسعار الفائدة على الاصول المالية الاخرى، فعلى سبيل المثال استخدمت كلا من تونس و الاردن معدلات السوق النقدي كمعدلات استرشادية، بينما استخدم المغرب سعر الفائدة التفضيلي الذي تحدده كلفة الموارد للمصارف مع اضافة هامش للوساطة³.

وقد تم التوصل إلى تحرير كامل لاسعار الفائدة في عدد من الدول العربية منها الاردن وتونس ومصر، وتبعتها دول اخرى مثل المغرب و اليمن وقطر و الجزائر، و أدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن اتباع سياسة تقييدية لادارة الطلب إلى معدلات موجبة لاسعار الفائدة في هذه الدول⁴.

2. الخصخصة:

أصبح لمسيرة الخصخصة* زخم متعاظم مع انخراط روسيا و دول اوروبا الشرقية فيها و ظهور النظام المالي و التجاري الجديد الذي يهدف إلى فتح الإقتصاديات على بعضها البعض بحيث يرتكز التعامل فيما بينها على التنافس وفق آليات السوق.

¹ Gerad Caprio، Patrick Honohan and Joseph، FINANCIAL LIBERALIZATION: HOW FAR? HOW FAST? WTO، Special studies، 1999. P 3.

² اتحاد المصارف العربية، العولمة المصرفية، العدد 239، المجلد العشرين، 2000، ص 139 .

³ نفس المرجع، ص 139.

⁴ نفس المرجع، ص 139.

* تعرف الخصخصة على انها تحويل ملكية وادارة المؤسسات العامة الى القطاع الخاص .

هذا و اكتسبت الخصخصة أهمية متزايدة منذ عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بذلت الدول النامية جهود كبيرة من اجل تحقيق الخصخصة ، وهذا راجع إلى التحول الكبير الذي حدث في استراتيجية التنمية التي اتبعتها معظم الدول النامية ، وذلك من استراتيجية شمولية - ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد و للإدارة الإقتصادية التي أدت إلى هيمنة القطاع العام على الإقتصاد، وتفشي القيود الادارية في جميع جوانبه- إلى استراتيجية تركز على آلية السوق في تخصيص الموارد وتستهدف تحرير الإقتصاد من القيود و انفتاحه على الخارج و إفساح مجال اكبر امام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

3. الإستثمار الأجنبي:

هو الذي يكون مصدر التمويل فيه طرف أجنبي أو خارجي وينقسم الإستثمار الأجنبي إلى نوعين هامين هما:

1 الإستثمار الأجنبي المباشر:

وفقا لدليل إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات الصادر في مارس 2007 عن صندوق النقد الدولي و كذلك طبقا لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية هو : « ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) »¹.

وهو يتمثل أيضا في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأسمال المشروع بنصيب يمنح له حق الإدارة. و فيما يخص المستثمر المباشر فهو قد يكون فردا ، أو مؤسسة خاصة أو عامة ، مساهمة أو غير مساهمة ، أو مؤسسات إدارة أموال الشركات ، أو مؤسسات استثمار تنموي أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءا ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر ، و الجدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة ، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات ، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي تقل عن 10% ، و يعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية، أما مؤسسة الاستثمار المباشر فهي قد تكون مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة².

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 65.

² نفس المرجع ، ص 65-66.

الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في دولة أجنبية ، بشراء أسهم وسندات الشركات القائمة في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء ، وهذا ما يعرف باستثمار المحفظة أو الإستثمار في الأوراق المالية.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الإستثمار الأجنبي غير المباشر في مجموعة من النقاط التي أبرزها الدكتور عبد السلام أبو قحف من خلال قيامه بمقارنة بسيطة بين النوعين من الإستثمارات الأجنبية و كانت كما يلي:

الجدول رقم (1-1) : الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي غير المباشر
استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل مقارنة بالأول
يهدف إلى الحصول على الإنتاج	يهدف إلى تحقيق المضاربة
ينطوي على اكتساب حق الرقابة	لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	شراء أسهم وسندات
يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال

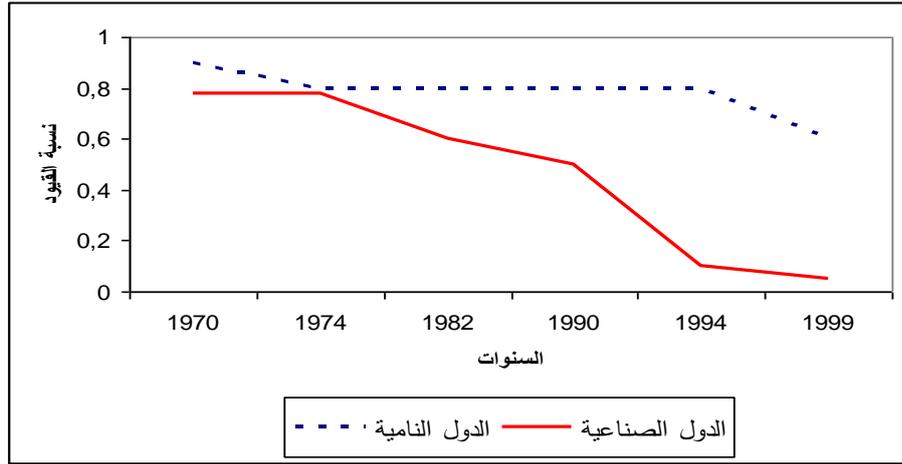
المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الإستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 175.

و تعتبر ازالة القيود في وجه الإستثمارات الأجنبية من أهم عناصر التحرير المالي، لذا فقد شكل الإستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر و غير المباشر أحد القضايا المهمة التي طغت على إهتمام مفكري ومسؤولي حكومات الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء، وذلك لما لهذا الإستثمار من آثار ايجابية تطمح الدول إلى الاستفادة منها اذ انه اعطى حافزا كبيرا لعملية التكامل بين الأسواق العالمية من خلال المساعدة في ربط أسواق المال و العمل و زيادة الاجور النسبية و انتاجية الشركات و جودة المنتوجات، محاولة في الوقت ذاته تجنب انعكاساته السلبية.

ومن الجدير بالذكر أن مزايا الانفتاح المالي تبدو أشد وضوحا بالنسبة للاقتصاديات الصناعية التي لديها أشد حسابات رأس المال انفتاحا، ومن ثم فإن التجارب الأكثر ايجابية نسبيا للدول الصناعية تشير إلى أن الحل بالنسبة للاقتصاديات النامية يكمن في زيادة التكامل المالي¹.
وبين الشكل الموالي نسبة القيود على الحساب الرأسمالي في الدول النامية والدول الصناعية.

¹ م ايهان كوزلا، واسوار براساد، تحرير قيود رأس المال، التمويل والتنمية، سبتمبر 2004، ص 51 .

الشكل رقم (1-1): نسبة القيود على الحساب الرأسمالي



المصدر: م ايهان كوزلا، واسوار براساد مرجع سابق، ص 51 .

إن الدول المتخلفة، وقبل نشأتها السياسية، ككيانات دولية معترف بها، إرتبطت إرتباطا وثيقا بالإستثمار الأجنبي المباشر، فقبل أن تظهر إلى الوجود كدولة ذات سيادة، مضيئة او مستقبلة لهذا الإستثمار، شكلت أسواقها خلال قرون طويلة مراكز نفوذ واستحواذ وسيطرة، ومواقع استنزاف للموارد الطبيعية من قبل مؤسسات هذا الإستثمار كما كان عليه الحال مع شركتي الهند الشرقية والغربية أثناء الحقبة الاستعمارية، ثم ظهرت هذه الدول بعد استقلالها وحصولها على سيادتها السياسية، اعتبارا لحجمها وعددها وثرواتها، كتجمعات شكلت مراكز استقطاب لهذا الإستثمار، ومصادر ضغط على مؤسساته، التي وصفت من قبل بعض الحكومات في هذه الدول بكونها آليات احتكار واستغلال واستعمار جديد، مهمتها تكريس التبعية والهيمنة الإقتصادية في ظل نظام عالمي جائر، زاد الأغنياء غنى والفقراء فقرا وتخلفا، كما ارتبط الإستثمار الأجنبي ارتباطا كبيرا ببعض الدول المتخلفة التي خبطت في جهودها الإقتصادية حدا جعلها تتجاوز عتبة التخلف، لتصنف ضمن قائمة احتوت على مجموعة دول عرفت بالدول حديثة التقدم والنمو، حيث لم تعد هذه الدول تمثل أسواق استقطاب للاستثمارات الأجنبية فحسب، بل أيضا مجالات خصبة لنشوء هذه الإستثمارات وظهورها، ومصادر حيوية تتدفق منها هذه الإستثمارات عبر مختلف الأسواق العالمية.

ثم إن علاقة مؤسسات الإستثمار الأجنبي بالدول المتخلفة تحكمتها، وإلى حد كبير، الطبيعة الخاصة لهذه الدول، فخصائص هذه الدول ومميزاتها، وإمكاناتها وقدراتها، وظروفها وتوجهاتها، إضافة إلى أهدافها وسياساتها واستراتيجياتها، كل ذلك له أثره الواضح والبين في تشكل تلك العلاقة وتوجهها، كما أن السعي الحثيث لمجموع هذه الدول نحو تحقيق مستويات مرضية من التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والقضاء على الفقر والعوز والخروج من حلقة التخلف له انعكاساته الواضحة

على طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين وعلى مدى قبول أو رفض هذا الإستثمار من قبل الدول المتخلفة.

و الجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية. **الجدول رقم (1-2): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة 2005-2008.** مليار دولار

الدولة / السنة	2005	2006	2007	2008	نسبة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	معدل النمو 2008/2007 (%)
الأردن	1,774	3,268	1,950	1,954	2.03	0.21
البحرين	1,049	2,915	1,756	1,794	1.86	2.16
الجزائر	1,081	1,795	1,662	2,646	2.74	59.21
السعودية	12,097	18,293	24,318	38,223	39.62	57.18
السودان	2,305	3,541	2,436	2,601	2.70	6.77
الصومال	24	96	141	87	0.09	(38.30)
العراق	515	383	485	488	0.51	0.62
الكويت	234	122	123	56	0.06	(54.47)
المغرب	1,653	2,450	2,803	2,388	2.48	(14.81)
تونس	782	3,312	1,618	2,761	2.86	70.64
جيبوتي	59	164	195	234	0.24	20.00
سلطنة عمان	1,538	1,688	3,125	2,928	3.03	(6.30)
سورية	583	659	1,242	2,116	2.19	70.37
فلسطين	47	19	28	29	0.03	3.57
قطر	2,500	3,500	4,700	6,700	6.94	42.55
لبنان	2,624	2,675	2,731	3,606	3.74	32.04
ليبيا	1,038	2,013	4,689	4,111	4.26	(12.33)
مصر	5,376	10,043	11,578	9,495	9.84	(17.99)
موريتانيا	814	155	153	103	0.11	(32.68)
الإمارات	10,900	12,806	14,187	13,700	14.20	(3.43)
اليمن	(302)	1,121	917	463	0.48	(49.51)
إجمالي الدول العربية	46,691	71,018	80,837	96,483	-	19.35
الدول النامية	329,328	433,764	529,344	620,733	-	17.26
الدول العربية / الدول النامية (%)	14.18	16.37	15.27	15.54	-	0.27
العالم	973,329	1,461,074	1,978,838	1,697,353	-	(14.22)
الدول العربية / العالم (%)	4.80	4.86	4.09	5.68	-	1.60

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2009، ص

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية (21 دولة) من 80.837 مليار دولار في 2007 إلى 96.483 مليار دولار في 2008 بمعدل 19.4%، ثم ان حصة الدول العربية تمثل 5.68% من الاجمالي العالمي البالغ 1.7 ترليون دولار و 15.54% من اجمالي الدول النامية البالغ 620.733 مليار دولار .

و ارتفعت التدفقات الواردة إلى 12 دولة عربية (الاردن، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، تونس، جيبوتي، سوريا، فلسطين، قطر، لبنان) بنسب تراوحت بين 0.21% بالنسبة للاردن و 70.64% بالنسبة لتونس فيما تراجعت في 9 دول (الصومال، الكويت، المغرب، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الامارات و اليمن)، وتجدر الاشارة إلى ان السعودية حلت في المرتبة الاولى عربيا كأكبر دولة مضيعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 38.2 مليار دولار وبحصة بلغت 39.6% من الاجمالي العربي، تلتها الامارات في المرتبة الثانية بقيمة 13.7 مليار دولار بحصة 14.2% ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.5 مليار دولار بحصة 9.8% .

المطلب الثاني: ماهية العولمة المالية و أسباب ظهورها

أولاً: ماهية العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم اخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا.

و بالتالي فالعولمة المالية هي نمو سريع في المبادلات المالية الدولية عن طريق زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وانشاء أسواق مالية تتدفق فيها رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين الدول دون قيود تذكر¹.

ثانياً : أسباب ظهور العولمة المالية

هناك العديد من العوامل أدت إلى بروز العولمة المالية ومن أهمها:

1. تنامي الرأسمالية المالية

لقد كان لانهايار الإشتراكية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي أثر بالغ الأهمية على الإقتصاد العالمي فلقد تحول العالم من الثنائية القطبية إلى نظام أحادي تحكمه قوى الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق و ساهم في تنامي هذه الرأسمالية نمو رأس المال المستثمر في صناعة الخدمات بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية ، و أعطى قوة دفع للعولمة المالية بحيث أصبحت معدلات

¹ حمزة حسن كريم ، العولمة المالية و النمو الإقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2010، ص 46.

الربح التي تحققت قطاعات الانتاج الحقيقي أقل بكثير من معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية، و أصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تتغذى على توظيف رأسمال لا على استثماره.¹

وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية بظهور الإقتصاد الرمزي الذي تحركه مؤشرات الثروة العينية (الاسهم و السندات) التي يتم تداولها داخل الحدود الوطنية و عبر الحدود بدون عوائق، فهو اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية، وتؤثر فيه أية تغيرات تحدث على أسعار الفائدة و أسعار الصرف الأجنبي و موازين المدفوعات و معدلات البطالة و المستويات العامة للأسعار و الشائعات والعوامل النفسية و البيانات الصادرة من المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.²

2. الزيادة في حركة تدفقات رؤوس الاموال الدولية

لقد ضاقت الأسواق المحلية على إستيعاب الحجم الهائل من التدفقات النقدية الدولية إليها فاتجهت هذه الفوائض إلى الأسواق الخارجية بغية إيجاد فرص استثمارية أحسن بمعدلات ربح أعلى و كانت في الوقت نفسه معظم الدول المتقدمة تعاني من عجز في الميزان التجاري مثل اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و المانيا و غيرها، فكانت هذه الاموال و الفوائض بمثابة الحل للقيام بالتسوية .

3. التقدم التكنولوجي

ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية ، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

وفي إطار التطور التكنولوجي تم تغطية الكرة الأرضية بشبكة الكترونية يطلق عليها الانترنت، هذه الشبكة تجعل العالم حاضر على مدار الساعة على صعيد تبادل المعلومات التي تساعد على رصد وإدارة المخاطر المالية، وكذا معرفة حركة الأسعار في الأسواق المالية والمقارنة بينها واتخاذ

¹ شذا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية، مؤسسة طابا، القاهرة، 2002، ص 17.

² حازم البيلاوي، دور الدولة في الإقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص ص 122-123.

القرارات المناسبة لعمليات الشراء والبيع بسرعة فائقة وبأقل تكلفة¹، والجدول التالي يبين انخفاض تكاليف أسعار المكالمات الهاتفية، وأسعار الكمبيوتر وملحقاته، وتكاليف النقل البحري والجوي. الجدول رقم (1-3): انخفاض تكلفة أسعار المكالمات الهاتفية، وأسعار الكمبيوتر وملحقاته، وتكاليف النقل البحري والجوي (بالدولار)

انخفاض تكلفة النقل الجوي بين عام 1990-1930	انخفاض تكلفة النقل البحري بين عام 1920-1990	أسعار الكمبيوتر وملحقاته*	تكلفة مكالمات هاتفية مدتها 3 دقائق من نيويورك إلى لندن*	1960	2000	نسبة الانخفاض %
/	/	1869004**	60.42	1960	2000	
/	/	1000	0.4			
84	70	99.94	99.33			

* بأسعار عام 2000 للدولار.

** مقارنة بمعدل انكماش في الناتج المحلي الإجمالي: 1000=2000

المصدر: العولمة قصة وراء الأعداد، التمويل والتنمية، واشنطن، مارس 2002، ص 9.

4. ظهور المشتقات المالية

لقد ساهمت العولمة المالية في سبعينيات و ثمانينيات القرن الماضي على ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى الابتكارات او المشتقات المالية و هي من الادوات الإستثمارية التي تمنح مستخدميها حق بيع و شراء الاسهم و العملات الأجنبية بسعر متفق عليه ، او حق اجراء تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في اسعار الفائدة او الاسهم او اسعار صرف العملات الرئيسية² وهي أنواع مثل : الخيارات Options، العقود المستقبلية Futures Forword Contracts، المقايضات Swaps ، القاعدة Colles.

¹ سلام عبدالرزاق، اثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 5.

² صالح مفتاح ، العولمة المالية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثاني ، جوان 2002، ص 210.

المطلب الثالث : مؤشرات نمو العولمة المالية

هناك الكثير من المؤشرات التي تدل على تنامي العولمة المالية لكن أهم هذه المؤشرات تتمثل في مايلي:

أولاً: تغير حجم وبنية الموجودات المالية في العالم

لقد تعاضم قطاع المال وعلى نحو يستدعي الإهتمام و المراجعة لمناهج التحليل و السياسات والتشريعات و الانظمة الرقابية، فحجم الموجودات المالية في العالم ارتفع من 55 ترليون دولار عام 1980 إلى 150 ترليون دولار عام 2001 ثم إلى 241 ترليون دولار عام 2007 ومثل ما نسبته (440، 484، 109) % من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، لقد تجاوزت الموجودات المالية حدود تحمل الإقتصاد الحقيقي، وقد يكون عدم التناسب هذا هو احد اسباب الازمة المالية 2008، وقد كانت حصة الولايات المتحدة الامريكية و اليابان و الإتحاد الاوربي 67% عام 2001 و انخفضت إلى 63% عام 2007 من الموجودات المالية وكانت نسبة الانخفاض في حصة امريكا من 36.3% إلى 25.5% لنفس الفترة، في حين ارتفعت حصة مجموعة البلدان الناهضة من 9.6% إلى 19.5%، و هذه تحولات كبيرة تفرض نفسها على الترتيبات الدولية الجديدة¹.

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: (1-4) بنية وحجم الموجودات المالية ما بين 2001-2007

تريليون دولار ، %

	2007					2001						
الدولة	الناتج المحلي الاجمالي	قيمة الاسهم	اوراق الدين	الموجودات المصرفية	اجمالي الموجودات المالية	الناتج المحلي الاجمالي	نسبتها إلى الناتج	قيمة الاسهم	اوراق الدين	الموجودات المصرفية	اجمالي الموجودات المالية	
العالم	31.0	28.9	41.8	79.4	150.1	484%	65.1	80.4	95.8	241.1	440%	
منطقة اليورو	6.1	4.3	9.5	24.5	38.3	625%	10.0	23.0	35.1	68.1	558%	
امريكا	10.1	13.8	18.5	22.2	54.5	540%	19.9	30.3	11.2	61.4	445%	
اليابان	4.2	2.3	6.9	12.4	21.6	519%	4.7	9.2	10.1	24.0	547%	
بريطانيا	1.4	1.9	1.7	7.1	11	772%	3.9	3.8	11.7	19.3	690%	
البلدان الناهضة	7.2	2.0	2.3	10.1	14.4	243%	21.0	7.8	18.3	47.0	272%	

source: Global Financial Stability Report, IMF, Mar 2009

¹ احمد بريهي العلي، قطاع المال في العالم تغير المؤسسات و الاسواق المالية و السباق للامان المصرفي، مارس 2009، ص 13، 15. نقلًا عن حسن حمزة كريم مرجع سابق، ص 47.

كما ان هناك تحول اخر يتمثل في تراجع دور المصارف كمرتكز للنظام المالي العالمي إلى أسواق الاسهم و الاوراق المالية بأنواعها، ومن الاعتماد على المصارف في تقديم القروض إلى أنواع كثيرة من المؤسسات، فكانت الموجودات المصرفية تمثل 53% من اجمالي الموجودات المالية العالمية عام 2001 و انخفضت إلى 40% عام 2007.

ثانيا: تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الاسهم و السندات

تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996، و إلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام، وفي نفس الوقت تشير الإحصائيات كذلك إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام¹.

ثالثا: تطور أسواق عملات الأورو الدولية

ان مصطلح سوق عملات الأورو يشير إلى سوق العملات المقومة بعملات دول معينة ولكنها تودع خارج حدودها الوطنية، وتتمتع هذه الأسواق وخاصة سوق الأورو دولار بالحرية وعدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، فمثلا عندما يودع مقيم امريكي امواله بالدولار في احد البنوك الأوروبية فان هذه الودائع تعتبر ودائع عملات الأورو ويطلق على هذه العملة بالأورو دولار، وتطورت هذه الأسواق بفضل عدة عوامل منها²:

- إعلان معظم الدول الأوروبية قابلية عملاتها للتحويل، و سيطرت الحرب الباردة على العلاقات الإقتصادية الدولية وايداع الارصدة بالدولار للدول الشيوعية بالبنوك الاوربية و خاصة بنوك لندن؛
- اضطراب ميزان المدفوعات الامريكي و فرض بعض القيود النقدية داخل الولايات المتحدة الامريكية، و خاصة وضع حدود قصوى لاسعار الفائدة على الودائع بالدولار؛
- ارتفاع اسعار البترول في بداية السبعينات، و تكوين الفوائض المالية الدولارية للدول المصدرة للنفط والتي تم ايداعها في المراكز المالية الرئيسية بأوروبا.

¹ زكي رمزي، العولمة المالية، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1999، ص 80.

² عادل المهدي، التمويل الدولي، مكتبة العربي، 1992. ص 135.

رابعاً: دخول الصناديق السيادية

الصناديق السيادية هي صناديق الاستثمار تملكها الحكومة العامة، وتقوم الحكومة بإنشائها من أجل تحقيق اغراض على مستوى الاقتصاد الكلي، وتمول هذه الصناديق من فوائض ميزان المدفوعات او فوائض المالية العامة او الإيرادات المتحققة من الصادرات....الخ و هي صناديق تحتفظ المالية وتتولى ادارتها و توظيفها لتحقيق اهداف مالية بالاعتماد على استراتيجيات الاستثمار خاصة الاستثمار في الاصول المالية الاجنبية.

ولقد عرفت الصناديق السيادية منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين نمو مطردا حيث ارتفع عددها وازدادت موجوداتها حيث تجاوزت 03 تريليون دولار في منتصف 2008 مقابل 500 مليار دولار في بداية سنوات التسعينيات من القرن العشرين، ويقدر لها حسب بعض السيناريوهات النمو بمعدلات سنوية تتراوح ما بين 10% و 20%، وهذا ما يسمح لها بأن تتراوح أصولها في آفاق 2012 ما بين 05-10 تريليون دولار¹، ويتنبأ رئيس قسم ابحاث العملات في مؤسسة ستانلي مورغان إلى أن أصول الصناديق السيادية ستصل في آفاق 2015 إلى 12 تريليون دولار وهو ما يعادل حجم الإقتصاد الأمريكي تقريبا، ويؤكد بان حركة تلك الصناديق ستسبب في مشكلات عديدة للاقتصاد العالمي كونها ستصبح ضخمة بحجمها و بالتالي سيكون لها تأثير ومضاعفات قوية على الأسواق المالية خاصة وان هذه الصناديق تتسم بالغموض وعدم الشفافية.

وقال سيمون جونسون كبير الإقتصاديين في صندوق النقد الدولي «أن الصندوق لا يشعر بارتياح وتتصاعد لديه مشاعر القلق مما يسمى بصناديق الإستثمار السيادية»، وهناك صناديق التحوط التي يتصاعد الجدل حول نشاطاتها منذ سنوات، وهنا ينبغي الإشارة إلى ان عدد صناديق التحوط ارتفع إلى 9575 في الربع الأول من عام 2007 تملك نحو 1.6 تريليون دولار، مقابل 610 صناديق فقط في عام 1990، بحسب تقرير صدر أخيرا عن معهد الخدمات المالية في لندن². والجدول التالي يوضح أهم الصناديق السيادية في العالم مع إبراز حجم أصولها:

¹ قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان 13-14 آذار 2009، ص 2.

² ناصر التميمي، العولمة المالية الجديدة تمتلك ديناميات جديدة، مرجع سابق.

الجدول رقم: (1-6) أهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها

تاريخ الإنشاء	الدولة	اسم الصندوق	الحجم مقدر بمليار دولار	مصدر العوائد
أهم الصناديق السيادية القديمة				
1953	الكويت	هيئة الإستثمار الكويتية	213	نفط
1974	سنغافورة	تيماسك	110	تجارة
1976	الولايات المتحدة	صندوق أسكا الدائم	39	نفط
1976	كندا	AHSTF	17	نفط
1976	الإمارات العربية	هيئة الإستثمار أبو ظبي	875	نفط
1981	سنغافورة	شركة الإستثمار الحكومية لسنغافورة	300	فائض ميزانية
غير محدد	العربية السعودية	شركات قابضة عمومية	290	نفط
1983	بروناي	وكالة الإستثمار لبروناي	35	نفط
1990	النرويج	صندوق المعاشات الحكومي	322	نفط
1997	الصين	SAFE	311	احتياطات الصرف
1993	ماليزيا	Khazanah Nasional BHD	18	نفط
الصناديق السيادية المستحدثة منذ 2000				
2000	قطر	هيئة الإستثمار القطرية	50	نفط
2000	إيران	صندوق الإستثمار النفطي	12	نفط
2000	كازخستان	Khazanah Nasional KNF	18	نفط وغاز
2000	الجزائر	صندوق ضبط الموارد	43	نفط
2001	فرنسا	صندوق الاحتياط للمعاشات	35	اقتطاعات اجتماعية
2001	إيرلندا	الصندوق الوطني لاحتياط المعاشات	29	تجارة
2001	تايوان	الصندوق الوطني للاستقرار لتايوان	15	عملات أجنبية
2002	الإمارات العربية	شركة مبادلة للتنمية الدولية	10	نفط
2003	روسيا	صندوق الاستقرار	157	نفط

2004	استراليا	الصندوق الحكومي المستقبلي لأستراليا	54	غير محدد
2005	فنزويلا	صندوق التنمية الوطني	15	نفط
2005	كوريا الجنوبية	شركة الإستثمار الحكومية	30	تجارة
2006	دبي	هيئة استثمار دبي	82	نفط
2007	الشيلي	صندوق الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي	10	نحاس
2007	ليبيا	صندوق احتياط النفط	40	نفط
2007	الصين	شركة استثمار الصين	200	عملات أجنبية

Source: SENAT ARTHUIS Jean, **Rapport d'information sur le rôle des fonds souverains**, session ordinaire de 2006-2007, P08.

نقلا عن : قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مرجع سابق، ص 03.

خامسا: المضاربات الآجلة:

أصبحت المضاربات الآجلة من العقود السائدة في العديد من بورصات وأسواق المال العالمية، وما ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة وامكانية إجراء التحليلات الإقتصادية المعقدة، فضلا عن امكانية التداول على مدار الساعة، وقد ظهرت في وقتنا الراهن مجموعة من المنتجات المالية الجديدة المعقدة، غير تلك المعروفة مثل السندات والأسهم التقليدية والسلع والعملات الأجنبية، و تمثلت في المشتقات و الخيارات والمقايضة.

ووفقا للوكالة الدولية لسكوك المقايضة فانه في نهاية عام 2006 بلغت التعاملات الآجلة في المقايضة ومبادلة العملات وأسعار الفائدة 286 تريليون دولار (حوالي 6 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للعالم)، مقابل 3.45 تريليون دولار في عام 1990.

المبحث الثاني: تقييم العولمة المالية

ان العولمة التي اجتاحت الدول والحكومات وباتت محل نقاش في الدوائر العلمية و الاكاديمية واختلفت الاراء حولها بين مؤيد لها ومعارض، أو قابلا بها، أو محذرا منها، ، وفي حقيقة الأمر أن كل ظاهرة من الظواهر لها عدة تفاعلات، وتدور حولها النقاشات، فمن كان على وفاق معها فإنه يكثر من مدحها ويظهر إيجابياتها ومحاسنها، أما من كان ضدها فيبحث لها عن عيوب ومساوي، لذا سنتحدث في هذا المبحث عن ايجابيات و سلبيات العولمة.

المطلب الاول: ايجابيات العولمة المالية

1. ترشيد القرار التمويلي:

ان إضفاء الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي تتيح فرصا كبيرة و متنوعة من المعاملات المالية، و المهم في ذلك انها توفر خيارات و بدائل يمكن المفاضلة بينها من اجل ترشيد القرار التمويلي كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة و واسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل¹.

2. سهولة الوصول إلى مصادر التمويل:

تسمح العولمة المالية للدول الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة و يسر و الحصول على اموال لسد فجوة الموارد المحلية ففي دول شرق آسيا ادى التدفق المالي الناتج عن الأسواق المالية و لغاية حدوث الازمة الاسيوية 1997 بتعويض نقص الادخار المحلي و الذي يقارب فيها المعدل المحلي للادخار 30%².

3. تقليل تكاليف التمويل:

هناك منفعة أخرى للعولمة و هي أن المقترضين و المستثمرين الذين تتاح لهم فرص أكبر للاختيار يستطيعون التسوق في أنحاء العالم بين مجموعة متنوعة و متنافسة من الموردين للحصول على قروض بسعر فائدة أقل، و الاقتراض بالعملة الأجنبية إذا كانت القروض بالعملة الأجنبية بشروط أكثر جاذبية من القروض بالعملة المحلية، و هذا ما يشجع الإستثمار و الادخار مما يبسر النشاط الإقتصادي الحقيقي و النمو و يحسن الرفاه الإقتصادي³.

4. الحد من المديونية:

و هذا بالاعتماد على الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بالتنوع و توزيع المخاطر والابتعاد عن الاقتراض و عن مخاطر تقلبات اليرادات و زيادة أسعار الفائدة و الاستفادة من الموارد

¹ حمزة حسن كريم، مرجع سابق، ص 60.

² نفس المرجع، ص 60.

³ جبردها و سسر ، عولمة التمويل ، التمويل و التنمية ، واشنطن مارس 2002 ص 10 - 12.

التي كانت ستوجه لتسديد القرض و الفوائد، و بالتالي فالعولمة المالية تلعب دورا كبيرا في توفير الموارد المالية بالعملة الأجنبية للدول دون الاعتماد الكبير على الاقتراضات الخارجية.

5. زيادة الادخارات:

توفر العولمة المالية تعبئة عالية للادخارات التي تؤثر في عملية النمو الإقتصادي لان حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية و توجيهها إلى الإستثمارات من شأنه ان يؤدي دورا كبيرا في التخصيص الجيد للموارد و زيادة النمو الإقتصادي.

6. تطوير الأنظمة المالية الوطنية:

إن عمليات التحرير المالي التي أقدمت عليها الكثير من الدول النامية لعبت دور كبيرا في زيادة فعالية أداء الأسواق المالية المحلية من خلال دخول الأجانب للاستثمار في هذه الدول، كما أن الاحتكاك المباشر مع مستثمرين دوليين على درجة عالية من الخبرة في ميدان الإستثمار، سمح بنقل الكثير من التقنيات و الخبرات، مما ساعد في تطوير أداء الأنظمة المالية الوطنية للدول النامية، فأصبحت لا تتعد كثيرا عن مستوى الأداء الذي تعرفه الأنظمة المالية في الدول المتقدمة¹.

7. الاستفادة من التكنولوجيا و الادوات المالية الحديثة:

كان للعولمة المالية آثار ايجابية على العديد من الدول و ذلك بفضل ازالة الحواجز بين أسواقها المالية المحلية و العالمية مما ادى إلى زيادة المنافسة بين هذه الدول الامر الذي ترتب عنه الرفع في جودة الخدمات المالية المنتجة من طرف الإقتصاد المحلي و انخفاض اسعار هذه المنتجات وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت سهلة الانتقال من دولة لاخرى و ايضا الاستفادة من الادوات و الابتكارات المالية الحديثة .

8. انتقال الإستثمارات:

تتيح العولمة المالية للمستثمرين الدوليين في الأسواق المالية العالمية امكانية الحصول على تنوع دولي لمحافظهم الإستثمارية و ذلك من اجل تعظيم أرباحهم و الحد من المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها مشاريعهم في حالة ما اذا كانت في دولة واحدة فلو تعرضت هذه الدولة إلى خطر معين مثل الحروب أو تغير نظام الحكم و القوانين المنظمة للاستثمارات فان جميع المشاريع ستقلس.

¹ ساعد مرابط، اسماء بلميهوب، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، نوفمبر 2006 .

المطلب الثاني: سلبيات العولمة المالية

على الرغم من ايجابيات العولمة وما قدمته لنا كقفزة هائلة قفزها التطور الإنساني في ارتقاء صاعد لمسيرة البشرية إلى الأمام من حياة الانعزال إلى حياة التواصل بين الأمم إلا أنه سرعان ما أعلن هذا المشروع إفلاسه على جميع المستويات خاصة على المستوى المالي إذ تسبب في مجموعة من المخاطر فقبول الفكرة على اطلاقها يشكل خطرا اقتصاديا على الدول الفقيرة وعلى تلك التي تقع في مكانة وسطى في منهاج التطور و النمو الإقتصادي فالعولمة في تلك الدول قد تؤدي إلى اضرار سيئة و مخاطر على اقتصاديات هذه الدول يصعب التحكم فيها و تفاديها و تتمثل أهم هذه المخاطر التي تتركها العولمة المالية فيما يلي:

1. عولمة المديونية الخارجية:

ان أزمة المديونية الخارجية التي عرفتها الدول النامية حيث ازدادت ديونها و خدمات الدين ، إلى درجة أن العديد من الدول أصبحت عاجزة عن تسديدها ، ومع موجة الإيداعات المالية التي عايشتها الدول المتقدمة ، تحولت الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية ، و أصبحت تلك الديون تنتقل من سوق مالي إلى آخر، ومن مؤسسة مالية لأخرى و حتى من دولة لأخرى في ظرف قصير جدا ، وهذا بسبب التقدم التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال الحديثة .

2. تراجع دور الدولة:

لقد ادت العولمة المالية إلى تراجع دور الدولة و سيادتها في وضع سياستها النقدية التي تهدف من خلالها إلى تحقيق عدة اهداف، من بينها تحقيق الاستقرار الإقتصادي للمجتمع ، و يتم صياغة السياسة النقدية للدولة بدون تنسيق دولي .

3. مخاطر انتقال الإستثمارات إلى الخارج:

على الرغم من فوائد انتقال الإستثمارات بين الدول ، الا ان الحرية المطلقة لانتقالات الإستثمارات قد تكون على حساب الاستقرار الإقتصادي لهذه الدول ، حيث ان صاحب الإستثمار يتجه باستثماراته إلى الدول الاكثر امانا و هو ما يؤدي إلى حدوث اختلالات تؤثر على الدول و من بين هذه الدول نجد دولنا العربية التي تعاني الكثير من جراء هروب الاموال إلى الخارج فلقد بلغ حجم الإستثمارات العربية في الخارج عام 2009 حسب مجلس الوحدة الإقتصادية العربية بـ 1400 مليار دولار والسبب الجوهري إضافة إلى غياب قواعد المعلومات الدقيقة في حياتنا العربية بصفة عامة هو طبيعة هذه الإستثمارات نفسها التي يحرص معظم أصحابها على إخفاء طابع السرية عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية راحت تتسابق في صياغة القوانين المشجعة للاستثمارات الأجنبية وتقديم الحوافز والمزايا وتوفير بيئة ملائمة لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية، وتركت للأموال

المحلية حرية التنقل إلى الخارج، بالرغم من أنها تحتاج إلى هذه الأموال المهاجرة أو على أقل تقدير إلى بعضها.

ومما ساعد على خروج الأموال من الدول العربية - على الرغم من قدم الظاهرة وتعدد أسبابها وتنوع أشكالها - إجراءات التحرير، المحلي والدولي التي نفذتها هذه الدول في عقد التسعينات والذي أصبح نوعا من المشروعات على حرية خروج هذه الأموال، ومن ثم أسهمت في استفحال هذه الظاهرة وما ينجم عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات وعلى قدرة البلد على التراكم و الإستثمار¹.

4. تزايد احتمالات حدوث الأزمات المالية المدمرة:

ان الأساس في الإقتصاد هو التوازن والاستقرار، و أن الاستثناء هو الأزمات، لكن الواقع العملي يتعارض مع ذلك، حيث لم تعد هناك دولة في العالم اقتصادها مستقر تماما، و أصبحت القاعدة هي الأزمات و المشاكل الإقتصادية و صار الاستثناء هو الاستقرار و يرجع السبب في ذلك إلى تحرير المعاملات المالية و تزايد حركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي²، و بالتالي فالعولمة المالية لها افرازات عنيفة تؤدي إلى ازمات مالية وهزات عنيفة يمكن ان تحدث ، و التي يزداد تحققها و يزداد حجمها و مداها نتيجة قوة المنافسة وشراستها لانها تتم بين عمالقة المال و الإقتصاد في ظل عولمته و الذين يمثلون قوة و قدرات بالغة الضخامة، وهو ما ينجم عنه ان من يخسر في مثل هذه المنافسة الحادة و الشرسة و القاسية تكون خسارته كبيرة، وقد ينجم عنها تدميره و من يفوز و ينتصر في هذه المنافسة تكون ارباحه ضخمة جدا، و تؤدي إلى زيادة قوته بدرجة كبيرة وقدرته وسيطرته على الأسواق، وفي اطار هذا التنافس الحاد والشرس و البالغ القسوة يتم القضاء على الاقل قوة بتدميره لصالح الاكبر قدرة و قوة مع تنامي مقدرته وقوته، وما ينجم عن مثل هذا التدمير من هدر وضياع و تبديد للموارد المالية و الموارد الحقيقية، وحتى ان تاثيراتها السلبية لا تقتصر على شركة او شركات او جهات معينة بل انها يمكن ان تصيب مناطق ودول بكاملها، وتعرض عملاتها و أسواقها المالية و اقتصادياتها إلى الانهيار، كما حصل واقعا من ازمات مالية واقتصادية بدءا بالمكسيك و مرورا بالازمات التي تحققت في جنوب شرق اسيا و روسيا و غيرها من دول مناطق العالم وصولا إلى الازمة المالية العالمية 2008 حيث نجم عنها اضرار مالية واقتصادية بالغة الخطورة لحقت بالدول التي حصلت فيها مثل هذه الازمات و نتيجة للعولمة المالية والارتباط بالمضاربات الواسعة و الكبيرة في حجمها في الأسواق المالية و النقدية المعولمة، وتراجع النشاطات الإقتصادية فيها تحت تأثير الازمات المالية بتراجع الإستثمار و الانتاج والاستخدام فيها، و غير ذلك من الآثار السلبية بالغة الضرر لا على اقتصاديات

¹ زكي رمزي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر ، العدد الثاني 2000 ص47.

² سلام عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 23.

الدول ذات العلاقة بذلك، بل انها امتدت و تمتد في آثارها السلبية إلى دول عديدة اخرى بحكم العولمة المالية التي زادت من ارتباط دول العالم بعضها ببعض و تأثرها بما يحدث في أي منها¹.

5. مخاطر دخول الاموال القذرة و غسيل الأموال:

ويقصد بغسيل الأموال كل الإجراءات المتبعة لتغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة حيث تظهر وكأنها نشأت من مصدر مشروع وقانوني. وتتجلى أهم مصادر الأموال القذرة في²:

- المخدرات و المؤثرات العقلية؛
- التجارة الغير المشروعة في الأسلحة النارية والذخائر؛
- الجرائم المرتبطة بمخالفة قانون أحكام البيئة؛
- الخطف والقرصنة والإرهاب؛
- جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وتزوير النقود؛
- جرائم الرشوة والاختلاس والأضرار بالأموال العمومية؛
- تجارة الأعراق والدعارة وما يرتبط بهما.

6. تلوث البيئة:

نشهد اليوم بفعل تحرير الأسواق والمزاد العلني بين الحكومات لجذب الإستثمارات الأجنبية بأي ثمن، إفراطا في استغلال الثروات الطبيعية غير القابلة للتجديد كما تشهد تخريبا كثيفا للبيئة نتيجة كثرة النفايات وتنوعها وخطورتها، ونتيجة للتطورات الحديثة في مستويات الإنتاج والاستهلاك، ارتفع مستوى تلوث البيئة، فالغازات والنفايات التي تطرحها المصانع ، الأسمدة والمبيدات المستعملة لزيادة المردودية الفلاحية، التلوث الذي تسببه وسائل النقل، القمامات المنزلية وغيرها من مسببات التلوث جعلت البيئة في وضع متدهور، تجلى في ارتفاع مستويات تلوث الهواء والماء، مما أدى إلى اتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجة الحرارة في الأرض³، و بالتالي فانه يتوجب على الدول انفاق مبالغ مالية كبيرة للتقليل من هذه الاضرار و المخاطر وهو ما يؤثر على ميزانية هذه الدول.

¹ فليح حسين حلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، 2010، ص ص 341-342.

² أنظر:- زكي رمزي، المخاطر الناجمة ، مرجع سابق ص 48.

* أنظر كل من:- اتفاقية فيينا 1998؛

- القانون النموذجي للأمم المتحدة الصادر في عام 1995.

³ أحمد باشي، دور الجباية في محاربة التلوث ، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 09، 2003، ص130.

المبحث الثالث: العولمة المصرفية و انعكاساتها

لقد شملت التغيرات الهائلة التي شهدتها الصناعة المصرفية، مختلف جوانب الصناعة المالية، فقد تزايدت المنتجات، وتحررت خدماتها المالية، و انفتحت الأسواق العالمية و ازدادت المساحة التي تتبع فيها المؤسسات المالية منتجاتها محليا وعالميا.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المصرفية و أسباب ظهورها أولا : مفهوم العولمة المصرفية

لقد ادى الاستمرار في سياسات الانفتاح و التحرر إلى تزايد مستمر في التحديات والمصاعب التي تواجه الصناعة المصرفية في الدول المتقدمة، وقد كان تنامي أهمية سوق رأس المال الامر الاكثر بروزا، وذلك بسبب تهديده الجدي لدور المصارف التقليدية في الوساطة المالية، ولم تتجح أسواق رأس المال في تطوير ادوات مالية بديلة فحسب وانما تكلفة اقل و كفاية اعلى، وهذا الامر وضع المصارف مرة اخرى امام الحاجة لان تكون قادرة على المنافسة بفعالية بالموازنة مع مؤسسات الوساطة المالية وتجاه الأسواق الرأسمالية، وأن تكون قادرة على دخول حدود كليهما¹.

ثانيا: اسباب ظهور العولمة المصرفية

هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور العولمة المصرفية من أهمها²:

- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية و سرعة تدفقها من مكان إلى آخر و من دولة إلى أخرى و امتداد أسواقها الدولية و الزيادة في فرص الإستثمار و الاستفادة منها و قد دعم هذا الأمر ظهور الكتل النقدية و جعل قابليتها للتوطن و للاستثمار متوسط و طويل الأجل على شكل رؤوس الأموال وعلى انتقالها من مركز نقدي لآخر ، وتتصف هذه الأموال بأنها :
- ✓ سريعة الحركة و الانتقال من نشاط معين إلى آخر بحثا عن الربح السريع وعن فرص الإستثمار و عمليات المضاربة سريعة العائد و بالتالي فإنها لا تستقر في مكان واحد لهذا فإنها تتجه دائما إلى التوظيفات في الأسواق المالية ومن ثم فإنها تسبب أزمات للبنوك بدخولها و خروجها.
- ✓ متزايدة في الحجم و القيمة بشكل مستمر، تحتاج إلى طاقات و كفاءات عالية لاستيعابها والتعامل معها بسرعة و فاعلية.
- ✓ لا تخضع لجنسية معينة بل أشخاصها و أصحابها دوليين و عالميين تحركهم المصالح و المنافع الإقتصادية و انتهاز الفرص بأقل تكلفة و بأقل درجة من المخاطر.

¹ المفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2006، ص 63.

² محسن أحمد الخضيرى ، العولمة : مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ، الإسكندرية ، ص 208.

✓ قائمة من مركز مالي إلى آخر و من سوق مالي إلى آخر بحثا عن المزيد من الأمان.

• التطور الذي حدث في أداء و تشغيل البنوك أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية كما أنه في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالا للحماية و التقليل من المخاطر ومن ثم فإن اندفاع البنوك إلى العولمة لتوزيع المخاطر و تنويعها بحكم التخصص و تقسيم العمل الدولي في ظل آليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر، فضلا عن اعتبارات النمو السريع للبنوك و المصارف العالمية و التي أدت إلى تهميش و تراجع المصارف المحلية و تناقص قدرتها حتى على المستوى المحلي لتحولها إلى بنوك شاملة و أصبح يهددها خطر الابتلاع و الاختفاء، و من الأسباب التي أدت إلى تراجع البنوك المحلية في الأسواق المحلية و ظهور المصارف العالمية وزيادة سيطرتها:¹

✓ مزاحمة البنوك العالمية الكبرى للبنوك المحلية و استحوادها على نصيب من الأسواق المحلية خاصة بعد اتجاه الدول النامية إلى فتح أسواقها و انتهاج سياسية التحرر الإقتصادي؛

✓ تبني البنوك المحلية سياسات متحفظة أمام ازدياد حجم المخاطر المنتظمة و غير المنتظمة ليس فقط في الأسواق العالمية بل في سوقها المحلي و هو ما يجعلها في موقف دفاعي انكماشى أكثر من هجومي توسيعي و من ثم فإنه قد تحجم عن تمويل أنشطة معينة أو عملاء معينين أو تغيير سياستها التوظيفية من وقت لآخر مما يجعل البنوك المحلية غير مستقرة أمام عملاتها الراغبين في التعامل معها ومن ثم تضطر مرغمة للتخلي عن خططها التوسعية المستقبلية و تغيير إستراتيجيتها الدائمة؛

✓ خضوع البنوك المحلية إلى القواعد، الضوابط، الرقابة و الإشراف التي تضعها مؤسسات الرقابة و الإشراف العالمية و ما تطلبه من البنوك المحلية من إجراءات إعادة الهيكلة و بنيتها للتوافق مع واقعها المعاش و بصفة خاصة ما يقرره صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و هو ما قد يتطلب وقتا و استعدادا له، خاصة في الوقت الذي تكون فيه البنوك العالمية مستعدة و متوافقة معه؛

✓ تضخم و تنامي الشركات العابرة القوميات و متعددة الجنسيات ذات كفاءات رؤوس أموال عالية، حجم الأصول و الأموال المتدفقة إليها كبيرة و التي أصبحت تحتاج إلى وجود بنوك عالمية تتيح لها الخدمات المصرفية حيث ترغب و حيث تود أن تكون خاصة و أن العلاقات ما بين هذه الشركات و بنوكها تستلزم منها أن يكون نشاطها

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 209.

ومعاملاتها المصرفية محصورا في بنك ضخم يتولى مسؤولية و أمانة مستقبل هذه الشركات ومن ثم فإن هذه الشركات تحتاج إلى بنك وحيد قادر على خدمتها و رعاية مصالحها.

- التطور الهائل في نظم الاتصال و نظم الدفع و نظم التعامل و التداول على المستوى الدولي و العالمي بحيث أدت هذه النظم إلى تخفيض تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الإقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص ممثلة في :
 - انخفاض ملموس في تكاليف النقل، الاتصال، زيادة جودتها، و تنوعها و تنوع مجالات استخدامها؛
 - ازدياد ملموس في السهولة و الإتاحة الفورية للعمليات بعد استخدام الكمبيوتر وكذلك التطور الذي حدث في الشبكات الدولية للمعلوماتية؛
 - تلاشي الحواجز التي كانت تفصل الأسواق المحلية عن بعضها البعض و بصفة خاصة ما يتصل بالأسواق النقدية و المالية.

و قد أدت هذه الأسباب إلى اتجاه الأسواق الدولية للتوحد و الاندماج في سوق عالمي واحد يحتاج العمل فيه إلى كيانات مصرفية ضخمة مترابطة و متكاملة لتؤدي و تقدم الخدمات المصرفية بالسرعة الفائقة، الدقة الكاملة و الفاعلية غير المحدودة، زيادة على هذا انتشارها الجغرافي في كافة الدول حتى تستطيع أن تستوعب مخاطر هذه العمليات و تحقق توازنها و أدائها المتميز. فقد عزز هذا الاتجاه تناقص دور الدولة و انخفاض قدرة الحكومات على التحكم في النشاط الإقتصادي خاصة و أن كثافة حركة رؤوس الأموال و حريتها و سرعتها عبر الحدود و ما تطرحه من تحديات و مخاطر جميعها كانت دافعا من أجل نشوء العولمة المصرفية.

المطلب الثاني: آثار العولمة المصرفية على المصارف

لقد توصلت الكثير من الدراسات و البحوث الاكاديمية التي اهتمت بموضوع العولمة إلى ان لها تاثير بالغ الأهمية و واسع النطاق على القطاع المصرفي، و جدير بالذكر الإشارة إلى ان آثار العولمة على المصارف قد تكون ايجابية و قد تكون سلبية اذا فالعمل الذي يتوجب على رؤساء البنوك و القائمين على اعمال المصارف هو تعظيم الايجابيات و محاولة التقليل و التخفيض من الآثار السلبية، وعليه يمكن الإشارة إلى أهم انعكاسات العولمة على الجهاز المصرفي¹.

أولاً: اعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

حدث تغير كبير في أعمال البنوك و توسعت مساحة و دائرة و نطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي ، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك حيث انخفض النصيب النسبي للودائع في اجمالي الخصوم بالبنوك، وان الخصوم القابلة للتجارة زاد نصيبها النسبي إلى اجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الانشطة الاخرى غير الاقراضية وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض و ارتفاع النصيب النسبي للاصول الاخرى خاصة اصدار السندات، ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على اعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية فقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الإستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية بحيث أصبحت البنوك التجارية تواجه تحديات قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية.

ثانياً: تنويع النشاط المصرفي و الاتجاه الى التعامل في المشتقات المالية

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، اصدار شهادات ايداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الاجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة و انشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق، أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل اوراق مالية و الاقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الاسناد وأداء اعمال الصيرفة الإستثمارية و تمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخل في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التآجير التمويلي و الاتجار بالعملة، وتعميق نشاط اصدار الاوراق المالية و انشاء صناديق الإستثمار و نشاط التامين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية و ادارة الإستثمارات لصالح العملاء.

¹ يوسف حسن يوسف، العولمة و الإقتصاد الدولي، المركز القومي للاصدارات القانونية، بدون بلد نشر، 2009 ص ص 34-35.

ثالثا: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء بسبب عوامل داخلية او خارجية و أصبح لزاما على البنوك ان تحتاط للمخاطرة باستعمال وسائل متعددة من أهمها تدعيم رأس المال و الاحتياطات، وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ ان اقرته لجنة بازل سنة 1988، وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع اصولها الخطرة بعد ترجيحها باوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد ادنى.

رابعا: احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة اورغواي 1994 ، وقد اتخذت المنافسة في اطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية.

الاتجاه الاول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المصرفية المحلية او السوق العالمية ؛

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك و المؤسسات المالية الاخرى؛

الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك و المؤسسات غير المالية الاخرى على تقديم الخدمات المالية.

خامسا: ظهور ونمو المصارف الالكترونية

أدى الانفجار الذي حدث في التسعينيات، بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة، فلقد ظهر في منتصف التسعينيات من القرن العشرين أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتلاحق بروز مصارف من نفس النمط، وبصورة متسارعة، في مناطق أخرى من العالم، خاصة وأن تسيير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي

ويعتبر المصرف الإلكتروني بأنه ذلك البنك الذي يقوم على ركائز الكترونية وتوظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان ، وبصبح بموجب ذلك المتعامل مع البنك قادرا على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال استخدام شبكة الإنترنت، هذا ويقدم البنك الإلكتروني جميع الخدمات المصرفية التي تقوم بها المصارف أو المؤسسات غير المصرفية.

ولقد تطورت الصناعة المصرفية الالكترونية وانتشرت على نطاق واسع بحيث ارتفع عدد المصارف واتحادات الائتمان التي تقدم خدماتها على الخط، على المستوى العالمي، من 1200 مؤسسة وبنك في سنة 1998، وهو ما كان يمثل نحو 6% من السوق، إلى 12000 في سنة

2000 (10 مرات) وإلى 15845 في سنة 2003 ، أي نحو 75% من السوق ، وارتفع بالتوازي عدد المتعاملين مع الإنترنت المصرفي (les internautes bancaires) من 18% في سنة 1999 إلى 51.3 % في سنة 2004 (Longuépée-Guyot)، هذا وسوف يؤدي بروز المصارف الالكترونية إلى إعادة تشكيل المشهد المصرفي بصفة جذرية بعد نجاح الكثير من التجارب، ولما تتميز به المعاملات على الخط من سرعة وانخفاض في التكلفة.

خلاصة الفصل:

العولمة و باعتبارها نظام جديد افرزته المعطيات الإقتصادية الجديدة كان لها تأثير واضح على البيئة المصرفية و المالية فتحوّلت الأسواق إلى سوق واحدة لا تعرقلها الحدود الجغرافية وصارت حركة رؤوس الاموال اكثر تحريرا و مسايرة للتحوّلات المالية خاصة مع ظهور العولمة المالية التي تعتبر الناتج الاساسي لعمليات التحرير المالي و ماينجم عنها من فروق و تهديدات كثيرة للأسواق المالية حيث تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لظهور أدوات مالية جديدة و التي تجذب لها العديد من المستثمرين من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال الامر الذي دفع بقوة إلى عولمة الأسواق المالية و عزز ترابطها مع العالم الخارجي و الانفتاح المالي فيما بين الدول ، لكن هذا التطور اوجب على المصارف ان تكون قادرة على مواجهة المخاطر و التحديات المستقبلية فدفعت بها إلى توزيع المخاطر و تنويعها بحكم التخصص و تقسيم العمل فكل هذا كان دافعا لانشاء العولمة المصرفية التي يحتاج العمل فيه إلى كيانات مصرفية ضخمة مترابطة و متكاملة لتؤدي و تقدم الخدمات المصرفية بالسرعة الفائقة و الدقة و الفاعلية في نفس الوقت ، زيادة على هذا، العمل على انتشارها في كافة الدول حتى تستطيع أن تستوعب مخاطر هذه العمليات و تحقق توازنها و أدائها المتميز.

و لكن وقوع الازمات الإقتصادية و المالية المتكررة أوجب وجود آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف من اجل ضمان السلامة المالية لها و هذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني من خلال ابراز التحديات المصرفية في ظل العولمة.

تمهيد الفصل:

لقد شهد العالم مع مطلع التسعينات من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات طرأت على الصناعة المصرفية، مست مختلف جوانب الصناعة المالية، فقد تزايدت المنتجات وتحررت الخدمات المالية و انفتحت الاسواق العالمية وازدادت المساحة التي تتبع فيها المؤسسات المالية منتجاتها محليا وعالميا، وهذا كله بفضل اتفاقية تحرير الخدمات المالية، مما ادى الى حدوث مخاطر على اقتصاديات الدول ، و الى أزمات و هزات اقتصادية ومالية مما ادى بلجنة بازل الى اصدار معايير من اجل ضمان السلامة المالية للمصارف و حتى تكون بمنأى عن هذه الصدمات المالية.

و سنحاول التطرق في هذا الفصل الى :

المبحث الاول: تحرير تجارة الخدمات المصرفية و اثرها على المصارف

المبحث الثاني: انتشار وتوسع الصيرفة الالكترونية

المبحث الثالث: الازمات المالية و آثارها على اعمال المصارف

المبحث الرابع: الكفاءة المصرفية و تطور اتفاقية بازل

المبحث الأول : تحرير تجارة الخدمات المصرفية و أثرها على المصارف

إن من أبرز التغيرات الإقتصادية المعاصرة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ¹GATS والتي انبثقت عن جولة الاورغواي و التي تقوم بتنفيذها منظمة التجارة العالمية WTO و تهدف الاتفاقية الى إزالة القيود التي تعيق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الاعضاء، وقد احتوت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على مجموعة من الخدمات من أبرزها الخدمات المالية، و بالطبع فان هذا التحرير للخدمات المالية سيؤثر على القطاع المصرفي للدول و خاصة الدول النامية، و بالتالي أصبح لزاما على البنوك الدخول في العولمة المالية بكل متطلباتها في أي دولة ومن ثم أصبح من الضروري على القطاع المصرفي ان يستحدث آليات للتكيف مع مستجدات اتفاقية تحرير الخدمات المالية خاصة في الدول النامية لان القطاع المصرفي في معظم هذه الدول تحكمه العديد من القوانين واللوائح التي تضع قيودا على التواجد الاجنبي بالسوق المصرفي.

المطلب الأول: تعريف تجارة الخدمات* و الجوانب المختلفة لها

أولاً: تعريف تجارة الخدمات

يعني تحرير الخدمات التحرر من القيود و اللوائح و القوانين التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها على خلاف تحرير تجارة السلع التي تعني إلغاء مشاكل عبور الحدود و إلغاء التعريفية الجمركية.

وتعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات، وقد بدأ الحديث عنها مع افتتاح جولة الأورغواي في 20 سبتمبر 1986 فيما سمي بإعلان بونتا ديلستي وقد ظهرت الوثيقة الختامية التي تشمل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في 15 ديسمبر 1993 والتي انطوت على مقدمة و ستة أجزاء².

وجاءت اتفاقية تحرير الخدمات رغبة من الاعضاء في إنشاء إطار متعدد الاطراف من المبادئ والقواعد للتجارة في الخدمات بهدف توسيع هذه التجارة في ظروف من الشفافية و التحرير التدريجي كوسيلة من وسائل تعزيز النمو الإقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتنمية الدول النامية و زيادة

¹ GATS: The General Agreement of Trade in Services.

* يشمل مصطلح الخدمات جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في اطار ممارسة السلطة الحكومية، و يقصد بالخدمة الموردة في اطار ممارسة السلطة الحكومية أية خدمة تورد على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمة.

² عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آلية منظمة التجارة العالمية من جولة أورغواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 128.

مشاركتها في التجارة والخدمات و توسيع صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدراتها في مجال الخدمات المحلية و كفاءتها و تنافسيتها.¹

وتجدر الإشارة الى أن دخول الخدمات في نطاق المفاوضات متعددة الاطراف تعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الإقتصادية الدولية لما لقطاع الخدمات من اهمية خاصة، حيث يلعب دورا كبيرا في الإقتصاد العالمي، فمن ناحية يعتبر هذا القطاع اسرع القطاعات الإقتصادية نمواً، وأكثرها استيعاباً للعنصر البشري حيث تشير الاحصاءات الى أن ناتج هذا القطاع يمثل 60% الى 70% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الإقتصاديات المتقدمة و حوالي 50% في الإقتصاديات النامية و تصل نسبته في التجارة العالمية حوالي 20%.

ثانياً: الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير الخدمات

1. مبادئ إتفاقية تحرير الخدمات:

بما أن الاتفاقية قانونية فان لها عددا من المبادئ و القواعد التي تعمل على أساسها أهمها:
أ - مبدأ الدولة الاولى بالرعاية²: وهو أهم مبدأ في الاتفاقية و ينص هذا المبدأ على انه عند قيام أية دولة بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو في الاتفاقية فيجب تعميم هذه المعاملة على باقي الدول الاعضاء تلقائياً و دون استثناء و دون التشاور معهم و انتظار المعاملة بالمثل، اذا فهذا المبدأ ينطوي على عدم التمييز بين الدول الاعضاء او منح معاملة خاصة لاحدى الدول على حساب الدول الاخرى، حيث تتساوى كل الدول الاعضاء في ظروف المنافسة في الاسواق الدولية.

ب مبدأ الشفافية:

لا يمكن تحرير تجارة الخدمات عمليا دون ان يصاحب ذلك توفير المعلومات الخاصة بالقوانين والقرارات و اللوائح السارية و المتعلقة بتجارة الخدمات للمستوردين و المصدرين بهدف خلق نوع من القدرة على التنبؤ و التخطيط للمستقبل من هنا تنص اتفاقية تحرير الخدمات على ضرورة القيام بمايلي:

-نشر جميع المعلومات المتعلقة بالسياسات والاجراءات والانظمة والقوانين الإقتصادية وتوفيرها لجميع من يحتاجها خاصة سكرتارية الجات ؛

-إنشاء مركز استعلام خلال عامين من تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية و ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فيمكن ان تستثنى من المدة المحددة لإنشاء هذه المراكز التي تعمل على الاجابة عن استفسارات جميع المستوردين والمصدرين للخدمات و المستثمرين حول القوانين و السياسات و الاجراءات الإقتصادية المختلفة؛

¹ عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات و منظمة التجارة العالمية، دار الكتاب و الوثائق المصرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 342.

² عبد الحليم محسن، أضواء على الاتفاقية العامة للتجارة و التعريف، جمعية رجال الاعمال الاردنيين، الاردن ص 14.

إبلاغ الجات باية تعديلات تطراً على هذه القوانين و السياسات و الاجراءات.

ت هبدأ المعاملة الوطنية:

ينص هذا المبدأ على انه لا يحق لأية دولة عضو ان تميز، سواء من حيث فرض الضرائب المحلية او من حيث غيرها من الاجراءات المحلية بين الخدمات المستوردة و تلك المنتجة محليا، أو ان تحدد طريقة معينة لتوزيع الخدمات المستوردة في السوق المحلي دون تحديدها للخدمات المنتجة محليا، او ان تقوم بفرض اجراءات و قوانين على الخدمات المستوردة تختلف عن تلك المطبقة على الخدمات المحلية المشابهة.

ث هبدأ التحرير التدريجي:

لقد راعى الاتفاق عملية النمو و التنمية في الدول النامية لذلك تم اعطاء هذه الدول بعض المزايا من اجل مساعدتها على تحقيق التحرر التدريجي لاسواق الخدمات المالية و زيادة حصتها من الصادرات العالمية في الخدمات و تعزيز قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة و رفع كفاءة أسواقها المالية¹.

2. الخدمات التي تشملها الاتفاقية و طرق انتقالها:

تشمل الاتفاقية مجموعة من الخدمات من اهمها: الخدمات المصرفية و سوق المال و التأمين، والنقل البري و البحري و السياحة ، المقاولات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، الخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية، الخدمات التربوية و الخدمات الصحية و الخدمات البيئية ، الخدمات الترفيهية و خدمات التوزيع و الطباعة و النشر ، خدمات المطاعم و خدمات التشييد و البناء ، خدمات البحث و التطوير و غيرها من الخدمات المساعدة.

ويتم انتقال الخدمة عبر اربعة و سائط هي:

- **الوسيط الاول:** الخدمات عبر الحدود التي يتم تصديرها الى المستهلك دون انتقال المورد مثل تحويل الاموال الى الخارج، الاقتراض من بنك اجنبي مقيم في الخارج... الخ؛
- **الوسيط الثاني:** انتقال مستهلك الخدمة الى بلد المورد مثل انتقال مواطنين الى الخارج لايداع أموال في بنك أجنبي و غيرها؛
- **الوسيط الثالث:** التواجد التجاري في بلد المستهلك مثل فتح بنوك تجارية و شركات تأمين وشركات وساطة و غيرها؛
- **الوسيط الرابع:** انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين الى بلد المستهلك للخدمة مثل انتقال اشخاص منسوبيين للشركة الموردة للخدمة (الشركة الام) سواء كانت بنك او شركة تأمين او غيرها.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص 115-116.

هذا وقد اثارت الدول النامية موضوع انتقال العمال باعتباره يدخل في باب الخدمات و كان هدفها من ذلك ازالة العوائق التي تضعها الدول الصناعية في مواجهة العمالة المهاجرة و قد اعترضت الدول الصناعية على ان تتناول المفاوضات قضايا الحق في التشغيل او الإقامة الدائمة ولكنها وافقت على الحق في مراقبة تنفيذ الالتزامات التي ترتبط بها الدول المستقبلية للعمالة.

المطلب الثاني: اتفاقية الخدمات المالية و المصرفية

أختتمت مفاوضات الخدمات المالية في 12 ديسمبر 1997 في منظمة التجارة العالمية، وأسفرت هذه المفاوضات عن 56 جدولاً من الالتزامات الخاصة التي تمثل التزامات سبعين دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، كما أسفرت عن 16 قائمة استثنائية تمثل التعديلات التي ادخلت عليها من 16 عضواً بشأن الدولة الأولى بالرعاية¹.

وتم الحاق هذه الجداول و قوائم الاستثناءات بالبروتوكول الخامس للاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات، وفتح الباب أمام منظمة التجارة العالمية للانضمام الى اتفاقية الخدمات المالية و ذلك حتى يناير 1999، ليبدأ سريان الاتفاقية اعتباراً من أول مارس 1999².

هذا وقد حاز قطاع الخدمات المالية أثناء جولة الأورغواي على عناية واهتمام الوفود المشاركة في المفاوضات بعدما اضحت الصناعة المالية و تقدمها من المحددات الرئيسية للحكم على نمو اقتصاديات الدول و تطورها، وقد أشارت دراسة لخبراء منظمة التجارة العالمية معنونة بـ " فتح الاسواق في الخدمات المالية و دور الجاتس " الى تنامي الخدمات المالية باطراد خلال الربع الاخير من القرن العشرين، حيث زاد عدد العاملين في مجالاتها بما يتراوح بين 25% الى 50% في الدول الصناعية وهو ما مثل ما يتراوح بين 3% و 5% من اجمالي عدد العاملين في القطاعات الإقتصادية المختلفة، و خلال الفترة نفسها سجلت القيمة المضافة في قطاع الخدمات المالية زيادة تراوحت ما بين 7% و 13% من الناتج المحلي الاجمالي لدول عدة من بينها: هونج كونج، سنغفورة، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية³.

و أشارت احدى دراسات الأنكثاد الى ان خدمات البنوك وهي من اهم قطاعات الخدمات المالية قد شهدت تسارعا في معدلات نموها، فمثلا بلغ المتوسط السنوي لنمو الاصول الخارجية في الدولارات في ايداعات بنوك بلدان OCED مانسبته 22% خلال الفترة 1960 الى 1970م، و 23% خلال الفترة 1970م الى 1980م، و ارتفع عدد الفروع الخارجية لمصارف الدول المتقدمة فمثلا ارتفع

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص251.

² نفس المرجع، ص 251.

³ WTO Focus: **World Trade Organization**, Newsletter, September. 1997, p 2.

عدد البنوك المراسلة و الفروع الاجنبية للمصارف اليابانية من 37 بنكا عام 1960 الى 67 بنكا عام 1970، ثم الى 346 بنكا عام 1980¹.

لذا فقد احتدمت المنافسة - ابان المفاوضات - بين اجزاء رأس المال المصرفي الدولي على اقتسام الاسواق، سواء تعلق الامر بنفاذ كل منها الى اسواق الاخر، او التنافس على اسواق دول العالم الثالث و الدول الاشتراكية السابقة، او محاولات كل طرف لاختراق مناطق النفوذ التقليدية للاخر، وتمثلت الاطراف الرئيسية للصراع في كل من رأس المال المصرفي الامريكى و الاوروبى و اليابانى، الا ان المفاوضات قد أظهرت بشكل خاص، ضغوط الولايات المتحدة الامريكية للنفاذ الى أسواق اليابان ودول جنوب شرق آسيا، لاسيما كوريا الجنوبية، فضلا عن بعض دول امريكا اللاتينية².

فقد هددت الولايات المتحدة الامريكية اثناء مفاوضات يونيو 1995 بالانسحاب، بدعوى أن الالتزامات التي قدمها العديد من الدول لا توفر انفتاحا حقيقيا للاسواق، وأضطر مجلس التجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية الى تمديد المفاوضات لمدة شهر حيث تم التوصل الى اتفاق مؤقت يخضع للمراجعة في نهاية 1997، وذلك بعد أن أعلنت كل من اليابان و كوريا الجنوبية - الى جانب ثلاثين دولة أخرى - التزامها بتحسين نفاذ الأجانب إلى أسواقها.

وهكذا حق للأطراف المتعاقدة في نظام الجات خاصة الدول المتقدمة منها ان تسعى في اطار مفاوضات الأورجواي الى ضمان تدعيم قدراتها على اتخاذ ما يلزم من الاجراءات الوقائية لحماية أصحاب ودائع و بواليص التأمين و الحفاظ على مغانمها من سلامة المعاملات المالية داخليا وخارجيا من خلال تضمين ملحق الخدمات المالية ما يحكم مسائل توريد الخدمات المصرفية.

ويشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات انه بعد استبعاد الانشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها اطار الاتفاقية، ومع اقرار احقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير و النظم الكفيلة بضمان العلاقة المصرفية و كفاية رأس المال و آليات العمل المصرفي السليم دون الاخلال بالتزاماته في اطار الاتفاقية، بالاضافة الى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار تماسك النظام المصرفي و مع الحفاظ على سرية الحسابات وانشطة العملاء او اية بيانات سرية تمتلكها المؤسسات المصرفية و فيما عدا الخدمات المالية الخاصة بجميع انواع التأمين و الخدمات المرتبطة به والتي لا يهمن الاشارة اليها في هذه النقطة، فان الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها الاتفاقية تتلخص فيما يلي:

1 قبول الودائع و الاموال بين الافراد و الجهات؛

¹ Andrew J.Cornford, Notes on A Possible Multilateral Framework For International Trade in Banking Services, UNCTAD, p p 162,163.

² انظر : حسن حجازي، آثار تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في اطار اتفاقيات جولة اورغواي على البنوك المصرية، معهد التخطيط القومي، 1995، ص ص 43-46.

- 2 +الإقراض بكافة اشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية و الائتمان العقاري و المساهمات وتمويل العمليات التجارية؛
- 3 -التاجير التمويلي؛
- 4 خدمات المدفوعات و التحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان و الخصم على الحسابات والشيكات السياحية و الشيكات المصرفية؛
- 5 خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية؛
- 6 -التجارة لحساب المؤسسة المالية او للغير في السوق الاولية او غيرها و ذلك في الادوات التالية: النقد الاجنبي، المشتقات المصرفية و المالية بأنواعها، المبادلات و الاتفاقات الاجلة، الاوراق المالية، الاصول المالية الاخرى؛
- 7 +الاشتراك في الاصدارات لكافة انواع الاوراق المالية بما في ذلك الترويج و الاصدار الخاص كوكيل، وتقديم الخدمات المختلفة بالاصدارات؛
- 8 +عمال السمسرة في النقد؛
- 9 -ادارة الاموال مثل ادارة النقدية، ومحافظ الاوراق المالية، وخدمات الايداع وحفظ الامانات؛
- 10 تقديم و ارسال المعلومات المالية و ميكنة البيانات المالية و خدمة البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الاخرى؛
- 11 تقديم الاستثمارات و الوساطة المالية و الخدمات المالية المساعدة الاخرى وذلك لكافة الانشطة سلفة الذكر، وبما يشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الإقراض وتحليل الائتمان و اجراء البحوث و تقديم المشورة للاستثمار و ادارة المحافظ للاوراق المالية و كذلك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التملك و اعادة الهيكلة و وضع الاستراتيجيات للشركات و المؤسسات.

جداول الالتزامات و الارتباطات:

تنشئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نوعين من الالتزامات و الارتباطات للدول الاعضاء ينطوي النوع الاول على التزامات عامة و هي التي تتضمن احكام ومبادئ الاتفاقية و الضوابط التي تضعها و التي يتساوى في الالتزام بها كافة الدول الاعضاء بلا استثناء أما النوع الثاني فهو عبارة عن التزامات محددة يمكن ان تنص على القيود التي تراها فيما يتعلق بعدد موردي الخدمات و عدد العاملين الاجانب في المؤسسات التي يسمح بتواجدها في السوق المحلية، وقيمة معاملات تلك المؤسسات، وشكلها القانوني، و الحد الاقصى لنسبة الملكية الاجنبية في رؤوس أموالها.

إلا انه لا يجوز للعضو أن يقوم بتعديل أي التزام مدرج على جداوله قبل انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ بدء سريان الالتزام، كما يتعين عليه الدخول في مفاوضات للاتفاق على التعويضات التي

يطلبها أي عضو آخر يرى أن مصالحه قد تأثرت بموجب هذا التعديل، وعلى أن تجري ترتيبات التعويض وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق بين العضو الذي يرغب في إجراء التعديل و العضو المتضرر فإنه يمكن اللجوء الى التحكيم، و لا يجوز للعضو الأول ان يقوم بتعديل التزامه او الانسحاب منه قبل تنفيذ الترتيبات التعويضية التي يقضي بها التحكيم¹.

و تتضمن جداول الالتزامات لأي دولة قسامين هما :

-**القسم الأفقي:** ويحتوي على تعاريف القوانين والتشريعات واللوائح السارية، والتي تتعلق بكافة

قطاعات الخدمات مثل قانون الشركات، والقانون التجاري وغيرها.

-**القسم الرأسي:** الذي يحدد القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة الدخول بها في الاتفاقية

والارتباطات المحددة لكل قطاع.

ويتم ذكر البنود المحددة لكل قطاع في ملاحق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، فمثلا في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، يتم بيان أنواع الخدمات المصرفية والمالية الاخرى (ما عدا التأمين) تحت بند الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، ويذكر أمام كل بند القيود التي تضعها الدولة من حيث النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في الحدود الخاصة بكل منهما كأن يذكر الحد الأقصى لمساهمة الاجانب في رؤوس الاموال المالية مثلا، وقد يقسم قطاع الخدمات المالية الى قطاع للتأمين وحده وآخر للمصارف و ثالث لسوق المال او قد يدمج اثنين معا او يدمج الثلاثة معا في جدول واحد².

المطلب الثالث: واقع تحرير تجارة الخدمات المصرفية في الدول العربية

عرفت بعض الدول العربية تحررا في قطاعها المصرفي تزامن مع التوجه العالمي نحو تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية و ازالة التمييز بين موردي تلك الخدمات، كما تضمن ذلك ايضا ازالة الحواجز التي تعيق نفاذ المصارف الاجنبية الى الاسواق المصرفية المحلية حيث سعت الدول العربية الى تحرير قطاعها المصرفي، سواء من خلال التعهدات الموقعة في ظل الانضمام الى WTO أو في إطار اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين و التي يسمح بموجبها لموردي تلك الخدمات من الدول الموقعة على الاتفاقية بالتواجد على الساحة المحلية، فالعضوية في WTO ينطوي عليها الالتزام بتطبيق اتفاقية الجاتس أمام المنافسة الاجنبية³.

أما عن تجارب الدول العربية فهي تبذل جهود مستقلة لتحرير قطاعها المصرفي و لاسيما من خلال منح تراخيص للمصارف و المؤسسات الاجنبية للتواجد التجاري و ممارسة الانشطة المصرفية

¹ انظر : سلوى العنترى، الاتفاقية الدولية متعددة الاطراف لتحرير الخدمات المالية، اعمال ندوة منظمة التجارة العالمية و مصالح شعوب الجنوب، القاهرة، اكتوبر 2001 ، ص232.

² فائقة الرفاعي، الاتفاقية العامة للخدمات المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي في الدول العربية، مؤتمر قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 12.

³ حمزة حسن كريم، مرجع سابق، ص 224.

في السوق المحلية إيماناً منها بضرورة تعزيز المنافسة مع السوق المحلية، فضلاً على ان التواجد الاجنبي يؤدي الى استخدام ادوات التمويل الحديثة و المهارات في ادارة المال، و تخفيض تكاليف التشغيل و تحفيز تدفق الاستثمارات الاجنبية.

ومن هذا المنطلق فقد قدمت ثمانى دول من بين الدول العربية الإثني عشر* الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التزامات محددة بفتح اسواقها المحلية للمصارف التجارية و المؤسسات المالية الأجنبية من خلال منح حق التواجد التجاري ، و قد تضمنت هذه الالتزامات قيوداً صريحة أبرزها¹:

- 1 تقيد عدد المصارف و المؤسسات المالية الاجنبية المتواجدة في السوق المحلية؛
- 2 تقيد قيمة المعاملات او الموجودات التي يسمح للمصارف التجارية و المؤسسات المالية الاجنبية التعامل بها في السوق المحلية؛
- 3 إلزام المصارف و المؤسسات المالية الاجنبية بسقوف محددة لقيمة و حجم الإئتمان المسموح لها بمنحه و تقيد الأنشطة المصرفية المسموح بممارستها؛
- 4 إلزام المصارف التجارية و المؤسسات المالية الاجنبية بالتواجد في السوق المحلية بصفة قانونية محددة على سبيل المثال إلزامها بفتح مكاتب تمثيل عوضاً عن فروع؛
- 5 تقيد عدد الموظفين الاجانب و المنتسبين للمصارف الاجنبية المتواجدة في السوق المحلية؛
- 6 تقيد تواجد المصرف الاجنبي من خلال تحديد مساهمته في رأس مال المصرف الوطني بنسبة مئوية قصوى او بقيمة محددة.

و الجدول الموالي يوضح التزامات الدول العربية الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

* تجدر الإشارة الى ان الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية هي: مصر ، البحرين ، الاردن، الكويت، جيبوتي، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، تونس، الامارات، السعودية، كما ان هناك دول في وضع مراقب هي: الجزائر ، لبنان، السودان، اليمن.

¹ جمال الدين زروق وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الازمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2009، ص 40.

الجدول رقم (1-2): التزامات الدول الخليجية الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية الاخرى

وسائل توريد الخدمات				الدولة العضو
تواجد الاشخاص الطبيعيين	التواجد التجاري	استهلاك الخدمة في الخارج	الخدمات عبر الحدود	
	*	*	*	الاردن
		*	*	الامارات
	*	*	*	البحرين
	*			تونس
	*	*	*	السعودية
	*	*	*	عمان
		*	*	قطر
				الكويت
*	*	*		مصر
	*			المغرب
				موريتانيا
1	7	7	6	عدد الالتزامات

- العلامة (*) تفيد بان الدولة التزمت بفتح القطاع للمنافسة الاجنبية في مجال النفاذ الى السوق او المعاملة الوطنية، ولا يشير الالتزام المبين في الجدول الى الاجراءات التقييدية التي اضافتها الدول في جداول التزاماتها لتحرير تجارة الخدمات في اتفاقية الجاتس.
المصدر: WTO نقلا عن جمال الدين زروق وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

ومن خلال ما سبق يتضح ان الاثار المرتقبة على المصارف العربية تبدو محدودة و هذا لكون الالتزامات غير مكلفة وتضمنها لقيود صريحة من اجل حماية المصارف في هذه الدول.

المطلب الرابع: الآثار المتوقعة لتحرير الخدمات المالية والمصرفية على الدول النامية

إن تحديد الأثر المتوقع للتحرير التجاري المصرفي الدولي، يختلف تبعا للجهة التي يمكن ان ينظر منها، وهو منظور ذو رأيين أحدهما ايجابي و الاخر سلبي، ومن هذا المنطلق انقسم الإقتصاديون الى مؤيد و معارض لهذا التحرير و سنتعرض الى هذين الرأيين وأدلتهم

أولا: الآثار الإيجابية

رغم أن حوالي ما يزيد عن 50 دولة حتى الان لم تنضم لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية من اجمالي الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم 135 دولة حسب بيانات المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة الذي عقد في سياتل في ديسمبر 1999، فان كثيرا من الدراسات و التحليلات أشارت الى ان هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات و تحديدا في مجال الخدمات المالية و المصرفية لعل من اهمها¹:

- 1 - ان السماح للبنوك الاجنبية بممارسة نشاطها في أسواق الدول الاخرى، لايعني بالضرورة غزو الاجانب لهذه الاسواق و الاضرار بها، لان البنوك الوطنية في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية تتمتع عادة بميزة نسبية مهمة وهي معرفة السوق واحتياجات المستهلكين لنوعية البنوك التي يقبلون عليها و يحتاجونها، كما توجد لديها قدرة على تشغيل العمالة باجور غير باهضة، مما يجعلها تستطيع ممارسة هذه الخدمات و منافسة البنوك الاجنبية وذلك في ظل وجود مبدأ المنافسة و الذي سيدفع البنوك الوطنية الى عرض الخدمات في احسن مستوى من الكفاءة؛
- 2 - ان اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير الخدمات المصرفية يمكن ان يؤدي الى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي و كذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة؛
- 3 - توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء حتى يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية؛
- 4 - ان المنافسة تدفع البنوك الى تخفيض الفائدة و تحسين الادارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات و تخفيض فروق اسعار الفائدة ما بين القروض و الودائع.
- 5 - يمكن لتحرير التجارة في الخدمات ان يؤدي الى تحسين جودة الخدمة للعملاء، فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك الى تلبية احتياجاتهم الخاصة و التمويلية فمن المحتمل مثلا ان يستفيد المقترضون من النصائح الخاصة باستراتيجيات الاستثمار؛

¹ راجع كل من: - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية و وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات GATS، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص 283، 286؛

- عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص 145-148.

- 6 - يتيح تحرير التجارة في الخدمات للعملاء و الشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل و زيادة حجم التمويل و طرق تجديده؛
- 7 - ارغام المصارف في الدول النامية على القيام باعمال مالية شاملة و تعزيز دور الوساطة المالية، وصولا لانجاز أهدافها في المنافسة البناءة مرغمة على محاكاة النمط الجديد للتنظيمات المستحدثة في عالم المصارف و الخدمات المالية الاخرى و التي تعتمد الآن بالاساس على " المصرف الشامل " الموظف لتقديم الخدمات المصرفية و خدمات التمويل وخدمات الاستثمار و خدمات العملاء مجتمعة في آن واحد؛
- 8 - نقل التكنولوجيا المصرفية الى الدول النامية و هذا يتيح لها مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، و التي تخضع كل يوم الى مزيد من التقدم الفني و التكنولوجي في تسهيل تقديم الخدمات المالية و المصرفية، و نجد هذا و اضحا في نصوص الاتفاقية وهو زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات و مساعدة الدول المتقدمة لها، مع امكانية حصولها على التكنولوجيا على اسس تجارية و زيادة فرص وصول الدول النامية الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات، بل ويقع على عاتق الدول المتقدمة التزاما بانشاء نقاط اتصال في غضون سنتين من انشاء منظمة التجارة العالمية، و التي تهدف الى تمكين مقدمي الخدمات في الدول النامية الى الوصول الى هذه المعلومات؛
- 9 - اتضح انه كلما زاد تحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية كلما زاد تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض الى الدول ذات العجز، ولا يخفى ان تسهيل تدفق رأس المال بهذه الصورة يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة للدول التي تعاني من العجز أو النقص في رأس المال، أما بالنسبة للدول التي لديها فائض و مدخرات كبيرة وعوائد للاستثمار منخفضة نسبيا فانها يمكن ان تقوم بتصدير رأس المال ومن ثم تستطيع ان ترفع من عوائد استثمار رأس المال، ويصبح الهدف الطموح لتحرير تجارة الخدمات المصرفية هو الوصول الى تساوي أسعار الفائدة بين الدول و زيادة عوائد الاستثمار؛
- 10 - انشاء نقاط تجارة كوحدات معلوماتية ترتبط بنقاط التجارة العالمية من شأنه ان يؤدي الى استفادة مراكز و اسواق المال المحلية من متابعة التطورات النقدية و المالية و حركات رؤوس الاموال العالمية لتجنب الاهتزازات المالية و تجنب الخسائر الحادة التي قد تتعرض لها الاصول المالية في اسواق المال العالمية¹.
- 11 - يحتمل ان تتحسن السياسة النقدية فالسوق الائتمانية و أدوات التحكم في الائتمان بطريقة مباشرة يمكن ان تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة التي تساعد على

¹ محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية، دار الكتاب القانونية ، مصر ، 2007، ص ص 958-959.

تطوير و تنمية أسواق المال ومن ناحية اخرى فان تحرير القطاع المصرفي وضع ضغطا على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة و مناسبة وهناك من الدلائل التي تشير الى وجود علاقة ارتباط قوية بين الاسواق المالية المفتوحة و الاستقرار الإقتصادي وبخاصة مع وجود أسواق مالية منظمة و جيدة و التي غالبا ما تشكل اجهزة رقابة فعالة على سعر الفائدة والسقوف الائتمانية وغيرها وقد ثبت مثلا ان تدخل الحكومة في الاقراض بتوجيه الموارد إلى قطاعات معينة بالذات او لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة قد يؤدي الى الانحراف عن تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية للاقتصاد القومي.

ثانيا: الآثار السلبية

بالرغم من الآثار الايجابية لاتفاقية تحرير الخدمات المالية الا ان لها آثارا سلبية تتجلى اهم هذه الآثار فيما يلي¹:

1 - ان الاتفاق يؤدي الى فتح أسواق الدول النامية امام تواجد الشركات عابرة القارات بقدرتها التنافسية التي لن يتاح للدول المضيفة مجاراتها لفارق الكفاءة و الخبرة والقدرات المالية والتكنولوجيا وكنتيجة لذلك فمن المحتمل ان يزداد اخفاق هذه الدول في السيطرة على اسواقها المصرفية المحلية خاصة في ظل تميز البنوك و الشركات الاجنبية في استحداث وتقديم الخدمات المالية التي تفقد الاسواق المحلية مزاياها التنافسية، مما قد يؤدي الى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي؛

2 - ان التجربة العملية، في العديد من الدول النامية ، قد اسفرت عن ارتفاع اسعار الفائدة لاشكال التمويل المتطورة التي تطرحها البنوك الاجنبية - لاسيما في مجال الائتمان الاستهلاكي - والتي تتمتع فيها بوضع شبه احتكاري، كما اسفرت عن تزايد مخاطر التمويل نتيجة استئثار البنوك الاجنبية بالعملاء الممتازين، و ترك العملاء الاقل جودة للبنوك المحلية، التي تضطر في ظل احتدام المنافسة و الرغبة في تحقيق ربحية عالية الى قبول مخاطر اعلى؛

3 - ان الاتفاق يحد من قدرات الدول النامية في اتخاذ الاجراءات التقيدية في اطار سعيه الى اتاحة أقصى درجات الانفتاح و التحرير لتجارة الخدمات المالية على النطاق الدولي، ومن ثم فان المؤسسات الاجنبية العاملة على اراضي هذه الدول النامية ستحاول جاهدة انقاذ اهداف الدولة الام في تحصيل اعلى الارباح، و تحقيق اكبر المكاسب ولو على حساب السياسات الوطنية التي يمكن ان تختلف رؤاها عن رؤى المؤسسات الدولية؛

¹ انظر كلا من: نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية - اهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي - الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص ص 341-344. وكذا عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 166. وكذا محمد عبيد محمد محمود، مرجع سابق، ص 959.

4- أنه ووفقا لاعتبارات المصلحة العامة، فإن تواجد البنوك الاجنبية في الدول النامية سوف يهيئ لها امكانية تحريك الاموال و المدخرات الوطنية و فقا لمصلحتها، و لا يصل الامر الى هذا الحد فقط، بل يتعداه الى خروج النقد الاجنبي المتاح في الدول النامية الى الدول الام لهذه البنوك، ثم تقوم بعد ذلك في استخدامه في اشكال اخرى غير تمويل الاستثمار، مما يؤدي الى الاضرار بالمصلحة العامة للدولة المضيفة؛

5- من تحرير اسواق النقد، و أسواق رأس المال، يؤدي بذاته الى اضعاف فاعلية الادوات التقليدية للسياسة النقدية، فلا شك ان اللجوء الى ضبط الائتمان المحلي، بفرض قيود على التوسع الائتماني، او رفع اسعار الفائدة يفقد الكثير من فاعليته، اذا كان يوسع قطاع الاعمال ان يحصل على ما يحتاجه من تمويل عن طريق الاقتراض من الخارج، بل ان اللجوء الى رفع نسبي الاحتياطي و السيولة للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان يمكن ان يفقد بعض فاعليته اذا اتيح للبنوك حرية الاقتراض من الخارج، او اذا لجأت فروع البنوك الاجنبية الى مراكزها الرئيسية للحصول على ما تحتاجه من موارد اضافية¹؛

6- ثم ان تحرير أسواق النقد و رأس المال و تزايد أنشطة اجهزة الاستثمار المؤسسي، على الصعيد الدولي، قد اقترن بزيادة نصيب رؤس الاموال قصيرة الاجل ضمن تدفقات رأس المال الاجنبي، لاسيما بعد ان تحولت صناديق الاستثمار الدولية الى مؤسسات مالية عملاقة، تتشغل بتكوين وادارة محافظ الاوراق المالية و تقوم بتوزيعها بين اسواق المال المختلفة وفقا لمعدلات الربحية المتوقعة، كما تقوم بالخروج منها و التحول عنها لدى اول بادرة خطر، وهو ما يعني تحرك كتل نقدية ضخمة يتعين على السلطات النقدية اتخاذ الاجراءات الملائمة لتعقيم آثارها التضخمية عند تدفقها للخارج، بل ان محاولة فرض ضوابط على معاملات النقد الاجنبي يمكن ان تفقد الكثير من فاعليتها مع التوسع في استخدام بطاقات الائتمان المرتبطة اليكترونيا بالشبكات المالية العالمية، واطاحة استخدامها في الداخل و الخارج بما يوفر آليا خدمات الصرف الاجنبي، و يتجاوز القيود التي يمكن فرضها على استبدال العملة داخل الدولة²؛

7- تؤدي الى احداث ضغوط كبيرة على البنك المركزي في الدول النامية تتطلب تدعيم سلطاتها على الصعيد التشريعي، و توفير الكوادر الفنية اللازمة كما و كيفا لتحليل البيانات الواردة من البنوك، والوفاء باحتياجات التفتيش الميداني الدقيق و المتواتر على كافة وحدات الجهاز المصرفي، وتدعيم آليات الانذار المبكر لاكتشاف و مواجهة الممارسات التي تهدد سلامة العمل المصرفي، لاسيما وان نفاذ رأس المال الاجنبي عادة ما يكون في أجزاء من البنوك الدولية الكبرى، وقد

¹ سلوى العنتري، مرجع سابق، ص 236.

² سلوى العنتري، مرجع سابق، ص ص 236-237.

أسفرت التجربة العملية في العديد من الدول النامية عن امكانية استخدام تلك البنوك لبعض المنتجات الجديدة مثل المشتقات للالتفاف حول ما تضعه البنوك المركزية من ضوابط؛
8 عرقلة نمو الصناعات الوطنية الوليدة و المؤسسات الصغيرة و المصغرة و التي تقوم بدعمها البنوك الوطنية؛

9 احتكار سوق الادوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الاجنبية نسبيا في هذه الانشطة ، و ضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال؛
10 - ضعف قدرة البنوك في الدول النامية في فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات؛

11 - سوف يؤدي التحرير الدولي للخدمات المالية و المصرفية الى عجز ميزان المدفوعات، نظرا لان الدول التي لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ الى استيراد هذه الخدمات و يساعدها في ذلك التحرير الدولي لها و فتح اسواق الخدمات المحلية لاستيرادها، مما يؤدي الى زيادة أعباء اضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة (تصدير الخدمات)، و ينتج عنه ازدياد المشاكل التي يمكن ان يواجهها ميزان المدفوعات التي من اهمها العجز الدائم في اجمالي بنوده؛

12 - ضعف امكانية توفير الحماية للوحدات المصرفية الوليدة.

ولكن كل هذه السلبيات التي تتجم من تحرير التجارة في الخدمات المالية يمكن التقليل منها والتحكم فيها اذا قامت الدول النامية بتعزيز اجهزتها الرقابية و تطوير انظمتها المصرفية.

المبحث الثاني: انتشار و توسع الصيرفة الالكترونية

على الرغم من الاهمية الكبيرة للاتصال المباشر مابين العميل و البنك فان الثورة التقنية و ظهور وانشاء الانترنت بشكل واسع و سريع ساعد على ابتكار و سائل و اساليب جديدة في تقديم الخدمات المصرفية عن بعد Online Banking، و في ظل الطفرة الشاملة في مجال البرمجيات و التقنية و الالكترونيات التي شملت المجالات الإقتصادية و المالية خصوصا و بقية المجالات الاخرى عموما، كان لابد من قيام المصارف و المؤسسات المالية بتطوير النشاط و الخدمات المصرفية المختلفة، و مما لاشك فيه ان تكنولوجيا المعلومات اصبحت الان احد اهم القضايا الاستراتيجية في العمل المصرفي، وهذا الواقع سيفرض على المصارف تحديات كبيرة.

ان المؤسسات المصرفية تعيش في جو من التنافس الشديد فيما بينها و لضمان قدرة المصرف على البقاء و الاستمرار في السوق فان هذا يعتمد على قدرته على الاستجابة لجميع المتغيرات التكنولوجية و الإقتصادية و الاجتماعية و التفاعل معها بغرض زيادة حصتها السوقية باعتبار ان العلاقة بين المصرف و العميل علاقة و ثقاة و ان قدرة المصرف على البقاء و الاستمرار تعتمد على تقديم خدمات مصرفية تتلائم و احتياجات العملاء¹.

ان اقبال و استمرار العملاء في التعامل مع المصرف يعتمد على قدرة المصرف على تلبية متطلباتهم و احتياجاتهم بشكل كامل و بأقل تكلفة و جهد و وقت ممكن، و لضمان تحقيق هذه الغاية من قبل المصارف و الوصول الى الاهداف المنشودة لابد من توفير بعض المزايا من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية.

و لقد شهدت الصناعة المصرفية - حديثا - انتشارا واسعا في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية حيث اصبحت نوعية وكمية و سرعة تقديم هذه الخدمات من العناصر الاساسية في مجال المنافسة بين المصارف التجارية لجلب العملاء اليها.

¹ المجلة العربية للإدارة، الصيرفة الالكترونية في المصارف التجارية الاردنية دراسة تطبيقية لدور الخصائص الشخصية، المعوقات ومقومات النجاح، مج 30، ع 1 يونيو/ حزيران 2010. ص ص 115، 113.

المطلب الاول: مفهوم الصيرفة الالكترونية

اولا: تعريف البنوك الالكترونية

البنوك الالكترونية Electronic Banking¹ « هي البنوك او المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية و توظيف جميع التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات لتقديم الخدمات المصرفية بامان مطلق»².

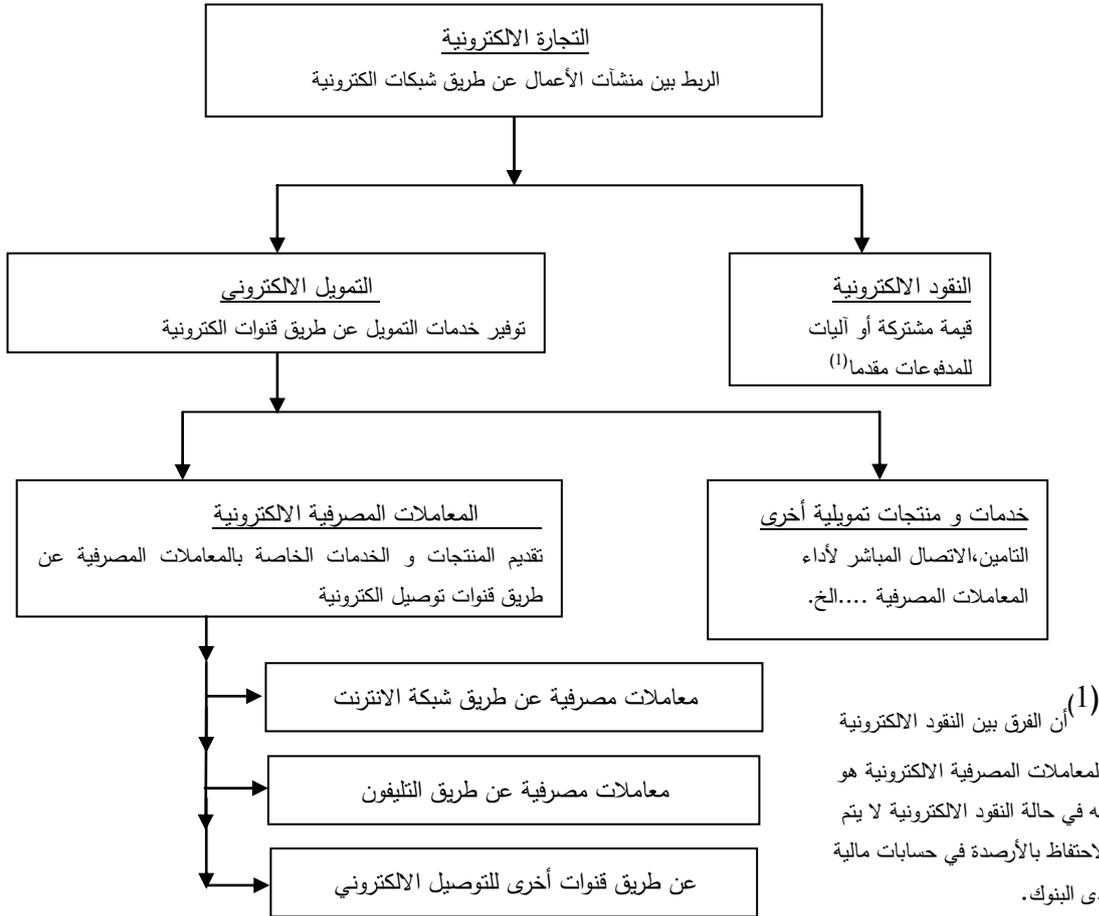
او هي « اتجاه المصارف نحو التوسع في انشاء مقرات لها عبر الانترنت بدلا من انشاء مقرات ومباني جديدة، و تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، او المبتكرة من خلال شبكات اتصال الكترونية تقتصر صلاحية الدخول اليها على المشاركين فيها و وفقا لشروط العضوية التي تصدرها المصارف وذلك من خلال احد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها».

و يمكن تعريفها ايضا على انها « تقديم المنتجات و الخدمات الخاصة بالمعاملات المصرفية عن طريق قنوات توصيل الكترونية مثل الشبكات المرتبطة بالحواسب (الانترنت، الانترنت) أو الهاتف، الفاكس... الخ » ، والشكل التالي يوضح كيف تتم المعاملات المصرفية الالكترونية.

¹ للبنوك الالكترونية عدة تسميات و جميعها يعطي نفس المعنى من اهمها: بنوك الانترنت Internet Banking، بنوك الويب Web Banking، البنك المنزلي Home Banking، و الخدمات المالية الاتية Self Service Banking .

² الغندور حافظ كامل، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، فكر مابعد الحداثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003، ص 93.

الشكل رقم (2-1): المعاملات المصرفية الإلكترونية



المصدر: نصولي صالح و اندريا شاينتر، **تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية، التمويل و التنمية، واشنطن، سبتمبر، 2002، ص48.**

في السابق كانت المصارف تستخدم وسائل عديدة للاتصال بعملائها مثل الهاتف ، و لكن مع انتشار الانترنت الذي كانت بدايات استخدامه عام 1957، ثم تطور استخدامه بشكل سريع في جميع انحاء العالم عام 1969 فمن خلال الانترنت يمكن للبنك تقديم خدمات مصرفية في المنزل مثل تسديد الفواتير و الاستعلام عن الرصيد والتحويل على مدار 24 ساعة يوميا، كما يمكن الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية من أي مكان و في أي وقت، وذلك عن طريق جهاز الكمبيوتر المرتبط بالانترنت¹ باستخدام و سائل الدفع الحديثة التي من أهمها النقود الإلكترونية و البطاقات الذكية.

¹ حسين شحادة حسين المعاملات المصرفية الإلكترونية، كتاب الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية 2002 ، ص 192

ولذلك فإن أهم ملامح هذه المنظومة المصرفية الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية « المشيدة من الطوب والبلاط » إلى البنوك الافتراضية E-Banking أو ما يطلق عليها بنوك الطوب و أجهزة الاتصال « Brick and click »¹

و تجدر الإشارة الى ان هناك نموذجين تستخدم فيها البنوك والمؤسسات المالية الانترنت في تقديم خدماتها المصرفية للعملاء، الاول يسمى بالنموذج المتكامل و الذي تقدم فيه البنوك خدماتها عبر الانترنت كامتداد لاعمالها، أي كخدمة اضافية ، أما النموذج الثاني فيسمى النموذج الاحادي والذي هو عبارة عن بنوك او مؤسسات تعمل فقط على شبكة الانترنت و ليس لها أي فروع "Virtual Bank" ، و يمتاز هذا النوع من البنوك بانخفاض تكاليفه التشغيلية، وذلك لعدم وجود أي فروع و قلة عدم العاملين فيها.

ويمكن تقسيم المواقع الالكترونية للمصارف الى ثلاثة فئات²:

- 1 -الموقع المعلوماتي : يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي، حيث يقدم معلومات تفصيلية حول عروض المصرف و برامجه و خدماته و منتجاته المصرفية، و قد أنشأت أغلبية المصارف هذا النوع من المواقع بهدف التعريف و الدعاية و التسويق
- 2 -الموقع الاتصالي أو التفاعلي: يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين المصرف والعملاء كارسال بريد الإلكتروني للحصول على بعض المعلومات المصرفية، والاطلاع على حسابه المصرفي، تعبئة طلبات بعض المعاملات، او طلب دفتر الشيكات او طلب تبديل بطاقة مصرفية او غيرها، الاستفسارات.
- 3 -الموقع التبادلي: ويمكن من خلاله أن يمارس المصرف نشاطاته في بيئة إلكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل المصرف أو خارجه .

و يعتبر العمل المصرفي عبر الانترنت من احدث الموضوعات المصرفية التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل المصرفيين - رغم ان المصارف التقليدية تبقى الاكثر استخداما لتنفيذ الخدمات المصرفية- نظرا لتطور النظم الالكترونية و تكنولوجيا المعلومات و وسائل الاتصال عبر العالم وانتشار الانترنت³.

¹ نصولي صالح و اندريا شايفتر، مرجع سابق ، ص48 .

² انظر: زهير بشنق، العمليات المالية و المصرفية الالكترونية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006، ص 40.

³ المجلة العربية للإدارة، مرجع سابق، ص 120.

حيث تكون الانترنت و سيلة الاتصال بين المصرف و العميل و بمساعدة نظم Systems اخرى، يصبح عميل المصرف قادر على الاستفادة من الخدمات و الحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال استخدام جهاز كمبيوتر شخصي موجود لديه، و يسمى بالمضيف (Host)، او من خلال استخدام أي مضيف اخر، وكل ذلك عن بعد و بدون الحاجة للاتصال المباشر بموظف المصرف.

و جديرا بالذكر ان الخدمة المصرفية الالكترونية تمتاز بمجموعة من الخصائص اهمها¹:

- انها خدمات تتم عن بعد و بدون اتصال مباشر بين اطراف الخدمة؛
- انها خدمات عبر الحدود و لا تعرف قيودا جغرافية؛
- انها خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية و هذا يطرح عددا من المسائل القانونية المتعلقة بأدلة الاثبات.

ثانيا: خدمات الصيرفة الالكترونية

اصبحت المصارف الالكترونية تقدم خدمات لم تكن معروفة من قبل عبر قنوات جديدة و من بين اهم هذه الخدمات نذكر ما يلي²:

- الاستفسار عن رصيد الحساب؛
- تقديم الارشادات و المعلومات حول كيفية اجراء العمليات المصرفية الالكترونية؛
- الحصول على معلومات عن الخدمات التي يقدمها البنك؛
- تحويل الاموال الى حسابات اخرى داخل البلاد او خارجها؛
- الحصول على كشف حساب تفصيلي بالمعاملات؛
- تسويق الخدمات المصرفية عبر الانترنت ؛
- الحصول على معلومات عن اسعار الفائدة على الودائع و القروض و اسعار صرف العملات؛
- اجهزة الصراف الآلي.

ثالثا: قنوات الصيرفة الالكترونية

تتمثل قنوات الصيرفة الالكترونية فيما يلي:

1 الصيرفة عبر شبكة الانترنت:

لقد ساعدت التكلفة المنخفضة لشبكة الانترنت ادارة المصارف من تبني تقديم خدمات مصرفية عبر هذه الشبكة و قد ساعد هذا الامر العملاء من تقبل الخدمات المقدمة و التأقلم معها و هو ما ادى الى نموها السريع خاصة في الدول المتقدمة حيث نلاحظ تضاعفها في فترة لم تتجاوز 06 اشهر في اوربا الغربية بعائد يتمثل في 13% من دخل المصارف، الامر الذي ساعد على

¹ حسن شحادة حسين، 2002، مرجع سابق، ص 193.

² نادر عبد العزيز شافي، المصارف و النقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، 2007، ص 86-69.

تطور فكرة اقامة مصرف كامل يقدم خدماته عبر شبكة الانترنت بما يعرف باسم المصرف الصوري او المصرف الاعتباري Virtual Bank.

و بالإضافة الى هذا فقد امتازت الخدمة المصرفية بعاملين اساسيين يعملان على نشر الخدمة هما: الاول انها خدمة في متناول كل العملاء و ايضا مربحة لهم و تتوفر على مدار 24 ساعة، اما العامل الاخر فهو يتمثل في تدني تكلفتها للمصارف.

و يحتاج تقديم هذا النوع من الخدمات إلى توفر شبكات داخلية عريضة Wide Area Network (WAN) على الأقل وربطها بالشبكة العالمية "الإنترنت" كما أنها تتطلب من العميل معرفة باستخدام برنامج التصفح على الشبكة Browser ويمثل الأمن الهاجس الأكبر للعملاء ويعمل كحاجز نفسي لانتشار الخدمة.

و بالرغم من ذكر المعوقات إلا أن التوسع مستمر في استخدام شبكة الإنترنت، واستخدام الخدمات المصرفية على الشبكة، وسيستمر الحال كذلك بصورة متسارعة، وإتاحتها الفرصة لتوسيع العمل المصرفي دون حواجز جغرافية، ليصبح العمل على نطاق العالم ككل.

2 -الصيرفة عبر التلفزيون:

اصبحت المصارف تستخدم التلفزيون او شبكة التلفزيون التخاطبي لتقديم خدمات مصرفية لعملائها، خاصة وانه احتل مكانته في المنازل، و باعتباره اكثر الوسائل الناجحة للاعلام الجماهيري، و بدأ يحتل موقعه في الدول المتقدمة و بدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم هذه الخدمة بمشاركة مؤسسات مالية لتوصيل الخدمة للمشاركين و اصبح جاذبا، حيث ان السلعة التي يقدمها وبيئتها التلفزيون لنقل المعلومات عبر الصورة تفوق تلك التي يمكن نقلها عبر تراسل البيانات التقليدية بحوالي ستة أضعاف¹.

3 -الصيرفة عبر الهاتف:

تعتمد هذه الخدمة كذلك على وجود شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل وتمكن الموظف المنوط به تقديم الخدمة الهاتفية من الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي فرع من فروع البنك، حيث يقوم العميل بالإتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، يستطيع الموظف الذي يقوم بالرد على العميل من الوصول إلى بيانات العميل ويبدأ بتوجيه اسئلة محددة لتأكد من هويته، كالسؤال عن آخر معاملة قام بها، أو حجم المبلغ الذي قام بإيداعه،.... الخ. وجدت المصارف الكبرى أن تكوين مراكز للإتصال لخدمة العملاء، أمر يوفر عليها الكثير من الخدمات التي تستغرق منها ومن العميل وقتاً مقدراً، و بالتالي ذلك له مردود في توفير التكلفة والوقت، و طورت من عملها لتشعر الزبون بخصوصيته، فمثلاً يمكن تسجيل أرقام الهواتف التي يتصل عن

¹ طارق عبد العال حمادة، التجارة الالكترونية: المفاهيم، التجارب، الخدمات، الأبعاد التكنولوجية و المالية و التسويقية و القانونية، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، 2003، ص 140.

طريقها عميل ما، وبالتالي يمكن التعرف على شخصيته بمجرد إستلام المحادثة، فيستطيع الموظف أن يطلع على بيانات العميل والتي يكون الحاسوب قام بعرضها له.

و أدى تطور عمل مراكز الإتصال في الدول المتقدمة الى ان أصبح العميل يشعر بخصوصيته مع البنك الذي يتعامل معه، وساعدت هذه المراكز على نمو علاقة خاصة بين العميل والبنك، و تطور استخدام الهاتف في تقديم الخدمات المصرفية بإدخال أجهزة الرد التلقائي على مكالمات العملاء، وتقديم خيارات لهم لإجراء عمليات متعددة: خدمات إستعلامية، خدمات تحويل لمبالغ لجهات معلومة، طلب خدمات كدفتر شيكات، أو كشف حساب، ... إلخ.

أما فيما يخص التطورات الحاصلة هو استخدام مراكز الاتصال كمراكز للاجابة على الرسائل الالكترونية ، و بالتالي اصبحت اداة فعالة و ناجحة في التخاطب بين العميل و المصرف اي يستطيع المصرف ان يجيب عن اي استفسار يصله في اليوم و بعد نهاية ساعات العمل يتلقى العميل سالة تلقائية تفيد بان رسالته وصلت للمركز ليتم الرد عليه في صباح اليوم الموالي، هذا و قد لجأت العديد من المصارف الى المشاركة في مراكز الخدمات الهاتفية المصرفية ، الامر الذي ادى الى تقليل التكاليف الكلية ، و توحيد الجهد المشترك.

4 التصيرفة عبر الهاتف الجوال:

إن الإتجاه العام في العالم هو الآن نحو إنتشار إستخدام الهاتف الجوال، حيث من المنتظر أن يصل عدد خطوط الهاتف الجوال المستخدم في نقل البيانات 1.2 بليون جهاز بينما سيصل عدد مشتركى الإنترنت عبر الشبكة الثابتة Fixed Internet إلى 750 مليون لنفس الفترة، وهو ما يدل على أن استخدامات الهاتف الجوال في إزدياد مطرد.

يتبع هذا الإتجاه تطوير استخدامات الهاتف الجوال لأغراض متعددة، فقد بدأ استخدامه للولوج للشبكة العالمية "إنترنت" واستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها، كقراءة البريد الإلكتروني، تصفح المنتجات المعروضة على الشبكة، الشروع في شراء بعض هذه المنتجات، إلخ. يمكن تقديم العديد من الخدمات للعميل عبر هاتفه، وتشبه هذه الخدمات الخدمات التي تقدم عبر الهاتف، ولكنها تمتاز بأنها يمكن أن تكون عبر بيانات ونص مكتوب، فيمكن الإستعلام من المصرف عن الرصيد أو معرفة الوضع لتسوية شيك أو خلاف.

5 التصيرفة عبر الصراف الآلي:

يسمح الصراف الآلي للعميل باستخدام بطاقة مصرفية الكترونية للحصول على مبالغ نقدية او كشف حساب من آلة الصراف الآلي المرتبط بالمصرف.

وآلة الصراف الآلي هي ماكينة مبرمجة تحفظ فيها النقود بطريقة معينة، تستطيع التعرف على بطاقة العميل من خلال ادخالها في مكان مخصص لها ثم الضغط على الرقم السري المحدد من ادارة المصرف الخاص بكل بطاقة، و تحديد العملية التي يريد بها العميل.

6 شبكة السويفت للتحويل الآلي للمدفوعات *SWIFT:

هي عبارة عن شبكة عالمية تربط المصارف العالمية ببعضها البعض، واستقبال الرسائل المالية و غير المالية، تسهيلا لاجراء العمليات المصرفية بين تلك المصارف في اطار نظام الكتروني متطور.

وتأسست الشبكة في ماي 1973 بواسطة مجموعة من 239 بنكا من اوربا وامريكا وكندا ويقع مركزها في بروكسل وتخضع للقانون البلجيكي وهي مؤسسة لا تهدف الى الربح بوصفها مؤسسة تعاونية تقتصر عضويتها على البنوك وحدها ويبلغ عدد البنوك الاعضاء حوالي 4000 بنك ومؤسسة مالية تنتمي الى اكثر من 90 دولة.

وتستهدف شبكة سويفت في المقام الاول تزويد اعضائها من البنوك والمؤسسات المالية بشبكة دولية للاتصالات لتحقيق السرعة المطلوبة للتحويلات النقدية الدولية بين البنوك . وشبكة سويفت ليست نظاما للمدفوعات في حد ذاتها بمعنى انها لا تقوم بعمل تسويات بين حسابات البنوك ومراسليها وانما تقتصر مهمتها على مجرد نقل التعليمات من بنك لآخر بسرعة فائقة.

المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية

لقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية، غير مكلفة و مجردة من المادة، وتتميز بالسرعة و الفاعلية و وملائمة لمعالجة المعاملات و الصفقات التي تتطلب السرعة و الدقة في الاداء، ومن بين اهم هذه الوسائل نجد البطاقات المصرفية، النقود الالكترونية، المحفظة الالكترونية ، و الشيكات الالكترونية

اولا: البطاقات المصرفية:

تعرف البطاقة المصرفية على أنها "عبارة عن بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود"، فهي بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، و شعارها و توقيع حاملها، و بشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، و اسم حاملها ورقم حسابه و تاريخ انتهاء صلاحيتها¹، فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم.

و كان اول ظهور للبطاقات المصرفية في الولايات المتحدة الامريكية خلال عام 1941 كأداة وفاء عندما اصدرت شركات البترول الامريكية بطاقات معدنية لعملائها لشراء ما يحتاجون اليه من منافذ التوزيع التابعة لها و تسوية هذه المشتريات في نهاية كل مدة محددة، تم توسع استعمال هذه البطاقات بحيث يجوز استخدام الشراء بالبطاقة على مستوى جغرافي واسع دون التقيد بمنافذ التوزيع

* SWIFT: Society for World wide Interbank Financial Telecommunication.

¹ الرومي محمد أمين، التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 130.

التابعة للجهة التي اصدرتها، و اتسع الاستخدام الحقيقي للبطاقات المصرفية على يد المصارف باصدارها بطاقات مصرفية لعملائها لتسهيل شراء احتياجاتهم اليومية، و كان ذلك خلال عام 1958-1959 بالو.م.أ بقيام مصرف " ناشيونال فرونكلين" باصدار بطاقة NATIONAL CREDIT CARD CLUB ، اما في فرنسا فكان ظهورها و انتشارها سنة 1967 من خلال بطاقة " دينارز كلوب" ثم انتشرت هذه البطاقات الى باقي الدول الاوربية وانجلترا، و لم يقتصر اصدار هذه البطاقات على المصارف بل اصبحت تصدرها كبرى المحلات التجارية و الصناعية، ثم اصبحت هذه البطاقات أداة دفع و ائتمان بعدما كانت أداة دفع¹ .

كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي ATM ، و تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، و قدر أكبر من الأمان و تكلفة أقل في إتمام العمليات، وسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية.

ومن بين ابرز انواع هذه البطاقات نذكر²: بطاقة السحب الآلي CACH CARD، بطاقة الشيكات CHEQUE GUARANTEE CARD، بطاقة الدفع DEBIT CARD، بطاقة الصرف البنكي CHARGE CARD ، بطاقة الانترنت INTERNET CARD، بطاقة الائتمان CREDIT CARD ، البطاقات الذكية Smart Card.

ثانيا: النقود الالكترونية و المحافظ الالكترونية

1 #نقود الالكترونية:

عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً" .

و يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك"³.

ولكي يكون نظام النقود الإلكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالا وناجحا، لا بد من وجود ثلاثة أطراف فيه هي: الزبون أو العميل، والمتجر البائع، والبنك الذي يعمل إلكترونيا عبر الإنترنت (online-bank) وإلى جانب ذلك، لا بد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه، ومنفذ إلى الإنترنت، كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب

¹ سمية القبولي، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات الكلاسيكية) ، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق حول الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، جامعة بيروت، الجرائم المتعلقة بأعمال المصارف ج 3، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1 ، 2002، ص 59.

² للاطلاع اكثر على انواع البطاقات المصرفية، انظر عبد الرحيم وهبية ، احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 26-30.

³ Hashem Moustafa shérif et Srhouchi Ahmed, **La Monnaie Electronique**, Edition Eyrolles, Paris, 1999, P 46.

بنكي لدى البنك الإلكتروني الذي يعمل عبر الإنترنت، وبالفعل فقد أصبح من الممكن - عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها برنامج E-Chash استخدام النقود الإلكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع عبر الإنترنت

ويمكننا أن نحدد خصائص النقود الإلكترونية بناء على ما تقدم:

أ - **قيمة نقدية:** و تعني هذه الخاصية على أنها لا تعتبر بطاقات للاتصال الهاتفي من قبيل النقود الإلكترونية بل هي تشمل على وحدات نقدية لها قيمة مالية حيث ان القيمة المخزنة على البطاقات الهاتفية عبارة عن وحدات للاتصال الهاتفي و لا تستعمل لغرض شراء السلع و الخدمات ، و ايضا فيما يخص الكوبونات (البطاقات الغذائية) فهي لا تعد نقودا الكترونية لان القيمة المسجلة عليها ليست قيمة نقدية بل هي قيمة عينية.

ب - **مخزنة على وسيلة إلكترونية:** و هي اهم خاصية تتميز بها النقود الالكترونية ، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للتعامل أو على بطاقة بلاستيكية .

ت - **النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد:** إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود.

ث - **النقود الإلكترونية ليست متجانسة:** حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضا حسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود.

ج - **سهولة الحمل:** تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية.

ح - **النقود الإلكترونية هي نقود خاصة:** على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.

2 - المحافظ الإلكترونية:

أ مفهوم المحفظة الإلكترونية:

المحفظة الإلكترونية عبارة عن تطبيق الكتروني يقوم على أساس ترتيب وتنظيم آلية لجميع الحركات المالية، وتحتوي تلك المحفظة على جميع بيانات المستخدم لتلك البطاقة بصيغة مشفرة Encrypted ويتم تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تخزينها على أحد الأقراص المرنة أو أي أداة يمكن عن طريقها حفظ تلك البيانات واستخدامها للدفع عن طريق شبكة الانترنت في جميع حالات الشراء.

و المحفظة الالكترونية مفيدة كوسيلة دفع و توفر قدرا من الوقت خاصة محافظ مستر كارد لما تعرفه من تبسيط لعملية انهاء التسوق، اضافة الى حافظة شركة " أمازون و غيرها" .
فالمحفظة الالكترونية تخزن العديد من المعلومات كحد أدنى منها: معلومات الشحن والتوفير، وعنوان الشارع والمدينة و الولاية و الدولة و الكود الالكتروني (ZIP)، و معظم المحافظ الالكترونية يمكنها ان تحمل أرقام بطاقات الائتمان و كذا نقدا الكترونيا، و بعض المحافظ تحتوي على شهادات رقمية مشفرة، و يتم تحديد رقم سري للمحفظة لا يعرفه سوى صاحب المحفظة، و يتم تحديد مفتاح عام و خاص بهذه المحفظة ليكون متداولاً مع كل المعاملات التي تتم من خلال المحفظة¹.
وفي ظل الاستخدام اليومي لعمليات الشراء المحلية والعالمية أصبحت الحاجة ملحة جدا لاستخدام تلك التقنية لما لها من سهولة التواصل في الانترنت وما يترتب عليها من تسهيل لعمليات الشراء التي تحتوي في مضمونها تحويلات نقدية صغيرة كانت أم كبيرة وسرعة وصولها للطرف الآخر في ظل التكنولوجيا المتقدمة.

ب -درجة الأمان في استخدام المحافظ الالكترونية:

تقوم العديد من الشركات الكبرى والبنوك المحلية والعالمية في استخدام تقنية المحافظ الالكترونية عن طريق صفحات الانترنت باستخدامها أجهزة خوادم مدعمة بالعديد من البرامج الأمنية، اضافة الى بروتوكول يسمى بروتوكول الحركات المالية الآمنة والذي يطلق عليه Secure Socket Layers أو باختصار LSS ، وعلى أساسها تصبح جميع العمليات والحركات المالية منها واليها في دائرة الأمان التي يصعب على المتطفلين من الهاكرز اختراقها.

ت خطوات الدفع باستخدام المحفظة الالكترونية (عند نقاط البيع):

-يقوم حامل المحفظة الالكترونية عند الوصول الى النقطة الخاصة بالشراء باظهار السلع المراد شراؤها، وتبدأ عملية الجمع المتتالية لقيمة البضاعة؛

-اظهار ال e-Wallet وتمريرها على الجهاز المعد لقراءتها (عادة تكون مخزنة في أجهزة الموبايل أو بطاقات ذكية) ؛

-عند نقطة الشراء يقوم الجهاز بطلب تأكيد الهوية من صاحب المحفظة الالكترونية وذلك بتمرير بصمة الاصبع أو ادخال رقم سري PIN Code ، وهنا توجد امكانية تمرير ثلاث محاولات فقط من بصمة الاصبع أو وضع الكود الخاص به (وفي حالة تعدي الثلاث محاولات، فان البطاقة سوف يتم تجميدها) وهذا أمر جيد في حال تمت سرقة البطاقة وعمل عدة محاولات من طرف آخر غير صاحب البطاقة المزعوم؛

-بعد التأكد من الهوية يقوم الجهاز باظهار رسالة خاصة لاختيار نوع الدفعة المراد البدء بها؛

¹ رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 1999، ص 75.

يقوم بالاختيار من احد الأمرين اما عن طريق استخدام القيمة المخزنة بالمحفظة الالكترونية أو الاختيار الثاني وهو عن طريق بطاقة الائتمان، ففي حالة الاختيار الأول (استقطاع من القيمة المخزنة) ان لم تحتوي على رصيد كاف فانه يقوم باظهار رسالة بذلك وعليه أن يقوم باختيار الطريقة الثانية في الدفع؛

- تظهر رسالة تأكيد من صحة العملية التي تمت والقيمة المراد دفعها وتحويلها الى حساب الطرف الثاني؛

ظهور رسالة تأكيد (تمت العملية بنجاح) بأن القيمة تم خصمها من حسابك؛
يتم استخراج وطبع الايصال للطرف الأول (المشتري).

4 الشيكات الالكترونية¹:

أ مفهوم الشيكات الالكترونية:

عندما نبدأ بالحديث عن الشيكات فانه يتبادر الى أذهاننا الشيكات الورقية المتعارف عليها، ولكن بعبارة أخرى فان الشيكات الالكترونية هي نفسها الشيكات الورقية التقليدية ولكنها رقمية غير ملموسة، وتعتبر من احدى طرق الدفع باستخدام تطبيقات المحفظة الالكترونية، كيف ذلك ؟ الشيكات الالكترونية هي عبارة عن رسالة الكترونية مشفرة، تجهز من قبل صاحبها وبشكل مؤمن وتكون موثقة الكترونياً، ومن هنا تنتقل الأموال من صاحبها عن طريق المحفظة الالكترونية الى الطرف الآخر المراد تحويل الأموال له وذلك من خلال خطوات سلسلة.

ب صرف الشيك الالكتروني:

يتم صرف الشيك الالكتروني عبر الخطوات التالية:

- 1 اشتراك المشتري (المصدر للشيك) لدى جهة التخليص (مصرفاً غالباً) حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد و يتم تحديد التوقيع الالكتروني للمشتري و تسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص؛
- 2 اشتراك البائع (حامل الشيك) لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم ايضا فتح الحساب الجاري، ويتم تحديد التوقيع الالكتروني للبائع و تسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص؛
- 3 يقوم المصدر للشيك بتجهيزه وارساله عبر شبكة الانترنت الى الشخص المراد التسليم له (حامله)؛
- 4 يقوم الشخص المستلم للشيك (حامله) باعتماده وتقديمه للبنك عبر شبكة الانترنت.
- 5 يأتي دور البنك هنا بتحويل القيمة المحولة من الشيك (قيمة مالية) الى الحساب الخاص بحامل الشيك؛
- 6 ثم يقوم البنك بعد تحويل القيمة بالغاء الشيك؛

¹ المحفظة الالكترونية Electronic Wallet على الموقع www.arab-elaw.com/show_sim/ تاريخ الاطلاع 2011/02/08.

7 وأخيرا يقوم البنك باعادة الشيك نفسه الى المستلم الفعلي (حامل الشيك) وهنا تعتبر عملية اعادة الشيك المصروف مهمة لدى البنك حيث يعني بها أنه الدليل القاطع لدى البنك أنه تم صرف الشيك لحامله؛

8 كل هذه العمليات التي تتم هي عمليات وحركات مالية يتم اجراؤها عن طريق صفحات الانترنت وحتى يتأكد الشخص الذي تم تحويل المبلغ له (حامله) أن القيمة المالية قد تم استلامها فعليه الدخول الى صفحة الانترنت وعلى صفحة الحساب الخاص به ان كان عن طريق صفحة البنك الالكترونية أو أي جهة أخرى والتأكد من أن المبلغ قد تم تحويله الى حسابه الخاص.

المطلب الثالث: تطور ودرجة نفاذ الصيرفة الالكترونية

خلال العقود القليلة السابقة شهدت الصناعة المصرفية تغيرا كبيرا لكن في الوقت الحالي وبسبب التطور التكنولوجي و انتشار الانترنت، فان التغيرات كانت جوهرية و أكثر اهمية من التغيرات السابقة، حيث ان الانترنت ليس اداة تسويقية فقط، بل اداة اعلانية، و ليست اداة لتسريع التعاملات بل يعتبر الأساس لكل جديد في الصناعة المصرفية، ان التطور السريع في و سائل الاتصال دفع الكثير من شركات الخدمات بما فيها المؤسسات المالية للبحث عن وسائل جديدة لايقصال الخدمة لعملائها فالتكنولوجيا تعمل على تخفيض التكاليف و تحسين العلاقة بين المستخدم ومورد الخدمة وتطوير قدرات المستخدم على استخدام الخدمات المختلفة¹.

إن المعاملات عن طريق الانترنت منتشرة على نطاق واسع بشكل خاص في النمسا و كوريا و البلدان الاسكندينية، و سنغافورة و اسبانيا، و سويسرا حيث يقدم ما يزيد على 75% من كافة البنوك على هذه الخدمات، ولدى البلدان الاسكندينية أكبر عدد من مستخدمي شبكة الانترنت حتى أن نحو ثلث عملاء البنوك في فنلندا أو السويد يستفيدون من ميزة المعاملات المصرفية الالكترونية².

وفي الولايات المتحدة لا تزال المعاملات المصرفية عن طريق الانترنت مركزة في البنوك الكبرى وفي منتصف عام 2001 كان 44% من البنوك الأمريكية لديها موقع للعمليات المصرفية على شبكة الانترنت وهو تقريبا ضعف العدد في الربع الثالث من عام 1999، وتمثل هذه البنوك 90% من أصول النظام المصرفي الأمريكي، وتتجه البنوك الكبرى إلى تقديم طائفة أكثر اتساعا من الخدمات المصرفية الالكترونية بما في ذلك تقديم طلبات للحصول على العروض وخدمات السمسرة

¹ المجلة العربية للإدارة، مرجع سابق، ص 121.

² نصولي صالح واندريا شاينتر، تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية، مرجع سابق، ص 49.

بينما يحتفظ معظم عملاء البنوك في الولايات المتحدة بحسابات في البنوك التي تقدم خدمات الانترنت، فإن نحو 6% فقط منهم يستخدمون هذه الخدمات¹.

أما السوق العربية فقد ادخلت البطاقة الممغنطة Debit Card الى السوق عام 1981 من خلال البنك العربي الافريقي في مصر ثم انتشرت بعد ذلك في معظم الدول العربية ومن بينها الاردن من خلال بنك البتراء عام 1982.

و تعتبر البنوك العربية متأخرة كثيرا عن البنوك الامريكية و الاوروبية في تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت، و السبب الرئيسي في ذلك يعود الى عدم انتشار الانترنت في دول المنطقة، حيث أن أقل من 1% من السكان العرب يستخدمون الانترنت مقارنة مع 50% من السكان في امريكا، كما أن اهم عنصر لنجاح الخدمات المصرفية عبر الانترنت هو ارتفاع عدد الذين يزورون الموقع، لذا على البنوك العربية أن تمتلك الاسم التجاري المعروف الذي سيجذب العملاء الحاليين والجدد، وان تعمل على زيادة استثماراتها في ميدان التكنولوجيا المتطورة لكي تتمكن من التوسع محليا وعالميا، والصمود في وجه المنافسة المحلية والاجنبية، وتقديم خدمات ومنتجات مالية ومصرفية تركز على التقنيات الالية والذاتية².

و على مستوى العالم يوجد ما يقارب 11250 موقع بنوك الكترونية و الغالبية العظمى لهذه المصارف مقرها الولايات المتحدة الامريكية، اما اوربا فاكثر المواقع على الشبكة العنكبوتية لبنوك الكترونية موجودة في كل من اسبانيا، المانيا، بريطانيا، ايطاليا، فرنسا³.

ثم ان غالبية المصارف في العالم قد أنشأت بشكل او بآخر مواقع معلوماتية للدعاية و اتجهت غالبية المواقع الى استخدام بعض وسائل الاتصال التفاعلي مع الزبون، على عكس المواقع التبادلية التي لا تزال اتجاهات المصارف نحوها تخضع لاعتبارات عديدة فهذه المواقع تزيد من قدرة الزبون على التعامل مع الخدمة المصرفية عن بعد ومن خلال الانترنت⁴.

و في بريطانيا قامت احدى شركات التأمين بتأسيس بنك على الانترنت تمكن خلال 18 شهرا من جذب ما يقارب 13 مليار دولار أي ما يعادل 1% من السوق المصرفي البريطاني، وفي فلندا زادت أرباح بنك Nordea الذي يعتبر من البنوك الرائدة في الصيرفة الالكترونية من 1.8 مليار دولار عام 1999 الى 2.2 مليار دولار عام 2000 وقام البنك بتقليص عدد الفروع من 800 الى 400

¹ نفس المرجع، ص 50 .

² عبد الفتاح العبدالات ، معوقات التوسع في الصيرفة الالكترونية دراسة حالة على البنوك الأردنية، اطروحة دكتوراة غ م، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الاردن، 2006، ص 48.

³ المجلة العربية للإدارة، مرجع سابق، ص 122.

⁴ نفس المرجع ، ص 122.

فرع¹، و الجدول التالي يبين عدد ماكينات الصرف الالي على مستوى العالم كقنوات للتوزيع وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة.

الجدول رقم (2-2): عدد ماكينات الصراف الآلي على مستوى العالم في عام 2005

عدد آلات الصراف الآلي ATM	اكبر 10 دول من حيث كثافة آلات ATM	اكبر 10 دول من حيث النمو في تجهيزات ATM خلال الفترة 2005- 1999
الولايات المتحدة	اليابان	الهند
197500	1132	
اليابان	اسبانيا	بلغاريا
142500	968	
البرازيل	كوريا الجنوبية	مصر
46500	792	
المانيا	كندا	بوليفيا
45500	766	
كوريا الجنوبية	المملكة المتحدة	الصين
41500	731	
اسبانيا	البرتغال	بولندا
38000	719	
فرنسا	النمسا	بيرو
29500	641	
ايطاليا	سويسرا	روسيا
29000	631	
المملكة المتحدة	تايوان	اندونيسيا
25300	589	
كندا	بلجيكا	الفلبين
23500	573	

Source :American chamber of commerce in Egypt information technology in Egypt، April. 2005.

¹ المجلة العربية للإدارة، مرجع سابق، ص 122.

المطلب الرابع: ايجابيات و سلبيات الصيرفة الالكترونية

اولا: ايجابيات الصيرفة الالكترونية¹

أدى انتشار الصيرفة الالكترونية إلى اكتساب البنوك مجموعة من الفوائد نذكر منها:

1. تخفيض التكلفة حيث تخفض تكلفة كل من :

-انخفاض تكلفة الاتصال حيث أن تكلفة المعاملة العادية للعميل تبلغ دولار واحد في البنك التقليدي وتكلف 80 سنتا عن طريق المكالمات الهاتفية، أما عن طريق شبكة الانترنت فإنها تكلف 20 سنتا.

إن بناء مواقع الصيرفة الالكترونية على شبكة الانترنت أكثر اقتصادية من بناء المصارف التقليدية.

تخفيض تكلفة إنشاء و معالجة وتوزيع و حفظ و استرجاع المعلومات الورقية.

تخفيض تكلفة العمالة المتعلقة بتشغيل البيانات، نتيجة الاعتماد على عدد اقل من العاملين مقارنة بالعدد المطلوب في حالة التشغيل اليدوي.

الجدول رقم (2-3): فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والانترنت

تذكرة الطيران	المعاملات البنكية	توزيع البرمجيات	دفع الفواتير	
9,10	1,08	15,00	3,32 -22,2	القنوات التقليدية
1,18	0,13	0,10 -0,20	1,10 -0,65	عبر الانترنت
%87	%89	%99 -%97	%71-%67	نسبة التوفير

المصدر: تبول الطيب، سياسات التجارة الالكترونية والمسائل القانونية، مقال منشور على الانترنت على الموقع: www.ityarabic.org/e-businers ، تاريخ الاطلاع : 2010-02-01.

من تحليل الجدول يتضح أن فرق التكلفة في دفع الفواتير عبر الانترنت تصل إلى نسبة 70%، و98% في توزيع البرمجيات، أما بالنسبة للمعاملات البنكية فرق التكلفة يمثل نسبة توفير 89%، في حين فرق التكلفة لتذكرة الطيران تصل إلى 87% كنسبة توفير لفرق التكلفة .

وهو ما يستدل بوضوح أن تكلفة العمل المصرفي على الانترنت منخفضة بنسبة كبيرة مقارنة بالقنوات التقليدية الحديثة، ولأكثر توضيح ندرج الجدول التالي الذي يوضح أهمية التكنولوجيا والصيرفة الالكترونية في تحسين الخدمات المصرفية .

¹ انظر :سلام عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 35- 36.

جدول رقم (2-4): تقدير تكلفة الخدمات عبر قنوات مختلفة

قناة تقديم الخدمة	تقدير التكلفة
خدمة عبر فرع البنك	295+ وحدة
خدمة من خلال مراكز الاتصال الهاتفي	56+ وحدة
خدمة من خلال الانترنت	4+ وحدة
خدمة من خلال الصرافات الآلية	1+ وحدة

المصدر : عز الدين كامل أمين مصطفى، " الصيرفة الإلكترونية "، مقال منشور على الأنترنت على الموقع : www.bank.org/arabic/period تاريخ الاطلاع : 01-02-2010.

إن دخول البنوك شبكة الانترنت تساعد المستثمرين على اقتحام الأسواق الأجنبية وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار واختصار الحواجز الجغرافية وتحسين خدمة العملاء؛

2. إن استخدام الانترنت في المصارف يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه البنوك و ترويج خدماتها والإعلام بنشأة المصارف و تطوره و مؤشراتته المالية، لوضعها بتصرف الباحثين و الدارسين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر؛

3. إن زيادة عدد الشركات التي تسوق منتجاتها الكترونيا عبر الشبكات يؤدي إلى زيادة المنافسة بينها مما ينعكس ايجابيا على المستهلك فيتمكن من القيام بالمقارنة بين البدائل العديدة للخدمات المصرفية التي تقدمها هذه البنوك و الشروط الخاصة بعملية الشراء فيختار الخدمات المالية الأقل و الأحسن شروطا مع توفير الوقت و الجهد؛

4. يمكن للصيرفة الالكترونية أن تخفف من مشكلتي الازدحام المروري و التلوث البيئي وذلك لأن المتعاملين يقومون بإجراء صفقاتهم من بيوتهم دون الحاجة إلى التنقل إلى المصارف.

ثانيا: سلبيات الصيرفة الإلكترونية

بالرغم من فوائد الصيرفة الالكترونية إلا أن النمو الكبير في أنشطتها خلق تحديات أمام البنوك و الجهات الرقابية في ظل افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحظة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال ومن أهم هذه المخاطر:

أ. المخاطر العملية :

يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء أثناء ممارسة أعمالها في حالة ما إذا كانت أنظمة الصيرفة الالكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك كما يلي:

-خطر عدم كفاية حماية النظم الالكترونية:

إن خرق نظام الحماية الالكترونية قد يكون من قبل العملاء أو المؤسسات المصرفية نفسها و كذلك في شبكة الاتصالات كما يمكن أن تكون المؤسسات الوسيطة في عملية توزيع الأموال مصدر خطأ يؤدي إلى مخاطر عديدة .

-ضمن نطاق عملاء المصرف يمكن أن نميز بين :

• مخاطر احتيالية تقوم على إنشاء وقبول أموال الكترونية وهمية سواء من قبل مصدر الأموال أو من قبل مشترك آخر في النظام الالكتروني وهذا يكون عن طريق سرقة وسائل أو معلومات مشترك آخر.

• مخاطر ناتجة عن عدم كفاية النظام الالكتروني، و وقوعه في أخطاء ناتجة عن سوء عمل النظام أو عن مستخدم النظام، أو عن انقطاع أو تغير في الوسائل المنقولة عبره، كما أن هذا النوع من المخاطر قد يكون سببه سوء مراقبة برنامج الكمبيوتر .

- أما خارج نطاق العملاء فقد تحدث هذه المخاطر نتيجة قيام الغير بتعطيل النظام كأن يتم إدخال فيروسات في النظام.

ب. مخاطر السمعة :

وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توفر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء.

ث المخاطر القانونية:

تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، وتبرز أهم التحديات القانونية المتمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، حجبتها في الإثبات، أمن المعلومات، وسائل الدفع، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التوقيع الإلكترونية، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الإلكتروني، سرية المعلومات، أمن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالية، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، حجية المراسلات الإلكترونية، التعاقدات المصرفية الإلكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات البنك أو المستخدمة من موقع البنك أو المرتبطة بها، علاقات وتعاقدات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو المورد لخدماتها أو مع المواقع الحليفة لمشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية¹ .

¹ شول شهرة،مدوخ ماجدة، الصيرفة الالكترونية : ماهيتها- مخاطرها- حمايتها، مداخلة مقدمة إلى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة،مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل- الجزائر، يومي07/06 جوان2005، ص15.

ج - المخاطر الفجائية:

مثل هذه المخاطر تؤدي الى مشاكل في السيولة و في سياسة القروض المصرفية، حيث أن فشل هؤلاء المشاركين في نظام نقل الاموال الالكترونية او في سوق الاوراق المالية بشكل عام في التنفيذ، يؤدي غالبا الى توتر قدرة مشارك او مشاركين آخرين للقيام بدورهم - الدفع و التسديد - في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، و هذا ما يؤدي الى توتر العلاقات و زعزعت الاستقرار المالي في السوق.

ان الصيرفة الالكترونية تمثل طفرة حقيقية في العمليات المصرفية و واحدة من الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي، و التي عرفت انتشارا واسعا في دول العالم خاصة الدول المتقدمة، لما لها من المميزات التي تسهل على الطرفين التعامل معها من ناحية السرعة والأمان ودقة المعلومات الأمر الذي يتواءم مع المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية ويحقق للبنك نموا مطردا في حجم عملياته وأرباحه من ناحية أخرى، لكن هذه الطفرة لا تخلو من المحاذير والمطبات التي قد تؤدي الى الوقوع في ازمات و هو ما سنتطرق اليه في المبحث الموالي .

المبحث الثالث: الازمات المالية وآثارها على اعمال المصارف

لقد تعرضت الكثير من دول العالم المتقدم و الدول الناشئة الى مجموعة من الازمات الإقتصادية والمالية و المصرفية منذ مطلع القرن العشرين أطلق على هذه الازمات أزمت العولمة، لذا فقد اصبحت الازمات السمة المميزة لاقتصاديات هذه الدول و اصبحت محلا للعديد من المناقشات والدراسات النظرية و التطبيقية من أجل وضع مفهوم لها و تحديد أسبابها وآثارها و آلية إنتقالها. وسنتطرق في هذا المبحث الى:

المطلب الاول: تعريف الازمات المالية والمصرفية

اولا: تعريف الازمة بصفة عامة¹

تعرف القواميس العربية المتخصصة في السياسة او الاجتماع او الإقتصاد الازمة بانها نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال او وضع و فترة حرجة و خطرة و هي حالة علمية تطويرية يحدث فيها انفصام توازن يعلن الانتقال الحتمي تقريبا الى حالة اخرى.

اما ترجمة الازمة باللغة الانجليزية Crisis فتعني:

أ حالة خطرة او حالة حاسمة او نقطة تحول؛

ب -اوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية او الإقتصادية او العالمية.

أما اصطلاحا فبالرغم من تعدد تعريفات الازمة من قبل العديد من الكتاب و الباحثين وذلك لتعدد خلفياتهم و ايدولوجياتهم و الزاوية التي ينظرون منها الى كلمة الازمة، إلا أن هناك تشابها كبيرا بين هذه التعريفات ومدلول الازمة وما يعنيه هذا اللفظ، ونورد فيما يلي بعضا من هذه التعاريف .

أ -الازمة هي خلل مفاجئ نتيجة لاوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم

القدرة على احتوائها من قبل الاطراف المعنية و غالبا ما تكون بفعل الانسان .

ب الازمة هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام.

ت المفاجأة العنيفة: ان أحد أهم خصائص الازمة هو عدم امكانية التنبؤ بها، لان الازمة في

بدايتها تسبب صدمة و درجة عالية من التوتر و تستقطب اهتمام كافة العاملين مما يضعف

قدرات الفعل المؤثر و السريع لمجابهتها.

1 نقص المعلومات:

عدم وضوح الرؤيا لدى متخذي القرار و أي الاتجاهات يسلك و ماذا يخفيه هذا الاتجاه من

اخطار مجهولة سواء في حجمها او في كنهها او في درجة تحمل الكيان الاداري لها.

¹ السكارنة بلال خلف، خطط الطوارئ و دورها في ادارة الازمات المالية، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثالث، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات و الافاق المستقبلية، 28-29/04/2009، كلية العلوم الادارية و المالية، جامعة الاسراء، الاردن، ص ص 8-9.

2 سرعة تصاعد الاحداث:

ان مصدر الازمة ينتج احداث متتابعة و متسارعة بشكل كبير يضيق الخناق على صاحب القرار ويجعل السيطرة على الازمة و التحكم فيها امر بالغ الصعوبة لاسيما في ظل عدم توافر المعلومات وندرتها فضلا عن الشك في البدائل المقترحة لحل الازمة.

3 فقدان السيطرة:

ان جميع احداث الازمات تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار و توقعاته من الامور العادية للاعمال وبذلك تستوجب المجابهة خروجاً عن الانماط التنظيمية المألوفة، ومن ثم ضرورة احداث استثناءات ومبتكرات جديدة لمواجهة التغيرات الفجائية.

4 - حالة تهديد:

ان ضغط الازمة يشكل تهديدا رئيسيا لاهداف الكيان الاداري و مصالحه العليا و يخلق حالة من عدم التوازن التنظيمي، اذ تصدر ردود افعال شديدة (متعارضة، متداخلة و متشابكة) من قبل جميع الجهات المتعلقة بالازمة.

5 - غياب الحل الجذري السريع:

فالأزمات لا تنتظر الادارة حتى تتوصل الى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل اصلا، بل تهدد الازمات احيانا بتدمير سمعة المؤسسة وان الامر يتطلب المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة و اختيار اقلها ضررا، ان هذا الامر يتطلب حسن استخدام الطاقات البشرية و المادية و الفنية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة و الفعالية في اطار من التنسيق و التعاون الجماعي المشترك بين كافة الاطراف ضمن منهجية عمل الفريق الواحد.

6 -حالة تحول جوهري:

تمثل الازمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض و عدم التأكد و المخاطرة وهي بذلك تتطلب قرارات مصيرية لمواجهةها و حسمها.

7 -ضيق الوقت:

ان حدوث الازمة بشكل مفاجئ لا يتيح وقتا كافيا للرد عليها و الاستجابة لها، وان الرد عليها يجب ان يكون سريعا للغاية لما تمثله من تهديد لمصالح المنظمة.

ثانيا: مفهوم الازمة المالية و المصرفية

ان الازمة المصرفية تختلف عن الازمة المالية اذ تعتبر الازمة المصرفية جزء من الازمة المالية كون الازمة المالية تنقسم الى ثلاثة اجزاء رئيسية وهي:

أ -ازمات العملة:

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة و يميز بعض المحللين بين الأزمات "ذات الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" وبين "أزمات الطابع الحديث" إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى اضعاف الحساب الجاري، غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%، أما في الحالة الثانية "الطابع الحديث" فان القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الإقتصاد (سواء عاما أو خاصا) بالثقة يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية و الرأسمالية الأكثر تحررا و تكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

ب أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":

يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة"، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل، وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث لما يكون هناك اتجاها قويا لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى¹.

ويلعب تدهور اسعار الاصول في الاسواق المالية Collapse In Asset Price دورا هاما في تصعيد الازمات المصرفية و المالية، ويقصد بانهيار سوق الاسهم الانخفاض الحاد في اسعار الاسهم،

¹ قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر- الملتقى الدولي الرابع حول الازمة المالية العالمية الراهنة و انعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2009/12/09، جامعة الجزائر ص 91.

ومع زيادة مشكلات الاختيار المعاكس* Adverse Selection و المخاطر المعنوية في الاسواق المالية، فانها تتسبب في انخفاض اكبر في صافي القيمة السوقية لاصول المؤسسات، و بالتالي فان هذا الانخفاض يقلل من رغبة المقرضين في منح الائتمان و يؤدي الى زيادة المخاطر المعنوية للمؤسسات التي تسعى الى الاقتراض لتمويل الاستثمارات مما يترتب عليه انخفاض الائتمان، و من ثم قد يترتب عليه انخفاض الاستثمار و انخفاض النشاط الإقتصادي¹.

ت -الأزمات المصرفية:

تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة ولها أثارا أفسى على النشاط الإقتصادي، و تحدث بالتزامن مع أزمات العملة و تأخذ الازمات المصرفية شكلان:

1 - أزمة الديون (أزمة الائتمان):

و تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل و إلى أزمة في الصرف الأجنبي، و تتميز هذه الأزمات بسرعة انتقالها من سوق لآخر نتيجة استخدام أحسن أساليب الاتصال و أكثرها تطوراً، وكذلك راجع لتحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود حتى ساعد على إضعاف صفتها الوطنية و إكسابها الصفة الدولية².

2 أزمة السيولة:

وهي عكس أزمة الائتمان اذ تحدث عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك من قبل الافراد أو المؤسسات وبما أن البنك يقوم بإقراض او تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت الى بنوك اخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية.

* يقصد بمشكلات الاختيار المعاكس تلك المشكلات التي تنتج عن تقديم المؤسسات المالية إئتمان الى عملاء ذو جدارة إئتمانية منخفضة مما يؤدي الى عدم قدرتهم على السداد، بينما يقصد بالمخاطر المعنوية تلك المخاطر التي قد تواجه المقرض (البنك) نتيجة اتجاه المقرض (العميل) الى الاستثمار في مشروعات ذات درجة خطر مرتفعة و يعتبرها المقرض غير مقبولة لانها قد تتسبب في الخسارة في حالة عدم استرداده لأمواله.

¹ مكايي هبة الله، الآثار الإقتصادية الكلية لأزمات القطاع المصرفي في ظل اتباع سياسات التحرير المالي في الدول النامية مع اشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة و ادارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر، 2006، ص 13.

² مجهول صاحب المقال ، عين العاصفة ، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2002 ص 6 .

و بالتالي فان الازمة المصرفية تؤدي الى حدوث اعسار او افلاس في جزء من القطاع المصرفي ناتج عن عجز المصرف عن دفع التزاماته بالرغم من أن مجموع الاصول يغطي مجموع الخصوم وهذا راجع الى نقص في السيولة وقد يؤدي ذلك الى زيادة سحب الودائع ومن ثم توقف المصرف عن الدفع وتعثره ، او ان تكون اصول المصرف اقل من خصومه وذلك اذا انخفضت الودائع عن القروض الممنوحة و بالتالي يدخل المصرف في حالة اعسار .

وتجدر الاشارة الى انه يجب توفر أربعة شروط لحدوث الازمة المصرفية المكتملة وهي أن ترتفع نسبة الديون الغير قابلة للإيفاء الى اجمالي الأصول 10% و تجاوز تكلفة عملية إنقاذ البنوك نسبة 2% من الناتج المحلي الاجمالي و حدوث تدافع المودعين على سحب الودائع و حدوث تأمين المصادر المالية للبنوك وتتخذ السلطات النقدية إجراءات الطوارئ، متمثلة في تجميد الودائع، تمديد اجازات البنوك ، تعميم نظام ضمانات الودائع و وضع خطط لرسملة البنوك.¹

وجديرا بالذكر ايضا الى ان أزمة البنك قد تكون ذاتية النمو من خلال آلية الدورة الاقتصادية، فخلال فترة الانتعاش الاقتصادي لا تواجه البنوك أيا من المشكلات المرتبطة بالمعلومات غير المتماثلة، ولذا فان البنوك قد تقدم على منح الائتمان بشكل مفرط و عادة ما يحدث ذلك في أثناء او بعد انتهاء السلطات لسياسة التحرير المالي، وقد يترتب على زيادة الاقراض حدوث أزمة نتيجة لاختلال المراكز المالية للمقترضين في حالة انخفاض قيمة الاصول التي قدمت الى البنك كضمان للقرض.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص تعريفات الازمات في الجدول التالي:

¹ Asli Demirguc-Kunt and Enrica Detragiach, **The Determination Of Banking Crisis In Developing and Developed Countries**, IMF Staff Paper, March, 1998, p 91.

الجدول رقم (2-5) :ملخص التعريفات النظرية و التطبيقية للأزمات

نوع الازمة	نظري	تطبيقي
أزمة مصرفية (نقص السيولة)	العجز عن توفير السيولة لسداد الالتزامات	ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب الى مجموع الاصول
أزمة مصرفية (اعسار)	تجاوز حجم الخصوم حجم الاصول بزيادة كبيرة	زيادة حساب رأس المال الى نسبة مجموع الاصول
أزمة ميزان المدفوعات	خسارة غير متوقعة من الاحتياطات الدولية	انخفاض معدلات النمو السنوية لاجمالي الاحتياطات الدولية
أزمة الدين الخارجي	عدم قدرة المدينين على دفع قيمة اصل القرض و الفائدة المستحقة عليه في الوقت المحدد	ارتفاع نسبة الدين الخارجي الى الصادرات
الازمة المالية	خسارة غير متوقعة في حالة فقد الثقة للقطاع المالي في الدولة	هروب رؤوس الاموال

Source: Yoichiro Ishihara, 'Quantitative Analysis Of Crisis: Crisis Mentification and Causality', World Bank Policy Research Working Paper, World Bank, May 2005, p 8.

المطلب الثاني: نماذج للازمات المالية و المصرفية

سوف نتعرض لبعض الأزمات فقط لأن الازمات عديدة و لا يمكن التطرق لها كلها، و تختلف أسبابها و نتائجها و سوف نتعرض على سبيل الذكر وليس الحصر الى ابرز الازمات وأهمها تاريخيا حيث قسمناها الى ازمات قبل 1973 و أزمات تلت سنة 1973 حيث تعتبر سنة 1973 نقطة انعطاف و تغيير في النظام المالي العالمي بعد تغيير نظام الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف نركز على الازمة المالية العالمية 2008.

الجدول رقم (2-6): الازمات قبل 1973

الأزمة	الأسواق المعنية	المالية	الميكانيزمات
أزمة 1637	السندات لأجل		فبراير 1637، بعد عدة سنوات من المضاربة باوروبا، انخفضت الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين واعتبرها المؤرخون أولى الازمات المالية الناتجة عن المضاربة.
انهيار 1720	الأسهم		أزمتين متتاليتين تفرق بينهما بضعة أشهر بفرنسا وانجلترا بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد.
الأزمة النقدية 1797	البنوك		26 فبراير 1797، بنك انجلترا يعرف انحصارا في الاحتياطي ويقرر تعليق التخليص نقدا مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك والتسبب بإفلاس جماعي وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر الجماعي.
أزمة 1810	البنوك		بعد حصار انجلترا من طرف نابليون، سقط نظام الائتمان بها خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة تبعتها ميلاد حركات نبذ التآلية في المصانع.
أزمة 1819	البنوك		هي أول أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية، نتجت عن صرف الأموال في حرب 1812 وسياسة النقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي.
أزمة 1825	الأسهم		بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء القنوات...)، انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندن فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة، رغم أن

هذه الأزمة تركزت في بريطانيا العظمى إلا أنها تعتبر أولى الأزمات التي مست البورصة.		
شهدت إنجلترا انهيارا آخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي "أندرو جاكسون" اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا، وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة قبل أن تنتقل الأزمة إلى أمريكا في حد ذاتها سنة 1837	الأسهم و البنوك	انهيار 1836
9 ماي 1873، بورصتي فيينا والنمسا بدأتا ما يسمى بفترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدنية بالإضافة إلى أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب انهيارا كليا انتشر على ألمانيا، أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.	الأسهم	انهيار 1873
أقوى أزمة اقتصادية عالمية في القرن الماضي	الأسهم	انهيار 1929

Source: Le groupe wikipedia، Crise financière ،

الجدول رقم (2-7): الأزمات بعد 1973

الأزمة	الأسواق المعنية	المالية	الميكانيزمات
أزمة 1974	البنوك		إفلاس البنك الألماني "هيرستات" بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية وهي أول مرة يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي.
1979	البنك الأمريكي	الفدرالي	قام محافظ البنك برفع أسعار الفائدة تدريجياً وكل يوم حسب الحاجة من أجل امتصاص التضخم وهي سياسة نقدية أثبتت نجاحها آنذاك.
1982 أزمة الديون البنكية	البنوك أسعار الفائدة والأخطار النظامية		بعد أحداث 1973 في قطاع المحروقات، تراكمت ديون الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك لم تستعمل القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في موازين المدفوعات مما زاد من حدة وقع أزمة البترول الثانية في 1978 حيث أجبرت هاته الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها وجاءت أزمة المكسيك كأول رد فعل وسببت الديون المعلقة حالة ذعر عالمية.
1985	بنك نيويورك خطر نظامي		توقف نظام التشغيل ببنك نيويورك لمدة 28 ساعة سبب التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي ب 20 مليار دولار الذي يعتبر سابقة تاريخية.
انهيار 1987	سوق الأسهم الحوكمة ثم سوق الأسهم خطر نظامي	السندات	بسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل، ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم بالنمو و لكن عند بلوغ الارتفاع في أسعار

الفائدة 400 نقطة جاء الانهيار مسجلا اكبر انهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم وانتهت كذلك بتدخل البنك المركزي الأمريكي.		
مع حرب الكويت	المحروقات	1990
20 سبتمبر 1992	النظام النقدي الأوروبي إعادة الهيكلة الفرنسية	1992
ارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي شكل ضمانا وهمية شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات استدعى التدخل الأمريكي العاجل لكونه اقرب جيران المكسيك	اسعار الفائدة خطر نظامي	الأزمة الاقتصادية المكسيكية 1994
نفس ما حصل للمكسيك تكرر في تايلاندا وانتقل إلى دول شرق آسيا.	البنوك	أزمة الآسيوية 1997
أطول أزمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودول الاتحاد السوفياتي سابق وهددت النظام المالي العالمي.	أسعار الفائدة خطر نظامي	أزمة 1998
تهافت المؤسسات على البيع عن طريق الأنترنت دون وضع اللوجستيك والتوزيع بعين الاعتبار سبب أزمة في مارس 2000	الأنترنت الأسهم	2000
نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001، تدمير العديد من فروع الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى تضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة و تدخل أيضا البنك المركزي الأمريكي من خلال توفير السيولة اللازمة للبنوك المتضررة ولمدة أسبوع كامل خوفا من الخطر النظامي و بدوره البنك	خطر نظامي	2001

المركزي الأوروبي قدم أكثر من 130 مليار اورو للبنوك الأوروبية لتفادي الانهيار.		
عدم الالتزام بمتطلبات العمل المصرفي السليم من قبل البنوك الامريكية وعدم التزامها بمقررات لجنة بازل ، وكذا عدم قيام الاحتياطي الفدرالي بواجباته الاشرافية و الرقابية.	سوق العقار البنوك و الأسهم خطر نظامي	الأزمة المالية 2008

Source : Idem

وقد كشف هذا الاتجاه المتزايد للالتزامات المالية عن الحاجة الى آليات فعالة لادارة أزمات العولمة المالية يتطلب الوصول اليها مراجعة دقيقة لكل الميكانيزمات المستخدمة من طرف منظمات العولمة وخاصة تلك التي يتبعها صندوق النقد الدولي حيث كشفت الاحداث في الازمة المالية أن الآليات التي يتبعها صندوق النقد الدولي ليست كافية لمواجهة ازمات العولمة فالمسألة تحتاج الى تصميم نظام متكامل للانداز المبكر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتميز بدرجة عالية من الحساسية والتوقع التي تكون كفيلة بتوقع الازمة قبل وقوعها و بالتالي التعامل معها بآليات ذات فعالية أعلى وبالتالي العمل على تجنب المخاطر والاضرار التي تسببها الازمة عند وقوعها.

المطلب الثالث: الازمة المالية 2008

لقد عرف العالم منذ سبتمبر 2008 ازمة مالية تجاوزت منطق المعالجة النسبية و الظرفية وتجاوزت منطق التباطؤ و الانتظار و المراهنة على الوقت كما تجاوزت سياسة الترقيع و الترميم واعتبرت الاسوأ من نوعها منذ ازمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث كانت الشرارة الاولى لهذه الازمة في الولايات المتحدة الامريكية لتلتحق بها الدول الاوروبية و الاسيوية و حتى الدول النامية. و تعتبر هذه الازمة الاخطر من نوعها كونها ضربت اكبر اقتصاد على المستوى الدولي فالولايات المتحدة الامريكية تمثل نسبة التجارة الدولية فيها حوالي 10% عالميا، و تحتل بنوكها الصدارة عالميا اذ من بين 10 بنوك الاكبر عالميا تملك 5 بنوك وهي¹ Wells ،Bank of America ،Chase ،Goldman Sachs Citi، و تحتل كذلك اسواقها المالية مركز الريادة عالميا وهذا ما يجعل الاسواق الاخرى اكثر تبعية لها و تتأثر باي تقلبات تتعرض لها الاسواق الامريكية.

¹ هذا حسب تقرير مجلة The Banker لسنة 2010.

أولاً: سيناريو الازمة

لقد عرفت الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة عجزا في الميزان التجاري بالاضافة الى اتباعها سياسات خاطئة من خلال زيادة الانفاق العسكري الذي تسبب في ارتفاع حجم الديون الحكومية التي قدرت حسب المصادر الامريكية بنحو 11 تريليون دولار وهي تشكل ما يزيد عن 65% من الناتج المحلي الاجمالي.

بالاضافة الى ارتفاع الديون الفردية حيث قدرت ب 9.2 تريليون دولار تشكل الديون العقارية منها نحو 6.6 تريليون دولار، وهذا بسبب ميل الفرد الامريكي الى الاقتراض من اجل تلبية حاجاته الاساسية - خاصة السكن - بالرغم من انه يفتقد الى الضمانات الكافية للقروض، كما بلغت ديون الشركات حوالي 18.4 تريليون دولار أي ما يعادل 3 اضعاف الناتج المحلي الاجمالي.

وكانت بداية الازمة مع اعلان البنك العملاق بنك ليمان برانرز عن افلاسه حيث اعتبرت بداية رمزية خطيرة لان هذا البنك العريق كان من الشركات القليلة التي نجحت من مذبحة الكساد الكبير عام 1929 و تعتبر من اقدم المؤسسات الامريكية.

ويعود توسع المؤسسات المالية في الاقراض بسبب الجشع فمزيد من الاقراض يعني مزيد من الارباح امام المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الاقراض فهي لا تهم مجلس الادارة في معظم هذه البنوك والتي تهمهم فقط الارباح قصيرة الاجل حيث يتوقف عليها حجم مكافأة الادارة ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها و مكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك وهكذا ادى الاهتمام بالريح في المدة القصيرة الى تعرض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة.

التسلسل الزمني للأزمة¹:

- فبراير 2007: الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، مما ادى الى اولى عمليات افلاس مؤسسات مصرفية متخصصة؛
- يونيو 2007: مصرف الاستثمار الامريكي Stearns Bear هو اول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري؛
- اغسطس 2007: البنك المركزي الاوروبي يضح 94.8 مليار يورو من السيولة، و الخزينة الفدرالية الامركية تضخ من جانبها 24 مليار دولار؛
- سبتمبر 2007: بنك انجلترا يمنح قرضا استعجاليا الى مصرف Northern Bock لتجنبه الافلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه؛
- اكتوبر 2007: مصرف يو بي إس السويسري يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته ب 4 مليار فرنك؛

¹ انظر: حازم البيلاوي، الازمة المالية محاولة للفهم، جريدة المصري ليوم 04 /10 /2008.

- **يناير 2008:** الخزينة الفدرالية الأمريكية تخفض نسبة الفائدة بثلاثة ارباع النقطة لتصل الى 3.50% وهو اجراء وصفه الخبراء بانه ذو بعد استثنائي؛
- **مارس 2008:** الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول انها مستعدة لتقديم مبلغ يصل الى 200 مليار دولار الى مجموعة محددة من البنوك الكبرى؛
- **مارس 2008:** العملاق المصرفي الامريكى Chase jp morgan يعلن شراء مصرف Stearns Bear الذي يعاني من صعوبات وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية؛
- **يوليو 2008:** الضغط يشتد على مؤسستي **فريدي ماك** و **فاني ماي** الأمريكيتين المتخصصتين في اعادة تمويل القروض العقارية، و الخزينة الأمريكية تعلن عن خطة لانقاذ القطاع العقاري؛
- **سبتمبر 2008:** وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار؛
- **15 سبتمبر 2008:** اعترف بنك الأعمال "ليمان برادرز" بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش"؛
- **16 سبتمبر 2008:** الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها؛
- **17 سبتمبر 2008:** البورصات العالمية واصلت تدهورها والقرض يضعف في النظام المالي. و المصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية؛
- **18 سبتمبر 2008:** البنك البريطاني "لويد تي أس بي" اشترى منافسه "أتش بي أو أس" المهتد بالإفلاس؛
- السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع؛
- **19 سبتمبر 2008:** الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة؛
- **23 سبتمبر 2008:** الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛
- الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي؛

- **26 سبتمبر 2008:** انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة اشترى بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية؛
- **28 سبتمبر 2008:** خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، بينما في أوروبا جرى تأميم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبيبنغلي"؛
- **29 سبتمبر 2008:** مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها؛
- **1 نوفمبر 2008:** مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

وما زالت الازمة تلقي بتوابعها على الإقتصاد العالمي، حيث طالت مختلف القطاعات الإقتصادية في الولايات المتحدة و أوروبا و ادت الى خسائر مالية يصعب حصرها.

ثانيا: أسباب الازمة المالية

ترجع الازمة المالية الى مجموعة من الاسباب الرئيسية ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية وهي: المبالغة في اصدار اصول المديونية، و أزمة الرهن العقاري بالاضافة الى نقص الرقابة والاشراف على سلوك المؤسسات المالية في اصدارها للاصول المالية، لكن سرعان ما انتقلت الازمة الى الدول الاخرى عن طريق العدوى بسبب الروابط الإقتصادية و التجارية و الروابط في الاسواق المالية نتيجة تدفقات رؤس الاموال، وكذا لعب التطور التكنولوجي دورا بالغ الاهمية في انتشار الازمة بين الدول.

1 المبالغة في المديونية¹:

يتمثل السبب الاول و الاساسي للازمة المالية الى تضخم حجم الاصول المالية للمديونية وخاصة لدى المؤسسات المالية، فقد عمدت هذه المؤسسات المالية الى المبالغة في حجم أصول المديونية بالمقارنة بما تملكه من اصول ملكية و هو ما يعرف باسم الرافعة المالية. وهذه المديونية ليست مديونيات شخصية و انما تاخذ عادة شكل مديونيات قابلة للتداول في الاسواق المالية و بالتالي تمثل جزء من الثروة المالية المتداولة.

¹ صندوق النقد العربي، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصادات العربية، ديسمبر 2008، ص 4.

وقد اكدت التجارب السابقة على ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقراض فالبنك لا يستطيع ان يقرض اكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس المال و احتياطي، وكذلك يمكن ملاحظة نفس النتيجة بمقارنة نمو قروض المصارف مع الودائع، فالتوسع في الاقراض بما يجاوز الودائع يعني زيادة كبيرة في دائنية البنوك يترتب عليها زيادة في المخاطر اذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث في ازمة العقارات، و تظهر البيانات في هذا الصدد النمو الكبير في الاصول والقروض للمصارف الامريكية و كذلك المصارف في منطقة اليورو مقارنة بالنمو المتحقق في الودائع المصرفية ، فقد ازدادت الاصول المصرفية للمصارف الامريكية بمقدار 1915 مليار دولار خلال الفترة يناير 2007 الى نهاية سبتمبر 2008 مقابل زيادة بلغت 785 مليار دولار في الودائع المصرفية، اما في منطقة اليورو فقد ازدادت اصول المصارف الاوروبية خلال الفترة نفسها بمقدار 4639 مليار يورو مقابل زيادة فقط 2426 مليار يورو لودائع هذه المصارف، وتعكس هذه الارقام بطبيعة الحال التوسع الكبير للاقراض لهذه المصارف.

2 أزمة الرهن العقاري:

رغم ان الدرس الاساسي للتعامل مع المخاطر هو ضرورة توزيع و تنوع التوظيفات بين مختلف القطاعات فالملاحظ ان الازمة المالية الاخيرة بدأت في قطاع محدد و هو قطاع العقارات، فقد توسعت البنوك في الاقراض العقاري دون التأكد من توافر ضمانات كافية و مستقرة اعتمادا على رواج السوق العقارية، وقد ولدت الازمة الاخيرة نتيجة لما اطلق عليه أزمة الرهن العقاري، فالعقارات في امريكا هي من اهم مصادر الاقراض و الاقتراض، فالحلم الامريكي لكل مواطن هو ان يملك بيته لذلك فهو يشري العقار بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، و الازمة بدأت فيما عرف بالرهن العقاري الاقل جودة و بطبيعة الحال فان سلامة هذه القروض تتوقف الى حد بعيد على استمرار ارتفاع اسعار العقارات و بالتالي فانها تكون معرضة اكثر للمخاطر اذا انخفضت قيمة العقارات و ارتفعت اسعار الفائدة¹.

ثم ان الولايات المتحدة و الدنمارك و استراليا و السويد و هولندا لديها اسواق رهن عقاري اكثر مرونة وهي اسواق كاملة، وفي هذه الدول تبلغ نسبة القرض الى القيمة حسب المعتاد 80% وتبلغ مدة القرض المعتادة 30 سنة².

وعندما يتجمع لدى البنوك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية فانها تلجأ الى استخدام هذه المحفظة من الرهونات العقارية لاصدار اوراق مالية جديدة تقتض بها من المؤسسات المالية الاخرى بضمان هذه المحفظة و هو ما يطلق عليه التوريق Securitization فكأن البنك لم يكتفي بالاقراض الاول بضمان هذه العقارات، بل اصدر موجة ثانية من الاصول المالية بضمان محفظة هذه الرهن

¹ نفس المرجع، ص 6.

² افاق الإقتصاد العالمي، الاسكان و الدورة الإقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ابريل 2008، ص 106.

العقارية، فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق المالي عن طريق اصدار سندات او اوراق مالية مضمونة بالمحفظه العقارية، وهكذا فان العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك و لكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة اكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الاخرى، و تستمر العملية في موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الاقراض واحدة بعد الاخرى بأسماء المؤسسات المالية.

ونجد ان الاسواق المالية في الدول المذكورة أنفا لها اهمية كبيرة نسبيا كمصدر لتمويل القروض العقارية، فعلى سبيل المثال تم توريق نحو 60% من القروض العقارية في الولايات المتحدة في نهاية 2004 مقارنة بنحو 15% في بلدان الاتحاد الاوربي¹.

الجدول رقم (2-8) : الفروق المؤسسية في اسواق الرهن العقاري و مؤشرات اسواق الرهن العقاري

الاقتراض بضمان قيمة المسكن ¹	إعادة التمويل (السداد المبكر بدون رسوم) ¹	نسبة القرض إلى القيمة حسب المعتاد (%) ¹	متوسط مدة القرض المعتاد (سنوات) ¹	إصدارات السندات المغطاة (%) من القروض السكنية القائمة ²	إصدارات الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري (% من القروض السكنية القائمة) ²	مؤشر أسواق الرهن العقاري ³	
نعم	محدودة	80	25	—	7.9	0.69	أستراليا
لا	لا	60	25	2.2	—	0.31	النمسا
لا	لا	83	20	—	1.9	0.34	بلجيكا
نعم	لا	75	25	—	3.6	0.57	كندا
نعم	نعم	80	30	58.5	0.1	0.82	الدانمرك
نعم	لا	75	17	2.6	—	0.49	فنلندا
لا	لا	75	15	1.6	1.0	0.23	فرنسا
لا	لا	70	25	3.6	0.2	0.28	ألمانيا
لا	لا	75	17	—	6.2	0.35	اليونان
محدودة	لا	70	20	4.0	6.6	0.39	أيرلندا
لا	لا	50	15	—	4.7	0.26	إيطاليا
لا	لا	80	25	—	4.7	0.39	اليابان
نعم	نعم	90	30	0.7	4.6	0.71	هولندا
نعم	لا	70	17	—	—	0.59	النرويج
محدودة	لا	70	20	11.1	5.7	0.40	إسبانيا
نعم	نعم	80	25	10.1	0.9	0.66	السويد
نعم	محدودة	75	25	0.9	6.4	0.58	المملكة المتحدة
نعم	نعم	80	30	—	20.1	0.98	الولايات المتحدة

¹ المصادر: البنك المركزي الأوروبي (٢٠٠٣): ودراسة (Catte and others (2004) ودراسة (Calza, Monacelli, and Stracca (2007).
² متوسط ٢٠٠٣-٢٠٠٦. المصادر: (European Mortgage Federation, Hypostst 2006) و (Bond Market Association and Federal Reserve) بالنسبة للولايات المتحدة؛ و (Dominion Bond Rating Services and Statistics Canada) بالنسبة لكندا؛ و (Australia Securitization Forum and Reserve Bank of Australia) بالنسبة لأستراليا؛ و (FinanceAsia.com and Bank of Japan) بالنسبة لليابان.

نقلا عن افاق الإقتصاد العالمي، الإسكان و الدورة الإقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ابريل 2008، ص 107.

3 - المشتقات المالية²:

يظهر اثر المشتقات على الازمة المالية في ان التوسع في اشتقاق ادوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل، ونظرا لانهييار اسعار الاسهم و السندات الصادرة عن البنوك و الشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات و حدث زعر في الاسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الاسواق انخفاضاً كبيراً ادى الى شلل هذه

¹ افاق الإقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 106.

² محمد عبد الحليم عمر، قراءة اسلامية في الازمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة الازمة المالية العالمية من منظور اسلامي، وتأثيرها على الإقتصادات العربية، جامعة الازهر، 2008/10/11.

الاسواق، ومن العجب ان من اهم اهداف هذه المشتقات هو مواجهة المخاطر التي يمكن ان تحدث واطهرت الازمة عجزها حتى عن حماية نفسها.

4 - نمو نشاط المضاربات¹:

ان النمو المتعظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الإقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الاسهم، لذلك فقد اجريت المضاربات في اسواق البورصات العالمية، بصورة غير منظمة و غير مستندة الى اسس اقتصادية سليمة، مما تسبب لاحقا في عرقلة التسديد وحصول ازمة.

و نتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة من الارباح العالمية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، وادى الى حصول فارق كبير بين اسعارها الحقيقية و السوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض و الطلب حدثت الازمة التي سرعان ما انتقلت الى الانشطة الاخرى و الدول الاخرى المرتبطة معها.

3. نقص و انعدام الرقابة و الاشراف على المؤسسات و الادوات المالية:

في ظل هذا التوسع الجامح للاصول المالية، فان المؤسسات المالية التي تصدر او تتعامل في هذه الاصول خضعت لقليل من الرقابة و الاشراف و احيانا دون أي اشراف من السلطات العامة، ونظرا لان معظم هذه المؤسسات المالية تتمتع بدرجة عالية من الثقة من طرف الجمهور باعتبارها مؤسسات مالية صلبة تستند الى دعائم مالية قوية وكافية لذلك لم يكن غريبا ان يجذب جمهور المستثمرين و المقترضين بل و العديد من المؤسسات المالية للتعامل فيما يصدر عنها من ادوات مالية متعددة و متنوعة، وبعضها بالغ التعقيد و التركيب بما يصعب على المستثمر العادي و احيانا على الخبير المتخصص فهم ابعاد المخاطر التي تشوب هذه الادوات، و قد استند الاقبال على هذه الادوات الى حد كبير الى الاسماء الكبيرة للمؤسسات المصدرة لهذه الادوات².

المطلب الرابع: آثار الازمة المالية 2008 على المصارف

إن المشكلة ليست في حدوث الأزمة و لكن المشكلة في الآثار التي أحدثتها الأزمة ، فقد وقعت الأزمة في 2008/9/15 و كانت نتاجا لازمات سابقة متراكمة بحيث شكلت الحلقة الأخيرة والأكبر في تلك الأزمات .

لقد تعددت الآثار التي أحدثتها الأزمة ، و اتسعت و انتقلت من طور إلى طور ، و من بورصة إلى أخرى ، و من بلد إلى آخر بسرعة مذهلة ، حيث انتقلت من بنك ليمان براذرز إلى بورصة وول ستريت في نيويورك ، و انتقلت منها إلى البورصات الأوروبية ثم البورصات العالمية ،

¹ محمد عبد الحلیم عمر، مرجع سابق.

² صندوق النقد العربي، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصادات العربية، مرجع سابق ص7.

والغريب في الأمر أن الأزمة لا تزال تتفاعل و كل يوم يظهر لها وجه جديد هو أسوأ من الوجه الأول ، و قد أحاط الأثر بدول كالليونان في سنة 2010 التي تزرع تحت وطئة المديونيات التي تقدر ب(400) مليار دولار ، و تشكل نسبة (12%) من الناتج القومي اليوناني.

و يعتبر قطاع المصارف اهم القطاعات التي تآثرت بالازمة المالية قبل ان تنتقل الى القطاعات و المؤسسات الاخرى.

و يمكن ابراز اهم الآثار التي أحدثتها الأزمة على المصارف في النقاط التالية¹ :

- كانت الشرارة التي أشعلت الأزمة هو اعتراف بنك (ليمان براذرز) بإفلاسه لكن ذلك الخبر قد أدى إلى انهيار البورصات ، فاضطربت خلال الخمسة الأيام الأولى عقب الأزمة ، و فقدت بعض البورصات حوالي (40%) من قيمتها ، و قال بعض الإقتصاديين انه إذا تمت المقارنة بين آثار أزمة 1929 و أزمة 2008 فسنجد أن أزمة 1929 كان بالنسبة لازمة 2008 مزحة لا اقل و لا أكثر ؛

- انهيار مجموعة كبيرة من البنوك التي كانت تعطيها مؤسسات التصنيف تصنيفا عاليا ، فقد انهيار (25) بنك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام 2008 و (140) بنكاً في عام 2009 و (30) بنكاً حتى منتصف شهر مارس 2010؛

- تداعى عملاء البنوك لسحب ودائعهم من البنوك مما اثر على حجم أصول البنوك مما اضطر الحكومات للتدخل بضخ مليارات الدولارات كقروض للبنوك لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء، فعلى سبيل المثال ضخّت الولايات المتحدة الأمريكية (700) مليار دولار لخزائن البنوك ، و ضخّت بريطانيا قرابة (450) مليار ، و تفاوتت الحكومات في حجم ما ضمنته من أموال في أجهزتها المصرفية إلا أنها بالتأكيد ضخّت أموالا كثيرة ؛

- انخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها ، فعلى سبيل المثال خفض البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة للإقراض بين البنوك إلى (0.2%) و خفض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة إلى (0.3%) ، و خفض البنك المركزي البريطاني سعر الفائدة إلى (0.75%) ، والملاحظ أن أول إجراء اتخذته البنوك المركزية في العالم لمواجهة الأزمة هو تخفيض سعر الفائدة إلى قريب من الصفر ، و هو نفس الإجراء الذي طالب به اللورد (جون ماينارد كنز) وزير الخزانة البريطانية إبان الأزمة المالية العالمية الكبرى في عام 1929 ، بل أن كينز طلب أن يكون سعر الفائدة صفراً ، و قال أن سبب مشاكل النظام الرأسمالي تعود إلى سعر الفائدة ؛

¹ حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، 2010.

- انخفاض طلب التمويل للبنوك ، و قد صرحت البنوك بعد استقرار الأزمة إلى أن المشكلة التي تواجهها هي ، انخفاض الطلبات على الائتمان و من ثم انخفاض عمليات التشغيل لذلك فان كثير من البنوك أرجعت جزءا من الأموال التي اقترضتها من البنوك المركزية ؛
- رفض البنوك الإقراض فيما بينها خوفا من الإفلاس ، كما أظهرت الأزمة أن الحل الجماعي للأزمة كان مفقودا ، سواء على مستوى القطاع الخاص أو الحكومات ، فأوروبا موحدة سياسيا واقتصاديا إلا انه عند حدوث الأزمة لم تجمع الدول الأوروبية على حلول مشتركة بل تباينت الدول في إجراءات الحل ، و كانت هناك بعض الدول تعارض ضخ الأموال العامة إلى الأسواق النقدية ، و في أزمة اليونان المالية رفضت بعض الدول الأوروبية مساعدة اليونان بشدة ، وقالت المستشار الألمانية (انجيلا ميركل) أنها لن تدفع فلسا واحدا لليونان؛
- انخفاض عمليات البنوك في العالم و بالتالي انخفاض أرباحها ، و قد أظهرت ميزانيات البنوك لعامي 2008 و 2009 ، انخفاضا هائلا في أرباح البنوك ، و أن جزءا من الأرباح التي ظهرت كانت اغلبها نتيجة لمعالجات محاسبية و ليست أرباحا ناتجة عن نشاط حقيقي للبنوك .

و لم يقتصر الاثر على البنوك فقط بل شمل كافة النشاطات و القطاعات الإقتصادية الأخرى اذ اصيب الإقتصاد العالمي بفترة ركود خلفت آثارا سلبية على التجارة الدولية و تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة و غير المباشرة.

و تجدر الإشارة الى ان الازمة المالية لم تلحق اضرارا بالبنوك الاسلامية ذلك ان البنوك الاسلامية لا تمارس عملها مثل البنوك التقليدية التي تعتمد على:

3 -نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض؛

4 -نظام التجارة بالديون أخذا وعطاء؛

5 -نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل؛

6 -نظام بيع الديون؛

7 -نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ.

حيث يتبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والإقتصادي الإسلامي ومؤسساته المالية أنه يحرم كل هذه النظم التي كانت سببا في وجود الأزمة وتتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصده الشرعية.

فلقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان وأحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم.

كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب والإشاعات والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل وأكدت على الالتزام بالصدق والأمانة والتبليان والشفافية.

وخلاصة القول عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الإقتصاد الإسلامي يمكن الخروج من الأزمة، وصدق الله القائل: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه:123،124]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:276].

ثم ان أزمات العولمة ازدادت عنفا و ضراوة، وهو ما جعل آخر تقرير صادر عن الانكناد والخاص بالتجارة و التنمية يشير الى ان الإقتصاد العالمي يبدوا انه يتجه نحو الهاوية مالم تتضافر الجهود لاتباع سياسات أكثر شجاعة، وذلك لانه على إثر كل تلك الازمات المتلاحقة لم يعد السؤال عن الدولة التي ستقع فيها ازمة مستقبلا، حيث لم تعد هناك معايير لان الازمة تحدث دون مقدمات وتصيب أي دولة، و لذا تلى حدوث الازمات خلال التسعينات من القرن الماضي وأوئل القرن الجديد دعوات صريحة - على الرغم من معارضة الولايات المتحدة - مطالبة بالحاجة الى الرقابة على رأس المال و تحركاته بالاضافة الى ضرورة ابتداع و ابتكار آليات جديدة لمواجهة أزمات العولمة والحيلولة دون وقوعها مستقبلا¹.

وكذا نادى الكثير من الإقتصاديين تطبيق الضوابط و الاحكام الشرعية في الممارسات المصرفية والتي تدعو الى مكافحة الفائدة، و هو ما نادى به كينز إبان الأزمة الإقتصادية العظمى التي حدثت عام 1929 حيث رأى أن سعر الفائدة هو سبب الكارثة و دعا أن يكون سعر الفائدة صفرا على القروض لإنعاش الطلب على الاستثمارات.

وكذا لا بد من مراجعة بديهيات العولمة و التي تركز على فوائد تحرير التجارة و الخصخصة وكأن الحكومة غير ضرورية وأن ما عليها ان تفعله هو محاربة التضخم و التحول الى الدولة الحارسة، و يلاحظ أنه كلما تحدثت أزمة تبدأ بعض الجهات الدولية بتطوير معايير من اجل التحكم في الازمات وهو ما تقوم به لجنة بازل للرقابة المصرفية وهو ما سنتعرض له في المبحث الموالي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الإقتصادية منظماتها شركاتها و تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 249.

المبحث الرابع: تطور اتفاقية بازل و أداء المصارف

منذ السبعينات من القرن الماضي وجد محافظو البنوك المركزية أن المنافسة بين البنوك الكبرى لدولهم لم تكن دائما عادلة في ظل زيادة التحرر المالي و زيادة تعرض أي بنك للعديد من المخاطر سواء المخاطر الداخلية الناتجة عن نشاط البنك و ادارته او الخارجية الناتجة عن تغير المناخ الذي يمارس فيه البنك نشاطه نتيجة التغيرات المصرفية العالمية، و في ظل تصاعد المخاطر المصرفية بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر و ايجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ولذلك فقد وجدوا انه من المناسب تحقيق اكبر قدر من التناسق بين قواعد الرقابة على البنوك و قرر محافظو الدول الصناعية العشر الكبرى (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) إنشاء لجنة بازل للرقابة على البنوك في هذه الدول، بحيث تجتمع في إطار بنك التسويات الدولية* لوضع تنظيم مناسب يضمن المنافسة العادلة بين البنوك و كان ذلك في سنة 1974 وهذا في ظل تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول النامية و ازدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك.

وقد ادى الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية في السنوات الاخيرة الى تزايد الازمات المالية وانتشارها، و تأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى بفعل العدوى، و تتعين الاشارة في هذا الصدد الى ان معظم الدراسات التي بحثت في اسباب الازمات المالية و الإقتصادية، وجدت ان ازمات المصارف كانت القاسم المشترك في معظم الازمات المالية سواء في الدول النامية او الدول المتقدمة، و كانت المخاطر الناتجة عن الائتمان و سوء الادارة من اهم اسباب تعثر المصارف و حدوث الازمات ومن هنا كان اهتمام لجنة بازل حول معايير ادارة مخاطر الائتمان التي تغطي جميع جوانب مخاطر الائتمان، و تضمن للمصارف المحافظة على اصولها بدرجة عالية من الامان¹.

* يعتبر بنك التسويات الدولية مكان لالتقاء أكثر من 5000 مدير تنفيذي للبنوك المركزية و الوكالات الإشرافية حيث يتم في هذه الاجتماعات مناقشة أوضاع الإقتصاد العالمي و الأسواق المالية و المصارف و تبادل وجهات النظر فيما بينها، و تركز هذه الاجتماعات على فعالية السياسة النقدية و طريقة سيرها في الدول الأعضاء، و يتم في هذه الاجتماعات طرح مجموعة من القوانين و اقتراح طرق التسيير التي يمكن أن تحسن الأوضاع النقدية و المالية في الدول الأعضاء انظر :

About BIS. BIS Activities. BIS Mission S statement. WWW.BIS.ORG. Read on 02 – 02 – 2006.

¹ حمود بن سنجور الزدجالي، أضواء على اتفاقية بازل و دور مؤسسات التقييم الدولية، المصارف العربية و النجاح في عالم متغير، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002، ص299. نقلا عن احمد سليمان محمود حضاونة، المصارف الاسلامية، عالم الكتاب الحديث، الاردن، 2008، ص 113.

و قد قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بإعداد معيار بازل I والذي أشتمل على وضع أسس و قواعد موحدة على مستوى العالم لكفاية رأس المال عام 1988 ليكون هذا المعيار ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي، كمعيار دولي للدلالة على متانة المركز المالي للمصرف، و يقوي ثقة الجمهور فيه من منظور تعميق ملاءة المصرف.

وفي تشرين الثاني 2001 أعلنت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية عن مجموعة من المعايير الجديدة بغرض تدعيم هيكل النظام المالي العالمي، و تهدف هذه المعايير الى خلق بيئة مناسبة و المحافظة على ادارة جيدة للائتمان، وضمان تفعيل الرقابة على مخاطر الائتمان و تطوير دور هيئات الرقابة و التفتيش على المصارف¹.

و في نوفمبر 2008 اعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن استراتيجية شاملة لمعالجة مواطن الضعف الاساسية التي كشفت عنها الازمة المالية 2008 في الاسواق المالية الدولية محاولة منها تدارك نقائص اتفاق بازل I و II

ومن هذا الطرح يمكن التطرق الى اتفاق بازل I و بازل II و صولا الى بازل III

المطلب الاول: اتفاقية بازل I و أداء البنوك

لقد توصلت لجنة بازل* في بداية الثمانينات الى ان نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط قد تضاعلت بنسبة كبيرة، وذلك في الوقت الذي تزايدت فيه حدة المخاطر الدولية - خاصة في مواجهة الدول المثقلة بالديون- مما دفع باللجنة الى السعي لايقاف تآكل مستويات رؤوس الاموال في البنوك و ايجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال. هذا و يتضمن اتفاق بازل I نقط اساسية تمثلت فيما يلي:

أولاً: مكونات رأس المال²

أ - رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان:

وافق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية خلال جويلية 1988 على تقرير لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن اقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال يغطي المخاطر الائتمانية، و الى حد ما مخاطر الدول وذلك كعلاقة بحد أدنى 8%* بين كلا من رأس المال و الاصول و

¹ احمد سليمان محمود حضاونة، المصارف الاسلامية، مرجع سابق ص 113.

* تسمى كذلك لجنة بال أو لجنة كوك نسبة الى رئيسها كوك من بنك إنجلترا.

² أنظر: محمود عبد العزيز محمود، الاطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة و ابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003، ص77، و كذا دريس رشيد، مرجع سابق، ص 107.

* حيث تلتزم المصارف الدولية بهذه النسبة في نهاية 1992.

الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر تختلف باختلاف نوعية الاصل و الملتزم به (المدين)، بحيث تتم التفرقة في هذه الاوزان بين الملتزم بدول OCDE و بين الملتزم بباقي دول العالم-Non-OCDE.

كما يغطي رأس المال المتطلب لمواجهة المخاطر الائتمانية تكلفة احلال عقود الصرف الاجلة و عقود سعر العائد في حالة تعثر الملتزمين مع البنك في هذه العقود في تنفيذ التزاماتهم، وتتمثل هذه التكلفة في الخسائر الناتجة عن تغير أسعار هذه العقود.

و يتكون رأس المال حسب الاتفاقية من شريحتين هما:

1 -الشريحة الاولى رأس المال الاساسي:

رأس المال الاساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطات المعلنة + الارياح

2 -الشريحة الثانية رأس المال المساند او التكميلي:

رأس المال المساند* = الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات اعادة التقييم + الاصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى.

ب رأس المال لمقابلة مخاطر السوق :

كما وافق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر خلال ديسمبر 1995 على التعديلات التالية لاسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية مخاطر السوق الى جانب المخاطر الائتمانية وفقا لما يلي:

1 -اضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية

مخاطر السوق فقط؛

2 -أن يغطي رأس المال مخاطر السوق التالية:

* مكونات رأس المال المساند هي:

- الاحتياطات غير المعلنة: هي الإحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للمصرف و بالتحديد من خلال حساب الارياح و الخسائر، بشرط ان تكون مقبولة من السلطة الرقابية.
- احتياطات اعادة تقييم الاصول: يتم التعرف عليها عندما يتم تقييم المباني و الاستثمارات في الاوراق المالية بقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الدفترية، على ان تتم عملية اعادة التقييم و فقا لاسس معقولة.
- مخصصات مكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة: تعتبر هذه المخصصات في حكم الاحتياطات لانها لا تواجه هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها، مثل مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.
- القروض المساندة: اتاحت اتفاقية بازل هذا النوع من القروض الذي يطرح في صورة سندات محددة الاجل، بحيث لا تزيد اجالها عن خمس سنوات، و يخصم 20% من قيمتها سنويا.
- أدوات رأسمالية اخرى: تجمع هذه الادوات بين خصائص حقوق المساهمين و القروض، حيث تنتم بالمشاركة في تحمل الخسائر اذا حدثت، كما انها غير قابلة للاستهلاك.
- انظر: عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص 86-88.

- مخاطر تقلبات أسعار العائد Interest Rate Risk المرتبطة باصول و التزامات البنك و العمليات خارج الميزانية من التزامات عرضية و ارتباطات يدخل فيها البنك بغرض الاتجار Trading Book ، و لا يشمل ذلك تلك المتعلقة بغرض الاستثمار طويل الاجل Banking- Book ؛
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف لكافة مراكز العملات المفتوحة (حاضرة و آجلة) ومراكز المعادن النفيسة من ذهب و بلاتين؛
- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع Commodities و الاسهم.

و بصفة عامة فان جانبا هاما من هذه المخاطر يرتبط بالتعامل في عقود المشتقات المالية، ويتم حساب رأس المال المتطلب لتغطيتها وفقا لطرق احصائية قياسية أو وفقا لاساليب متطورة لقياس وادارة هذه المخاطر (Value at Risk Models (VAR).

ثانيا: نظام اوزان المخاطر (قياس كفاية رأس المال):

أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال مستندة الى نظام من أوزان المخاطر يطبق على جميع الفقرات داخل و خارج الميزانية العمومية، و قد استندت طريقة القياس اساسا الى المخاطر الائتمانية للطرف الاخر المقترض، و قد تحددت الاوزان الاساسية للمخاطر بالنسب التالية (صفر % ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%) حسب الانواع المختلفة من الاصول و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-9): الأوزان المطبقة لمخاطر الاصول للعناصر داخل الميزانية

البنود	درجة المخاطر
1- النقدية، 2- المطلوبات من الحكومة المركزية و البنوك المركزية بالعملة المحلية والممولة بها، 3- المطلوبات الاخرى من الحكومات المركزية لدول منظمات التعاون الإقتصادي وبنوكها المركزية، 4- المطلوبات بضمانات نقدية و بضمان اوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية في دول الـ OCDE او مضمونة من قبل الحكومات المركزية لدول الـ OCDE ؛	صفر %
المطلوب من مؤسسات القطاع العام المحلية و القروض المضمونة من أو المغطاة بواسطة اصدارات اوراق مالية من تلك المؤسسات؛	صفر % او 10% او 20% او 50% حسبما تقرر السلطات المحلية
1- المطلوبات المضمونة من بنوك التنمية متعددة الاطراف (مثل البنك الدولي) و كذلك المطلوبات المضمونة او المغطاة باوراق مالية صادرة عن تلك البنوك؛ 2- المطلوبات من البنوك المسجلة في دول الـ OCDE و كذا القروض المضمونة منها؛ 3- المطلوبات من شركات الاوراق المالية المسجلة في دول الـ OCDE و الخاضعة لاتفاقيات رقابية، وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات؛ 4- المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول الـ OCDE و المتبقي على استحقاقها أقل من عام و كذا القروض المتبقي عليها اقل من عام و المضمونة من بنوك مسجلة خارج دول الـ OCDE ؛ 5- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول الـ OCDE و التي لا تتضمن المطلوبات الحكومة المركزية و القروض المضمونة بواسطة اصدارات اوراق مالية من هذه المؤسسات؛ 6- النقدية تحت التحصيل؛	20%
القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون او التي سيؤجرونها للغير؛	50%
1- المطلوبات من القطاع الخاص؛ 2- المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول الـ OCDE ؛ 3- المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول الـ OCDE ، 4- المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام؛ 5- المباني و الآلات و العقارات و الاصول الاخرى الثابتة؛ 6- الادوات الرأسمالية التي اصدرتها بنوك اخرى.	100%

المصدر: البنك الاهلي المصري، الاطار المفتوح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال، النشرة الإقتصادية، المجلد 254، العدد الاول ، القاهرة، 2001، ص ص 40-41.

وقد أعتمد هذا المعيار لكفاية رأس المال على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزان لهذه المخاطر، وبالتالي لنسبة رأس المال المطلوب على أساس التفرة بين أنواع المقترضين حيث تم تقسيم الدول الى مجموعتين على النحو التالي:

- المجموعة الاولى:

- الدول الاعضاء في لجنة بازل (مجموعة العشرة / G10) ؛
- دول منطقة التنمية والتعاون الإقتصادي (OCDE) و الدول التي عقدت ترتيبات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي (تمثلت هذه الدول في: استراليا، تركيا، البرتغال، النمسا، الدانمارك، فنلندا، اليونان، ايسلندا، ايرلندا، نيوزيلندا، النرويج، السعودية) تتمتع بمعاملة خاصة حيث تعتبر خالية من المخاطر أي دون أي مقابل لرأس المال.

- المجموعة الثانية:

وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية و تشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الاولى و تضم جميع الدول العربية باستثناء السعودية اذ ان الاقراض لهذه الدول ينبغي التحوط له بواقع 8 % لكفاية رأس المال* باعتبارها دول ذات مخاطر¹، في حين كان النظام المصرفي العربي خلال الثمانينات يعد مجهزا للأموال أو دائنا للنظام المصرفي العالمي. ويحسب معيار كفاية رأس المال بالعلاقة التالية²:

$$\text{معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان} = \frac{\text{اجمالي رأس المال} * 100}{\text{الاصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \leq 8\%$$

حيث: رأس المال = رأس المال الاساسي + رأس المال المساند
و الاصول المرجحة بأوزان المخاطر = تبويب الاصول الى مجموعات × أوزان المخاطر المخصصة

* هناك فرق بين كفاية رأس المال والملاءة المصرفية حيث :

يقصد بكفاية رأس المال Capital Adequacy مقدار المال الذي يكون كافيا لامتنصاص الخسائر التي تحدث عن التسليف والاستثمار والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف أي باختصار امتصاص مخاطر توظيف الأموال فضلا عن السماح للمصرف بالاستمرار في عمله وعلى ذلك فرأس المال يجب ان يكون كافيا لكي يوفر الأمان والطمأنينة للمودعين من ناحية، وللسلطات الرقابية من ناحية أخرى. ولكي يقدم الفروض ويستثمر الأموال ويوفر الخدمات المالية، أما الملاءة المصرفية Bank Solvency فتعرف بأنها قدرة موجودات المصرف على تغطية مطلوباته .

¹ صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لإتفاق بازل II والدول النامية، على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع: 2006/02/02.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 96.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل II و أداء البنوك

بعد مرور أكثر من عقد على اصدار لجنة بازل للرقابة المصرفية للاطار الخاص بمعدل كفاية رأس المال عام 1988 و الذي تم العمل بموجبه من قبل البنوك، قامت اللجنة مجددا باصدار اطار جديد لكفاية رأس المال ليحل محل الاطار السابق الخاص بعام 1988، وهذا بالرغم من كون اتفاق بازل I قد ساعد على زيادة و تدعيم قوة و استقرار النظام المصرفي الدولي حيث وضع حدودا دنيا لتقييم المخاطر في الاصول المصرفية، وشدد على اهمية كفاية رأس المال لتحقيق الامان المصرفي، و ركز على مسؤولية المساهمين في زيادة رأس المال المصرفي تعزيزا للمراكز المالية للبنوك، الا انه عرف مجموعة من النقائص ادى باللجنة الى تطوير المعيار الى ما يعرف باتفاق بازل II فما هي مبررات هذا التعديل.

أولاً: مبررات التعديلات الجديدة¹

أشارت لجنة بازل الى ان مبررات التعديلات المقترحة لحساب معيار كفاية رأس المال الى مايلي:

- 1 - عدم مراعاة النظام الحالي لدى تحديد اوزان المخاطر، و اختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين و آخر و بالتالي اختلاف احتمالات الافلاس من حالة الى أخرى؛
- 2 - انه من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على اساس كونها من دول OCDE او Non-OCDE حيث تتمتع بعض الدول بالمجموعة الاخيرة بجدارة ائتمانية عالية - مثل دول الخليج - بينما تتسم اقتصاديات البعض الاخر منها بتقلبات ذات مستوى مرتفع بما يتطلب اختلاف اوزان المخاطر من دولة الى اخرى؛
- 3 - توافر ادوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية منها استخدام عقود المشتقات المالية لاغراض التغطية* مع التحسن في أساليب توفير الضمانات العينية و الشخصية، الامر الذي يقتضي بحث مدى امكانية استبعاد اثر استخدام هذه الادوات او توفر الضمانات المشار اليها على قدر التزامات المدين المتخذ اساسا لحساب معيار كفاية رأس المال، حيث يقتصر النظام الحالي على استبعاد الضمانات النقدية و ضمانات الحكومات المركزية بدول OCDE؛

¹ انظر كلا من: - محمود عبد العزيز محمود، مرجع سابق، ص ص 79،80؛

- صندوق النقد العربي، الملاحح الأساسية لإتفاق بازل II والدول النامية، على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2006/02/02؛

-شاكرا فؤاد، الاطار الجديد المقترح لكفاية رأس المال و القضايا المطروحة أمام الجهات الرقابية و المصارف العربية، المصارف العربية و العودة الى المستقبل، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002، ص 80.

* فمع استخدام المشتقات اصبح في امكان أي بنك التخلص من مخاطر الائتمان لديه - مثل مخاطر توقف المقترض عن سداد الفائدة او اصل الدين - ومن ثم يصبح هذا البنك من منظور هذا الاطار متمتعاً بفائض في إحتياطات رؤوس الاموال قد يدفعه الى تحمل المزيد من المخاطر الائتمانية من خلال منح المزيد من الائتمان.

- 4 تترتب على ظهور عمليات توريق القروض ان اصبح في امكان البنوك تخفيض حجم القروض التي تظهر في سجلاتها بغرض التخلص من مخاطر الائتمان لديها و نقلها للمستثمرين؛
- 5 ضرورة توفير رأس مال اضافي لتغطية المخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك مثل مخاطر تقلبات أسعار العائد بالنسبة للاصول و الالتزامات و العمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الاجل، وكذا المخاطر الاخرى كمخاطر التشغيل* و مخاطر السيولة و المخاطر القانونية و مخاطر السمعة؛
- 6 لقد جاء اتفاق بازل II لتكملة النقص الذي عرفه اتفاق بازل I حيث لم تقتصر بازل II على إعادة النظر في مستلزمات رأس المال بإعادة مفهوم المخاطرة إلى تقدير السوق، بل تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام، ولم يقتصر الأمر على مجرد إعادة النظر في الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وهو ما تضمنته الدعامه الأولى من هذه الاتفاقية، بل أضافت إليها دعامتين جديدتين احدهما على عمليات الرقابة على البنوك و الأخرى عن انضباط السوق¹؛
- 7 التطورات المصرفية الدولية والتي تمثلت أساسا في زيادة درجة التكامل بين الاسواق المالية والمصرفية واتجاه المصارف العالمية الكبرى لتقديم خدمات مصرفية متكاملة تحت مسمى المصارف الشاملة، واستحداث أدوات مالية جديدة تتميز بارتفاع العائد ودرجة المخاطرة، وكذا تعدد الأزمات المالية في الدول الناشئة كل هذا أدى إلى إعادة النظر في اتفاق بازل I واستحداث اتفاق (معيار) بازل II² .

وهكذا يتضح ان اتفاق بازل I قد دفع البنوك لتحمل المزيد من المخاطر الائتمانية وقلصت من فاعلية المعيار في مجال التأكد من ان متطلبات رأس المال تتناسب مع المخاطر الحقيقية التي تواجهها البنوك، و بناء على ذلك جاء اقتراح لجنة بازل في يونيو 1999 بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ عام 1988 و ذلك بهدف تدعيم المراكز المالية للبنوك على المستوى العالمي، ويجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل دور الرقابة على مخاطر الائتمان³.

* مخاطر التشغيل: هي الخسائر التي قد تنشأ عن ثغرات في نظم الرقابة الداخلية او نتيجة اعطال في نظم التشغيل الالكترونية .

¹ سلام عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 58.

² نفس المرجع، ص 58.

³ الباز هبة محمود الطنطاوي، التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و استراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع اشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 59.

ثانيا: الدعائم الأساسية لاتفاق بازل II

وقد ادرجت بازل II عدد اكبر من المخاطر التي تتعرض لها البنوك - بجانب المخاطر الائتمانية - مع الاعتماد بصفة اساسية على مؤسسات التقييم الائتماني و التي سيكون لديها اليد العليا سواء في تقييم الدول و الشركات او حتى البنوك ذاتها، هذا بالإضافة الى منح عمليات التقييم الداخلي اهمية كبرى مع وضع قواعد اكثر صرامة فيما يتعلق باسس الافصاح و الشفافية، و سوف نتطرق الى الدعائم الجديدة للجنة بازل.

الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال¹

قامت لجنة بازل على مراجعة اتفاق بازل I حتى يكون اكثر شمولا و حساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك حيث يقدم اتفاق بازل II مجموعة من المداخل و الطرق - التي تتراوح بين البسيط و الاكثر تعقيدا - بالنسبة للمنهجيات التي تقوم عليها، لقياس المخاطر.

هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك الى ثلاثة مجموعات رئيسية:

- المخاطر الائتمانية؛
- مخاطر السوق؛
- المخاطر الاخرى التي تتعرض لها البنوك (تضم المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية ومخاطر السمعة و مخاطر سعر الفائدة).

و نظرا الى ان اتفاق بازل I لم يأخذ هذه المخاطر في الاعتبار بل انصب تركيزه على تغطية المخاطر الائتمانية، فلقد اقترحت لجنة بازل نظاما اكثر تطورا لمواجهة المخاطر الاخرى و بحيث تؤخذ في الاعتبار عند احتساب متطلبات رأس المال الثلاث مجموعات الرئيسية من المخاطر. فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية، استهدفت لجنة بازل التوصل الى معالجة أكثر شمولية لتلك المخاطر بحيث تتناسب متطلبات رأس المال المحتسب لمواجهةها بصورة دقيقة مع حجمها، و لقد اقترحت اللجنة استبدال النظام البسيط لتقييم المخاطر و المأخوذ به في مقررات 1988 بأخر يعتمد في عملية تحديد الاوزان على مصادر تقييم خارجية، حيث يمكن ان توفر الفرصة للتمييز بين بعض المخاطر التسليفية، و تقترح اللجنة السماح باستخدام مثل هذه التقييمات في عملية تحديد فئة تنقل

¹ انظر كلا من: - محمود عبد العزيز محمود، مرجع سابق، ص ص 98-102؛

- شاكرا فؤاد، الاطار الجديد المقترح لكفاية رأس المال و القضايا المطروحة أمام الجهات الرقابية و المصارف العربية، مرجع سابق، ص ص 86-87؛

- الباز هبة محمود الطنطاوي، مرجع سابق، ص ص 61 - 65.

المخاطر لمختلف الموجودات الدفترية المصرفية، مثلا الالتزامات على الحكومات او المصارف او الشركات و أشكال محددة من عمليات توريق الموجودات .

و قد أشارت اللجنة الى انه يتم السماح للبنوك بالاعتماد على التصنيف الائتماني الخارجي للوكالات المتخصصة مثل (Moody، Fitch،S&PS) وهكذا فقد اعدت اللجنة مجموعة من الشروط الواجب توافرها في تلك المؤسسات حتي يمكن الاعتماد على تقاريرها.

و كذلك ترى لجنة بازل ان هدف التعامل مع المخاطرة بشكل اكثر شمولية، و ربط متطلبات رأس المال بدرجة حساسية المخاطرة، يمكن تحقيقه من خلال طرق مختلفة تعتمد على الفترة الزمنية قيد النظر و على القدرات التقنية للمصارف و السلطات الاشرافية، و تنظر اللجنة الى الطرق الثلاث التالية لفرض متطلبات رأس المال الدنيا: نموذج معدل للاطار الحالي، أو استخدام المصارف لعملية التقييم الداخلي، أو استخدام المصارف لنماذج مخاطر محفظة الائتمان.

و تعير لجنة بازل اهتماما بالغاً لمخاطر السوق من اجل تعزيز الانسجام في المعاملة بين الالتزامات و الارتباطات التي يدخل فيها المصرف بغرض الاتجار و تلك التي يدخل فيها بغرض الاستثمار طويل الاجل، و من اجل تأمين تغطية رأسمالية كافية للبنود المرتبطة بأغراض الاتجار.

و لم تنسى لجنة بازل المخاطر الاخرى خاصة المخاطر التشغيلية التي شكلت المصدر الاساسي لاندلاع بعض المشكلات المصرفية الهامة مؤخراً، وتقترح اللجنة تطوير متطلبات رأس المال لهذه الانواع من المخاطر، كما تقترح اللجنة تطوير متطلبات رأسمالية للمخاطر القانونية، ومخاطر سعر الفائدة بالنسبة للالتزامات التي هدفها الاستثمار طويل الاجل، حيث تكون مخاطر اسعار الفائدة اعلى من المعدلات الوسطية بشكل كبير.

الجدول رقم (2-10) : اوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية المختلفة

الملتزم (المدين)	الى AAA الى AA-	A + الى A -	BBB+ الى BBB -	BB + الى B -	اقل من B -	لم يخضع للتقييم
الحكومات المركزية/البنوك المركزية	صفر	20	50	100	150	100
البنوك ومؤسسات التعامل في الاوراق المالية	الخيار الاول*	20	100	100	150	100
	الخيار الثاني**	20	***50	***50	150	***50
المؤسسات	بما لا يزيد عن الوزن المقرر للحكومة المركزية	20	100	100	150	100
بنوك التنمية الدولية	20					
الحكومات غير المركزية مثل الولايات...	يتحدد وزن المخاطر بحسب الوزن المخصص للحكومة المركزية او البنوك					
الالتزامات العرضية	تظل معاملات التحويل كما هي دون تعديل، وان كان الامر يتطلب زيادة في قدر رأس المال لزيادة اوزان ترجيح المخاطر وفقا لما تضمنه ذلك البيان					

* ارتباط وزن ترجيح مخاطر البنك بتصنيف الدولة المسجل بها؛

** ارتباط وزن ترجيح المخاطر بتصنيف البنك ذاته، و الذي قد يقل عن تصنيف الدولة المسجل بها؛

*** يمكن تخفيض الوزن درجة في حالة الالتزامات اقل من 6 اشهر ما عدا التصنيف اقل من B - و بحد أدنى 20%.

المصدر: شاكرا فواد، الاطار الجديد المقترح لكفاية رأس المال و القضايا المطروحة أمام الجهات الرقابية والمصارف العربية، مرجع سابق، ص 86-87؛

- محمود عبد العزيز محمود، مرجع سابق، ص 102.

ومن مزايا التقسيم السيادي في اطار بازل I:

- انه يترتب عليه تخفيض حدة الاختلالات القائمة في مقررات بازل I ؛
- كذلك يعكس التقييم AAA قدرة الشركات على زيادة التمويل و خفض التكلفة في حالة الحصول عليه من جانب تلك الشركات - نظرا لحصولها على تقييم ائتماني مرتفع، ومن ثم سوف يصبح لها قدرة أكبر على الاقتراض بتكلفة ملائمة.
- و تجدر الإشارة الى انه على الرغم من ان بازل I ابقت على نفس النسبة لكفاية رأس المال 8%، الا ان ادراج انواع جديدة من المخاطر يمكن ان يؤدي بذاته الى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال.

الدعامة الثانية: عمليات المراجعة الرقابية من قبل السلطات

تعادل عملية المراجعة الرقابية في أهميتها إطار الحد الأدنى لرأس المال ان لم تكن اهم، وهي تعتبر جزء لا يتجزأ لإطار العمل حيث يمثل تعزيزا مهما لكل من الحد الأدنى لرأس المال و الدعامة الثالثة الخاصة بانضباط السوق، و الهدف من تلك العملية هو مراجعة وفحص الوضع الرأسمالي وكذا استراتيجية البنك للتأكد من تناسب رأسماله مع الحجم الكلي للمخاطر التي يمكن ان يتعرض لها، كما يسمح بالتدخل الرقابي المبكر كحائط صد في حالة حدوث المخاطر، و يقتضي ذلك ان يتخذ الفحص بدوره شكلا نوعيا لإدارة رأس المال داخل البنك علاوة على ضرورة فرض المزيد من اختبارات النظم والاستراتيجيات، ويعتمد الفحص الرقابي على أربعة مبادئ وهي¹:

1 المعايير الدنيا:

حيث من المتوقع ان تعمل كافة البنوك فوق الحد الأدنى لمعدل رأس المال و الذي تلتزم به بالفعل العديد من الدول في الوقت الحالي، و يتم حاليا منح السلطات الرقابية سلطة على البنوك لإجبارها بالاحتفاظ برأس مال أعلى من الحدود الدنيا* المطلوب الاحتفاظ بها، و لاشك ان ذلك سيساهم في تحسين الموقف في بعض البنوك التي تعمل عند الحدود الدنيا، كما ان هناك العديد من العوامل التي يجب وضعها في الاعتبار عند تحديد مستويات رأس المال المناسبة مثل الخبرة و نوعية الإدارة و الطبيعة القيادية للأشخاص و القدرة على اتخاذ قرار المخاطرة و السجلات التاريخية والأسواق المناسبة و نوعية الإيرادات و رأس المال و مدى تركيز الأنشطة و طبيعة الخصوم و كذا حجم السيولة، فضلا عن الصعوبات الموجودة في القوانين المصرفية و الهيكل المؤسسي و مدى كفاية نظم وقواعد إدارة المخاطر الداخلية و درجة مساندة المساهمين للبنك بالإضافة الى مستويات الرقابة الداخلية.

2 التقييم الداخلي:

يجب على كل مؤسسة مالية وضع نظام مناسب لها يتضمن كفاية رأس المال داخليا و توفير الاحتياجات المالية المستقبلية مع مراعاة حجم المخاطر و كذا خطة العمل المستقبلية، و لهذا الغرض يجب ان تلتزم البنوك باعتماد منهج مناسب لتوزيع رأس المال مع الوضع في الاعتبار ان ذلك النظام سوف يختلف باختلاف حجم و طبيعة ودرجة تعقيد الاعمال التي سيقوم بها البنك. و لابد من ان تركز هذه الانظمة على الاهتمام بالتعريف الدقيق لكافة المخاطر، وكذا حجم المخاطر الدفترية البنكية و اتجاهات التركيز في محفظة الأوراق المالية و تتطلب هذه العملية دقة في التحليل و التحكم بالإضافة الى بعض الاجراءات الازمة لمواجهة عمليات ادارة المخاطر.

¹ بنك الاسكندرية، مشروع الاطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل، الشرة الإقتصادية، 1999، ص 88.
* الحدود الدنيا المطلوب الاحتفاظ بها هي 8% .

3 المراجعة الاشرافية:

يمكن للسلطة الاشرافية مراجعة و تقييم كفاية رأسمال البنك باستخدام عدد من المعايير مثل مدى تحقيق الارباح المناسبة، و كذا امكانية حضور اجتماعات مجلس الادارة كما يحق لها ايضا الاطلاع على الاجراءات البنكية المتعلقة بتطوير الاساليب الفنية و التحليلية لادارة المخاطر الداخلية مما يساهم في تقييم جودة النظم و الرقابة الداخلية للبنوك في ضوء ادارة مخاطر رأس المال.

4 تدخل السوق:

لا يتضمن هيكل نظام رأس المال المطبق آلية للتعامل في حالة وقوع ازمات او في حالات الافلاس، مما يضعف من قدرة السلطة الرقابية المحلية على استخدام عملية المراجعة الرقابية للتعرف على المشكلات المحتملة في مراحل مبكرة لاتخاذ الاجراءات الوقائية الملائمة، و بالتالي فان خلق نظام عالمي جديد في هذا المجال يكون له قيمة كبيرة لدعم كفاية نظم ادارة مخاطر الائتمان الداخلية و ذلك للعمل على حماية و استقرار الاسواق، و بصفة عامة فسوف تؤدي العملية الاشرافية الجديدة الى تحسين كل من جودة اجراءات الرقابة على المخاطر الداخلية للبنوك و تحسين قدرة المراقبين على فهم و تقييم نشاطات البنوك.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق (الشفافية المالية)

ان الدعامة الاخيرة التي تتمثل في انضباط السوق تهدف الى الحفاظ على سلامة وقوة النظم المصرفية، حيث تؤكد اللجنة على قدرة هذه الدعامة على تحسين و تدعيم درجة الامان و الصلابة في البنوك و المنشآت التمويلية، و كل ذلك ينعكس بدوره على الاحتفاظ بقواعد رأسمالية قوية، كما يساعد البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوفر عنصر الامان بالسوق¹.

و تجدر الاشارة الى ان هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية، ويشمل الإفصاح نواحي رئيسية وهي: نطاق التطبيق، وهيكل رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال²، سياسة البنك المحاسبية لتقييم اصوله و التزاماته و تكوين المخصصات، نظامه الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب³، و لتحقيق الإفصاح الفعال فان الامر يتطلب توافر نظام دقيق و سريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الاطراف المشاركة في السوق ، و تقييم اداء المؤسسات ومدى كفاءتها و معرفة مقدرتها على ادارة المخاطر.

¹ الباز هبة محمود الطنطاوي، مرجع سابق، ص 69.

² الملامح الاساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية، مرجع سابق www.amf.org.ae.

³ شاكر فؤاد، الاطار الجديد المقترح لكفاية رأس المال و القضايا المطروحة أمام الجهات الرقابية و المصارف العربية، مرجع سابق، ص

ثالثا: الانتقادات الموجهة لاتفاق بازل II

- على الرغم من ان اتفاق بازل II استطاع ان يتجاوز الاختلالات الموجود في اتفاق بازل I الا انه عرف ايضا بعض نقاط الضعف تجلت فيما يلي:
- 1 - عدم كفاية مستوى رأس المال و خاصة خلال الازمات؛
 - 2 - التشجيع على استخدام نماذج كمية داخلية قد لا تعكس بشكل صحيح المخاطر التي يتعرض لها المصرف ؛
 - 3 - ان معايير بازل II معقدة جدا و بالتالي تكبد البنوك تكاليف اضافية بسبب الحاجة الى انشاء نظم اخرى للرقابة الداخلية فهي غير مقبولة من طرف العديد من البنوك؛
 - 4 - اعتراض بعض الخبراء على اسناد عملية تقييم المخاطر و تحديد متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية هذه المخاطر بالنسبة لكل بنك الى و كالات التصنيف الائتماني، و الذي يمثل امرا في غاية الخطورة حيث يصعب الاعتماد في هذا الامر الحيوي على و كالات تتلقى اتعابها من البنك والمؤسسات محل التقييم و ليس من مستخدمي هذا التصنيف، ومع الاخذ بالاعتبار مسؤولية عدد من مؤسسات التصنيف في اضطرابات اسواق الائتمان، و قد ظهرت الشكوك حول نوعية وموثوقية هذا التقييم، ليس فقط في اعقاب الازمة المالية 2008، و لكن ايضا عند تعثر بعض الشركات في الولايات المتحدة و اوروبا، و قد اثير انتقادان رئيسيان لهذه المؤسسات: الاول يتعلق بدرجة استقلالها في الحكم، و ينطبق بصفة خاصة في حالة التوريق و المنتجات المركبة، اما النقد الثاني فهو يركز على منهجيات التقييم المتبعة من قبل تلك المؤسسات ؛
 - 5 - ان الالتزام بالافصاح و الشفافية و هو ما يمثل الدعامة الثالثة في بازل II قد يتعارض مع سرية العمل المصرفي مما قد يعرض مصالح العملاء و البنك للخطر؛
 - 6 - عدم تمكن معايير بازل II من تجنب الازمة المالية العالمية 2008.

هذا و تجدر الاشارة الى ان السلطات في الولايات المتحدة و اوروبا طرحت الغاء او تأجيل تطبيق اتفاق بازل II وقد بدأ التوجه في اوروبا الى عدم الزام المؤسسات المالية بتطبيق هذه المعايير التي بدأ العمل بها منذ مطلع 2008، بحجة ان تطبيق تلك المعايير يقلل من تنافسية المؤسسات المالية الاوروبية حول العالم، و لذلك فمن المرجح ان يلحق الاتحاد الاوروبي بالولايات المتحدة التي لم تطبق مصارفها هذه المعايير.

كل هذه النقائص - خاصة و قوع الازمة المالية العالمية 2008- ادت بلجنة بازل الى اعادة النظر في اتفاق بازل II¹.

¹ اتحاد المصارف العربية، ابن بازل II من الازمة المالية العالمية، آذار مارس 2009، ص80.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل III و أداء البنوك

مع استفحال الازمة المالية العالمية 2008 و تشعبها و بينما كان العالم منهمك في تقدير حجم الخسائر و حصرها بدأت الاهتمامات تنهال على اتفاقية بازل و معاييرها كونها لم تستطع منع الكارثة، و بالتالي لم تتمكن من تحصين المصارف في مثل هذه الظروف و هي التي وضعت اساسا لهذا الهدف ، فلقد كان واضحا ان مستوى رأس المال المطلوب في الاطار الجديد لبازل ليس كافيا و كان هذا احد الاسباب في انهيار الكثير من المصارف من ناحية ثانية، فقد اسهم اتفاق بازل في خفض الرسمة للكثير من المصارف مقارنة مع احتياجاتها الفعلية في التعرض للمخاطر حيث واجهت مشكلات خطيرة خلال الازمة، و في نوفمبر 2008 اعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن استراتيجية شاملة لمعالجة مواطن الضعف الاساسية التي كشفت عنها الازمة في الاسواق المالية المتصلة بالتنظيم و الاشراف على المخاطر و ادارتها في المصارف الدولية ويمكن تلخيص أساسيات الاستراتيجية بما يلي¹:

- 1 - تعزيز عملية اكتشاف الخطر في اطار " بازل I " وخاصة بالنسبة للاوراق المالية لغرض التداول و حسابات خارج الميزانية؛
- 2 - تحسين نوعية الشريحة الاولى من رأس المال؛
- 3 - تعزيز رأس المال للتمكن من امتصاص الصدمات خلال فترات الشدة؛
- 4 - كبح الدورية في رأس المال من خلال فك الارتباط بين راس المال و الدورة الاقتصادية؛
- 5 - تقييم الحاجة الى مقاييس اضافية للخطر مع تدابير قياس التعرض للخطر في ادارة المخاطر للمساعدة على احتواء المديونية في النظام المصرفي؛
- 6 - تعزيز الاطر الرقابية لتقييم مخاطر السيولة في المصارف الدولية؛
- 7 - تعزيز ادارة المخاطر و ممارسات الحوكمة و الشفافية و الافصاح في المصارف؛
- 8 - تقوية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان؛
- 9 - تنسيق ممارسات المتابعة الرقابية على المستوى العالمي لضمان تنفيذ مبادئ سليمة في الاشراف و العمل المصرفي.

ثم انه اصبح و اضحا ان الازمة المالية العالمية، التي أدت الى خسائر ضخمة و افلاس العديد من المؤسسات المالية في امريكا و اوروبا وبعض دول العالم، نجمت عن عدم الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، و تجدر الاشارة الى ان رئيس لجنة بازل اعلن قائلاً: " انه كان يمكن تفادي قدر كبير من الخسائر التي لحقت بالمؤسسات و الشركات العالمية بسبب ازمة الرهن العقاري لو جرى تطبيق اتفاق

¹ اتحاد المصارف العربية، ملخص موسوعة بازل II الجزء السادس دليلك الى التعديلات على بازل II لمواجهة الازمة المالية العالمية، النشرة المصرفية العربية،بيروت، حزيران /يونيو 2010، ص 29 - 30.

بازل II بشكل صحيح، و ان الاضطرابات التي شهدتها أسواق المال العالمية أكدت وجود حاجة ماسة لتطبيق معايير بازل II"، ثم ان عدم الالتزام او التراخي في تطبيق المعايير اضعف خطوط دفاع هذه المؤسسات التي بدأت تنهار الواحدة تلو الاخرى¹.

و في ديسمبر 2009 ، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقتين استشاريتين حيث وضعت المقترحات لتعزيز رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي العالمي، حيث تم التوصل الى هذا الاتفاق من قبل محافظو البنوك المركزية وكبار المسؤولين من 27 بلد في سويسرا وذلك بعد عام من المساومات و ضغوط جماعات المصالح التي شملت بنوكا و حكومات تسعى الى حماية مصالحها القومية .

وقد تضمنت مقترحات بازل III تغييرات أو قواعد جديدة في أربعة مجالات هي : نوعية رأس المال، ومتطلبات رأس المال، ونسب القوة*، ومتطلبات السيولة، وقد حددت لجنة بازل أيضا متطلبات إضافية بشأن الامتثال ، مثل المتطلبات الجديدة للإبلاغ الخارجي، والمتطلبات العملية الجديدة ، واستخدام سلطات تقديرية جديدة لإجراء تعديلات مستمرة لمتطلبات رأس المال والسيولة ، وتدابير جديدة لمواجهة التقلبات الدورية، وهذه تتطلب استثمارات إضافية من قبل البنوك²، الا ان هذه المقترحات تحسن قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية والإقتصادية، و بالتالي الحد من مخاطر الانتقال من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي وتعزز من شفافية المصارف و افصاحاتها.

تتبلور التعزيزات المقترحة على اطار بازل III فيما يلي:

1 -مراجعة الدعامة الاولى:

ركزت التعديلات في التي اقترحتها لجنة بازل في الدعامة الاولى على التوريق* واعادة التوريق وفيما يلي ملخص التعديلات التي اقترحتها اللجنة:

أ -اوزان مخاطر اعادة التوريق: يتطلب من المصارف التي تستخدم مقارنة التقييم الداخلي في التوريق ان تطبق اوزانا اعلى على مخاطر اعادة التوريق.

¹ انظر كلا من: - اتحاد المصارف العربية، اين بازل II من الازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 80؛

- اتحاد المصارف العربية، ملخص موسوعة بازل II الجزء السادس دليلك الى التعديلات على بازل II لمواجهة الازمة المالية العالمية، مرجع سابق ، ص 29.

* Leverage Ratios

² Philipp Härle, **Banking & Securities, Basel III: What the draft proposals might mean for European banking**, McKinsey & Company, April 2010,p 2.

* يطلق عليه كذلك التسنيد.

ب - **توحيد اوزان المخاطر:** اظهر التحليل للوصول الى المخاطرة لاعادة التوريق في مقارنة التقييم الداخلي، ان نسبة المخاطرة في المقاربة المعيارية ينبغي كذلك تغييرها لحالات التعرض المماثلة

ت - **الاحتياجات التشغيلية لتحليل الائتمان:** على المصارف تلبية معايير تنفيذية محددة من اجل استخدام اوزان المخاطر المحددة في اطار بازل II للتسديد، وتهدف هذه المعايير الى ضمان أداء المصارف الخاصة بالعناية الواجبة و ليس مجرد الاعتماد على و كالات التصنيف الائتماني.

2 - مراجعة الدعامه الثانية¹:

تهدف التعزيزات التي اضيفت الى الدعامه الثانية الى مساعدة المصارف و المشرفين في تحديد المخاطر بشكل افضل و حسن ادارتها في المستقبل و التخفيف من انعكاساتها و التعرف عليها على النحو المناسب في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، و تعكس مبادئ الادارة في هذه التوجيهات الدروس المستفادة من الاضطرابات و تنص على كيفية ادارة المصارف للمخاطر و ضبطها، و تعتبر عملية تقييم داخلية دقيقة و شاملة لكفاية رأس المال عنصرا حيويا من برنامج متين لادارة المخاطر. وتشمل المجالات التي تعالجها الارشادات التكميلية ما يلي:

مراقبة المخاطر العامة للمؤسسة، مخاطر التركيز ، مخاطر السمعة والدعم الضمني، مخاطر السيولة... الخ.

أ - **مراقبة المخاطر العامة للمؤسسة*:** لقد اصبح واضحا ان المصارف تفتقد الى منظور متكامل للمخاطر التي يتعرض لها البنك، و بالتالي عدم اجراء تقييم صحيح لتدابير التخفيف و كفاية رأس المال التنظيمي و الإقتصادي و الداخلي، من اجل تنفيذ خريطة طريق للادارة الكلية لمخاطر المؤسسة، لذا فاللجنة توصي مجلس ادارة البنك و الادارة التنفيذية بالقيام بما يلي: أولا تحديد القدرة والملاءة للبنك في المخاطرة، الامر الذي يتطلب فهمهم للمخاطر المرتبطة بعمليات البنك و منتجاته و عملياته بشكل دقيق، ثانيا يتوجب على مجلس الادارة التأكد من ان جميع ادوات و مكونات اطار

¹ انظر كلا من: - جعفر محمد العمران، دعائم بازل 2 ارشادات تحديد ادارة المخاطر، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، اكتوبر 2009، ص ص 77-79؛

- البنوك في الاردن، قواعد بازل III تساعد على تقليل تكاليف الازمات المالية المقبلة، جمعية البنوك في الاردن، الاردن، ايلول 2010، ص ص 18-19؛

- اتحاد المصارف العربية، ملخص موسوعة بازل II الجزء السادس دليلك الى التعديلات على بازل II لمواجهة الازمة المالية العالمية، مرجع سابق ص ص 31-55؛

Philipp Härle ,op cit, p 6؛

- تاريخ www.standardandpoors.com/ratingsdirect- Basel III For Global Banks: Third Time's The Charm? الاطلاع : 2010-04-03.

* تسمى كذلك: الادارة الكلية لمخاطر المؤسسة.

ادارة المخاطر للبنك معدة و جاري التقيد التام بها، و تشمل هذه المكونات الحدود و السياسات والاجراءات و آليات التخفيف من حدة المخاطر.

ب - مخاطر التركيز: أوصت اللجنة بانه ينبغي للبنوك ان تضع تقنيات لتحديد و قياس مخاطر التركيز و اعداد تقارير تحليلية و أوصت اللجنة لاتباع اختبارات الاجهاد او التحمل استنادا الى اعداد البنك لسيناريوهات صدمات محددة لقياس قدرة البنك على امتصاص هذه الصدمات و مزاوله عملياته بدون أي تبعات سلبية كبيرة.

ت - مخاطر السيولة: كشفت ازمة 2008 افتقار عدة بنوك الى خطط طوارئ للسيولة، و انعدام تطبيق اختبار الاجهاد و ادارة الالتزامات، لذا فان اللجنة توصي مجلس الادارة و الادارة العليا أنه ينبغي ان تحدد اسقف مخاطر السيولة و الحدود المقبولة.

و قد اصدرت لجنة بازل للرقابة على المصارف سبتمبر 2008 ورقة " المبادئ السليمة لادارة مخاطر السيولة و الاشراف عليها" و تتمثل اهم العناصر التي تضمنتها هذه الورقة فيما يلي:

- اشراف مجلس الادارة و الادارة العليا؛
- تشكيل السياسات و مستوى المخاطر؛
- استخدام ادوات ادارة مخاطر السيولة، مثل توقع التدفق النقدي الشامل، الحدود، و اختبار ضغط سيناريو السيولة؛
- تطوير خطط التمويل المحتملة، بالاضافة الى الحفاظ على احتياط كاف من اصول سائلة ذات نوعية جيدة لتتماشى مع احتياجات السيولة المحتملة.

و وضعت ايضا اللجنة مقياس نسبة تغطية السيولة بحيث يهدف الى ضمان محافظة المصرف على مستوى مناسب من اصول عالية غير مرهونة جيدة النوعية يمكن تحويلها الى نقد لتتماشى مع احتياجات السيولة لفترة 30 يوما في ظل سيناريو ضغط سيولة شديد يحدده المشرفون. كحد ادنى، ينبغي ان يمكن مخزون الاصول السائلة المصرف من الصمود حتى 30 يوما من سيناريو الضغط المقترح، في الوقت الذي يفترض فيه ان تتخذ الاجراءات المناسبة من قبل الادارة او المشرفين او حيث يمكن للمصرف ان يحل باسلوب منظم.

و تعطى علاقة هذه النسبة كما يلي:

$$\text{Liquidity coverage ratio (LCR)} = \frac{\text{Stock of highly liquid assets}}{\text{Net cash flow over a 30-day stress period}} > 100\%$$

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون كبير من الموجودات السائلة}}{\text{صافي التدفق النقدي على مدى 30 يوما من فترة الاجهاد}} < 100\%$$

ث مخاطر السمعة: لم تحظ مخاطر السمعة - قبل الازمة - باهتمام كاف من قبل العديد من المؤسسات المالية و خاصة تلك التي كانت تشارك في المنتجات المهيكلة، و تشمل هذه المنتجات من

خارج الميزانية العمومية التعرض للتوريق او الشركات ذات الاغراض الخاصة و شددت اللجنة على اهمية خطر السمعة في مثل هذه الظروف.

و يتوجب على المشرفين ان يحددوا اذا كان المصرف يتمتع بادارة سليمة للمخاطر و اسعة النطاق تسمح له بتحديد ميله الى المخاطر و التعرف على جميع المخاطر المادية السابقة الذكر، و يمكن للمصرف ان يحقق ذلك عن طريق:

- تحديد المخاطر، قياسها، ادارتها و التخفيف منها بشكل ملائم؛
- الابلاغ بوضوح عن حقيقة مدى وعمق هذه المخاطر بطريقة سهلة الفهم، ودقيقة، عبر تقارير ترفع الى الادارة العليا للمصرف و مجلس الادارة، الى جانب التقارير المالية المنشورة؛
- القيام بفحص ضغط بشكل مستمر للتعرف على الخسائر المحتملة و احتياجات السيولة في ظروف صعبة؛
- وضع حد ادنى من المعايير الداخلية المناسبة للالتزامات الخسائر، و تمويل الطوارئ.

مراجعة الدعامة الثالثة:

بعد اجراء تقييم لممارسات الافصاح قررت لجنة بازل مراجعة متطلبات الدعامة الثالثة في المجالات التالية:

أ - **التعرض للتسديد في دفتر الاوراق المالية لغرض المتاجرة Securitisation exposures in trading book**: توسيع الافصاح في الجدول 9 ليشمل مخاطر التوريق ضمن دفتر الاوراق المالية لغرض المتاجرة مع تلك المدرجة في الدفاتر المصرفية، و سيكون هناك جداول منفصلة للمخاطر الكمية بالنسبة للدفاتر المصرفية و التجارية.

ب - دعم آليات خارج الميزانية: Sponsorship of off-balance sheet vehicles

- اضافة متطلبات للافصاح عن طبيعة المخاطر عوضا عن مخاطر الائتمان المتعلقة بالاصول المسندة؛
- زيادة متطلبات الافصاح ليشمل مخاطر التوريق المدرجة في الميزانية العامة بشكل منفصل عن مخاطر التوريق خارج الميزانية.

ت - تعرضات اعادة التوريق: Resecuritisation exposures

- اضافة وصف للعمليات قيد الاجراء لمراقبة التغيرات في مخاطر الائتمان و السوق، و وصف سياسة المصرف التي تحكم تخفيف مخاطر الائتمان لتخفيف المخاطر المرتبطة بالتوريق و اعادة التوريق؛

- تشجيع افصاح منفصل حول تقييم مخاطر التوريق و اعادة التوريق.

ث -التقييم فيما يتعلق بتعرضات التوريق: Valuation with regard to securitisation exposures:

- ادراج متطلبات الافصاح النوعي حول كيف تقيم المصارف مراكز التوريق لديها، مع اضافة فرضيات اساسية لمراكز التقييم.

ج - مخاطر Pipeline و warehousing فيما يتعلق بتعرضات التوريق

: Pipeline and warehousing risks with regard to securitisation exposures

- اضافة بندين على متطلبات الافصاح فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية، و التي سوف تزود السوق بهذه المعلومات الاضافية لتحديد اين يمكن ان نجد مخاطر يمكن ان يتم تسنيدها في المستقبل، بما في ذلك المعلومات حول كيفية تقييم هذه التعرضات؛
- اضافة بند على متطلبات الافصاح للاعلان عن المبلغ الاجمالي للتعرضات المفترض ان يتم تسنيدها مقسمة بحسب نوع التعرض.

ح -مقاربة التقييم الداخلي وتسهيلات السيولة الاخرى:

- طلب معلومات نوعية حول مقاربة التقييم الداخلي كالهيكلة، الاهداف، آليات المراقبة..الخ؛
- طلب ان يتم توزيع بعض المعلومات الكمية حول الدفاتر المصرفية و التجارية لكل مقاربة منظمة لرأس المال النظامي.

خلاصة الفصل :

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم ، مع العلم بأن الآثار الإقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى لها وتتمثل بعض تلك الآثار في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، وتنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية و ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل سواء مقررات لجنة بازل I أو II أو III واحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والاندماج المصرفي و ظهور البنوك الالكترونية .

و في ظل هذه التحولات فإنه يتوجب على القطاع المصرفي الجزائري مسابرة الصناعة المصرفية العالمية و لاختبار مدى قدرة القطاع المصرفي الجزائري على مواكبة هذه التحولات لا بد من معرفة واقع القطاع المصرفي الجزائري و هذا ماستتطرق اليه في الفصل الثالث .

تمهيد الفصل :

لقد شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورات هامة نتيجة للانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق و خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض الذي يعتبر نقطة جوهرية ونقطة نوعية في مجال النشاط المصرفي في الجزائر حيث أنشأت البنوك الخاصة الوطنية ، وأعطت للبنك المركزي المهام المنوطة بالبنوك المركزية في الدول المتقدمة ، و رغم تحقيق بعض التقدم ، الا ان الضغوط المتزايدة التي فرضتها التطورات العالمية أدت بالقطاع المصرفي الجزائري ان يقف امام العديد من التحديات و سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري مع الوقوف على أهم التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض (10-90) ، و كذلك أهم التوجهات الجديدة للقطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة التي كان لها الدور الكبير في تغيير بنيته وتوجهه و ذلك من خلال:

المبحث الاول: مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري

المبحث الثاني : أهم التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض (10-90)

المبحث الثالث: التوجهات الجديدة للقطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة

المبحث الاول : مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري

يعد القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية ، بماله من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفاء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة.

المطلب الاول : القطاع المصرفي الجزائري بعد الاستقلال و بداية الاصلاحات

لقد قامت السلطات الجزائرية بعد نيل استقلالها باستعادة كامل حقوقها و انشأت ما يعرف بمؤسسات السيادة الوطنية بما فيها السيادة النقدية و السيادة المالية و اصدار النقود وإنشاء عملة وطنية ، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

أولا: القطاع المصرفي الجزائري بعد الاستقلال (1962-1970)

بعد أن نالت الجزائر استقلالها قامت بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية و للمالية ، وقامت بتبني النظام الاشتراكي و التخلي عن النظام الليبرالي التابع للاقتصاد الفرنسي و القيام ببعض الاجراءات من اهمها مايلي :

1. الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية و الخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 29-08-1962¹؛

2. إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) بتاريخ 01-01-1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التاسيسي في 13-12-1962 و المتعلق بإنشاء البنك المركزي و تحديد قانونه الاساسي² ،

3. تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ 07-05-1963 بموجب القانون رقم 63-165 ، و مع تغير النظام الاساسي للصندوق تم تغيير اسمه فاصبح البنك الجزائري للتنمية BAD ، و وضع تحت وصاية وزارة المالية³.

4. إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964⁴.

¹ بالهاشمي جيلالي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق، العدد 4-2005، جمعية آفاق اقتصادية، جامعة سعد دحلب-البليدة، الجزائر، ص55.

² محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 125.

³ محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص ص 129-130 .

⁴ الطاهر لطرش ، مرجع سابق، ص 188.

5. إنشاء البنك الوطني الجزائري (BNA) في تاريخ 13 جوان 1966 بمرسوم رئاسي رقم 178-66 ليسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي¹؛
6. إنشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 29-12-1966 بموجب المرسوم رقم 36-66 المؤرخ في 29-12-1966 المعدل و المتمم بالامر رقم 75-67 المؤرخ في 11-05-1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري؛
7. إنشاء البنك الخارجي الجزائري (BEA) تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 204-67 بتاريخ 01-11-1967 .

ثانيا : بداية اصلاحات القطاع المصرفي الجزائري (1971-1985)

بدأت فترة الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري بحلول سنة 1971 و ذلك بغية السير الحسن للسياسات المالية و النقدية ، خاصة امام عجز البنوك الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة ، و زيادة متطلبات تمويلها على الخزينة العمومية ، و بذلك يهدف الاصلاح الى اعادة النظر في قنوات التمويل و لقد حمل رؤية جديدة لعلاقات التمويل، و حدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق هي²:

- قروض مصرفية متوسطة الأجل بإصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
 - قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية الذي برمج لتمويل مشاريع تنموية، وتتمثل مصادر القروض في الإيرادات الجبائية، وموارد الإدخارات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى المؤسسات المتخصصة؛
 - التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.
- أما بالنسبة للمبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة فتتمثل في :

- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية ؛
- مبدأ منع التمويل الذاتي للاستثمارات ؛
- مبدأ التوطين المصرفي الواحد ؛
- مبدأ تخصص البنوك؛
- مبدأ التوزيع المخطط للانتمان ؛
- مبدأ مركزية الموارد المالية.

¹ محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص 130 .

² الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 181.

و في بداية الثمانينات تمت اعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي تماشيا مع اصلاح المؤسسات الاقتصادية الاخرى بعد أن كان التخطيط المالي يحصر دور البنك لمدة طويلة في مجرد شباك في خدمة المؤسسات العمومية و تحت وصاية الخزينة العمومية، حيث تم اعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري ، و الذين انبثق عنهما كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بتاريخ 13-03-1982 بنك التنمية المحلية (BDL) في 30-04-1985 .

ثالثا : الاصلاحات المصرفية في الفترة (1986-1989)

تميزت هذه الفترة بصدور قانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 الخاص بنظام البنوك و القرض و قانون 88-01 الصادر في 12-01-1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، و ظل القطاع المصرفي الى غاية سنة 1989 يعيش تناقضات ناتجة عن العديد من المشاكل التي أصابت القطاع المصرفي من ناحية و تلك التي اعترضت المؤسسات الوطنية من ناحية ثانية ، و مشكلات أخرى تخص السياسة النقدية من ناحية ثالثة. و بذلك تواصلت الاصلاحات الاقتصادية و المالية سنة 1989 من خلال منح البنوك استقلاليته المالية لزيادة نشاطها و رفع مردودية ارباحها ، و تم انشاء سوق النقد مابين البنوك التجارية في ماي 1989 ، لهذا يمكن أن نقول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية قد تمت فعلا سنة 1988، و من أجل التماشي و الانسجام مع التطورات العالمية على مستوى الآليات المصرفية صدر قانون جديد يعتبر قفزة نحو التغيير عرف بقانون النقد و القرض.

المطلب الثاني: قانون النقد و القرض و تأثيره على القطاع المصرفي الجزائري

لقد جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 عقب الاصلاحات و التعديلات التي حدثت بعد القانون المصرفي بعد عام 1986 و اتضح أنها لا تتلائم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة خاصة منها الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ولذلك جاء قانون 90-10 الذي يعتبر من القوانين التشريعية الاساسية للاصلاحات المصرفية بالاضافة الى انه حمل معه افكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم القطاع المصرفي.

أولا: قانون النقد و القرض

إن صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و المؤرخ في 14-04-1990 كان منعطفا حاسما فرضه اقتصاد السوق لاصلاح و انعاش القطاع المصرفي الجزائري ، و بالرغم من أنه صدر في ظروف صعبة نوعا ما الى ان معظم الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الاولى ، فقد جاء قانون 90-10 ليحرر البنوك التجارية من القيود الادارية المفروضة عليها و يفتح

المجال لانشاء بنوك خاصة فوضع التعريف بالقانون الاساسي للبنك المركزي " بنك الجزائر " و نظم البنوك و القرض في آن واحد، و هو بذلك :¹

- يجعل هيكله القطاع المصرفي أرضية لعصرنته؛

- يعطي للبنك المركزي استقلاليته؛

- يمكن البنك المركزي من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية؛

- يزيل كل العراقيل امام الاستثمار الاجنبي؛

- يدخل العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك ، المؤسسة ، السوق.²

و يعتبر قانون النقد و القرض القاعدة التشريعية الاساسية للاصلاحات الاقتصادية ، حيث تناول

جميع المسائل المتعلقة بالنقد و القرض و البنك و ذلك ضمن ثمانية (08) محاور أساسية و هي :³

- النقد؛

- هياكل البنك المركزي و تنظيم عملياته؛

- التنظيم البنكي؛

- مراقبة البنوك و المؤسسات المالية؛

- حماية المودعين و المقترضين؛

- تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الاموال؛

- العقوبات الجزائية؛

- احكام انتقالية و مختلفة.

1. أهداف قانون النقد و القرض

يهدف قانون النقد و القرض 90-10 إلى أهداف نوجزها فيما يلي⁴:

1.1 إدراج قواعد السوق:

صدر قانون النقد و القرض في إطار المسعى الذي تبنته الجزائر للانتقال من الاقتصاد الموجه

إلى اقتصاد السوق، حيث أن سياسة السوق ترى أنه لابد على كل مستعملي رؤوس الأموال أن يدفعوا

سعرا حقيقيا من أجل ضمان عدم إفراطهم في الاستهلاك وعدم تبذيرهم لعوامل الإنتاج.

¹ محمود حميدات ، مرجع سابق ، ص 141-142.

² تشام فاروق ، أهمية الاصلاحات المصرفية و المالية في تحسين أداء الاقتصاد ، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية ، بشار ، الجزائر ، 2004.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16 ، السنة 23 رمضان 1415 ، الموافق لـ : 18-04-1990.

⁴ جليد نور الدين ، تطوير وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص ص 27-28.

2.1 التطهير المالي:

وضع قانون النقد والقرض أسسا جديدة للعلاقة بين البنوك وزيائنها، وذلك بوضع مبدأ تسديد القرض من طرف المقترض نفسه وليس من طرف الخزينة العمومية، كما كان معمولا به من قبل، حيث لم تعد البنوك بموجب هذا القانون تتحمل ديون المؤسسات العمومية، وهذا يعني أن المؤسسات التي لا تستطيع الدفع يمكنها أن تصفى بعد طلب أحد دائئها ولقد تأكد هذا القرار قانونيا بإصدار قانون 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للقانون التجاري، وعليه كان لا بد على البنوك التجارية عند منحها قروض استغلال أن تراجع وتفحص وتتأكد من كون رقم الأعمال المتوقع لزيونها سوف يكون كافيا لتسديد القروض وفوائدها في الأجل القصير، أما فيما يتعلق بقروض الاستثمار، فلا بد على البنك التجاري أن يعيد إجراء دراسة المردودية المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة القرض، وقد تم إنشاء مصلحة مركزية المخاطر التي يستوجب قانون 90-10 انخراط كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية فيها وعدم منح هذه الأخيرة للقروض إلا بعد حصولها على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من القرض من مركزية المخاطر .

3.1 التضخم:

إن ظاهرة التضخم تعتبر من أهم المشاكل في اقتصاديات دول العالم، والجزائر في سعيها للانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن خلال قانون النقد والقرض 90-10 تسعى إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية بتحفيز البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها والتحكم في توزيع القروض من جهة، ومن جهة أخرى إلى التقليل من لجوء الخزينة إلى البنك المركزي.

4.1 الاستثمار الأجنبي:

أعطى قانون النقد والقرض دعما جديدا من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات، فقد أعطى للبنك المركزي كل الصلاحيات في تحديد شروط فتح مصارف أجنبية في الجزائر، وقد خول منح الترخيص بفتح البنوك الأجنبية لمجلس النقد والقرض، حيث يمكن للمجلس أن يسحب الاعتماد كلما اقتضت الضرورة سواء كان ذلك تلقائيا إذا لم يلتزم البنك الأجنبي بالشروط التي قدم على إثرها الاعتماد، أو بناء على طلبه.

كما أن مجلس النقد والقرض ممثلا للبنك المركزي يحدد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية المتعلقة بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة للدولة، ويحدد شروط تحويل إلى الوطن كل المداخل والفوائد والربوع والأرباح الأخرى.

2. مبادئ قانون النقد و القرض :

يهدف القانون 90-10 الى تنظيم القطاع المصرفي من خلال تبني المبادئ التالية:¹

1.2 الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية :

حيث قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أين يتم اتخاذ القرارات النقدية تبعا للقرارات الحقيقية ، و تبعا لذلك لم تكن هناك اهداف نقدية بحتة بل ان الهدف الاساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة غير ان هذا الوضع الغي بعد ما تم اسناد اتخاذ القرارات النقدية للسلطة النقدية على اساس الاهداف النقدية التي تحددها ، و يهدف هذا المبدأ الى:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي ؛
- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالته داخليا بين المؤسسات العمومية و الخاصة؛
- تحريك السوق النقدية و تنشيطها و اخذ السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- ايجاد الوضع الملائم لمنح القروض ، و الذي يقوم على شروط تمييزية على حساب المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة ؛
- ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك

2.2 الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة :

حيث وفقا لهذا المبدأ فان الخزينة حرة في تمويل عجزها عن طريق اللجوء الى البنك المركزي ، و يهدف هذا المبدأ الى تحقيق مايلي :

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة العمومية؛
- تقليص ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة لكي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الاثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

¹ الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص ص 196-198.

3.2 الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض :

حيث لم تصبح الخزينة المسؤولة عن منح القروض لتمويل الاستثمارات العمومية باستثناء تلك الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة و اصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض و هذا لتحقيق مايلي :

- استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية و التي على راسها منح القروض؛
- تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- اصبح توزيع القروض لا يخضع الى قواعد ادارية بل يرتكز اساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4.2 انشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة :

حيث كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي و على مستوى كل من وزارة المالية و الخزينة فألغى قانون النقد و القرض هذا التعدد بانشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة سميت بمجلس النقد و القرض بهدف ضمان تحقيق مايلي :

- انسجام السياسة النقدية ؛
- تنفيذ السياسة النقدية من اجل تحقيق الاهداف النقدية ؛
- التحكم في تسيير النقد و تقادي التعارض بين الاهداف النقدية.

5.2 وضع نظام بنكي على مستويين :

حيث يعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقرروض ، و هكذا يتسنى للبنك المركزي القيام بوظائفه بوصفه بنك البنوك.

6.2 اصلاح السياسة النقدية :

حيث لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية في الجزائر قبل صدور القانون رقم 90-10 لكونها اشتملت على تناقضات منها :

- تداول نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي؛
- ضعف في تعبئة الادخار؛
- عجز هيكل في سيولة الجهاز المصرفي؛
- عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

و منه يمكن القول أن قانون القرض و النقد وضع و بشكل تام المنظومة المصرفية و النظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا الى اقتصاد موجه باليات اقتصاد السوق.

ثانيا : تأثير قانون النقد و القرض على القطاع المصرفي الجزائري

ان صدور قانون النقد و القرض أدخل تعديلات هامة على هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية ، حيث تم تنظيم السلطات المصرفية و تتمثل هذه السلطات الجديدة في : مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية و بنك الجزائر ، و تم السماح للبنوك الاجنبية بأن تقيم أعمالها في الجزائر ، و تم السماح بإنشاء البنوك الخاصة ، و وضع قيود على تدخل الخزينة العمومية كممول نهائي للمؤسسات الاقتصادية .

1. البنك المركزي

بعد صدور القانون رقم 90-10 أصبح البنك المركزي الجزائري يعرف بـ : " بنك الجزائر " حيث تم التطرق اليه في المادة 11 من القانون بأنه : «مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي»¹، و يخضع بنك الجزائر الى قواعد المحاسبة التجارية ، و تعود ملكية رأسماله بالكامل الى الدولة ، و بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري. وهو يتولى:

- عملية إصدار النقود و مراقبة توزيع القروض؛
- تسيير الاحتياطات و منح المساعدات الحكومية؛
- القيام بمختلف النشاطات اليومية (إعادة الخصم، تسيير السوق النقدي، المقاصة، سوق الصرف)؛
- يحدد الشروط الخاصة بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية - وطنية أو أجنبية-؛
- تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10 % من الايرادات العادية لآخر سنة مالية تفاديا للاصدار النقدي الزائد.

يتولى ادارة بنك الجزائر مجلس النقد و القرض و الذي يتكون من :

أ. المحافظ :

يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات كاملة و يتمتع بصلاحيات واسعة يتولى من خلالها مايلي:

- ✓ ادارة شؤون البنك المركزي؛
- ✓ يتخذ جميع الاجراءات التنفيذية و يقوم بجميع الاعمال في اطار القانون؛
- ✓ يمثل البنك كمدعي و مدعي عليه و يتخضع جميع التدابير التي يراها مناسبة؛
- ✓ يشتري و يبيع جميع الاملاك المنقولة و غير المنقولة؛

¹ الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 199.

- ✓ ينظم مصالح البنك المركزي و يحدد مهامها؛
- ✓ يضع بالاتفاق مع المجلس القانوني الاساسي لمستخدمي البنك المركزي ضمن الشروط المحددة قانونا؛
- ✓ يوظف و يعين في الوظائف و يرقى و يعزل مستخدمي البنك المركزي ضمن الشروط المحددة في القانون الاساسي؛
- ✓ يعين ممثلي البنك المركزي في مجالس المؤسسات الاخرى في حالة اقرار مثل هذا التمثيل؛
- ✓ تستشير الحكومة كلما وجب عليها مناقشة مسائل تخص النقد و القرض او تلك التي لها انعكاسات على الوضع النقدي ؛
- كما يمارس المحافظ مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يقوم بتوقيع كل اتفاقيات بنك الجزائر ، و تمثيل السلطات في الخارج في الميدان المالي، و كذلك الموافقة على السنة المالية من أرباح و خسائر، و له الحرية في تحديد السياسة النقدية الملائمة.¹
- ب. ثلاثة نواب :**
- نواب المحافظ الثلاثة يعينون كاعضاء بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات بترتيب محدد و لا يمكن اقالمتهم من وظائفهم الا بمرسوم رئاسي و يمكن تجديد ولايتهم مرة واحدة فقط ، و يختارون نظرا لخبرتهم و كفاءتهم في الشؤون الاقتصادية و المالية.
- ت. النواب المستخلفين :**
- يتم تعيين ثلاثة (03) نواب مستخلفين ليحلوا محل الموظفين السامين عند الضرورة (الغياب) ، و في هذا الاطار فان الموظفين الثلاث و كذا المستخلفين يعملون و يتداولون و يصوتون بكل حرية عن الادارة التي ينتمون اليها.
- و صلاحيات مجلس النقد و القرض معرفة بالقانون و تتعلق بالميادين التالية :
- ✓ صلاحيات بوصفه مجلس ادارة بنك الجزائر؛
- ✓ صلاحيات بوصفه سلطة نقدية.
- و هكذا فانه يتمتع باوسع الصلاحيات ضمن ما نص عليه القانون و بالتالي فانه يعمل تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر و هو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس إدارة من خلال :
- ✓ تداول أخذ القرارات الحساسة باصدار التعليمات المنظمة للنشاط النقدي و المصرفي و المالي؛
- ✓ فتح و غلق وكالات البنك الجزائري ؛
- ✓ احداث لجان استشارية مع تحديد كيفية تكوينها ، قواعدها و صلاحياتها ؛
- ✓ الموافقة على نظام مستخدمي البنك الجزائري مع تحديد سلم رواتبهم؛

¹ تشام فاروق ، مرجع سابق ، ص 11.

- ✓ الترخيص باجراء معاملات و مصالحات ؛
- ✓ تحديد ميزانية بنك الجزائر و خلال السنة المالية يدخل عليها التعديلات التي تعتبرها ضرورية؛
- ✓ يطلع المحافظ على جميع الامور المتعلقة ببنك الجزائر؛
- ✓ يقوم بتوزيع الارباح و يوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه؛
- ✓ يحدد شروط توظيف الاموال العائدة للبنك المركزي.

كما يتصرف تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك

المركزي و التي هي:¹

- ✓ اصدار النقد بمراعاة نظام التغطية ، ضبط الكتلة النقدية ؛
- ✓ تحديد شروط انشاء بنوك وطنية خاصة ، و نشاط بنوك اجنبية؛
- ✓ تنظيم و مراقبة سوق الصرف و غرف المقاصة؛
- ✓ حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية؛
- ✓ أسس و شروط عمليات بنك الجزائر فيما يخص الخصم و قبول السندات العامة و خاصة تحت نظام الامانة و الرهن مقابل عملات اجنبية او معادن ثمينة؛
- ✓ تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية و حجم القروض؛
- ✓ النظم و القواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية؛
- ✓ تحديد اسس و نسب تغطية المخاطر و كذا السيولة.

لمجلس القرض و النقد سلطته في وضع المعايير النقدية و لكن لا يمارس الرقابة و الحراسة بل اوكلت هذه المهمة الى مراقبين ذوي كفاءات و خبرة في السلك الاداري يعينان بمرسوم رئاسي باقتراح من وزير المالية ، و يجب ان يتم اختيارهما من بين الموظفين السامين في السلك الاداري للوزارة المكلفة بالمالية شريطة ان يتمتع كل منهما بكفاءات لا سيما في المحاسبة تؤهله لممارسة مهمته و تنتهي مهامهما بنفس الطريقة و طبقا لاحكام قانون النقد و القرض فان المراقبان يقومان بمراقبة عامة تشمل جميع دوائر بنك الجزائر و كافة اعماله الا ان مهمة المراقبين لا تشمل قرارات مجلس النقد و القرض المتخذة تطبيقا لاحكام المادتين 44-45 و يجري المراقبان جماعيا او فرديا عمليات التحقيق و المراقبة التي يعتبرانها مفيدة.

كما يقومان بحضور الجلسات التي يعقدها المجلس بوصفه مجلسا للادارة و يتمتع كل منهما بصوت استشاري و يطلعان المجلس على نتائج اعمال المراقبة التي اجريها و يحق لهما ان يقدمتا

¹ تشام فاروق ، مرجع سابق ، ص 11.

للمجلس كل اقتراح او ملاحظة يريانها ملائمة و اذا رفضت اقتراحهما يجوز لهما طلب تدوين ذلك في سجل محضر مداوات و يطلعان عليها الوزير المكلف بالمالية.

و يدققان الحسابات ضمن نفس الشروط التي يعمل وفقها مراجعوا الحسابات في نهاية السنة المالية قبل اقرارها من قبل المجلس و خلال 15 يوما من تاريخ وضع الحسابات تحت تصرفهما و يرفعان تقريرهما الى المجلس بعد التدقيق و كذا التعديلات التي يقترحانها عند الاقتضاء و يقومان بتسليم تقريرا لوزير المالية حول حسابات السنة المنصرمة خلال الاشهر الثلاث التي تلي انتهاء السنة المالية و تسلم نسخة من التقرير للمحافظ ، يمكن لوزير المالية ان يطلب منهما تقرير كل فترة عن نقاط معينة .

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات ، على الوضعية المالية العامة ، و على تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة ، كما يلزم قانون النقد و القرض بنك الجزائر باطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالاستقرار النقدي.

و نجد أن المواد من المادة 32 الى المادة 43 من القانون رقم 90-10 تنظم الاجراءات التنظيمية و التكوينية لمجلس النقد و القرض بصفته مجلس ادارة بنك الجزائر ، أما المواد من المادة 44 الى المادة 50 من نفس القانون تحدد صلاحيات المجلس كسلطة نقدية ، في حين نجد ان المواد من المادة 55 الى المادة 109 من نفس القانون تحدد صلاحيات بنك الجزائر و عملياته ، و المواد من المادة 143 الى المادة 152 من نفس القانون تحدد أعمال اللجنة المصرفية و صلاحياتها.

2. البنوك و المؤسسات المالية

ان اصدار قانون 90-10 فتح المجال لإنشاء مؤسسات القرض بأنواعها بشروط ومقاييس حسب نوع نشاط وأهداف كل مؤسسة.

أ. البنوك التجارية

تنص المادة 114 من قانون 90-10 « تعتبر البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية هي تلقي الاموال من الجمهور في شكل ودائع و استعمالها لحسابها شرط اعادتها و منح القروض مع وضع وسائل الدفع تحت تصرف زبائنها و ادارتها ».¹

¹ جليل نور الدين ،مرجع سابق ، ص 33.

و بالرجوع الى المواد 116 - 118 من القانون 90-10 نجد ان البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية :

- ✓ جمع الودائع مهما كان نوعها؛
- ✓ منح القروض مهما كانت طبيعتها؛
- ✓ توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن ، و السهر على ادارتها بشكل يسهل اجراء العمليات المالية و توسيع مجالات تدخل البنوك.

و لم يعرف القطاع البنكي تحولا كبيرا حيث تغلب عليه البنوك العمومية اما نشاط البنوك الخاصة بقي محدودا براس مال انطلق بين 3 و 20 مليون دولار في نشاطات محدودة.

ان وضع البنوك في محيط تنافسي يتطلب تنظيم المنافسة فيما بين البنوك للسماح ببروز خدمات بنكية نوعية حيث الغى قانون النقد و القرض الاحتكار في النشاط البنكي و فتح القطاع البنكي للمنافسة ، فحسب تعديل قانون الاستثمار في 1994 رخص للمساهمين الخارجيين في راس مال البنوك التجارية بسقف اعلى ب 49 %، فبين المدة 97 و 98 دخلت حوالي 9 مؤسسات معتمدة.¹

ب. المؤسسات المالية

تنص المادة 115 من قانون 90-10 بأن المؤسسات المالية هي : « أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور »² ، و منه هذه المؤسسات تقوم بتقديم القروض على غرار البنوك التجارية بشرط ان تكون هذه القروض من رأسمالها و من قروض المساهمة ، و الادخارات طويلة الاجل و لكن دون ان تستعمل أموال الغير " أموال الجمهور المودعة " و بالتالي يمكن القول بأن رأسمالها هو الذي يحدد بشكل حاسم حجم إستعمالاتها ومساهمتها في إحداث القروض وتوجيه السياسة الائتمانية بالاضافة إلى نوع معين من المدخرات المتلقاة من المدخرين المحتملين ، وأيضاً ما يمكن قوله هو أن المؤسسات المالية لن يكون بإمكانها خلق نقود الودائع نظراً لطول آجال المدخرات الملتقطة .

¹ مصيطفى عبد اللطيف ، بلعور سليمان ، النظام المصرفي بعد الإصلاحات ، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية و الممارسة التسويقية ، بشار ، الجزائر ، 2004.

² المادة 115 ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، بتاريخ 18 - 04 - 1990.

3. البنوك و المؤسسات المالية الاجنبية :

ان صدور قانون 90-10 اعطى للبنوك و المؤسسات الاجنبية الحق في انشاء فروعها بالجزائر و تخضع لنفس القوانين المطبقة على البنوك و المؤسسات الجزائرية ، و ذلك ابتداء من صدور القانون و يجب على كل مؤسسة ان تملك ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد و القرض و هو عبارة عن قرار صادر من محافظ بنك الجزائر و يجب أن تستعمل هذه البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الأقل رأس مال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية، كما هو محدد بواسطة المادة رقم 90-01 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر و قد حددت المادة رقم 93-01 شروط تأمين أي بنك أو مؤسسة مالية و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية و من بين الشروط المطلوبة نذكر ما يلي:¹

- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية؛
- تحديد برنامج النشاط؛
- الوسائل المالية و التقنية المرتقبة.

ان التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري فتح المجال أمام المبادرة الخاصة و الاجنبية و التي تعتمد على قواعد السوق ، حيث لا يزال الى حد الان مؤسسات مالية و بنوك تتقدم لطلب الاعتماد من مجلس النقد و القرض ، و يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات و هيئات للرقابة على هذا النظام ، لكي يكون عمله منسجما مع القوانين ، و يستجيب لشروط حفظ الاموال التي تعود في غالبيتها للغير.²

المطلب الثالث: وضعية البنوك الجزائرية على ضوء قانون 90-10

ان صدور القانون 90-10 سمح بظهور بنوك و مؤسسات نقدية و مالية جديدة في المنظومة المصرفية الجزائرية و هذه البنوك جاءت لتدعم البنوك التي كانت متواجدة من قبل في القطاع المصرفي من أهمها :

1. بنك البركة التجاري:

بنك البركة أنشئ في 06-12-1990 مع مشاركة البركة الدولية التي مقرها في جدة بالمملكة العربية السعودية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري B.A.D.R و قد كان رأس مال البنك

¹ المادة 93 - 01 ، الجريدة الرسمية ، العدد 01 ، بتاريخ 03 - 01 - 1993.

² أنظر : شايب محمد ، أثر تكنولوجيا الاعلام و الاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية " دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بسطيف " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2006-2007 ، ص 19.

المسجل 500 مليون دج في شكل حصتين 49 % من طرف بنك البركة و 51 % من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، نشاطه الأساسي القيام بجميع العمليات البنكية حسب ما تمليه الشريعة الإسلامية و اجتناب التعامل الربوي (الفائدة الربوية) و موارده تتمثل في :¹

- الموارد الذاتية المتمثلة في رأس المال والإحتياطيات والمؤونات؛
- الودائع بالعملة الصعبة المتاحة من طرف المستثمرين في البنوك العربية والإسلامية ، صناديق الأوراق المختصة، المؤسسات والأشخاص المقيمين والأجانب؛
- الودائع بالدينار: المتاحة من طرف المقيمين الجزائريين أو مؤسسات أو أفراد.

2. بنك الأعمال الخاصة:

أنشئ هذا البنك في 07-05-1995 و نشاطه الأساسي جمع الادخار، تمويل الانفاق الدولي، مساندة و تقديم النصائح للمشاركين في الأعمال المنجزة أو قيد الإنجاز.

3. شركة البنك الجزائري :

و التي أخذت اعتمادها القانوني في 28-10-1999 ، و بدأت في النشاط الفعلي في 01-11-1999 برأس مال قدره 100000000 دج و هي تقوم بأدوار مختلفة بحيث أنها تغطي المؤسسات المتوسطة بالقروض الطويلة الأجل مستقبلا.

4. البنك الجزائري الدولي:

أسس وفقا للترخيص رقم 22-07-1998 و مقره الاجتماعي كائن في الجزائر العاصمة برأسمال اجتماعي قدره 100000000 دج ، حيث يقوم بكل العمليات البنكية .

5. بنك الخليفة :

أسس وفقا للترخيص رقم 02-98 المؤرخ في 25-03-1998 برأسمال اجتماعي يقدر بـ 500.000.000 دج .

6. البنك العربي المشترك:

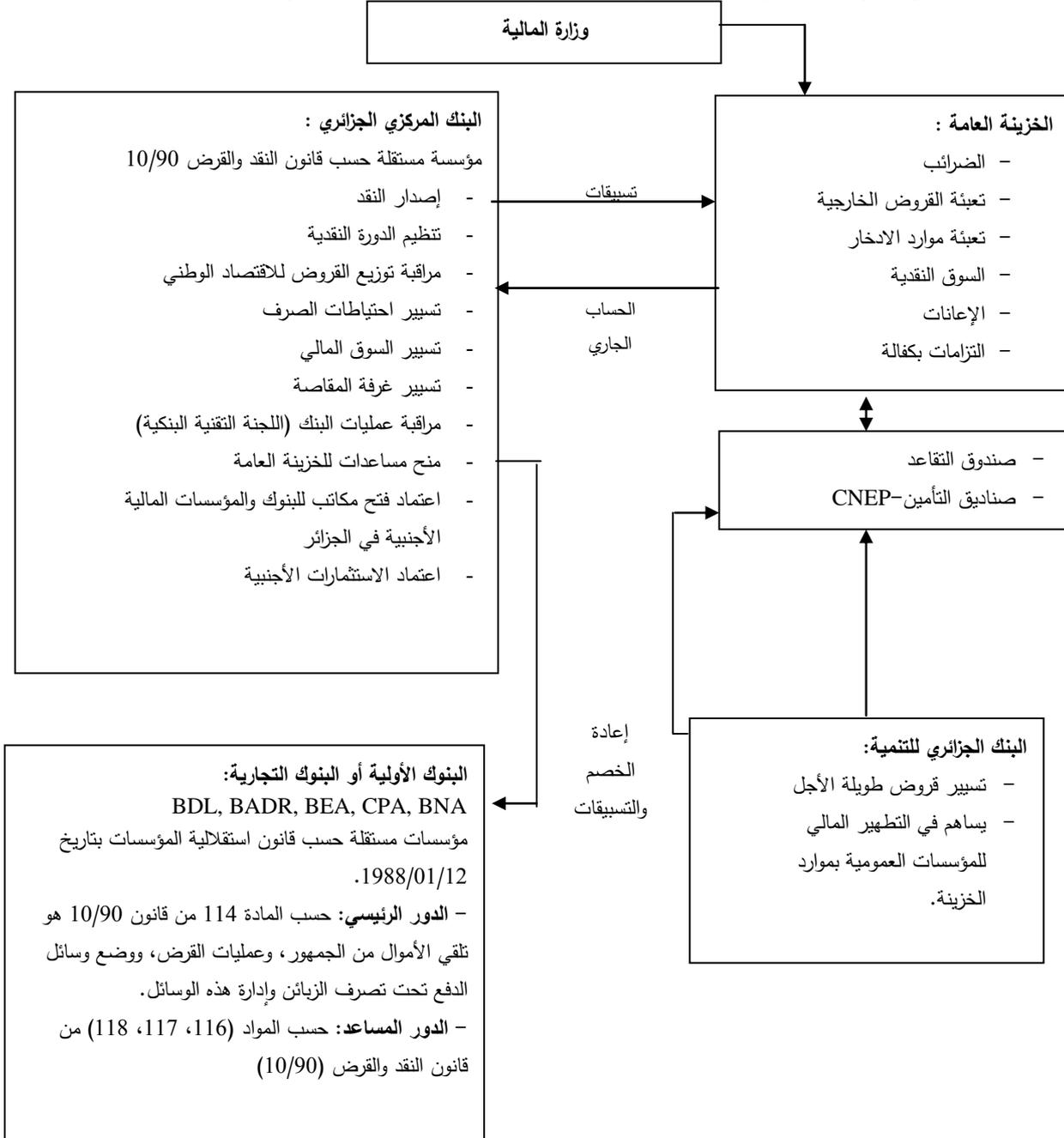
أسس وفقا للترخيص رقم 9-98 المؤرخ في 29-09-1998 ، برأسمال اجتماعي يقدر بـ 1.183.200.00 دج .

¹ قانة زكي، "الإصلاحات النقدية والمالية وآثارها على الجهاز المصرفي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص 125.

7. البنك الإتحادي¹:

هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1999 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية يرتكز النشاط الأساسي لهذا البنك في تجميع الإدخار وتمويل العمليات الدولية وتقديم الإستشارات والنصائح المالية إلى الزبائن.

الشكل رقم (3-1): القطاع المصرفي الجزائري (بعد قانون 10-90)



Source : Ben Halima Ammour, 'le système bancaire Algérien', édition Dahlab, Alger, sans date.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 204.

- كان لصدور قانون النقد و القرض 90 10 سنة 1990 أثرا بالغ الأهمية على الحياة المالية و النقدية في المنظومة المصرفية و وضعها على مسار جديد يفتح المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية و اتخاذ العديد من الإجراءات التدريجية للتحويل نحو اقتصاد السوق .
- و لكن الإزمات المصرفية التي شهدتها الجزائر و التي أدت الى افلاس بنك الخليفة والبنك التجاري و الصناعي الجزائري دفعت بالسلطات العمومية الى اصدار أوامر و تنظيمات لتعدل و تتمم القانون رقم 90 10 .

المبحث الثاني: أهم التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض (10-90)

ان الازمة العنيفة التي تعرض لها القطاع المصرفي الجزائري بعد اعلان بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي افلاسهما ، و ارتباط بنك الخليفة بعمليات غسل الاموال و تهريب نقود المودعين للخارج ، جاءت بعض القوانين و التنظيمات لتعدل و تتمم قانون النقد و القرض الصادر في 1990 التي كان من أهمها الامر 01 - 01 ، و التنظيم رقم 02 - 03 ، و الامر رقم 03-11 ، و الامر رقم 04-10 و بذلك لجوء السلطات النقدية الى فرض اجراءات صارمة على البنوك ، و وضع مساحة اكبر لتدخل الدولة في القطاع المصرفي من خلال التاكيد على سلطة البنك المركزي .

المطلب الاول : الامر رقم 01-01 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 ، أول تعديل طرأ على القانون 90-10¹ ، حيث مس هذا الأمر الرئاسي وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.

بعدما تم التقليل من أهمية وزارة المالية ، اثبت بنك الجزائر بعد سيطرة دامت عشرية كاملة عدم فعاليته في تحقيق عدة اهداف مسطرة ، فإن رئيس الجمهورية قام بإحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 عن طريق إصدار الأمر 01-01 ، حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض، فتسيير بنك الجزائر و إدارته يتولاها كل من :

- ✓ محافظ بنك الجزائر ؛
- ✓ ثلاثة (03) نواب للمحافظ ؛
- ✓ مجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد و القرض) ؛
- ✓ مراقبان.

أما مجلس الإدارة يتكون من:

- ✓ المحافظ رئيسا؛
- ✓ نواب المحافظ كأعضاء؛
- ✓ ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.

أما مجلس النقد والقرض فيتكون من :

¹ الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون 10/90، أنظر كذلك: بطاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006، ص 53.

- ✓ أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛
 - ✓ ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.
- وهكذا صار عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة،¹ و يعين هؤلاء بمرسوم رئاسي و يتم تسيير مجلس النقد و القرض كالآتي:²
- يستدعي المحافظ المجلس و يرأسه و يعد جدول أعماله، و بعد حضور ستة (06) أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته؛
 - تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات و في حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا؛
 - لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس؛
 - يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعي للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه أو أربعة أعضاء.
- المطلب الثاني : الامر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض**

لقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بالمصادقة على مشروع الأمر الرئاسي القاضي باعادة صياغة القانون 90-10 و تعديله بالامر 03-11 المؤرخ في 24 - 08 - 2003 وخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي، هذه التعديلات تهدف إلى عدة أهداف أهمها :

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي و ذلك من خلال :
 - إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية ؛
 - تمويل اعادة الاعمار المرتبطة بالاحداث الماساوية داخل البلد؛
 - إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية و المديونية الخارجية؛
 - تأمين مالي احسن للبلد؛
 - اعتماد إجراءات كفيلة لتحقيق سهولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال :³

¹ شمولول حسينية، أثر استقلال البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 161-162.

² المادة 10 من الأمر 01/01، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 28 فيفري 2001.

³ سامية نرالي، التأهيل المصرفي للخصوصية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة البليدة، 2004-2005، ص 174.

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض ؛
 - توسيع صلاحيات المجلس، الذي يخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية و سياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛
 - تقوية استقلالية اللجنة المصرفية و تعزيز الرقابة.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك و لادخار الموظفين؛
- العمل على وضع منتجات مالية جذابة : و هذا يسمح باحتواء الاموال المكتنزة ، خاصة عند القطاع الخاص و تكثيف الجهودات اتجاه اسواق البورصات الاجنبية؛
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك و لا سيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر و مركزية المستحقات غير المدفوعة و السوق النقدية ؛
- ينظم سيولة افضل في انسياب المعلومات المالية التي اصبحت ضرورية بحكم مكافحة الافات المعاصرة " تبييض الاموال "؛
- يسمح بضمان حماية افضل للبنوك و للساحة المالية و الادخار العمومي و من شأنه ايضا ان يعزز شروط و مقاييس اعتماد البنوك و مسيري البنوك و العقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبي المخالفات ؛
- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق و المستندات ، و يسمح بالتقييم و الاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك؛
- يصدر مجلس النقد و القرض نظام يحدد الحد الادنى الجديد لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية و سيعمل على هذا الاساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة.
- كما أنه نص على تاسيس اللجنة المصرفية و التي تتكون من ¹:
- المحافظ ، رئيسا ؛
 - ثلاثة (03) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي؛
 - قاضيين (02) ينتدبان من المحكمة العليا و يختارهما الرئيس الاول بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
- يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات، و تزود اللجنة بامانة عامة يحدد مجلس ادارة البنك صلاحياتها و كفاءات تنظيمها و عملها ، بناء على اقتراح من اللجنة.

¹ المادة 106 ، الامر رقم 11-03 ، الجريدة الرسمية ، 27-08-2003.

- و فيما يخص القوانين التي تم اصدارها في المجال المصرفي بعد القانون 03-11 ، فهي :
- القانون رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004 ، و يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر؛
 - القانون رقم 04-02 الصادر في 04 مارس 2004 ، و يتعلق بشروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى بنك الجزائر؛
 - القانون رقم 04-03 الصادر في 04-مارس 2004 ، و يتعلق هذا القانون بنظام ضمان الودائع المصرفية ، حيث تقوم البنوك بايداع علاوة نسبية تقدر ب 1% من اجمالي الودائع لدى صندوق الودائع المصرفية و ذلك بهدف تعويض المودعين في حالة عدم الحصول على الودائع؛
 - القانون رقم 06-51 الصادر في 20 فيفري 2006 ، و يتعلق هذا القانون بعملية توريق القروض الرهنية ، حيث تحول هذه القروض الى سندات قابلة للتفاوض و الى سيولة موجهة للتنازل عنها لصالح مستثمرين في السوق المالية.¹

المطلب الثالث: الامر رقم 10-04 المتعلق بالنقد و القرض

- لقد تم اصدار الامر رقم 10-04² ليعدل و يتم الامر 03-11 المؤرخ في 24 - 08 - 2003 و تتمثل اهم هذه التعديلات فيمايلي :
- مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية و توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي؛
 - اعطاء اهمية كبرى لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها و ملائمتها؛
 - يجب أن تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك و المؤسسات المالية ذات رؤوس الاموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق ان تمثل في اجهزة الشركة ، دون الحق في التصويت؛
 - يجب ان يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الاساسية للبنوك و المؤسسات المالية؛
 - يتعين على البنوك و المؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر و يجب تزويدها باسماء المستفيدين من القروض و طبيعة القروض الممنوحة و سقفها و المبالغ المسحوبة و مبالغ القروض الغير مسددة و الضمانات المعطاة لكل قرض؛

¹ بورمة هشام ، النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية ، رسالة ماجستير ، جامعة سكيكدة، الجزائر ، 2008-

2009، ص 49-50.

² الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26-08-2010 .

- تلزم البنوك و المؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع يهدف الى التأكد على الخصوص من التحكم في نشاطاتها و الاستعمال الفعال لمواردها ، و السير الحسن للمسارات الداخلية ، و صحة المعلومات المالية ، و الاخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

- و فيما يخص اللجنة المصرفية فانه يجب ان تتكون من:¹

- المحافظ ، رئيسا يقوم سنويا بارسال تقرير اللجنة حول رقابة البنوك و المؤسسات المالية الى رئيس الجمهورية؛
- ثلاثة (03) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي؛
- قاضيين (02) ينتدب الأول من المحكمة العليا و يختاره رئيسها الاول و ينتدب الثاني من مجلس الدولة و يختاره رئيس المجلس ، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

¹ أنظر المادة 106 ، المادة 116 مكرر ، الامر رقم 04-10 ، الجريدة الرسمية ، 01-09-2010.

المبحث الثالث: التوجهات الجديدة للقطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة

تتموقع الجزائر ضمن محيط دولي يحتم عليها تكييف سياستها الخارجية وفق المعطيات الجديدة للعولمة للقيام بترقية و تطوير اقتصادها الوطني و ذلك من خلال تحرير الاقتصاد و رفع القيود والحواجز الجمركية و غير الجمركية لتسهيل تدفق التكنولوجيا و العمالة و رؤوس الاموال و السلع والخدمات ، لذلك قامت الجزائر ب: ابرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي من اجل رفع مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق الاستفادة بنقل التكنولوجيا و الخبرات ، و ايضا تقديم طلب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة و ذلك لتدعيم موقعها و وضعها الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستفادة من مختلف المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

المطلب الاول : الشراكة الاوروبية-الجزائرية و آثارها على القطاع المصرفي الجزائري

تعتبر أوروبا المورد الرئيسي للسوق الجزائرية وذلك نظرا للموقع الجغرافي المميز للجزائر مما أدى الى خلق علاقات وطيدة بين دول الاتحاد الاوروبي و الجزائر في اطار تحرير التجارة الخارجية وتحرير نظام الاستثمار الاجنبي و حرية اقامة مصارف اجنبية كما نص عليه القانون 10/90 وكرسه الامر 11/03 من خلال مايلي:

- إمكانية الترخيص بالمساهمات الأجنبية في المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للراعي الجزائريين¹.
- إمكانية منح ترخيص من طرف مجلس النقد والقرض بفتح فروع في الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، ويخضع هذا الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل².
- يجب ان تخصص المصارف والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج لفروعها في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأس المال الأدنى المطلوب تأمينه لدى المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري³.

و بهذا لجأت الجزائر الى مبدأ الشراكة و تعتبر الشراكة نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة و القائمة بين المؤسسات و المبنية على التعاون الطويل المدى و الذي يتعدى العلاقات التجارية و الهادف الى تحقيق غايات و متطلبات المتعاملين⁴.

¹ المادة 128 من القانون 10/90.

² المادة 130 من القانون 10/90.

³ المادة 133 من القانون 10/90.

⁴ بورمة هشام ، مرجع سابق ، ص 103.

أولاً: مسار الشراكة الأوروبية- الجزائرية

- 1976 الاتحاد الأوروبي و الجزائر يوقعان اتفاقا للتعاون الاقتصادي؛
- 1978 استفادت الجزائر من اتفاق اقتصادي شامل مع الاتحاد الأوروبي ، وتمحور اتفاق التعاون الجزائري مع الاتحاد الأوروبي حول شقين أساسيين تلخصا في المحور التجاري والمحور المالي والتقني
- 1995 الاتحاد الأوروبي و البلدان المتوسطية يطلقون عملية برشلونة لتحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي ؛
- 2002 الاتحاد الأوروبي و الجزائر يوقعان اتفاق الشراكة ليحل محل اتفاق التعاون ، و من بين الاهداف الرئيسية للاتفاق اقامة منطقة تجارة حرة ؛
- 2005 قيام الاتحاد الأوروبي و الجزائر بالموافقة على نشر البرنامج الوطني الارشادي للعامين 2005-2006 الذي يغطي أوجه التعاون في هذه الفترة و دخل حيز التنفيذ.
- 2008 تم إنعاش الشراكة الأورو- متوسطية، المعروفة بمسار برشلونة باعتبارها الاتحاد من أجل المتوسط في قمة باريس للبحر الأبيض المتوسط وتهدف عملية الإنعاش هذه إلى إضفاء طابع الحيوية على هذه الشراكة.

وقد استفادت الجزائر من المشاريع التي وضعها الاتحاد الأوروبي فيما يخص مبادرة تطوير أعمال البحر الأبيض المتوسط المركزة على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و اعتبر برنامج تكميلي لمبادرة سياسات الدولة في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني و هذا البرنامج يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الانتاجية خلال الفترة (2010 / 2014) وبتخصيص غلاف مالي يقدر ب 8,2 مليون أورو، أي ما يعادل 283 مليار دج.

ثانياً : آثار الشراكة الأوروبية- الجزائرية على القطاع المصرفي الجزائري

1. الآثار الايجابية:

- يتعامل الاتحاد الأوروبي مع الجزائر باعتباره شريك تجاري هام ، الامر الذي ادى الى احداث انعكاسات ايجابية تمثلت في توسيع نطاق أسواق المنتجات الجزائرية مما يؤثر

- إيجابيا على الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض تكاليف العمليات الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الأسعار وزيادة تنافسية المؤسسات.¹
- تغيير نظرة العالم الخارجي للجزائر اذ سيعد ذلك بمثابة تامين و ضمان يقلص من خطر الدولة و يشكل ضمانا للامن و الاستقرار في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الاجانب عموما و الاوروبيين بشكل خاص مما قد يشجع في المدى الطويل على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الجزائر؛
- دخول المصارف الاجنبية الى الجزائر يؤدي الى زيادة المنافسة الامر الذي يؤدي الى تحسين أداء المصارف الجزائرية و الاستفادة من الشركات في مجالات التسيير و التسويق و التحكم في التكنولوجيا ؛
- تقوية المنافسة والحد من الاحتياطات القائمة في هذا القطاع وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية؛
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير في القطاع المصرفي؛
- توسيع التوجيه والتصدير للخدمات المصرفية وذلك بإنشاء مراكز لتبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية والمصرفية وتطوير القطاع المصرفي الجزائري وذلك نتيجة الانفتاح الأسواق الجزائرية بشكل كبير أمام موردي الخدمات المصرفية.
- تهمين الموارد البشرية و جعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية؛²
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وكذا تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي كما تقوم بتوزيع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية.³

2. الآثار السلبية :

- تزايد المخاطر على القطاعات المصرفية المحلية في ظل دخول المصارف الأجنبية نتيجة لفتح الأسواق وهذا ما يؤدي إلى جعل المصارف المحلية الصغيرة تحت وطأة ضغوط المنافسة، الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في عمليات خطيرة قد تؤدي إلى خسارة كبيرة أو حتى الإفلاس؛
- يؤثر تحرير حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية حيث تؤدي تلك التدفقات في العادة الى زيادة التوسيع النقدي وكذا الزيادة في سعر الصرف الحقيقي مما قد يسبب أزمات فجائية خطيرة؛

¹ محمد بوهزة ، تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية ، جامعة سطيف ، 2004، ص ص 02،03.

² زعباط عبد الحميد ، الشراكة الاورو- متوسطة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، السداسي الثاني، 2004، ص ص 64.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع حول إشكالية المنظومة المصرفية ، الدورة 16، نوفمبر 2000، ص ص 22.

- وجود منافسة حادة في السوق الجزائري لصالح المنتجات المصرفية الأوربية، نظرا لتفوقها التكنولوجي وتحكمها في نفقات الإنتاج ووجود إنفاق كبير على البحث والتطوير، وهو غير متوفر لدى المصارف الجزائرية التي تعتمد على التقليد ورخص الاستغلال؛
- عدم وجود عنصر بشري مؤهل، وكذا ضعف التكنولوجيا المستخدمة وقدمها في بعض الأحيان إضافة إلى سوء التسيير وسوء استغلال الموارد المتاحة، وهو ما سيؤدي إلى فشل العديد من المصارف بسبب المنافسة الاجنبية؛

المطلب الثاني : المنظمة العالمية للتجارة و القطاع المصرفي الجزائري

ان الازمات التي عصفت بالقطاع المصرفي الجزائري في ثمانينيات القرن الماضي حتمت على الدولة الجزائرية اللجوء الى العديد من الاجراءات فمن بينها اللجوء الى صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة المالية و دخلت في مفاوضات مباشرة مع الصندوق للحصول على المساعدات و قد تم ابرام العقد الاول في 1989 و الذي كان ينص على تحرير التجارة الخارجية و بعد ذلك تم توقيع العقد الثاني في 1991 و العقد الثالث في 1994 والذي كان مدعما من طرف البنك الدولي للانشاء والتعمير ويتضمن برنامج التصحيح الهيكلي والاستقرار الكلي للاقتصاد ، و أيضا انتهاجها لسياسة اقتصاد السوق مكنها من ان تودع ملف العضوية للجات منذ سنة 1987 ، و لكنها لم تتحصل على العضوية و ذلك نظرا للظروف القاسية التي كانت تعيشها انذاك و لكن ذلك لم يحد من عزميتها واصرارها فقد قامت بالعديد من المحاولات من اجل الانضمام و هي تواصل جاهدة الى يومنا هذا ، وقد قامت الجزائر باتباع الاجراءات المعمول بها للانضمام و يمكن تلخيصها فيمايلي :

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية ؛
- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل ، على أساس الاجابة على الاسئلة المطروحة من قبل الاعضاء؛
- تقديم عروض أولية حول التعريف و حول الخدمات؛
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة.

أولاً: مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

- قدمت الجزائر طلب الانضمام في 1987/06/03 إلى الاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة «الجات» التي حلت محلها المنظمة العالمية للتجارة ؛
- تم قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء «الجات» في 1987/06/17، وتم تنصيب فوج عمل؛
 - تم تحويل جميع أفواج العمل للانضمام الى «الجات» الى أفواج عمل مكلفة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية في 1995/01/01؛

- قامت لجنة وزارية مشتركة سنة 1995 بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية؛
 - تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف أعضاء المنظمة ولم تنطلق المفاوضات بشكل ملموس الا بعد تقديم الجزائر مذكرتها الخاصة بالتجارة الخارجية في جويلية 1996 ؛
 - تم صياغة مشاريع الاجوبة و قدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها خلال سنة 1997؛
 - على أساس الاجوبة تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر في 22-1998/04/23؛
 - تم اعتبار هذه المرحلة بالمرحلة الناضجة و على اثرها طلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريف و تجارة الخدمات؛
 - و في سنة 2001 تم مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر و أرسلت نسخة منها الى امانة المنظمة في نفس السنة؛
 - تم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة و معاينة مسار الانضمام وفقا لمايلي:
 - عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 2002/02/07 ؛
 - تم تقديم العروض الاولية لامانة المنظمة في 2002/02/28 و المعلومات الاضافية أرسلت في مارس 2002؛
 - تعهدت الجزائر باعداد برنامج واسع للتحويلات القانونية و التنظيمية ، تمس المسائل التالية:
1. حقوق الملكية الفكرية ؛
 2. الإتاوات الجمركية؛
 3. الحواجز التقنية للتجارة؛
 4. الوسائل القانونية للحماية التجارية؛
 5. اجراءات محاربة الغش و القرصنة.
- و بالتالي تم تحقيق هذا كليا و تم تقديم برنامج إضافي في 2004/11 يتشكل من 36 نص قانوني ، 17 منه متعلق بحقوق الملكية الفكرية؛
 - و على مستوى المفاوضات الثنائية عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات و لقاءات حول الولوج الى اسواق السلع و الخدمات ؛
 - قدمت الجزائر عدة عروض في الاجتماع التاسع للفوج في 2005/01 ، و قامت بالامضاء على 04 اتفاقيات ثنائية مع كل من : " البرازيل ، كوبا ، الاوروغواي ، فنزويلا " ؛
 - و الى غاية 2005/10/21 تم طرح حوالي 1500 سؤال و طلب توضيح من طرف أعضاء المنظمة خلال تسعة مناسبات ؛

- و خلال انعقاد الجولة العاشرة في 2008/01 قامت مجموعة العمل بدراسة مشروع التقرير المراجع حول التجارة الخارجية للجزائر و الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية لمواءمة الإطار القانوني و المؤسساتي مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة و بالتالي اعتمدت الجزائر قوانين جديدة في مجال العراقيل التقنية التي تواجهها التجارة و الإجراءات الخاصة بالصحة و الصحة النباتية والملكية الفكرية و ممارسات مكافحة الإغراق و الحماية والإجراءات التعويضية و سياسة الأسعار و التقييم الجمركي و استيراد المواد الصيدلانية والمشروبات الكحولية و تصدير لحوم الابقار و الأغنام و النخيل، و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجزائر قامت بتعديل ما لا يقل عن 36 نصا تشريعيًا و تنظيميًا؛

- و في سنة 2010 قامت الجزائر بالاجابة على 96 سؤال للدول الاعضاء و هي تنتظر منذ مدة رد مجموعة العمل بخصوص تلك الاجوبة ؛

- و كانت الجزائر قد دعت الى تبسيط و تسهيل مسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للبلدان النامية والاقبل تقدا خلال الندوة الوزارية للمنظمة في منتصف ديسمبر 2011؛

- أما عن الجولة الحادية عشر المزمع انعقادها في عام 2012 فتعتبر الجولة الحاسمة مثلما أكده وزير التجارة الجزائري السيد " مصطفى بن بادة " حيث وصف هذه السنة بأنها ستكون سنة الاستئناف الجدي للمفاوضات حيث أن ملف الجزائر يعتبر كاملا و هو الرأي الذي يشاطره فيه كل من رئيس مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر السيد " فرانسوا رو " و المدير العام للمنظمة السيد " باسكال لامي " .

ثانيا: آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي

ان أهم الآثار التي يمكن أن تتعرض لها الجزائر من وراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يمكن ان نعرضها في جانبين وفقا لمايلي:

1. الآثار الايجابية¹:

- تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمات، بالإضافة إلى توفير خيارات أكثر وأفضل في الخدمات المالية؛

- تحسين خدمات الوساطة المالية وزيادة فرص الاستثمار من خلال توظيف أفضل للموارد فيما بين القطاعات والبلدان المختلفة وفقا للفترة الزمنية المناسبة ومن خلال إدارة افضل للمخاطر؛

- تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية وسياسات الإشراف والرقابة الخاصة بالقطاعات المالية و المصرفية؛

¹أنظر : جليد نور الدين ، تطوير وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص 52.

- إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي والمصرفي، وبخاصة في مجال الإدارة، المحاسبة، والتعامل مع المعلومات، والتعامل مع الأدوات المالية الجديدة؛

- توفير وسائل متنوعة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ، وما من شأنه أن يعمق ويوسع العمليات المصرفية من خلال زيادة حجم التعاملات، وزيادة تنوع الخدمات المعروضة الأمر الذي من شأنه أن يخفض من تذبذب أنشطة هذه المصارف ويقلل من حدة تعرضها للصدمات المالية؛

2. الآثار السلبية:¹

- تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ، وهو ما سيؤثر سلبا على الصناعات المصرفية لعدم قدرتها على المنافسة، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها.

- بفعل هذه المنافسة سوف تضطر بعض المصارف إلى غلق أبوابها وهو ما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة خاصة في المدى القصير.

- إن تطبيق اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يؤدي إلى دخول المصارف الدولية للاقتصاد الوطني ومزاحمة الاستثمار الوطني، وهنا ما يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات ؛

- تنطوي جميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على شرط المعاملة الوطنية، وهو ما سيترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية تمنحها الجزائر إلى المنتجات المصرفية الوطنية، وهو ما يعني تركها دون حماية حكومية أو تفضيل وهو ما سينعكس سلبا على استمرارها؛

- ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة، وهو ما سينعكس على نفقات الإنتاج والمزايا النسبية للصناعات المصرفية و التي تعتمد على هذه المعرفة؛

¹ الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية - حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006-2007، ص 217-218.

خلاصة الفصل:

عرف القطاع المصرفي الجزائري تطورات و تحولات جذرية بدأت بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة الوطنية و تامين البنوك الاجنبية و تبني النظام الاشتراكي فاصبحت تدير هذه المؤسسات بما يعرف بالتخطيط و المركزية في القرار، الا ان النزاعات و التناقضات القائمة في المنظومة المصرفية تطلبت الشروع في الاصلاحات لبناء نظام تمويل وطني جزائري يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية آنذاك ، و جاءت الإصلاحات النقدية والمصرفية لعام 1986 ثم اصلاحات 1988 و كانت بمثابة اصلاحات تمهيدية لصدور قانون النقد والقروض(90 - 10) الذي جاء ليغير بنية القطاع المصرفي الجزائري ويجعله نظام يتلاءم مع اقتصاد السوق وذلك بإدخال البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية إلى السوق المصرفية و طرأت على هذا الاخير تعديلات تمثلت في الامر 01-01 و الامر 03-11، و الامر 04-10 من اجل جعل القطاع المصرفي يتواءم مع التغيرات المصرفية الجديدة.

و من أجل تدعيم موقعها الاقتصادي و وضعها المصرفي تم ابرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي و كذا تقديم طلب عضوية في المنظمة العالمية للتجارة من اجل الاستفادة من مختلف المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

و رغم هذه الاجراءات الا ان اوضاع البنوك الجزائرية مازالت متدهورة و هذا ماسنتطرق له في الفصل الموالي من خلال تقييم كفاءة اداء البنوك الجزائرية.

مقدمة الفصل:

في ظل العولمة المالية و تحرير حركة رؤوس الاموال، و الاهتمام المتزايد للدول المتقدمة اقتصاديا و ماليا في تسويق الانتاج، و العمل على توسيع الاسواق من خلال صناعة الخدمات بشكل عام والخدمات المصرفية منها بشكل خاص و تسويقها، بالاضافة الى انتشار الصيرفة الالكترونية و المصارف الشاملة و الابتكارات المالية الحديثة، أدت هذه البيئة الجديدة التي تتميز بدرجات عالية من استخدام التقنيات وتشغيل المعلومات و انتاجها في جميع الانشطة و التغير الى فلسفة التشغيل باتجاه الاهتمام المتزايد في الابتكار و التحديث و تقديم الجديد باستمرار والاهتمام بالعملاء وكيفية البقاء و المحافظة على الحصة في السوق حاليا و مستقبليا¹.

بالاضافة الى ان طابع المنافسة الملح في الوقت الراهن و الذي يتوقع منه ان يؤدي الى زيادة مستويات الكفاءة و انخفاض قوة السوق في الاسواق المحلية و العربية في الصناعة المصرفية، ان كل هذه الآثار والتغيرات التي تطرأ على المصارف الجزائرية يجعلها تفكر في رفع مستوى أدائها ونتاجيتها بسلوك جد متميز في التعامل في القطاع المالي، و بالتالي ومن أجل معرفة مدى قدرة المصارف الجزائرية على الوقوف في و جه هذه المنافسة لابد من تقييم كفاءة أداء المصارف الجزائرية في ظل العولمة وهذا ماستنترق له في هذا الفصل من خلال طبيعة تقييم الأداء المالي للمصارف و الكفاءة و بعدها نتطرق الى تقييم كفاءة أداء المصارف الجزائرية على المستوى الكلي والجزئي.

المبحث الأول: طبيعة تقييم الأداء المالي للمصارف

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للكفاءة

المبحث الثالث: تقييم كفاءة القطاع المصرفي الجزائري على المستوى الكلي

المبحث الرابع: تقييم أداء المصارف الجزائرية على المستوى الجزئي

¹ انظر كلا من:- البشتاوي سليمان حسين، إطار عملي لجمع المقاييس المحاسبية المالية و غير المالية (التشغيلية) للأداء في ضوء المنافسة و عصر المعلوماتية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 20، العدد 01، 2004، ص 387.

- الفيومي نضال احمد، الكور عز الدين مصطفى، كفاءة التكلفة و الربح في البنوك التجارية الاردنية، طرق معلمية و غير معلمية لتقدير الكفاءة، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 35، العدد 01، 2008، ص 23.

المبحث الأول: طبيعة تقييم الأداء المالي للمصارف

يعتبر الأداء مفهوما شموليا و هاما بالنسبة لجميع منشآت الاعمال بشكل عام والمؤسسات المصرفية بشكل خاص، و على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت الأداء و تقييمه الا انه لم يتوصل الى اجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني و بمناقشة المستويات التي يحل عندها و القواعد الاساسية لقياسه، ويعتقد البعض ان الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء و قياسه و التي يستخدمها الباحثون مع القول ان هذا الاختلاف انما يعود لتنوع أهداف و اتجاهات الباحثين في دراستهم¹.

المطلب الاول : مفهوم تقييم الأداء المالي للمصرف

اولا: تعريف تقييم الأداء المالي للمصرف بشكل عام

- يعرف الأداء على انه دالة للمؤشرات و الخصائص المنظمة اضافة الى خيارات قادة المنظمة.

- تقييم الأداء هو وسيلة للتحقق و التأكد من ان العمليات الانتاجية التي تم انجازها في نهاية مدة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، هي مطابقة للاعمال التي اريد انجازها على وفق الخطط و البرامج المحددة و التعليمات الصادرة و المبادئ المعتمدة، بغية موافاة الجهات المعنية باي انحرافات او اختلافات مع تحليل اسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العلمية و العملية لمعالجتها و تجنبها في المستقبل².

- تقييم الأداء هو الطريقة الدورية للوصول الى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة المؤشرات الفعلية بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة³.

- يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الاهداف المخططة، و قد برزت الحاجة الى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي و ما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاية الانتاجية و الادارية للمشروع، و يتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط و ذلك يستدعي فرض رقابة على اوجه النشاط المختلفة التي يباشرها المشروع كما يستلزم

¹ القطب محي الدين، التحليل الاستراتيجي و اثره في قياس الاداء المالي، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية الاردنية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1996، ص 23. نقلا عن حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل، الوراق للنشر و التوزيع، عمان ، 2011، ص 89.

² عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، طلال محمود، تقييم المشاريع الاقتصادية، 2، جامعة الموصل، العراق، 1999، ص 63.

³ جاسم حميد و اخرون، الاقتصاد الصناعي، ط 1، دار الكتاب للطباعة و النشر، بغداد، 1979، ص 250.

فرض رقابة على النتائج التي حققها المشروع و مقارنتها بالانماط الموضوعية من قبل او اظهار الانحرافات و تحليل اسبابها و العمل على تجنبها مستقبلا¹.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي للمصارف:

- هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف، و المساهمة في اتاحة الموارد المالية و تزويد البنك بفرص الاستثمار، و يتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية و هيكل الصناعة و القدرات التنظيمية و الادارية²، و يعبر الأداء المالي للبنك عن ادائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة و عوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الارباح بعد الضرائب، و مواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون و اموال الغير في تمويل استخدامات البنك، و يتطلب القياس المالي في المصارف النظر الى ثلاثة ابعاد رئيسية هي: الربحية و المخاطرة و السيولة.

- تشير كلمة الأداء الى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل كما تعني درجة او مستوى المهارة و المجهود المبذول في التنفيذ، و يقصد البعض بالأداء المخرجات (النتائج) المتحققة فعليا قياسا بالاهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها³.

و تعد عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل العملية الادارية التي تبدأ بتحديد الاهداف، ثم وضع خطة زمنية لتحقيق الاهداف، ثم وضع تنظيم شامل للمشروع لتنفيذ الخطة الموضوعية، و تأتي بعد ذلك عملية الرقابة و متابعة تنفيذ الخطة التي تقود الى المرحلة النهائية من مراحل العملية الادارية و التي هي تقييم الأداء، و يمكن تعريفها بانها عبارة عن عملية لتقييم نشاط المصرف بهدف قياس النتائج المحققة و مقارنتها بنتائج محققة في سنة سابقة، او سنة الاساس، او بمصارف في دول اخرى ، او بما هو مستهدف تحقيقه لبيان الانحرافات، و اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها⁴.

ثالثا: الجهات المستفيدة من التقييم المالي للمصارف⁵:

1. الادارة:

من المعروف ان المديرين يرغبون بمقارنة ادائهم خلال السنوات الماضية مع اهداف الربحية و السوق المختارة مع اداء منافسيهم، فالادارة تحدد اهداف المصرف من خلال الحصص السوقية، النمو

¹ فضالة ابو الفتوح علي، التحليل المالي، ادارة الاموال، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1989، ص 20.

² Hopkins, Willie, and Shirley A Hopkins, **Strategic planing financial preformance relation in banks: a casual examination**, Strategic risk management journal, 1997, p23.

³ الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، مرجع سابق، ص 145.

⁴ انظر: فليح حسن، تقييم الاداء في الانشطة الانتاجية، دار الرسالة، بغداد، 1980، ص 59.

⁵ انظر: عبد القادر علا نعيم و اخرون، مرجع سابق، ص ص 257 - 258.

في قيمة المبيعات، و العائد على الاستثمار، و يهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المديرين ضمن المستوى الاداري الاعلى.

2. حملة الاسهم العادية:

و هم ينقسمون الى ثلاث فئات:

أ. حملة الاسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الامد وهم يتطلعون الى تعظيم الايراد الحالي و توزيعه عليهم؛

ب. حملة الاسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الامد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الايرادات، و تعظيم رأس المال؛

ت. حملة الاسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المصرف على تحقيق الارباح، العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية؛

3. حملة الاسهم الممتازة:

و هم يتطلعون الى استقرار الارباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة للارباح الموزعة؛

4. حملة السندات:

مثل الافراد، المصارف او المنشآت المالية الذين يركزون على مستوى الارباح الحالية و المستقبلية، مدفوعات الارباح الموزعة، اقتراض المصرف وتقييمه للموجودات لتغطية ديونهم.

5. مانحي الائتمان والمصرفيون:

وهم يتحققون من التغييرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المصارف أي انهم يتأكدون في حقيقة الامر من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمان لمطلوباتهم على المصرف.

رابعا: اهمية تقييم الأداء المالي للمصارف

يؤكد "الماضي محمد المحمدي" على اهمية تقييم الأداء فيقول¹:

أ. كان عصر الستينات عصر التسويق؛

ب. كان عصر السبعينات عصر المبادرات الخاصة بالجودة؛

ت. كان عصر الثمانينات عصر خدمة الزبون؛

ث. أما نهاية التسعينات و مطلع القرن العشرين فهو عصر تقييم الأداء.

ثم ان تقييم الأداء يمكن مما يلي:

¹ الماضي محمد المحمدي، مداخل قياس الاداء في القطاع الخاص و تطبيقاتها على القطاع العام و الحكومي " ندوة الاساليب الحديثة في قياس الاداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مارس 2006، ص 161.

أ. يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الادارية عن أداء المصرف، و تعزيز دوره في الاقتصاد الوطني¹؛

ب. يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفير السيولة و قياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار و التمويل و ما يصاحبهما من مخاطر فضلا عن مقسوم الارباح في اطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمصرف باعتبار ان الاهداف المالية هي زيادة قيمة المصرف الحالية و المحافظة على السيولة لحمايته من خطر الافلاس والتصفية و تحقيق عائد مناسب على الاستثمار².

و يضيف " حداد وهيب " النقاط التالية في اهمية تقييم الأداء³:

أ. حث الادارة على التخطيط المستقبلي و اتخاذ القرارات ؛

ب. معالجة أي خلل في عمل الادارة بشكل سريع؛

ت. تبرير الحاجة الى الموارد بناء الى اسس علمية و موضوعية؛

ث. تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد الى ادلة موضوعية.

و يؤكد "فهد نصر حمود مزنان " على أهمية تقييم الأداء بالاتي⁴:

1. يساعد في الافصاح على درجة المواعمة و الانسجام بين الاهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية بالمصرف ؛

2. يعمل على ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه؛

3. يقدم إيضاحا للعاملين في كيفية أداء المهام الوظيفية، و يعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه و الحكم عليه.

وانطلاقا من هذه الاهمية فقد اصبح الأداء من المفاهيم الاساسية للمديرين في كافة المستويات الهرمية و لكافة انواع المؤسسات، لأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات آثار ضارة بأرباح المصرف او قد تكون أساسية لبقائه و استمراره، و بناء عليه فان الأداء هو واحد من المؤشرات الهامة عن مدى نجاح المصرف و فاعليته في استغلال الموارد الانتاجية المتاحة له.

¹ السيسي صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الاداء في المصارف و المؤسسات المالية، ط1 ، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1998، ص 242.

² كراحة عبد الحميد، الادارة و التحليل المالي اسس و مفاهيم و تطبيقات، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 26.

³ حداد وهيب، قياس الأداء بطاقات الأداء المتوازن ومعايير الأداء الأساسية، الاساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مارس 2007، ص 127.

⁴ فهد نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفا للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2008، ص ص 28-30.

المطلب الثاني: اهداف تقييم الأداء في المصارف

- لعملية تقييم الأداء في المصارف التجارية اهداف عدة و متنوعة يمكن عرض ابرزها فيمايلي:
1. متابعة تنفيذ اهداف المصرف التجاري المحدد مسبقا، الامر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الاهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة و المدة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد الى البيانات و المعلومات المتوافرة عن سير الأداء¹؛
 2. الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط المصرف التجاري و اجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و العمل على تجنب الوقوع في الاخطاء مستقبلا؛
 3. بيان مدى كفاءة استخدام المصرف التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى و تحقيق اقصى عائد ممكن و بأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة؛
 4. تحديد مسؤولية الاقسام و الفروع المختلفة في المصرف التجاري عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يمارسه المصرف من خلال قياس انجازات كل قسم او فرع و مدى تحقيقها للاهداف المرسومة، الامر الذي يهيء الارضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الاقسام او الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في المصرف؛
 5. توفير البيانات و المعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية الى الاجهزة الرقابية مما يسهل عملها و يمكنها من اجراء المتابعة الشاملة و المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الافضل و المتناسق؛
 6. تقديم قاعدة بيانات و معلومات عن أداء المصرف التجاري، تساعد على وضع السياسات و الدراسات و البحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين انماط الأداء و رفع كفاءته.

¹ Jill.L Wetmore and John. R. Brick. The Basi Risk Component of Commercial Bank Stock Rituns. Journal of Economics and Business. 1998. P73.

المبحث الثاني: المفاهيم النظرية للكفاءة

يعتبر مصطلح الكفاءة من اكبر المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الأداء الممتاز و المتميز للمؤسسة، حيث شاع استخدام هذا المصطلح للتعبير عن قدرة الادارة على التحكم في تكاليفها و الاستخدام الامثل لمواردها، و هو ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الكفاءة*

إن عرض التعريفات الخاصة بالكفاءة أمر غير يسير لذا سنركز على ابرزها و التي تمثلت فيمايلي:
- تعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني و الرشيد في المفاضلة بين البدائل و إختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، و يكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول الى هدف معين، إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة و الوقت¹.

كما يمكن ان تعرف الكفاءة على انها انجاز الكثير بأقل ما يمكن، اي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية، ام مادية ، ام مالية و كذلك العمل على تقليل الهدر و العطل في الطاقة الانتاجية².

المطلب الثاني: الكفاءة في القطاع المصرفي

تتبع أهمية الكفاءة المصرفية من إرتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد التي تجعل من تحري مستويات الكفاءة لدى البنوك أمرا في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه كون أن القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن استراتيجية صانعي السياسة المصرفية في الجزائر في تحسين الصناعة المصرفية يعتمد على تحديد مدى كفاءة البنوك في إستخدام الموارد المالية وغير المالية ومدى تقليل التكاليف و توليد الارباح الأمر الذي يؤدي الى تحديد مدى الحاجة الى الاصلاحات في هذه الصناعة.

* تجدر الإشارة الى ان هناك فرق بين الكفاءة و الانتاجية و الفاعلية و الكفاية ، حيث تعرف الانتاجية على انها النسبة بين الانتاج الاجمالي المحقق في وقت محدد و عوامل الانتاج المستخدمة (العمل، رأس المال و التنظيم)، و تعرف الفاعلية بمدى تحقيق أهداف المنظمة في البقاء و النمو، أو هي نسبة الهدف المتحقق الى الهدف المخطط، أما الكفاية فتعرف على انها كفاية الشيء أو عدم كفايته من ناحية الكم ، اما الكفاءة فهي تدل على مستوى عال من الكيف دون أن تهمل الكم.

¹ عبد الرحيم شيبوي وبن بوزيان جازية، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، بشار، الجزائر، 24-25 أبريل 2006، ص01.

² الحسيني فلاح حسن عداي ، الدوري مؤيد عبد الرحمان عبد الله، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2000، ص 22.

الكفاءة المصرفية: تعرف الكفاءة المصرفية على انها الاستغلال الامثل لموارد الانتاجية او بمعنى اخر تحقيق اقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية.

وتجدر الاشارة الى ان مفهوم الكفاءة المصرفية اتخذ اباعادا اخرى بالاضافة للاستخدام الامثل للموارد اهمها حجم القطاع المصرفي و هيكل الوحدات المصرفية والاقتصادية و القطاع المصرفي ككل، وكفاءة الأداء المصرفي، ولقد ركزت دراسات الكفاءة المصرفية نحو تقييم هذه الكفاءة في اطار التكاليف التشغيلية للمصارف، وكذلك دراسة الكفاءة المصرفية في إطار الربحية المصرفية، كما تم استخدام مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطبيقها على المصارف، وذلك بقياس الكفاءة التقنية او الكفاءة السعرية لمصرف معين او عدة مصارف¹.

أنواع الكفاءة المصرفية:

1. كفاءة التكلفة²:

تعرف على انها نسبة الحد الأدنى من التكلفة الى التكلفة الفعلية للبنك، و تعني نسبة الانحراف عن التكلفة الفعلية، فكلما قلت نسبة الانحراف زادت الكفاءة، ويمكن تعريف الحد الأدنى من التكلفة بأنه أدنى سعر (تكلفة) وأعلى ربح للوحدة الواحدة من المخرجات بين البنوك مقارنة بالتكلفة الفعلية لذلك البنك.

و تتميز البنوك الكفوة إداريا بكفاءة التكلفة ، وذلك من خلال قيامها بممارسة رقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار تعمل على خفض التكاليف، و بكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الامثل للبنك، كما أن كفاءة التكلفة يمكن ان تنتج من إعتقاد إدارة البنك على تقنيات وتكنولوجيا إنتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى.

و عمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة إقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة ويمنحني تكاليف عند حده الأدنى، أو مدى إقتراب البنوك من البنك الأقل تكلفة و الأفضل ممارسة ضمن العينة، وذلك لنفس المتغيرات ووفق نفس الظروف.

و تتمثل علاقة الكفاءة بالتكلفة بشكل عام في العمل على رفع كفاءة عناصر الانتاج من خلال زيادة الفرق بين عاملي التكلفة و العائد لصالح المشروع، أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي فانه من

¹ الجميل سرمد كوكب، تقييم كفاءة العملية المصرفية تعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين للفترة 1965-1983 ، تنمية الرافدين العدد 26، العراق، ص ص 75، 108.

² الكور عز الدين مصطفى و الفيومي أحمد نضال، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 3، العدد3، 2007، ص 256.

الصعوبة قياس الخدمة التي تقدمها البنوك كما ونوعا لانها متنوعة وغير متماثلة¹ و غير قابلة للتخزين كما انها تتميز بطابع السرعة.

2. كفاءة الربح:

تقيس كفاءة الربح مدى اقتراب البنك من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات و المخرجات و المتغيرات الاخرى .

و تجدر الاشارة الى ان هناك علاقة بين التكلفة و العائد ، الامر الذي يؤثر على هامش الربح الذي تحققه البنوك، و ارتفاع عنصر المخاطرة الذي تواجهه مما يلقي على القائمين بإدارتها عبء تنويع مصادر أموالها وتنويع استخداماتها حتى لايتعثر نشاطها.

3. الكفاءة الانتاجية:

تعرف الكفاءة الانتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية و بين الناتج من تلك العملية، حيث ترتفع الكفاءة الانتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد، و بالتالي فانه يمكن رفع الكفاءة المصرفية بأحد الطرق التالية:

- تخفيض قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد المستخدمة بنسبة أعلى؛
- بقاء قيمة المنتج النهائي ثابتة وتخفيض الموارد المستخدمة؛
- زيادة قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد المستخدمة؛
- زيادة قيمة المنتج النهائي مع زيادة الموارد المستخدمة بنسبة أقل؛
- زيادة قيمة المنتج النهائي مع بقاء قيمة الموارد المستخدمة ثابتة .

و تنقسم الكفاءة الانتاجية الى قسمين:

أ. **الكفاءة التخصيصية*** (كفاءة تخصيص الموارد): تشير الى الحالة التي نصل فيها الى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار و التكاليف النسبية لهذه الموارد، أما تخصيص الموارد فهي تلك الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين بالحسبان تكاليف استخدامها.

اذا الكفاءة التخصيصية تشير الى انتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الانتاج ، اي توليفة من المدخلات بأقل تكلفة ممكنة².

¹ خالد عبد المصلح عمارة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الاردن (1994-2003). أطروحة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الاردن، 2005، ص 39.

* يطلق ايضا على الكفاءة التخصيصية مصطلح الكفاءة التوظيفية .

² ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009، ص 61.

ب. **الكفاءة التقنية:** يقصد بها الحالة التشغيلية للوحدة الانتاجية مقارنة بالحدود القصوى للإنتاج، حيث تعرف الوحدة التي تنتج في مستوى الحدود القصوى بأنها كفاءة تقنيا¹. أو هي قدرة المنشأة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي. و عند الوصول الى الكفاءة التقنية و الكفاءة التخصيصية نكون قد توصلنا الى الكفاءة الاقتصادية الكلية² و التي تشمل كل من الكفاءة التقنية و التخصيصية معا.

4. كفاءة الحجم:

تمثل كفاءة الحجم التوفير في تكاليف البنك عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلاته ثابت³.

و يمكن قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم و تقيس هذه الاخيرة التغير النسبي في الإنتاج الى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، و يمكننا ان نجد الحالات التالية⁴:

- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج الى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أكبر من الواحد، فتكون لدينا حالة غلة الحجم المتزايدة.

- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج الى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أقل من الواحد، فتكون لدينا حالة غلة الحجم المتناقصة.

- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج الى التغير النسبي في عناصر الإنتاج يساوي الواحد، فتكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم.

وعليه يمكن القول أن وفورات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفاء، وعليه:

وفورات الحجم = غلة الحجم - 1 و منه

- تكون وفورات الحجم معدومة عندما تكون غلة الحجم ثابتة؛
- تكون وفورات الحجم موجبة عندما تكون غلة الحجم متزايدة؛
- تكون وفورات الحجم سالبة عندما تكون غلة الحجم متناقصة.

¹ مصطفى بابكر، مؤشرات الأرقام القياسية و استخداماتها في التحليل الكمي، المعهد العربي للتخطيط على الموقع <http://www.arab-api.org/course24/pdf/c24-1-1.pdf> تاريخ الاطلاع 2012/01/08.

² أنظر مصطفى بابكر، المرجع السابق.

³ Jason Allen & Ying Liu, **Efficiency and economies of scale of large Canadian banks**, working paper, Bank of Canada, may 2005, p5.

⁴ عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، ط2، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 683-684.

5. كفاءة النطاق:

تدل وفورات النطاق في المؤسسة المصرفية على مدى قدرتها على تنويع منتجاتها وعدم اعتمادها على منتجات محدودة، و تقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف من خلال نتيجة انتاج منتجين او أكثر معا.

$$x = \frac{c(q1) + c(q2) - c(q1 = q2)}{c(q1 + q2)}$$

حيث: x هي درجة وفورات النطاق

C(q1) هي تكلفة انتاج الكمية (q1) من المنتج الاول على حدة؛

C(q2) هي تكلفة انتاج الكمية (q2) من المنتج الثاني على حدة؛

C(q1+q2) هي تكلفة انتاج الكمية (q1) من المنتج الاول و الكمية (q2) من المنتج الثاني معا.

و تتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة x أكبر من الصفر لأن تكلفة إنتاج المنتجين معا C(q1+q2) أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدة C(q1)+C(q2) ومن الواضح أن x تقيس نسبة الوفر الناتج عن انتاجهما معا بدلا من كل على حده¹.

و تجدر الاشارة الى ان اقتصاديات النطاق تلعب دورا أساسيا في المؤسسة المصرفية خاصة بعد انتشار العولمة المالية، لما لها من أهمية في تقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

6. كفاءة x- (x-efficiency) :

في عام 1966 قام Leibenstein بصياغة مصطلح x-efficiency، و انتشر استخدامه في البحوث المصرفية التي رجحت إمكانية سيطرة هذا النوع من الكفاءة على كفاءة الحجم و النطاق². و تمثل اللاكفاءة إكس x-inefficiency الانحراف عن الحد الكفاء، و تقاس كفاءة إكس بعدة طرق منها: النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات، أو النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الاصول الاجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو بأقصى المخرجات الى المدخلات، و بإستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفاء³. و تعتبر كفاءة x- مقياسا لمدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الامثل، حيث يعود هذا الانحراف الى عوامل أخرى تؤثر في عوامل الانتاج كالمهارات الادارية و التكنولوجيا المستخدمة.

¹ مانسفيد إدوين، الاقتصاد التطبيقي في إدارة الاعمال، ترجمة جورج فهمي رزق، المكتبة الاكاديمية، القاهرة ، مصر ، 1999، ص 251.

² Simon H.Kwan, *The X-efficiency of commercial banks in Hong Kong*, Federal reserve bank of San Francisco review , December 2001, p 12.

³ قرشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة، 1994 - 2003، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006، ص 89.

المطلب الثالث: طرق قياس كفاءة أداء القطاع المصرفي

يتم قياس كفاءة الأداء عن طريق النسب المالية و باستخدام الاساليب الكمية وفق مايلي:

1. قياس الكفاءة عن طريق النسب المالية:

تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لإستخراج علاقة بين الرقمين المنسوب أحدهما الى الآخر، ومن ابرز النسب المستخدمة في التحليل المالي نجد: نسب الربحية، نسب السيولة، نسب الملاءة... الخ.

و يتم استخراج النسب عن طريق التحليل المالي لعناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج و خارج الميزانية للمؤسسة المصرفية عن طريق:

أ. **التحليل الديناميكي(الأفقي):** يعتمد على المقارنة بين بند أو مجموعة من البنود في تاريخين متتاليين أو أكثر و عادة ما يظهر هذا التحليل التغيرات المجردة في قيمة هذا البند أو هذه المجموعة، و على ذلك فانه يمكن تشبيه التحليل بهذا الاسلوب بأسلوب الارقام القياسية التي تعبر أن رقم الاساس هو 100 و تقاس على أساسه التغيرات في قيم البنود في الفترات اللاحقة¹.

ب. **التحليل الساكن(العمودي):** هو يوضح النسبة المئوية التي يساهم بها كل بند أو عنصر من عناصر الميزانية أو حساب الارياح و الخسائر في إجمالي أي منهما، و ينطبق ذلك على كل من الموارد و الاستخدامات و الايرادات و المصروفات².

و تجدر الإشارة الى انه من الممكن استخدام التحليل الديناميكي و الساكن في نفس الوقت.

2. قياس الكفاءة باستخدام الاساليب الكمية:

تتسم القياسات التطبيقية للكفاءة باستخدام نوعين من النماذج هما:

أ- **النماذج غير المعلماتية Non parametric:** و هي النماذج القائمة على أساس البرمجة الخطية، ومن أهم طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة (Data Envelopment Analysis) حيث تستخدم في تقدير نقاط الكفاءة للبنوك التجارية، و هي طريقة رياضية و بالتالي فهي لاتفرض وجود الخطأ العشوائي، وإن جميع الانحرافات عن الحد الأمثل ترجع لعدم الكفاءة ، و تقوم DEA على أساس تقدير الدرجة التي يمكن لوحدة صنع القرار كالبنوك مثلا، أن تنتج المزيد من المخرجات عند نفس المستوى من المدخلات، أو الدرجة التي تقلل فيها استخدام المدخلات، عند نفس المستوى من المخرجات³.

¹ محمد عزت عبد الحميد، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1967، ص 41.

² نفس المرجع السابق، ص 42.

³ أنظر، الفيومي أحمد نضال، الكور عز الدين مصطفى، مرجع سابق، ص 26.

ب النماذج العشوائية المعلمانية Parametric: وهي النماذج القائمة على أساس تحليل الانحدار، أو يمكن أن نطلق عليه الأساليب التقليدية، ومن بين طرقها طريقة التوزيع الحر (Distribution-Free Analysis)، طريقة الحد السميك (Thick Frontier Analysis) و طريقة الحد التصادفي (Stochastic Frontier Analysis).

و تعتبر طريقة الحد التصادفي (العشوائي) SFA أكثر هذه النماذج استخداما، وهي عبارة عن نموذج خطي مع حد اضطراب (Disturbance term) لا يتبع التوزيع الطبيعي و غير متمائل، حيث تفترض SFA نموذج خطأ مركب (error model composed) مكون من حد خطأ عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي المتمائل، ومن حد الانحرافات النظامية التي تعبر عن عدم الكفاءة (inefficiency) و تتبع توزيعا غير متمائل (Asymmetric distribution)، ويتوزع الحدان بصورة مستقلة، و بهذا ينبغي تفسير أي اضطراب أو خطأ لايساوي الصفر كنتيجة لعدم الكفاءة ، ووفق هذا المنطق تكون عدم الكفاءة أحادية الجانب و لايمكن أن تكون سالبة و بهذا يتم فصل عدم الكفاءة (الانحرافات النظامية) عن الخطاء العشوائي¹.

¹ أنظر الفيومي أحمد نزال، الكور عز الدين مصطفى، مرجع سابق، ص 27.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة القطاع المصرفي الجزائري على المستوى الكلي

تطرقنا الى تقييم اداء المصارف الجزائرية بالمقارنة مع بعض الدول المختارة أي التقييم على المستوى الكلي، حيث نستخدم بعض المؤشرات التي تعكس كفاءة أداء القطاع المصرفي مقارنة بمجموعة الدول العربية والتي تعتبر أسواق منافسة للسوق الجزائري، مستخدمين في ذلك مجموعة من المؤشرات الدالة على كفاءة أداء القطاع المصرفي من حيث حجمه، درجة نموه، هيكله، نشاطه ودرجة استقراره.

المطلب الأول: مؤشرات نمو القطاع المصرفي الجزائري

من اجل معرفة حجم القطاع المصرفي اعتمد الكثير من الباحثين على مؤشرين هامين هما: اجمالي اصول البنك المركزي الى الناتج المحلي الاجمالي؛ واجمالي اصول البنوك التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي . و يبين هذان المؤشران الاهمية النسبية للخدمات المالية التي تقدم من قبل المؤسسات بالنسبة لحجم الاقتصاد، بالاضافة الى التفرقة بين الاهمية النسبية لكل نوع وبالتالي هيكل وطبيعة الخدمات المقدمة.

الجدول رقم (4-1): اصول البنك المركزي و البنوك التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي

اصول البنك المركزي /الناتج المحلي الاجمالي		اجمالي اصول البنوك التجارية /الناتج المحلي الاجمالي			اصول البنك المركزي /الناتج المحلي الاجمالي		اجمالي اصول البنوك التجارية /الناتج المحلي الاجمالي		
الفترة	متوسط الفترة	2008	2007	2006	الفترة	متوسط الفترة	2008	2007	2006
2008-2006	2008-2006				2008-2006				
الجزائر	%89.33	%110	%82	%76	%69.33	%78	%69	%61	
تونس	%68.66	%71	%69	%66	%21.33	%21	%21	%22	
الاردن	%63	%58	%63	%68	%217.33	%197	%222	%233	
السعودية	%80	%94	%81	%65	%70.33	%73	%74	%64	

المصدر: تم احتساب بناء على النشرة الاحصائية للدول العربية، على الموقع www.amf.org.ae.

-نلاحظ بالنسبة للجزائر ارتفاع اصول البنك المركزي للناتج المحلي الاجمالي عن كافة الدول ويعكس لنا ذلك مدى الارتباط بين الحكومة والبنك المركزي و ذلك بغرض تحقيق اهداف التنمية، الا ان الهدف من البنوك المركزية في الدول المتقدمة هو المحافظة على قيمة العملة محليا و خارجيا وتفعيل دورها الرقابي و لاتقوم باي عمليات تمويل في مجال التنمية الاقتصادية، و هو ما أكدت عليه ايضا الكثير من الدراسات بأن الاهمية النسبية للبنك المركزي تنخفض كلما تحركنا في اتجاه الدول مرتفعة الدخل بينما تزداد اهميته في الدول منخفضة الدخل؛

بالنسبة لأصول البنوك التجارية: نلاحظ ان الاصول المالية للبنوك في الاردن تفوق حجم الناتج و هو ما يعكس قدرة البنوك على تمويل التنمية وأهميتها بالنسبة للاقتصاد، و بالنسبة للجزائر فانها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 69.33% و هو ما يدل على قدرتها المحدودة في تمويل التنمية مقارنة بالاردن اذ بلغت النسبة فيها 217.3% ، هذا و تجدر الاشارة الى ان صغر حجم الاصول المالية بالنسبة للاقتصاد يعكس مدى قدرة هذه الاقتصاديات على استيعاب مؤسسات مالية جديدة سواء محلية ام اجنبية، وبعدها هذا عاملا من عوامل انخفاض معدلات الادخار في الجزائر مقارنة مع الدول الاخرى اذ بلغت في 2008 حوالي 51% بينما السعودية 67% و الاردن 110%.

و جدير بالذكر ايضا ان المؤسسات التي ترغب في الدخول الى السوق يجب ان تختلف نشاطاتها عن الانشطة المتوفرة في السوق، وتخدم اغراض اخرى، و بذلك تستطيع ان تقلل من حدة المنافسة امام البنوك القائمة.

ومن المؤشرات الأخرى الدالة على صغر المصارف الجزائرية هو عدد المصارف الجزائرية التي وردت في قائمة اكبر 500 مصرف على مستوى العالم، - الترتيب على أساس رأس المال الأساسي - حيث لم تستطع الجزائر ان تدرج مصرفا واحدا لسنة 2010 بينما استطاعت الولايات المتحدة الامريكية وحدها أن تدرج 85 مصرف في القائمة واستطاعت بريطانيا أن تدرج 21 مصرف في القائمة، ولو قارنا المصارف الجزائرية مع بعض الدول الناشئة و العربية من حيث عدد المصارف التي وردت في قائمة اكبر 500 مصرف في العالم على أساس رأس المال الأساسي لا نجد لها أي بنك بينما نجد لدولة الامارات 10 مصارف و للسعودية 9 مصارف، و لماليزيا 8 مصارف للكويت 6 مصارف و لقطر 4 مصارف و لكل من المغرب و لبنان مصرفين، أما مصر وسلطنة عمان مصرف واحد¹.

و عليه فانه بغض النظر عن حجم القطاع بالنسبة للاقتصاد، فان كفاءة البنوك وقدرتها على القيام بدور الوسيط تتوقف على هيكلها و ما اذا كان يتمتع بدرجة منافسة تجعله يقوم بدوره بكفاءة وهو ما سنعرفه في العنصر الموالي.

¹ <http://www.thebanker.com/Banking/Vikram-Pandit-s-Citi-Vision> Read on 06/04/2011

المطلب الثاني : بنية القطاع المصرفي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2009 من ستة وعشرين (26) مصرفا ومؤسسة مالية معتمدة، يقع مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، و تم في 2009 تحويل مصرف التنمية الذي كان في طور إعادة الهيكلة إلى صندوق وطني للاستثمار.

في نهاية 2009، كانت الهيئات المصرفية والمؤسسات المالية تتوزع كما يلي:

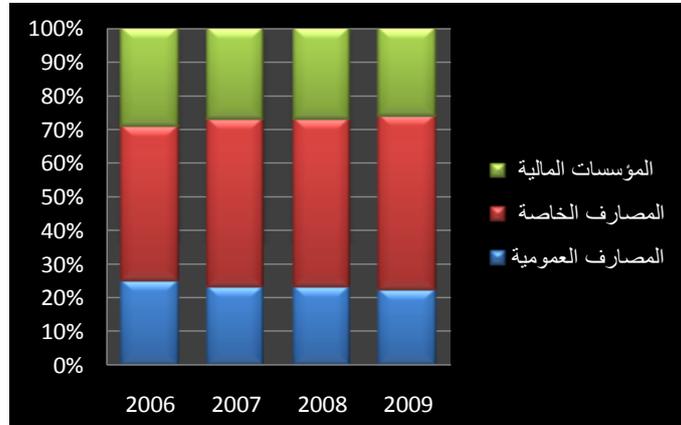
-ست (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
-أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛

-ثلاث (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛

-مؤسسة مالية نشأت بدل تعاونية للتأمين في الميدان الفلاحي؛

-شركتان خاصتان (02) للاعتماد الإيجاري.

الشكل رقم (4-1) : بنية القطاع المصرفي الجزائري



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009.

أولا : الاستحواذ و التركيز

بالرغم من وجود عدد لا بأس به من البنوك الخاصة الا ان البنوك العمومية تستحوذ على اكبر حصة في النشاط المصرفي حيث بلغت نسبة استحواذها 89% من أصول القطاع المصرفي الجزائري مقابل 90.8% في 2008 و 92.2% في سنة 2007 ، و 91.7% سنة 2006 . أما البنوك الخاصة فتشير الاحصائيات الا ان نسبتها لاتزال ضعيفة في اواخر 2009 فبلغت هذه النسبة 11% في حين كانت في نهاية 2008 9.2% ، اما في سنة 2007 فكانت 7.8% ، و سجلت في نهاية 2006 مانسبته 8.3% حيث ان المصارف الخاصة الثلاثة الاولى حققت مانسبته 5.2% في نهاية 2009 و يقابلها مانسبته 4.8% من اجمالي أصول القطاع البنكي في نهاية 2008 و 3.8% في

سنة 2007 مقابل 32.6 % للمصرف العمومي الاول و هو مايعكس لنا الفرق الشاسع بين بنك عمومي واحد و ثلاثة بنوك خاصة مجتمعة و مدى سيطرة البنوك العمومية على الحصة الاكبر مقارنة بالبنوك الخاصة التي لازالت تبحث لها على مكانة ولم تتعافى بعد من اثر الصدمات و الهزات التي عصفت بها خاصة بعد انهيار بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري .

ثانيا: الكثافة المصرفية

بالرغم من التقدم و التطور الذي يشهده القطاع المصرفي الجزائري الى ان انتشار البنوك مازال لم يبلغ المعيار الدولي حيث نجد ان هذا المعيار و استنادا الى نموذج كاميرون الذي وضع سنة 1967 و الذي يعتبر من اشهر النماذج انه لكل 10000 فرد فرع واحد لبنك ، و هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس الكثافة المصرفية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع} \times 10000}{\text{عدد السكان}}$$

اذا كانت :

- الكثافة المصرفية = 1 فهو العدد المثالي للتوزيع؛
 - الكثافة المصرفية < 1 معناه وجود انتشار كبير للمصارف، مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف و بالتالي انخفاض ربحية البنك؛
 - الكثافة المصرفية > 1 معناه انتشار البنوك غير كاف و بالتالي لا تصل الخدمة المصرفية الى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة الى هذه الخدمة*.
- وقد سجلت الجزائر نسبة 0.37 سنة 2009 و تعتبر هذه النسبة ضعيفة حسب معيار كاميرون و بالتالي فان الخدمة المصرفية لا تصل الى شريحة من الزبائن ممن هم في حاجة اليها، اذ سجل شباك و احد لكل 26700 ساكنا.¹

ثالثا: درجة نشاط الوساطة المالية

ان من ابرز المؤشرات التي تعكس الوظائف الاساسية للوسطاء الماليين على المستوى الكلي هي المؤشر الاول حجم الائتمان المحلي الممنوح بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي، و المؤشر الثاني حجم الائتمان الممنوح من البنوك الى القطاع الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي فكلما ارتفعت هذه النسبة وانخفض نصيب الحكومة و الهيئات الحكومية يعكس كفاءة في الوساطة المالية.

* وقد طور هذا النموذج الى الاخذ بعدد السكان المنتجين فقط ، انظر، جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، ط 1، 1999، ص 124.

¹ انظر بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص 114.

الجدول رقم(4-2) : حجم الائتمان المحلي / الناتج المحلي الاجمالي

	متوسط 2006-2008	2008	2007	2006	
الجزائر	%5.51	%10	%0.13	%7	
تونس	%60.33	%59	%61	%61	
الاردن	%115.1	%117	%115.6	%112.7	
السعودية	%14	%4.4	%16	%22	

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، التقرير العربي الموحد 2009

الجدول رقم (4-3): حجم الائتمان الممنوح من البنوك الى القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي*:

	متوسط 2006-2008	متوسط 2002-2005	2009	2008	2007	2006	
الجزائر	%31.3	%19.4	%35.6	%43.6	%23.6	%22.5	
تونس	%54.2	%57.8	%54.8	%53.0	%55.1	%54.7	
الاردن	%89.1	%77.0	%77.9	%83.1	%92.0	%94.2	
السعودية	%83.8	%55.5	%92.4	%97.1	%81.4	%71.4	

* الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي بالنسبة للجزائر و السعودية

المصدر: النشرة الاحصائية للدول العربية، على الموقع www.amf.org.ae

يلاحظ من الجدولين السابقين ان نسبة حجم الائتمان المحلي او الائتمان الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة و صغيرة في الجزائر مقارنة بتونس والاردن و السعودية حيث بلغ متوسط نسبة حجم الائتمان المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي في الاردن %115.1 تليها تونس بنسبة %60.33 والسعودية ب %11.2 و الجزائر ب -0.95% و هو الامر الذي يعكس ضعف ونقص كفاءة الوساطة المالية في الجزائر، وتعكس ايضا الضعف في عملية تمويل التنمية.

و نفس الشيء بالنسبة لمتوسط نسبة حجم الائتمان الممنوح من البنوك الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي حيث تصدرت الاردن بنسبة %89.1 بينما احتلت الجزائر الرتبة الاخيرة في الدول محل المقارنة بنسبة %31.3 ، و هو مايدل على محدودية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

و تجدر الاشارة الى ان الزيادة الملاحظة في هذه النسبة الاخيرة في الجزائر حيث بلغت %22.5 سنة 2006 و %35.6 في 2009، و هو ما يشير الى كفاءة الوساطة المالية وفقا للأدبيات المختلفة، إلا أن هذا التوسع لايمكن اخذه على انه مؤشر ايجابي على الاطلاق، فان لم يكن هذا التوسع مصحوب بكفاءة في التوزيع واختيار المشروعات، و انخفاض نسبة الديون المعدومة او الرديئة فلا يمكن القول ان هناك كفاءة في الوساطة المالية.

المبحث الرابع: تقييم أداء المصارف الجزائرية على المستوى الجزئي

بعد التعرف على و ضعيفة المصارف الجزائرية و موقعها التنافسي مقارنة بالمصارف في بعض الدول العربية و تحديد نقاط القوة و الضعف ننقل الان الى معرفة كفاءة اداء المصارف العاملة في الجزائر من خلال نظرة أكثر تحليلية لمعرفة و تحديد الفروق الأساسية في كفاءة الأداء للمصارف الجزائرية.

و سنقوم باستخدام النسب المالية في التقييم باعتبارها الوسيلة الأكثر استخداما في تقييم اداء المصارف في الدول التي لا تتمتع عموما بأسواق مالية* منظمة ونشطة وذات سيولة عالية - مثل الجزائر- اذ تعتبر هذه النسب في هذه الحالة ادوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس الأداء، والنموذج الأكثر اهمية لتحليل الكشوفات المالية و الوصول الى تقييم دقيق لنجاح المصرف او احتمالات الفشل فيه و لايجاد نقاط القوة والضعف لتحديد الكفاءة ، يكون التقييم من خلال معدلات توظيف الاصول و معدلات توظيف الدخل و معدلات توظيف الملكية ، مدى انتشار الخدمات و الادوات المالية المصرفية الحديثة، مع الاخذ في الاعتبار كافة القيود و الانتقادات المأخوذة على هذه المعدلات.

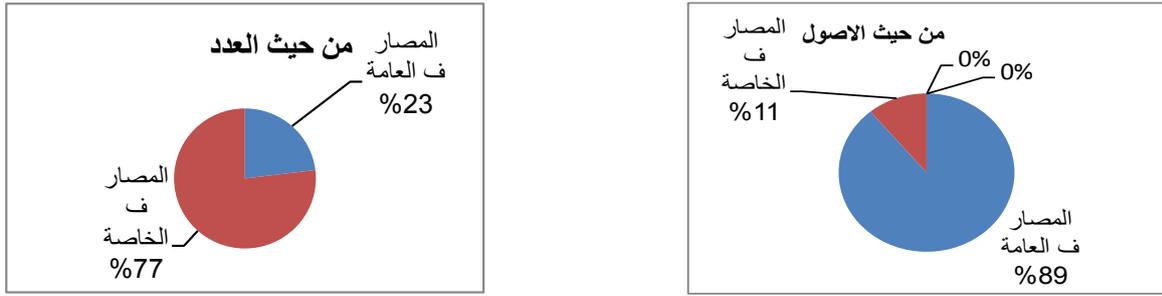
عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في المجتمع الاحصائي نفسه أي 26 مصرف و هذا لكون المجتمع الاحصائي صغير حيث تستحوذ فيها المصارف العامة على 89% من الاصول لذا فقد تم تقسيم المصارف العاملة في الجزائر الى قسمين هما** : المصارف العامة و المصارف الخاصة حيث تم الاخذ بعين الاعتبار مقياس حجم المصارف في التقسيم على اساس حجم اصوله و كذا طبيعة الملكية، اذ ان اغلب الدراسات تركز على هذا المعيار حيث ان الفروق الكبيرة في حجم المصارف تؤثر في الطريقة التي ينظم بها البنك و قدرته على تنوع الخدمات المالية المقدمة، و الشكل الموالي يوضح تقسيم المصارف كنسبة من اجمالي العدد و الاصول.

* الدول التي لا تتمتع بسوق مالية منظمة و كفاءة ، ينعدم فيها مبدأ الشفافة و الاقصاد ، و بالتالي يصعب فيها الحصول على البيانات والتقارير المتعلقة بالمصارف او الشركات الاخرى.

** اعتمد هذا التقسيم نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات المالية للكثير من البنوك العاملة بالجزائر و هذا لتعطل المواقع الالكترونية من ناحية ومن ناحية اخرى لعدم رغبة ادارة البنوك في منح التقارير المالية الخاصة بها.

الشكل رقم (4-2): تقسيم المصارف كنسبة من إجمالي العدد و الأصول في 2009



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009.

تعكس لنا الاشكال السابقة مدى ارتفاع درجة التركيز في السوق الجزائرية حيث ان 23% من إجمالي عدد المصارف اي (06 مصارف) تستحوذ على 89% من اجمال الاصول، في حين أن 77% من إجمالي المصارف تستحوذ على 11% فقط من إجمالي الاصول.

ومن خلال ماسبق يتضح لنا ان المصارف العامة تعتبر كبيرة الحجم مقارنة بنظيرتها الخاصة في الجزائر، و يعتبر تنوع حجم المصارف بين الكبرى و الصغرى امر طبيعي في أي بيئة مصرفية، لكن تظهر سلبيات ارتفاع درجة التركيز و انتشار المصارف العامة في تمويلها للمؤسسات العامة و الحكومية بغض النظر عن الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة في ظل الاستقلالية المحدودة للبنك المركزي و هو الامر الذي يؤدي الى زيادة ارتفاع الديون المتعثرة و الديون المشكوك فيها، و بالتالي التأثير سلبا على الوضعية المالية للمصارف العامة، وإذا لم توجد درجة كافية من حرية الدخول و الخروج من و إلى السوق المصرفية فإن هذا الوضع سيؤدي الى التقليل من انتاج المنتجات المصرفية التي لا ترغب فيها الحكومة مثل منح القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات السياحية .

و في ظل سيطرة المصارف العمومية على القطاع المصرفي يتوجب علينا معرفة قدرتها على جذب الموارد المالية و مدى قدرتها كذلك على توظيف هذه الموارد من خلال منح القروض و الاستثمارات الاخرى وكذا دلالة مؤشرات المردودية فيها.

لذلك سوف يتم تقييم المصارف العامة و الخاصة بالاعتماد على مجموعة المؤشرات المالية

المستخدمة في تقييم البنوك، من خلال ما يلي:

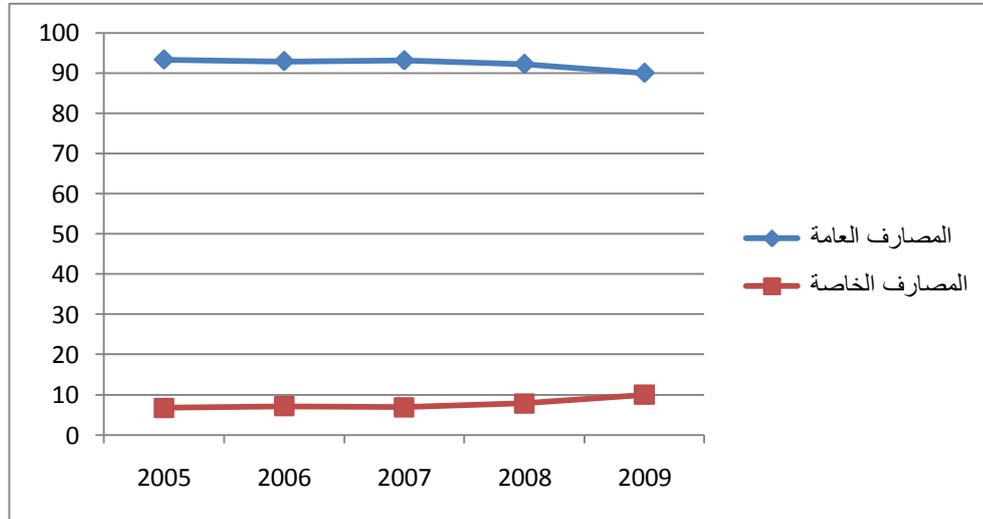
المطلب الاول: القدرة على تعبئة الموارد (جذب المدخرات)

تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف، و تصل تقريبا الى 90% من اجمال خصوم المصرف التجاري، و نجد أن مجموعات المودعين سواء كانوا أفرادا أو رجال أعمال أو منظمات أو أجهزة حكومية يرغبون في الاحتفاظ بودائعهم في المصارف التجارية لأسباب متعددة منها: ان هذه البنوك تقدم لهم الأمان وذلك بالمقارنة بالاحتفاظ بها في بيوتهم، كما أن الودائع تحت الطلب تمثل وسيلة للتبادل، و تدر الودائع لأجل عائد لأصحابها¹.

وتعتبر القدرة على جذب المدخرات احد الركائز الاساسية التي ترفع من ربحية المصرف اذ كلما استطاع المصرف جذب أكبر قدر من المدخرات دل ذلك على إمكانيته الاستثمار اكثر و بالتالي تحقيق أرباح اكثر، و كلما تنوعت هذه الموارد يكون أفضل للبنك حيث يستطيع عن طريق التنوع في موارده من التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها، لذا فانه من الضروري معرفة مقدار هذه المدخرات و أنواعها، للوقوف على وضعية المصارف العامة منها و الخاصة .

الشكل رقم (3-4): تطور الودائع في المصارف الخاصة و العامة 2005-2009

نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009 .

من خلال الشكل نلاحظ استحواذ المصارف العامة على اغلبية الودائع اذ تراوحت حصتها ما بين 94.4 % و 90% بينما تراوحت حصت المصارف الخاصة بين 5.6% الى 10% ، و يرجع السبب في ذلك الى تفضيل الايداع في المصارف العامة بدلا من الخاصة سواء من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص، خاصة بعد الهزات التي عرفتتها المصارف الخاصة و التي أدت الى فقدان الثقة بالمصارف الخاصة من طرف الزبائن، و أبرز مثال على ذلك ما عرفه بنك الخليفة بعد افلاسه و عدم تعويض المودعين لحصصهم كاملة و هو الامر الذي يؤدي الى اللجوء الى المصارف العامة،

¹ سويلم محمد، ادارة المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 204.

بالإضافة الى ان البنوك العامة كبيرة الحجم و تتمتع بشبكة من الفروع و الانتشار الجغرافي مما يساعدها على جذب الاموال وتنمية المدخرات.

و بالرغم من استحواد المصارف العامة على معظم المدخرات الا انه غير كاف و لتقييم أكثر دقة يجب معرفة معدل التغير في أرصدة الودائع للمصارف العامة و الخاصة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(4-4): معدل التغير في ارصدة الودائع 2005-2009 نسبة مئوية

التغير 2009-2005	2009	2005	
3.3-	90.0	93.3	المصارف العامة
3.3+	10.0	6.7	المصارف الخاصة

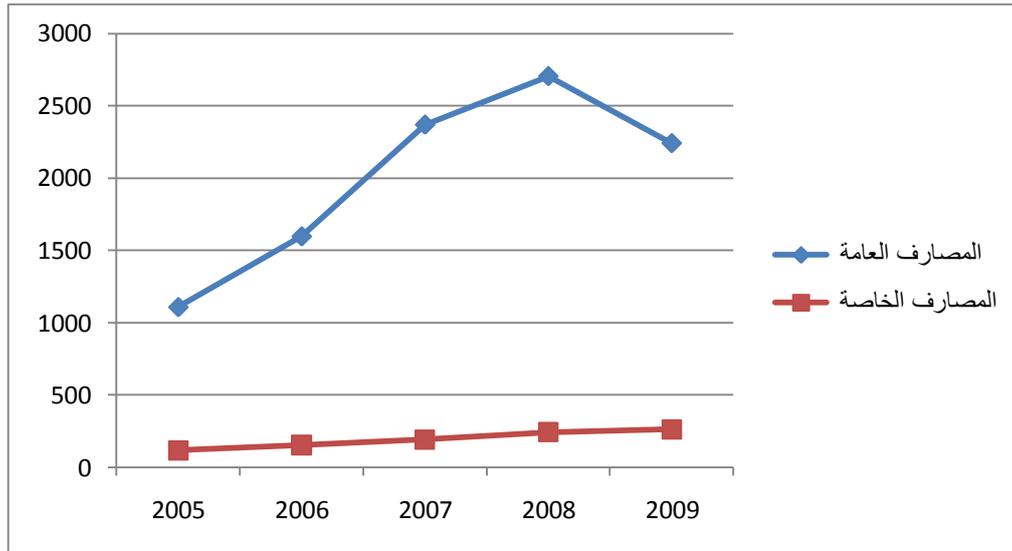
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009 .

من خلال الجدول نلاحظ ان المصارف العامة عرفت معدل نمو وودائع أقل من (-3.3) مقارنة بالمصارف الخاصة (+3.3) و هو مايدل على نجاح السياسات المتعلقة بتجميع الاموال في المصارف الخاصة.

و عن التقسيم الهيكلي لانواع الودائع فهي مقسمة الى وودائع لأجل وودائع تحت الطلب و هو ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-4): الودائع تحت الطلب في المصارف العامة و الخاصة 2005-2009

ملايير الدينارات

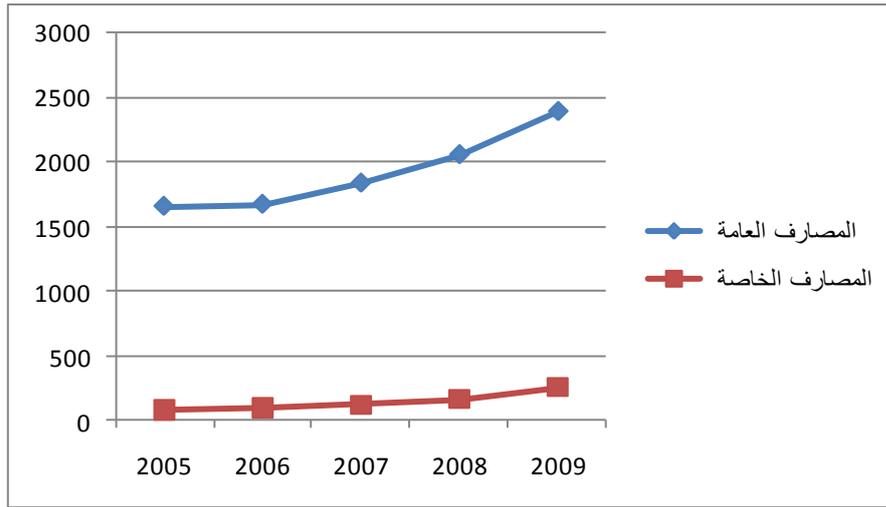


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009

يلاحظ من الشكل ان المصارف العامة تستحوذ على حصة كبيرة من الودائع تحت الطلب وهي في تزايد مستمر حيث بلغت في سنة 2005 ما قيمته 1108.332 مليار دينار لتصل اعلى قمة لها في 2008 حيث بلغت 2705.1 مليار دينار و تبدأ في الانخفاض حيث وصلت الى 2241.9

مليار دينار في 2009 و يرجع سبب التراجع الى السحوبات التي عرفتها المصارف في أعقاب الازمة المالية العالمية 2008، و بالرغم من ان المصارف لاتدفع فوائد على الودائع تحت الطلب، إلا أنها قد تتأثر سلبا بالسحوبات الكبيرة و المفاجئة لهذا النوع من الودائع لانها تؤدي الى انخفاض السيولة بها، و بالتالي عدم القدرة على تسديد الالتزامات مما قد يؤدي الى فقدان الثقة بالبنك. أما بالنسبة للمصارف الخاصة فهي تستحوذ على كمية ضئيلة من الودائع تحت الطلب وعرفت هذه الودائع نموا مطردا خلال فترة الدراسة اذ ارتفعت من 116.071 مليار دينار سنة 2005 الى 261 مليار دينار سنة 2009.

الشكل رقم (4-5): الودائع لأجل في المصارف العامة و الخاصة 2005-2009 ملايين الدينارات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009 .

يتضح من خلال تتبع اتجاهات قيمة الودائع أن حجم الودائع لأجل خلال فترة التحليل تركزت في المصارف العامة و عرفت اتجاها تصاعديا حيث ارتفعت من 1654.27 مليار دينار جزائري سنة 2005 لتصل الى 2390.1 مليار دينار سنة 2009، بنسبة زيادة قدرت بـ 30.78%، بينما كان حجم الودائع قليل جدا في المصارف الخاصة اذ بلغ 81.89 مليار دينار جزائري سنة 2005 وعرف تزايدا مستمرا حيث وصل الى 253.7 مليار دينار جزائري سنة 2009 بنسبة زيادة قدرت بـ 67.72% .

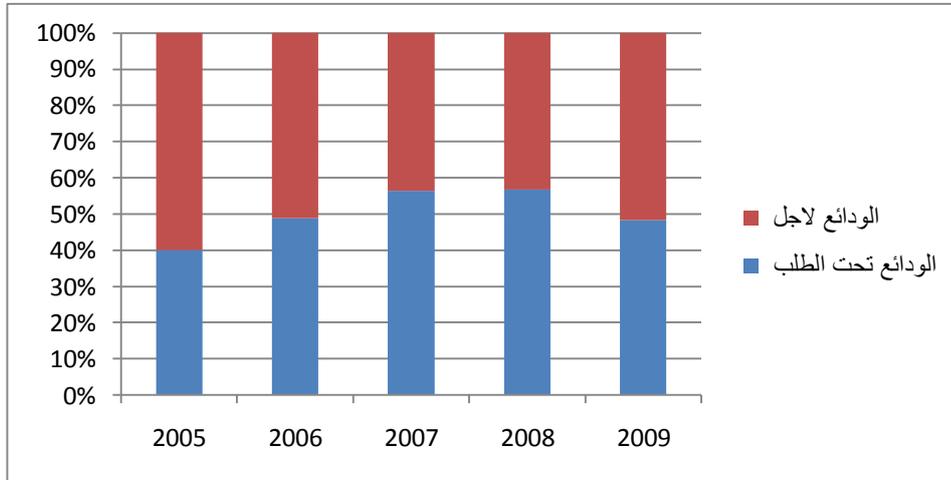
و يعتبر ارتفاع حجم الودائع لأجل مؤشرا على زيادة التكاليف و بالتالي فإن المصارف العامة تتحمل تكاليف أكبر ناتجة عن معدلات الفائدة التي تمنحها للعملاء مقارنة مع نظيرتها الخاصة. و نلاحظ أن نسبة الزيادة في الودائع لأجل في المصارف الخاصة* ضعف ما حققته المصارف العامة و هو مايدل على السياسات و الاستراتيجيات الرشيدة التي تتبعها هذه المصارف من اجل جذب الودائع وذلك بالاعتماد على السياسات السعرية و السياسات اللاسعيرية بدرجة أكثر و التي

* تشير الى ان كل المصارف الخاصة العاملة في الجزائر ذات رأس مال اجنبي، و لاتوجد مصارف خاصة ذات رأس مال وطني.

تعتمد على تحسين و تطوير الخدمة، و يرجع ذلك الى الخبرات التي تكتسبها هذه المصارف في هذا المجال و ذلك لكونها مصارف عابرة للقارات ومتجاوزة للحدود، و في المدى البعيد يتوقع ان تؤثر سلبا على المصارف العامة نظرا لكونها تمتلك مبادئ المنافسة و بالتالي جدير بالمصارف العامة ان تغير من استراتيجيتها حتى تستطيع المحافظة على حصتها و بالتالي المحافظة على مواردها المالية و تحقيق أرباح.

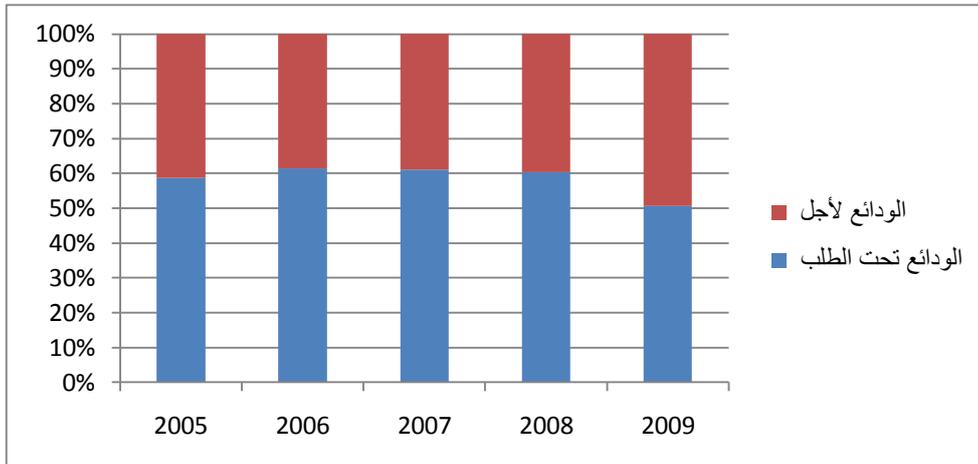
و تجدر الاشارة الى ان أبرز العوامل التي ساعدت في تحقيق هذه الزيادات المطردة في حجم الودائع لأجل تمثلت في التغييرات التنظيمية و القانونية للعمل المصرفي و الاتجاه نحو الانتشار الجغرافي و عملية الاصلاح و تبني سياسات اقتصاد السوق، كما ان ارتفاع أسعار المحروقات كان لها تأثير مباشر و إنعكاسات ايجابية على الاقتصاد الجزائري فأدت الى زيادة الودائع لأجل بسبب زيادة تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات الاقتصادية و الافراد خاصة مؤسسات قطاع المحروقات.

الشكل رقم(4-6): الودائع لأجل و تحت الطلب الى اجمالي الودائع في المصارف العامة نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009

الشكل رقم(4-7): الودائع لأجل و تحت الطلب الى اجمالي الودائع في المصارف الخاصة نسبة مئوية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن المصارف العامة تعتمد على الودائع لأجل فهي أقل من 50% ما عدا في سنة 2007 و 2008 الذي بلغت فيه حوالي 56.5% ، و تتميز الودائع لاجل بإستقرارها و ثباتها و بالتالي تمكنا من تجنب مخاطر السيولة، بالإضافة الى أن الودائع لأجل تدر عائد أعلى كلما زادت فترة بقائها في البنك.

بينما تعتمد المصارف الخاصة على الودائع تحت الطلب اذ تجاوزت نسبة الودائع تحت الطلب الى اجمالي الودائع خلال فترة الدراسة 50% حيث تتميز الودائع تحت الطلب بانعدام التكلفة، وتنتم بصفة التقلب وعدم الثبات ولهذا يجب أن تخضع للدراسة و التحليل، وذلك بالتركيز على سلوك المودعين أصحاب هذه الودائع و الذين يقسمون الى ثلاث مجموعات رئيسية* وهي:

1. **ودائع الافراد:** والتي تنقسم الى مجموعة الافراد العاديين و الافراد الاثرياء وتتميز الاولى بالثبات النسبي لأن عمليات الايداع يقابلها عمليات السحب، و تتميز الثانية بالمبالغ الكبيرة و التي تترك لفترات طويلة ثم تتعرض لسحب مبالغ ضخمة و بصورة مفاجئة .
2. **ودائع الاعمال:** ولا تكون كبيرة من ناحية الكم و لكنها كبيرة من ناحية القيمة وبالتالي يجب تحليل الدورات الاقتصادية.
3. **ودائع الحكومة:** و التي قد تتعرض الى السحب المفاجئ و بمبالغ كبيرة وبالتالي يؤدي الى حدوث ذبذبات كبيرة لا تكفل الاستقرار المنشود في الودائع الجارية .

و كذلك يجب ان لا تستثمر الودائع الجارية في الاصول طويلة الاجل التي تدر عائدا للبنك ولكن يجب ان تستخدم في أصول على درجة كبيرة من السيولة، وهذا من أجل تقادي الوقوع في أزمات السيولة.

المطلب الثاني: القروض الموزعة

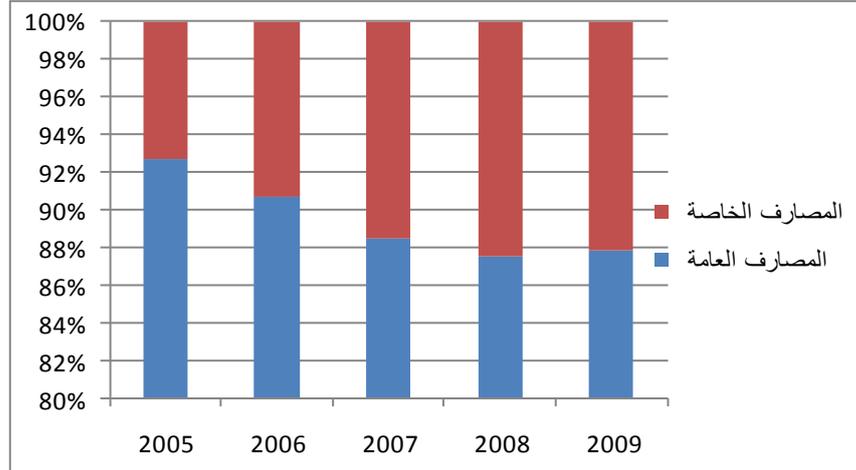
لقد عرفت القروض الموزعة من طرف المصارف تزايدا ملحوظا خلال الفترة حيث ارتفعت من 1778.9 مليار دينار في 2005 الى 3085.1 مليار دينار بنسبة زيادة تقدر ب 73.4% و هو ما ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية في البلاد، أما عن حصة المصارف العامة و الخاصة من هذه القروض فهو ممثل في الشكل التالي.

* تجدر الاشارة انه تعذر الحصول على معطيات و احصاءات حول هذه المجموعات الرئيسية .

الشكل رقم(4-8):حصة القروض للمصارف الخاصة و العامة من إجمالي القروض 2000-

نسبة مئوية

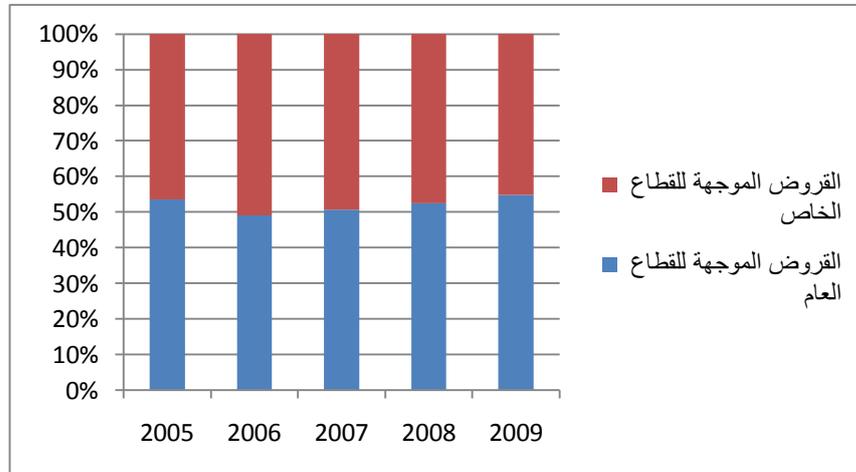
2009



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009

من خلال الشكل يتبين أن المصارف العامة تستحوذ على اغلبيه القروض، حيث فاقت هذه النسبة 87.5% خلال فترة الدراسة في حين ان المصارف الخاصة حققت حصة أقل من 12.5% من إجمالي القروض، و هذا يدل على ان المصارف العامة ستحقق ارباحا أكبر كعوائد من استثمار أموالها مقارنة مع المصارف الخاصة في حالة ما إذا كانت هذه القروض جيدة ، و ليست قروض متعثرة ، و لمعرفة مدى المخاطر التي قد تتعرض لها هذه القروض يتوجب علينا معرفة الى من توجه؟ و ماهي النسب لكل جهة؟ حيث توجه الى القطاع العمومي و القطاع الخاص، و هو ما يوضحه الشكلين التاليين:

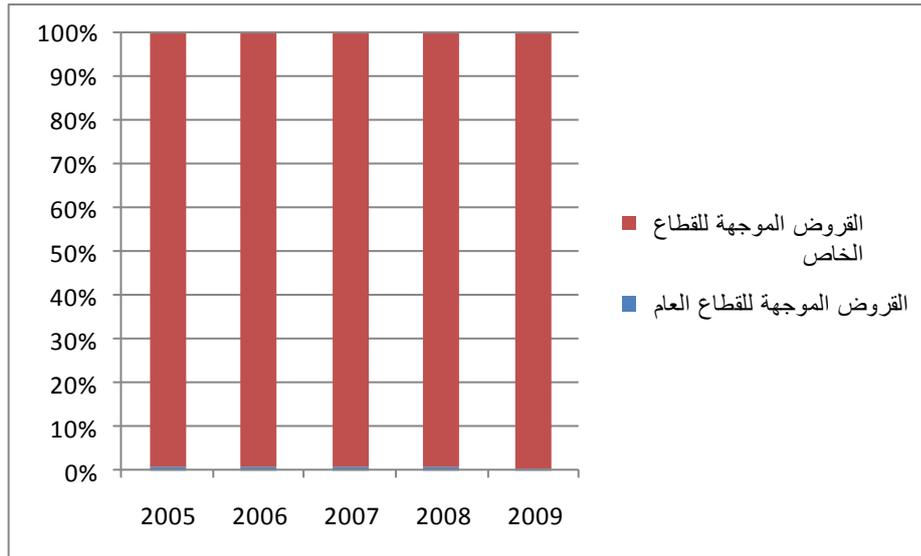
الشكل رقم(4-9):القروض الموجهة الى القطاع العمومي و القطاع الخاص في المصارف العامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009

من خلال الشكل نلاحظ ان المصارف العامة توجه ما يزيد عن 50% من الاستثمارات الموجهة للقروض الى قروض في المؤسسات العمومية و هو ما يجعل هذه القروض قليلة المخاطر بإعتبارها مضمونة من طرف الدولة ، و الدولة هي ذلك الشخص المعنوي الذي لايموت و لايفنى، و بالتالي فإن المخاطر التي تتعرض لها المصارف العامة من جراء قيامها بعملية الاقراض هي مخاطر محدودة و قليلة، خاصة في ظل قيام البنك المركزي بفرض تشريعات تحد من تمويل القروض ذات المخاطر، مثل القروض الشخصية التي تهدف الى تمويل السيارات السياحية.

الشكل رقم (4-10): القروض الموجهة الى القطاع العمومي و القطاع الخاص في المصارف الخاصة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009 .

من خلال الشكل يتبين لنا أن المصارف الخاصة تعتمد على استراتيجية تركيز قروضها و منحها الى القطاع الخاص بنسبة 99% كقروض مباشرة، و من الناحية المصرفية يعتبر هذا العمل غير جيد لأن الأدبيات المصرفية تنص على ضرورة توزيع القروض من أجل تقليل المخاطر، بالإضافة الى أن منح القروض الى القطاع الخاص يشكل خطرا كبيرا مقارنة مع القطاع العمومي الذي يعتبر منعدم المخاطر.

و عليه نستنتج أن المصارف العامة أقل إحتمالا لتعرضها لمخاطر الاقراض المتمثلة في إفلاس المدنيين مقارنة مع نظيرتها الخاصة و ذلك لكونها تعتمد على استراتيجية التنوع في منح القروض خلاف المصارف الخاصة التي تعتمد على تركيز قروضها في القطاع الخاص.

المطلب الثالث: مخاطر رأس المال

من خلال مؤشر كفاية رأس المال حيث يعتبر هذا المؤشر من ابرز المؤشرات التي تقيس درجة مخاطر رأس المال التي يتعرض لها البنك ودرجة استقراره ، و يقصد بكفاية رأس المال Capital Adequacy مقدار المال الذي يكون كافيا لامتناس الخسائر التي تحدث عن التسليف والاستثمار والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف أي باختصار امتناس مخاطر توظيف الأموال فضلا عن السماح للمصرف بالاستمرار في عمله وعلى ذلك فرأس المال يجب ان يكون كافيا لكي يوفر الأمان والطمأنينة للمودعين من ناحية، وللسلطات الرقابية من ناحية أخرى، ولكي يقدم القروض ويستثمر الأموال ويوفر الخدمات المالية وبمفهوم آخر مؤشر كفاية رأس المال يوضح مدى اعتماد البنك على موارده الذاتية.

و يلاحظ أن معدل كفاية رأس المال* في سنة 2009 بلغ 19.10% بالنسبة للمصارف العامة و 35.26% بالنسبة للمصارف الخاصة¹، حيث فاقت الحدود الدنيا التي حددتها لجنة بازل بـ 8%، و ما هو يؤدي الى التقليل من المخاطر المحدقة بالمصارف الجزائرية، و تعتبر المصارف الخاصة أكثر صلابة مالية من المصارف العامة .

المطلب الرابع: كفاءة التشغيل(المردودية)

يجب على البنك تشغيل موارده تشغيلًا كاملاً، حتى يتمكن من القيام بوظيفته في الوساطة المالية وفي نفس الوقت تحقيق معدلات عائد مرتفعة كقطاع منتج، وقد روعي في مؤشرات كفاءة التشغيل عدم الاعتماد على نسبة واحدة بل تم تدعيمها بنسب أخرى لتأكيد طبيعة النتائج المستخلصة، ومن بين هذه النسب، صافي هامش دخل الفائدة، مردودية الاصول، مردودية رأس المال.

* قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بإعداد معيار بازل I والذي إشمئ على وضع أسس و قواعد موحدة على مستوى العالم لكفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية وحددت نسبته بـ (8 %) وطبقته الدول الصناعية في بادئ الأمر لتلتحق بها دول أخرى فيما بعد.

¹ أنظر التقرير السنوي 2009، بنك الجزائر، ص 115.

الجدول رقم (4-5): مؤشرات كفاءة التشغيل (المردودية) في المصارف العامة و الخاصة 2005-2009
نسبة مئوية

2009	2008	2007	2006	2005		
25.93	25.01	23.64	17.41	5.63	م ع	مردودية رأس المال*
21.84	25.6	28.01	23.4	25.43	م خ	
1.16	0.99	0.87	0.75	0.3	م ع	مردودية الاصول**
3.28	3.27	3.21	2.49	2.38	م خ	
47.99	40.07	33.39	25.11	10.7	م ع	هامش الربح***
44.02	42.31	45.83	43.71	50.88	م خ	

* = النتيجة / متوسط الاموال الخاصة

** = النتيجة / متوسط اجمالي الاصول

*** = النتائج الصافية / صافي الناتج المصرفي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009 .

1. مردودية الاموال الخاصة (رأس المال) (Return on Equity (ROE):

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصرف التجاري على توليد العوائد من توظيف اموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، فانها تدل على قدرة ادارة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية في المصرف بكفاءة عالية¹.

و تقاس مردودية رأس المال بالعلاقة التالية²:

$$\text{مردودية رأس المال} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{متوسط الاموال الخاصة}}$$

او مردودية رأس المال = مردودية الاصول × مضاعف الملكية
حيث:

$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{متوسط الاموال الخاصة}}$$

من الجدول نلاحظ انه خلال فترة الدراسة يتبين لنا أن هناك تباينا واضحا في مردودية رأس المال بين المصارف العامة و المصارف الخاصة؛ فقد تحسنت مردودية رأس المال (Return on equity (ROE في المصارف العامة بشكل معتبر في 2009 حيث بلغت 25.93% مقابل 5.63% في سنة 2005 بزيادة استثنائية قدرت بـ 360.5%،

¹ الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، مرجع سابق، ص 206.

² عبد الرحيم عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 223.

على خلاف المصارف الخاصة التي عرفت تراجعا في المردودية اذ بلغت 21.84% في سنة 2009 بعدما قدرت بـ 25.43% في سنة 2005 اذ تراجعت بنسبة 14.11% بالرغم من انها عرفت ارتفاعا في سنة 2007 اذ بلغت 28.01%.

و يعود التراجع المسجل في 2009 في نسبة مردودية الاموال الخاصة للمصارف الخاصة بشكل اساسي الى ارتفاع اموالها الخاصة المترتبة عن رفع رؤوس اموالها لكي تمتثل الى التنظيم الجديد حول رأس المال الأدنى، وذلك على الرغم من ارتفاع مبلغ نتائجها، و يرتبط انخفاض نسبة مردودية الاموال الخاصة في المصارف الخاصة بانخفاض رافعتها المالية التي انتقلت من 11 في 2005 الى 7 في 2009.

و يفسر الارتفاع الهام في مردودية الاموال الخاصة للبنوك العامة اساسا بواسطة مردودية أصولها التي ارتفعت و لكن بتناسب أقل من ارتفاع نتائجها¹.

2. مردودية الاصول: Return on Assets (ROA)

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته و قدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة²، وتشكل الموجودات أساس دخل او عائد العمليات التشغيلية في المصرف، اذ يتناسب اجمالي العائد طردا مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالغلة الاجمالية لاستغلال المصرف ما لديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها، و تقاس مردودية الاصول بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية الاصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ومن الجدول السابق نلاحظ أن مردودية الاصول في تزايد مستمر سواء في المصارف الخاصة أو العامة، حيث انتقلت في الاولى من 0.3% في 2005 الى 1.16% في 2009، بزيادة قدرت بـ 286.66%، أما المصارف العامة فقد انتقلت فيها مردودية الاصول من 2.38% في 2005 الى 3.28% في 2009 بزيادة قدرت بـ 37.8% حيث نلاحظ ان نسبة الزيادة في المصارف الخاصة تفوق بكثير نسبة الزيادة في المصارف العامة بالرغم من ان مردودية الاصول في المصارف العامة أكثر من نظيرتها في المصارف الخاصة، و هو ما يدل على أن الوضع الحالي في المصارف العامة أحسن من المصارف الخاصة، الا أن المصارف الخاصة ممكن ان تكون افضل حالا في المستقبل وذلك لكونها تبذل جهود كبيرة لرفع مردوديتها و هو ما ظهر من خلال الزيادة السريعة في نسب مردوديتها.

¹ التقرير السنوي 2006، بنك الجزائر، اكتوبر 2007، ص 114.

² الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، مرجع سابق، ص 205.

و تجدر الإشارة الى ان ارتفاع مردودية الاصول ترجع الى استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل وكذا اعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية، بالإضافة الى زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات و زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات اخرى.

و تعتبر كافة مؤشرات المردودية في المصارف الخاصة أحسن بكثير من نظيرتها العامة على طول فترة الدراسة .

3. هامش الربح:

إن هامش الربح، الذي يقيس الجزء من الهامش المصرفي المحتفظ به من طرف المصارف بعد حذف مصاريف التشغيل (المصاريف العامة و المؤونات المشكلة لتغطية مخاطر القروض)¹، قد تطور في 2009 في اتجاه متعاكس بالنسبة لمجموعتي المصارف، فبينما تزايد بشكل متواصل على مدى فترة الدراسة بالنسبة للمصارف العمومية منتقلا من 10.7% في 2005 الى 47.99% في 2009، فان هامش الربح للمصارف الخاصة، و الذي كان في مستوى أعلى من هامش المصارف العمومية في 2005 قد تراجع من 50.88% في 2005 الى 47.99% في 2009.

وإذا كان فارق هامش الربح بين المصارف العمومية و الخاصة يعكس تحكما أفضل في مخاطر القرض من طرف المصارف الخاصة طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2009، فان تطور هذه الهوامش يبين أن هذا التحكم في المخاطر قد تحسن في المصارف العامة و تدهور نوعا ما في المصارف الخاصة.

المطلب الخامس: درجة سيولة البنك²

يتمثل الهدف من التعرف على درجة سيولة البنك في تحديد كفاءة البنك في إدارة الأصول بكفاءة وتوزيع الاموال المتاحة للاستثمار في كافة أوجه الأصول بأقصى كفاءة مما يحقق أقصى عائد وأقصى درجات الأمان للسيولة و لا يكون نسب التوظيف لأصل على حساب الآخر، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك: نسبة القروض لاجمالي الاصول، ونسبة القروض لإجمالي الودائع :

- القروض لاجمالي الاصول؛
- القروض لاجمالي الودائع.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، ص 118.

² نجوى عبد الله سمك، كفاءة البنوك المصرية في مواجهة المنافسة العالمية، جامعة القاهرة، ص 60.

الجدول (4-6) : نسبة القروض الى كل من الاصول و الودائع في المصارف العامة و الخاصة

المصارف الخاصة		المصارف العامة		
القروض / الودائع	القروض / الاصول	القروض / الودائع	القروض / الاصول	
1.6	0.98	0.96	0.96	2008
1.21	0.98	0.97	0.98	2009

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2009

من الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة في المصارف العامة مرتفعة عن نظيرتها في المصارف الخاصة و هو ما انعكس في انخفاض نسبة القروض لاجمالي الاصول و القروض لاجمالي الودائع، و بالتالي رغبة المصارف العامة في الحافظة على نسبة سيولة عالية و هو ما خفض من معدلات ربحية هذه البنوك إلا أن هذا يعكس عدم كفاءة الادارة بصفة عامة في التوفيق بين جانب الأصول والخصوم.

و مما أثر ايضا على ربحية المصارف العامة هو طبيعة الملكية لهذه المصارف لان الملكية العامة قيدت حرية المصارف في تحديد هيكل الاستخدامات، و انعكس ذلك في شكل سلسلة من الديون المتعثرة و المتراكمة بسبب تمويلها لمشايخ دعم الشباب، و ايضا تمويلها لكثير من المشروعات الحكومية الكبرى التي لها اهمية في دفع عملية التنمية، ولكنها تعد مشاريع طويلة الاجل لا تتماشى مع هيكل ودائع هذه البنوك.

و على الرغم من ذلك فان هذه المصارف باحجامها الكبيرة إستطاعت ان تحقق العديد من التطورات لخدمة العملاء و توسعت في اصدار بطاقات الائتمان و استخدام ماكينات الصراف الآلي . ATM

و هذا لاينفي مدى احتياج هذه المصارف الى اعادة هيكلة مالية لحل مشاكل الديون المتعثرة بها، و اعادة هيكلة تشغيلية حتى تستطع هذه المصارف أن تأخذ قرارات التشغيل بناء على أسس اقتصادية.

خلاصة الفصل :

بعد الدراسة التحليلية لوضعية المصارف الجزائرية تبين لنا على المستوى الكلي ان قدرة المصارف التجارية محدودة في تمويل التنمية و هو ماجعل البنك المركزي يهدف الى تحقيق التنمية اكثر من المحافظة على قيمة العملة، وان المصارف الجزائرية ذات اصول صغيرة مما يجعلها قادرة على استيعاب مؤسسات مالية جديدة، و يلاحظ عليها ايضا ارتفاع درجة التركيز اذ تستحوذ المصارف العامة على حوالي 89% من اجمالي الاصول في نهاية 2009 مما يقلل من درجة المنافسة وكذا نقص كفاءة الوساطة المالية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.

وعلى المستوى الجزئي فنجد ان المصارف العامة تستحوذ على اغلبية الاصول و الودائع وكذا القروض، و عرفت القروض ارتفاع مطردا من 2005 الى 2009 و هو ماينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية في الدولة، و توجه المصارف العامة اغلب قروضها الى القطاع العام خلاف المصارف الخاصة التي توجه اغلب قروضها الى القطاع الخاص، و فيما يخص مؤشرات المردودية وكفاية رأس المال فتعتبر المصارف الخاصة أحسن بكثير من نظيرتها العامة بينما نجد ان نسب السيولة في المصارف العامة مرتفعة عن نظيرتها في المصارف الخاصة.

تمهيد الفصل :

يرى الاقتصاديون أن اصلاح و تكييف النظام المصرفي الجزائري ليواكب التحولات العالمية ينقسم الى قسمين رئيسيين : القسم الاول هو تكييف و اصلاح البنك المركزي والقسم الثاني هو تكييف و اصلاح البنوك التجارية.

و يتجلى تكييف البنك المركزي في استقلالية أكبر في إدارة السياسة النقدية و الائتمانية وتعديل القوانين و الأطر التنظيمية، باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، هذا بالإضافة الى اعطاء البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف و الرقابة على البنوك التجارية للتأكد من سلامة و وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي.

أما بالنسبة لتكييف البنوك التجارية وهو ما سنتطرق له في هذا الفصل، فيلاحظ ان كثير من البنوك التجارية خاصة في الدول النامية قد اعترها الضعف بسبب السياسات النقدية و الائتمانية التي كانت موجهة من قبل الحكومات في أغلب الأحيان أو بسب سوء الادارة و عدم وجود الكفاءات المصرفية...الخ ولهذا فان سياسات الاصلاح و التكييف يجب أن يكون هدفها الرئيسي هو تقوية و تعزيز المركز المالي للبنوك التجارية و خلق البيئة المناسبة و الملائمة للعمل المصرفي وهذا من اجل تحقيق وتلبية رغبات الزبائن عن طريق تقديم خدمات ذات جودة عالية وباسعار ملائمة، وهو مايزيد من الديناميكية في النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في احداث التغيير في الصناعة المصرفية فلازلنا في بداية طريق طويل من التغيير و التطور ويجب علينا ان نستثمر الكثير من الجهد و المال في التكنولوجيا، و تاهيل الكوادر البشرية لتبقى قادرة على الاستثمار و المنافسة و لذلك سوف نتطرق الى كل من :

المبحث الاول: الإهتمام بحوكمة المصارف

المبحث الثاني: الإتجاه نحو الإندماج المصرفي و البنوك الشاملة

المبحث الثالث: تبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي- تحقيق رضا العميل و الجودة المصرفية-

المبحث الرابع: تحديث وسائل الدفع

المبحث الخامس: إصلاح نظم الرقابة والإشراف - زيادة الأمن المصرفي و تحسين نظم الانذار

المبكر -

المبحث الاول: الإهتمام بحوكمة المصارف

يعتبر موضوع حوكمة الشركات * Corporate Governance أحد أبرز الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير منذ منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين و حتى الآن، حيث اعطى له الباحثين و الكتاب أهمية كبيرة و كذا المنظمات الدولية و المهنية و اصبح يعرض و يناقش في الندوات و المؤتمرات الوطنية و الدولية، و ازداد أهمية أكثر عقب الأزمة المالية الآسيوية التي انفجرت في 1997 ، و كذا الفضائح المالية التي تعرضت لها الشركات الأمريكية سنة 2001 عندما أعلن عن افلاس 216 شركة نتيجة عن عجزها عن سداد التزاماتها من أهمها شركة Worldcom Enron ، فضلا عما شهده العالم عام 2002 ، من انهيار عدد من الشركات العالمية العملاقة، و الأزمة المالية 2008 لأسباب متعددة من بينها الجشع الغش و التضليل و العبث و الأخطاء المحاسبية و الابتعاد عن أساسيات الادارة المصرفية، فضلا عن تدني أخلاق المهنة و أخلاق ادارة الشركات و المصارف و مكاتب التدقيق العالمية التي ثبت تواطؤها مع تلك الشركات و منها شركة Anderson العالمية للتدقيق، نتيجة لذلك فقد المجتمع جزء من ثقته في الأنظمة الادارية و المحاسبية و الرقابية مما أثر سلبا على قرارات الاستثمار في البورصات العالمية.

و المصارف الجزائرية ليست بعيدة عن نظيرتها في الدول الاخرى فهي ايضا عرفت فضائح مالية كبيرة من أهمها و أشهرها فضيحة بنك الخليفة التي أطلق عليها فضيحة القرن، و هي بحاجة أيضا الى متابعة أدائها و الوصول بأدائها الى أفضل مستوى ممكن.

كل هذه الاحداث و الظروف جعلت من مفهوم حوكمة الشركات يتصدر الموضوعات التي شغلت شركات الاعمال و المنظمات الدولية من اجل وضع طريقة عملية لتطبيق هذا المفهوم في قطاع المصارف لتجنب تكرار و قوع الازمات المالية .

المطلب الأول: مفهوم حوكمة المصارف

أولاً: تعريف حوكمة الشركات و حوكمة المصارف

1. حوكمة الشركات:

على الرغم من شيوع تداول مصطلح حوكمة الشركات في كافة المجالات المعرفية و الاصدارات الدورية للعديد من المنظمات المهنية و الدولية، الا انه يلاحظ على الصعيد العالمي انه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين و المحللين لمفهوم حوكمة الشركات و قد يرجع ذلك لتداخله في العديد من الامور التنظيمية و الاقتصادية و المالية و الاجتماعية للشركات.

* يطلق عليها كذلك الحوكمة المؤسسية، الادارة الرشيدة، الادارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية ومصطلحات اخرى.

و يعتبر مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، و التي أتفق عليها فهي: « أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة »¹.

و نظرا للتزايد المستمر الذي اكتسبه مفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت عدد من المنظمات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة و على رأس هذه المؤسسات نجد كل من البنك الدولي بالإضافة الى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE وكذا مؤسسة التمويل الدولية IFC حيث يطلق على هذه التعريفات بالتعريفات المهنية : فالبنك الدولي يعرف الحوكمة على انها « الحالة التي يتم من خلالها ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية ».

أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE فتعرفها على انها « النظام الذي يمكن من خلاله مباشرة و مراقبة عمليات الشركة، بحيث يحتوي هذا النظام على توزيع متنسق للحقوق والمسؤوليات بين الاطراف المهتمة بالشركة، و كذلك شرح اجراءات و قواعد اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، ومن ثم فان نظام حوكمة الشركات يوفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة والوسائل التي يتم من خلالها التأكد من تحقيق تلك الاهداف ومراقبة أداء الشركة »²، و هذه الرؤية للحوكمة تركز على بيئة الرقابة فقط، الا ان المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA يأخذ برؤية أوسع لحوكمة الشركات على انها تشمل بالإضافة الى بيئة و أنشطة الرقابة التأكد من تحقيق الشركة لاهدافها و تقييم المخاطر التي تهدد امكانية استمرارها في المستقبل.

و تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها « هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها »³.

2. حوكمة المصارف :

لا يخرج مفهوم حوكمة المصرف في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات حتى يذهب البعض الى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية، او حوكمة الشركات في القطاع

¹ ابراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الاموال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 160.

² محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة: مراجعة استقصائية قضائية- مراجعة الأداء البيئي- مراجعة حوكمة الشركات- جودة المراجعة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 414.

³ Alamgir, 'Corporate Governance: A Risk Perspective', paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8/2007

المصرفي او حاكمية الشركات في المصارف، و ان التعاريف التي نوردتها ادناه ماهي الا تعبير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية او غير المالية و لكن بصيغات او تعابير لفظية مختلفة¹.

- تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الادارة و الادارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، و بازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبة ادارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، لذا أصبحت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين و من يمثلونهم في مجلس ادارة البنك².
- تتضمن الحوكمة أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الادارة و الادارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف و مراعاة حقوق حملة الأسهم و حماية حقوق المودعين و الفاعلين الداخليين، بالإضافة الى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين و التي تحدد من خلال الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة و هم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على أداء البنوك.
- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاق بازل 2: تعني الحاكمية بصفة عامة الادارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الادارة، الحكومة.... الخ) و محاولة تلافي تعارض المصالح و ذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، و يضمن ادارة المصرف خصوصا ادارة المخاطر و بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي.³

ثانيا: المستفيدون من حوكمة الشركات

ان الشركات التي تدار بشكل جيد تعطي قيمة للمستثمرين والمقرضين والعاملين والعملاء بل والمجتمع على حد سواء، كما أن الحوكمة الرشيدة للشركات تساهم في خلق مناخ جيد للاعمال مما يشجع الاستثمارات المحلية و الاجنبية و هو الامر الذي يؤدي دوره لخلق فرص عمل و زيادة رفاهية المواطنين.

¹ الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء المالي و المخاطرة، اليازوري، عمان الاردن، ط 1 ، 2011، ص 29.

² المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة، مصر، ص 1.

³ الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، مرجع سابق، ص 31.

أ. الشركات:

الشركات التي تدار بشكل جيد يكون أداؤها أفضل فالشركات التي تطبق أسس الحوكمة الرشيدة تتوقع تخفيض تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع ان تجتذب مستثمرين على نطاق واسع، ومعظمهم من الذين يسعون للاستثمار طويل الاجل، كما انه من المتوقع ان تتحسن ادارتها في مجالات اخرى مثل اعداد استراتيجية للشركة علاوة على انها تضمن ان الاستحواذ او الدمج يتم لاسباب عملية سليمة وان نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء. ومن الاهمية بمكان ان تقلل الشركة من احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة بما في ذلك تعرضها للدعاوى القانونية، كما ان الشركة اذا تصرفت بمسؤولية و بعدل يمكن ان تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل اصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين و العاملين و العملاء و الموردين ومجتمعهم المحلي.

ب. المستثمرون و حملة الاسهم:

يدرك المستثمرون احتمالات حصولهم على عائد أكبر من الشركات التي تدار بشكل جيد، ومن ثم فهم مستعدون للدفع مقابل حصولهم على هذا العائد المرتفع كما انهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع و الاهمال و استهتار المديرين او محاباتهم لذوي الصلة بهم. فالحوكمة الرشيدة تحمي حقوق المستثمرين، و خاصة حقوق الاقلية من حملة الاسهم، بما في ذلك حقهم في ابداء رأيهم بشأن ادارة الشركة و في المعاملات الكبرى، اضافة الى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم، كما ان الحوكمة توفر للمستثمرين نسبة أكبر من السيولة و ذلك بينائها للثقة والكفاءة في أسواق المال، الامر الذي يتيح لهم فرصة اكبر في تنويع اصولهم و بيعها اذا أرادوا ذلك و اخيرا، فان إجراءات الحوكمة الرشيدة لمواجهة احتمالات فشل الاعمال تحمي الدائنين و تحد من مسؤولية حملة الاسهم.

ت. أصحاب المصلحة و المجتمع:

تقوم فكرة الحوكمة على اساس احترام الشركات لالتزاماتها اتجاه عمالها وزبائنهم و مورديها و المجتمعات التي تعمل فيها وغيرهم من المتعاملين فهي بذلك تعمل على توفير فرص عمل داخل المجتمع و تقوي الثقة في الاقتصاد الامر الذي يؤدي الى حصد مزايا ادارة الشركات على نحو جيد، وتحمي الاقتصاد من الوقوع في الازمات المصرفية، وتنمية اسواق المال و بالتالي تعد امر مهم جاذب للاستثمارات الاجنبية.

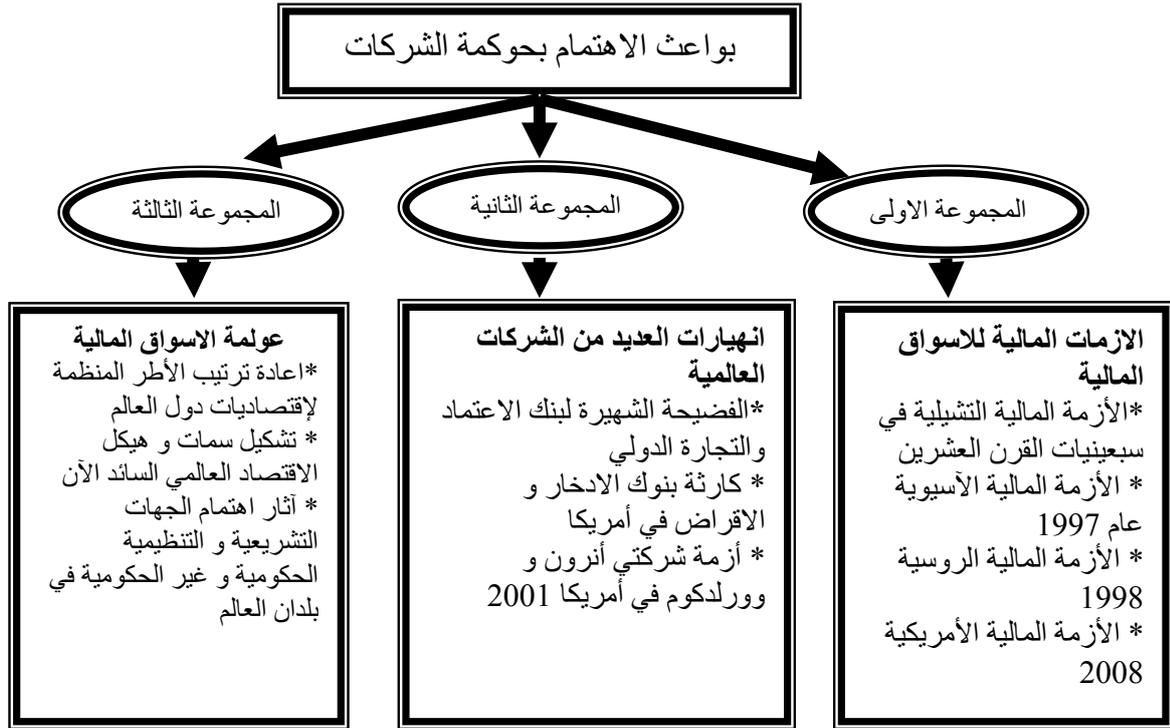
ان التحول الى حوكمة افضل للشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة الديمقراطية الرشيدة في شركات القطاع العام، حيث يكثر في هذا الاخير مظاهر الفساد وتمكن الحوكمة عن طريق مبدأ الشفافية من القضاء على الفساد.

و نجد في الكثير من الاسواق الناشئة ان حوكمة الشركات تعتبر عاملا ضروريا لتغيير العلاقة بين رجال الاعمال و الدولة و هو مايساهم في قيام اقتصاد منفتح اكثر بين الحكومة و القطاع الخاص ذلك ان اضعاف عنصر الشفافية على هذه العلاقة نتيجة للحوكمة الرشيدة يساعد على استبعاد المحسوبية.

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات

يعود ظهور مفهوم حوكمة الشركات الى ثلاثينيات القرن الماضي الا ان الاهتمام بها كان واضحا في منتصف الثمانينات خاصة بعد الانهيارات العنيفة التي عصفت بالاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء كانهيار مؤسسة الادخار و الاقراض الامريكية في سنة 1994 و ازمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997، و الازمة المالية في روسيا عام 1998 ، و الازمة المالية العالمية في سنة 2008، و قد كان للعولمة المالية و افرازاتها العديد من النتائج التي ادت الى حدوث مثل هذه الازمات مما دفع بالعديد من الدول الى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مثل صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، و ايضا صدور قانون سارينز اوكسلي في سنة 2002 في الولايات المتحدة الامريكية ، و صدور قانون الامن المالي في فرنسا و أيضا القواعد الاحترازية التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الشكل رقم (5-1): بواعث الاهتمام بحوكمة الشركات



المصدر: محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص 422.

و عليه فان اهمية حوكمة الشركات تتجلى في الفصل بين الملكية و الادارة في الشركات المملوكة للجمهور، اذ غالبا ما يعمل المستثمرون بتكليف اشخاص آخرين من اجل ادارة شركاتهم و هذا قد يرجع الى نقص خبراتهم في مجال الادارة او قد يرجع الى عدم وجود الوقت للعمل الاداري، و في ظل هذه الوضعية فان المديرين و أعضاء مجلس الإدارة لن يتأثروا بخسائر الشركة و ضياع الأرباح اذا ما فشلت الشركة في أدائها، و بالتالي فانهم قد يتخذون قرارات تضر باستثمارات المساهمين، او قد يفرطون في المخاطر اذا اصبحت مناصبهم مهددة، أو قد لا يقومون بالمخاطرة بالدرجة الكافية اذا كان لديهم الاحساس بالامان في مناصبهم.

ثم ان الاقتصاديات الصاعدة و النامية بحاجة ماسة للحوكمة ذلك ان مثل هذه الاقتصاديات عادة ما تتعرض الى مجموعة من المشاكل مثل: عدم احترام العقود و القوانين، و نقص حقوق الملكية، و الاضرار بصغار الملاك، و نهب الاصول... الخ.

و تجدر الاشارة الى ان حوكمة الشركات لها اهمية بالغة بالنسبة لشركات القطاع العام و هي بنفس قدر اهميتها بالنسبة للقطاع الخاص، و قد بدا و اضا في الاونة الاخيرة سعي سلطات الدول الى ارساء حوكمة الشركات في مؤسسات القطاع العام و كذا جهودها المبذولة لتحقيق هذا الهدف،

وهذا من اجل القضاء على الفساد في القطاعات العامة، و كذا عند عملها على اعداد مؤسسات القطاع العام للخصخصة.

المطلب الثاني: مبادئ، اهداف و محددات حوكمة الشركات

اولا: مبادئ حوكمة الشركات

اصدرت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات وقامت بتعديلها في ابريل 2004 حيث تساعد هذه المبادئ و الارشادات كل من الدول الاعضاء و غير الاعضاء بالمنظمة لتطوير الاطر القانونية و المؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات في كل من الشركات العامة و الخاصة سواء المتداولة او غير المتداولة اسهمها في أسواق المال، من خلال تقديم عدد من الارشادات لتدعيم ادارة الشركات و كفاءة أسواق المال و استقرار الاقتصاد ككل، و تقسم هذه المبادئ الى خمس مجموعات من معايير التقييم تشمل ما يلي¹:

المبدأ الاول: أسس إطار فعال لحوكمة الشركات

يرسي هذا المبدأ الاطار العام المهم للمبادئ الاخرى، حيث يتوجب على الاسواق ان تتمتع بالشفافية والكفاءة، و سيادة القانون، وأن يكون فصل واضح للمسؤولية بين السلطات.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين: The Right of shareholders

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين حيث:

1. تتضمن الحقوق الاساسية للمساهمين ما يلي:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية؛

- نقل او تحويل ملكية الاسهم؛

- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة؛

- المشاركة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛

- انتخاب أعضاء مجلس الادارة؛

- الحصول على حصص من ارباح الشركة.

2. للمساهمين الحق في المشاركة ، و في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة

بالتغييرات الاساسية في الشركة، و من بينها:

- التعديلات في النظام الاساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الاساسية

للشركة؛

¹ انظر كلا من: - جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي و العشرون، ترجمة سمير كريم، ط 3 ، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE). و اشنطن 2003، ص ص 184، 151.

- بريس عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 216.

- طرح أسهم اضافية؛

- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

3. ينبغي ان تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي احاطتهم علما بالقواعد، التي تحكم اجتماعات المساهمين، ومن بينها قواعد التصويت:

- يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بشأن تواريخ و أماكن و جداول أعمال الاجتماعات العامة، بالاضافة الى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات؛

- يجب اتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة الى مجلس الادارة و لإضافة موضوعات الى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك؛

- ينبغي ان يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يجب ان يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة، سواء كانت حضورية أو بالإنابة؛

- ينبغي السماح لهيئات الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال و يتسم بالشفافية.

4. يجب ضمان الصياغة الواضحة و الافصاح عن القواعد و الاجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، و يصدق ذلك ايضا على التعديلات غير العادية، مثل عملية الإندماج و بيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم، كما ان التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها، و أن تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين و فقا لفئاتهم المختلفة.

5. يجب ألا تستخدم لتحسين الادارة التنفيذية ضد المساءلة.

6. ينبغي أن يأخذ المساهمون - ومن بينهم المستثمرون المؤسسون - في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين: The Equitable Treatment of Shareholders

و تعني المساواة بين حملة الاسهم داخل كل فئة و كذلك حقهم في التصويت في الهيئة العامة فيما يتعلق بالقرارات الاساسية و الهامة في الشركة و العمل على حمايتهم من أي عملية استحواذ او دمج مشكوك فيها، و كذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح أو الاطراف المرتبطة بالشركة The Role of Shareholders

و يعني احترام حقوقهم القانونية و التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق و تعزيز دورهم في المشاركة بالرقابة على الشركة و حصولهم على المعلومات المطلوبة، و يقصد بأصحاب المصالح حملة السندات والبنوك و العملاء و غيرهم ممن يرتبطون بمصالح مع الشركة.

المبدأ الخامس: الإفصاح و الشفافية: Disclosure and Transparency

ينبغي ان يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق - وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي و الأداء، و الملكية، و أسلوب ممارسة السلطة.

1. يجب ان يشتمل الإفصاح و لكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

- النتائج المالية و التشغيلية للشركة؛
- أهداف الشركة؛
- حق الأغلبية من حيث المساهمة، و حقوق التصويت؛
- أعضاء مجلس الادارة، و المديرين التنفيذيين الرئيسيين، و المرتبات و المزايا الممنوحة لهم؛
- عوامل المخاطرة المنظورة؛
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين و بغيرهم من أصحاب المصالح؛
- هياكل و سياسات حوكمة الشركات.

2. ينبغي اعداد و مراجعة المعلومات، و كذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الاسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية و كذا بمتطلبات عمليات المراجعة؛

3. يجب القيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقلة، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد تقديم القوائم المالية؛

4. ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات امكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم و بالتكلفة المناسبة.

المبدأ السادس: مسؤولية مجلس الادارة: The Responsibility of the Board

يجب ان يتيح اطار حوكمة الشركات الخطوط الارشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب ان يعزز المتابعة الفعالة للادارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة وأن تضمن مساهمة مجلس الادارة من قبل الشركة و المساهمين ما يلي:

1. يجب ان يعمل اعضاء مجلس الادارة على اساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على اساس النوايا الحسنة، و سلامة القواعد المطبقة، كما يجب ان يعمل على تحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

2. حينما ينتج عن قرارات مجلس الادارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فان المجلس ينبغي ان يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
3. يجب ان يضمن مجلس الادارة التوافق مع القوانين السارية وان ياخذ في الاعتبار اهتمامات كافة اصحاب المصالح.
4. يتعين ان يضطلع مجلس الادارة بمجموعة من الوظائف الاساسية من بينها:
 - أ. مراجعة و توجيه استراتيجية الشركة، و خطط العمل السارية و سياسة المخاطرة، و الموازنات السنوية، و خطط النشاط، وان يضع اهداف الاداء وان يتابع التنفيذ و أداء الشركة، كما ينبغي ان يتولى الاشراف على الانفاق الرأسمالي و على عملية الاستحواذ، و بيع الاصول.
 - ب. اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين و تقرير المرتبات و المزايا الممنوحة لهم و متابعتهم وايضا - حينما يقتضي الامر ذلك - احلالهم و متابعة خطط التعاقب الوظيفي.
 - ت. مراجعة مستويات مرتبات و مزايا المسؤولين التنفيذيين و أعضاء مجلس الادارة و ضمان الطابع الرسمي و الشفافية لعملية ترشيح اعضاء مجلس الادارة.
 - ث. متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للادارة التنفيذية و مجلس الادارة والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة و إجراء تعاملات لاطراف ذوي صلة.
 - ج. ضمان سلامة التقارير المحاسبية و المالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، و ايجاد نظم الرقابة الملائمة، و بصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة و الرقابة المالية، و الالتزام باحكام القوانين.
 - ح. متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجالس في ظلها و اجراء التغييرات المطلوبة .
 - خ. الاشراف على عملية الافصاح و الاتصالات.
5. يجب ان يتمكن مجلس الادارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، و أن يجري ذلك - بصفة خاصة - على نحو مستقل عن الادارة التنفيذية.
6. يتعين أن ينظر مجلس الادارة في امكانية تعيين عدد كاف من الاعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح. ومن أمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية: التقارير المالية، و ترشيح المسؤولين التنفيذيين، و تقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
7. لكي يتحقق القيام بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الادارة امكانية الحصول على المعلومات الدقيقة و ذات الصلة في الوقت المناسب.

و تجدر الإشارة الى انه عندما تم إقرار المبادئ التي أرستها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE لأول مرة سنة 1999 كان المقصود منها أساسا التعرض لمشكلة الملكية الفردية والرقابة داخل الشركات أي ضمان قدرة حملة الاسهم على مساءلة الادارة، و حينما حل موعد مراجعة تلك المبادئ سنة 2004 و قدم ممثلو القطاع الخاص من خارج المنظمة رأيهم فيها، ادركت المنظمة ضرورة اضافة هدفين أساسيين آخرين لهما اهمية كبرى بالنسبة للأسواق الناشئة هما:

- إطار مؤسسي للأسواق

حماية صغار الملاك (حملة الأسهم الأقلية)

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

تتجلى أبرز اهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية:

1. تحقيق العدالة و التركيز على الافصاح و الشفافية و حق المساءلة و العمل على التأكيد على كفاءة و نزاهة أعضاء مجلس الادارة¹.
2. حماية أصول الشركة و كذا حماية حقوق المساهمين و غيرهم من اصحاب المصالح و تعزيز دورهم في مراقبة اداء المنظمة.
3. تحسين الممارسات المحاسبية و المالية و الادارية في الشركة بما يعمل على تدعيم و استقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد و عدم حدوث انهيارات بالاجهزة المصرفية و أسواق المال العالمية و المحلية، و المساعدة في تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي.
4. تحسين و تطوير ادارة الشركة و مساعدة المديرين و مجلس الادارة على بناء استراتيجية سليمة و ضمان اتخاذ قرارات الربح او السيطرة بناء على اسس سليمة، بما يؤدي الى رفع كفاءة الأداء.
5. تحسين القيادة و تعزيز الاداء و تخفيض المخاطر، و تحسين الوصول الى الاسواق المالية و زيادة القابلية التسويقية للسلع و الخدمات.

ثالثا: محددات حوكمة الشركات²

1. المحددات الخارجية

تشير تلك المحددات الى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشمل على سبيل المثال:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: (قوانين سوق المال و الشركات و تنظيم المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية و الافلاس)؛

¹ محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص 439.

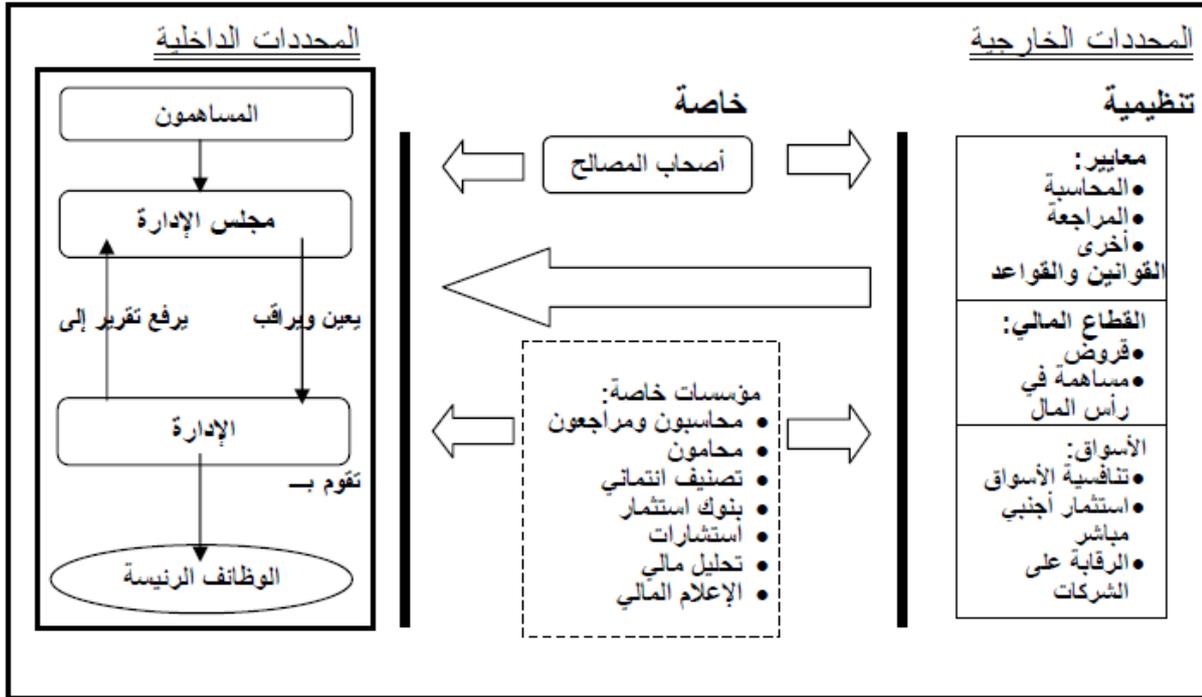
² فوزي سميحة، تقييم حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر العربية، ورقة عمل، 2003.

- كفاءة القطاع المالي (المصارف و سوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات و درجة تنافسية أسواق السلع و عناصر الانتاج ؛
 - كفاءة الاجهزة و الهيئات الرقابية (هيئة سوق المال و البورصة) ؛
 - المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة و منها (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين، المحاسبين، المحامين، الشركات العاملة في سوق الاوراق المالية).
- و تعود أهمية المحددات الخارجية، الى أن و جودها يضمن تنفيذ القوانين و القواعد التي تضمن حسن ادارة الشركة، من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي و العائد الخاص.

2. المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية الى القواعد و الاسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار و توزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة و مجلس الادارة و المديرين التنفيذيين التي يؤدي توافرها من ناحية و تطبيقها من ناحية أخرى الى تقليل التعارض بين مصالح تلك الاطراف الثلاثة.

الشكل رقم (5-2): المحددات الداخلية و الخارجية للحكومة



المصدر: هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 31.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في المصارف، ركائزها و التحديات التي تواجهها أولاً: دور الحوكمة

نظرا للدور الذي تضطلع به المصارف و الأهمية الأساسية و المتزايدة لعمل الجهاز المصرفي الذي بات يمثل ركنا من أركان التطور و الرقي الاقتصادي لأي بلد، و أحد أكثر أشكال النشاطات الاقتصادية حضورا و مثيرا للاهتمام ليس فقط من قبل الدارسين و المهتمين بل من قبل متخذي القرارات السياسية والاقتصادية في كل وقت، فهو الأداة التي تزود مختلف القطاعات الاقتصادية برأس المال النقدي والسييل لتحقيق التنمية الاقتصادية، كل ذلك دفع الحكومات للمحافظة على دور الجهاز المصرفي المهم من خلال التشريعات و القوانين و اللوائح التنظيمية و التعليمات التي تضمن الرقابة والاشراف لجعله يتلاءم مع الاهداف الاقتصادية العامة للدول، و قد أدت الانهيارات المالية إلى إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق الحوكمة المؤسسية (حوكمة المصارف) في قطاع المصارف لنقادي الأزمات التي عصفت بالكثير من المؤسسات المالية و المصرفية في مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، و استدراكا لهذه الانهيارات المالية و تماشيا مع التطورات المصرفية ولدت الحاجة الى الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي و التي تعد امر غاية في الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي¹.

- كما أن اشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الاخرى باعتبار ان المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الاخرى ومن هذه العوامل²:
1. تعتمد فعالية و كفاءة أي مصرف على مدى فعالية و أداء و انجاز ما يقوم به القطاع المصرفي ككل، فهناك احتمالية تنطبق على المشاركين في الصناعات المصرفية بأن يكون لبعض الظروف عواقبها الوخيمة ماديا في بعض الاسواق المختارة ناهيك عن ارتباطها ارتباطا و ثقيا مع النظام المالي كله، فالامان و الدقة ذات أهمية للقطاع المصرفي.
 2. يمكن ان يتعرض القطاع المصرفي الى اشكاليات جادة في السيولة عندما يفقد العملاء الثقة في سلامة و أمان اموالهم.
 3. تزود المصارف عادة بالوسائل المقبولة قبولا عاما للتمويل فهي عادة ما تكون المكان الرئيسي لإيداعات المدخرات.

¹ علاء فرحان طالب، ايمان سيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 48.

² عفاف اسحاق محمد ابوزر، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الاردني، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الادارية و المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الاردن، 2006، ص ص 176-177.

4. تقبل المصارف الاموال من القطاع العام و الجمهور، و عادة ما يتم التعامل بهذا الشأن على أساس الالتزامات المالية البعيدة الاجل و التي يتم التكهن بها و فقا لدرجة عالية من الثقة المتبادلة في استقرار طويل الامد و فقا لسلامة المؤسسات التي تتعهد بتلك الالتزامات.

5. يمكن ان تكون قيم العديد من موجودات المصارف و التزاماتها المالية متقلبة و يمكن ان يكون تقييم و تحديد اسعارها صعبا جدا، لانها لا تدخل في الصفقات التي تحدث في الاسواق المالية، و بالتالي سيقوم المصرف بصفقاته التجارية في ظل ظروف مالية معقدة و التي يصعب تقييمها و تخمين اسعارها بشكل دقيق، و سيؤثر ماديا و بسرعة كبيرة في المخاطر التي تواجه المؤسسة.

6. تعتبر المصارف دواليب هامة للنمو الاقتصادي.

و لذلك تخلق هذه الخصائص و الميزات تحديات فريدة من نوعها للاشراف على القطاع المصرفي، وتضع خطا احمر تحت اهمية انظمة ادارة المخاطر المالية الفعالة و المؤثرة، و تضع خطا احمر كذلك تحت الضوابط الداخلية الصارمة و الدقيقة جدا، ذلك انها تشير الى الحاجة الماسة الى المراقبة المستقلة و الذاتية، جنبا الى جنب بتوافر ضمانات اضافية للمراقبة المنتظمة، و لتوفير الضمان للاسواق بالنسبة لاعتمادية التقارير المالية المنشورة.

و تجدر الاشارة الى ان القطاع المصرفي بالغ التعقيد فالمراقبة الفعالة للاعمال و للشؤون الخاصة بكل مصرف و ذلك من قبل مجلس ادارتها و الادارة العليا، ضرورة كذلك للمحافظة على النظام الاشرافي الرقابي الفعال و المؤثر لانه يعمل على حماية حقوق المودعين و صانعي السياسات العامة و يتيح الفرصة للبنك المركزي لكي يعتمد على الاجراءات المؤسساتية الداخلية و بهذا سنقل احجام الرقابة والاشراف التي سيكون بحاجة اليها.

و يتوجب على المصارف التي ترغب في المحافظة على قدرتها التنافسية في قطاع عالمي يتسم بالحيوية و التجدد الدائمين و لكي تواصل الابتكار، أن تطبق أفضل ممارسات العمل المصرفي ومنها أطر الحوكمة المؤسسية لكي تتمكن من تلبية الاحتياجات المتجددة و اغتنام الفرص التي تلوح في الافق.

و تعتبر الممارسات الفاعلة للحوكمة عاملا اساسيا في كسب ثقة الجمهور بالنظام المصرفي التي تكتسب بدورها اهمية كبرى لتحقيق الاداء الأمثل للقطاع المصرفي و الاقتصاد بشكل عام.

ثانيا: ركائز الحوكمة

من أجل ان يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار اليه لابد من توافر مجموعة من الركائز التي تسهم في تعزيز هذا النظام في الشركات عموما و المصارف بشكل خاص.

1. معايير لجنة بازل

وضعت لجنة بازل في عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية و المالية و هي تركز على النقاط التالية¹:

- قيم الشركة و موثيق الشرف للتصرفات السليمة و غيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
- استراتيجية للشركة معدة جيدا، و التي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي و مساهمة الأفراد في ذلك؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الافراد للمجلس؛
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الادارة و مدققي الحسابات و الادارة العليا؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي و الخارجي و ادارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف و كبار المساهمين و الادارة العليا، او متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة ؛
- الحوافز المالية و الادارية للادارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، و ايضا بالنسبة للمديرين او الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات ام ترقيات ام عناصر أخرى؛
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو الى الخارج.

2. إنشاء لجنة الحوكمة²:

حيث يعتبر إنشاء لجنة الحوكمة احد الركائز الأساسية لإقامة الحوكمة و يضع مصرف سوريا المركزي صورة لهذه اللجنة حيث يرى أن:

أ. أهداف اللجنة:

وضع إطار و دليل الحوكمة و مراقبة تنفيذه و تعديله عند الضرورة، بحيث تتكون هذه اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين على ان لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة و يشترط ان تضم اللجنة احد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين وان يترأسها رئيس مجلس الإدارة .

¹ ابراهيم سيد أحمد، مرجع سابق، ص 166 .

² مصرف سوريا المركزي، دليل الحوكمة لدى المصارف الاسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، سوريا، 01-04-2009، ص 17-16.

ب. صلاحيات و مهام اللجنة:

تتولى لجنة الحوكمة ما يلي:

- الإشراف على إعداد و تطبيق دليل الحوكمة و مراجعته و تحديثه عند الضرورة؛
- التنسيق مع هيئة الرقابة و لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل؛
- تزويد مجلس الإدارة سنويا على الأقل بالتقارير و التوصيات بناء على النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة ؛
- التأكد من اعتماد و تطبيق استراتيجية استثمار سليمة تتلائم مع المخاطر و العوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار؛
- التأكد من الاقصاد الملائم لاصحاب حسابات الاستثمار في الوقت المناسب و بالطريقة الملائمة، وكذلك التأكد من سلامة تنفيذ عقود الاستثمار؛
- مراقبة استخدام الاحتياطي، معدل الأرباح، و مخاطر الاستثمار و تقديم التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة حول كيفية الاستخدام.

و يرى أحمد عاطف محمد ان مقومات و دعائم الحوكمة تتمثل فيما يلي¹:

- و جود قوانين و تشريعات توضح حقوق المساهمين و واجباتهم: مثل حق التصويت و حق انتخاب اعضاء مجلس الادارة و حق تعيين و عزل مراقب الحسابات، كما توضح في المقابل حقوق المجتمع على الشركة و واجباتهم تجاهها؛
- و جود رؤية واضحة تحدد معالم استراتيجية الشركة مع الادوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية وذلك من خلال ترجمتها الى خطط و أهداف قصيرة و بعيدة المدى؛
- و جود هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات و المسؤوليات، و يفرز مجموعة من الانظمة مثل نظام داخلي للشركة، و نظام للرقابة الداخلية و الأهم نظام لمحاسبة المسؤولية يوفر مجموعة من المؤشرات المالية و غير المالية اللازمة للمساءلة و تقييم الأداء؛
- و جود لجنة تدقيق لها من الصلاحيات ما يكفل لها حق ممارسة دورها الرقابي على اعمال المدقق الداخلي و الخارجي، و حق متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام ادارة الشركة بتنفيذ ما تحويه هذه التقارير من مقترحات و توصيات؛
- و جود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية و بقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن اداء الشركة ليس لاداراتها و مساهميها فحسب، بل ايضا لجميع الاطراف الاخرى ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للشركة في اتخاذ القرارات، و ذلك مثل المستثمرين

¹ أحمد عاطف محمد، دراسة اختيارية لاثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و فعالية عملية تدقيق الحسابات في الاردن، مجلة الدراسات المالية و التجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الاول، ص ص 276-534.

الحاليين و المحتملين، و المقرضين، و العملاء و الموظفين و الجهات الحكومية ذات العلاقة، و يلعب الافصاح عن المعلومات في نظام التقارير دور اساسيا في تحقيق الهدف الرئيسي لحوكمة الشركات، و هو تقليل مخاطر و أضرار تضارب المصالح المحتمل بين الشركة و الاطراف الاخرى ذات العلاقة.

أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فترى ان الاطار الاساسي لتفعيل الحاكمية المؤسسية يتكون مما يلي¹:

- كفاءة و تكامل و شفافية الاسواق المالية؛
 - الشفافية و الاتساق مع احكام القانون؛
 - توزيع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة المختلفة في التنظيم بشكل واضح لضمان خدمة مصالح الجمهور؛
 - العمل على تطبيق المعايير و البيانات المهنية.
- و بناء على ماسبق يمكن وضع الهيكل التنظيمي لحوكمة المصارف و هو ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ انظر، أحمد يوسف كليون، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الاردنية، أطروحة دكتوراة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الاردن، 2008، ص ص 38-40 .

و تجدر الإشارة الى ان نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي لا يرتبط بوضع القواعد الرقابية فقط، و لكن ايضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، و هذا يعتمد على البنك المركزي و رقابته من جهة، و على البنك المعني و ادارته من جهة أخرى.

و يجب ان تكون ادارة المصرف مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد و الضوابط، مما يساعد على تنفيذها، وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الادارة بقسميه التنفيذي و غير التنفيذي، و لجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء البنك، و ادارات التفتيش داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الادارة و المساهمين، الذين يجب ان يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء البنك ، الى جانب المساهمة في توفير رؤوس الاموال التي يحتاجها البنك.

ثالثا: دور البنوك في تعزيز و تطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها الممول الرئيسي للشركات

ان وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الاساسية لسلامة عمل سوق الاوراق المالية و قطاع الشركات، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان و السيولة اللازمة لعمليات الشركة و نموها كما ان القطاع المصرفي السليم هو احد اهم المؤسسات التي تسهم في بناء الاطار المؤسسي لحوكمة الشركات و نجد ان اهتمام البنوك بقضايا حوكمة الشركات و توفير الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان للعملاء هو المدخل الاساسي لتحفيز الشركات على تطبيق و تبني مفاهيم الحوكمة بحيث يكون توفر ممارسات سليمة للحوكمة عامل فاعل باتجاهين¹:

1. اعتبار الحوكمة أحد اركان القرار الائتماني الامر الذي يدفع المقرضين الى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الائتمان.

2. ان تتضمن أسعار الفوائد الممنوحة للعملاء مرونة ملموسة اتجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة بحيث يفتتح العملاء بجدوى الحوكمة و دورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة.

و رغم اهتمام البنوك بقضايا الحوكمة عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان الا ان هذا الاعتبار لم يرق بعد الى اعتباره احد الركائز الاساسية لمنح الائتمان و يعزى ذلك الى اعتبارات عديدة اهمها ان البنوك نفسها قد تنقصها الحوكمة و لم يتوفر بعد الوعي الكامل بأهميتها لدى مجالس الادارة و الادارة التنفيذية العليا ، اضافة الى ان الثقافة المحلية لا تزال تنظر الى قضايا الحوكمة باعتبارها قضايا قليلة الاهمية بسبب شيوع الملكيات العائلية كما ان المنافسة بين البنوك ذاتها تدفع الى التخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية و تحقيق الارباح.

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص 296-297.

ان مراجعة السياسات الائتمانية لدى البنوك يظهر مدى الحاجة الى ان تتضمن هذه السياسات فصلا يعنى بمبادئ حوكمة الشركات ضمن رؤية و اهداف البنك نفسه كما يجب ان يشمل تعريف البنك لمفهوم افضل العملاء الذين يتم منحهم سعر الفائدة الفضلى Prime Lending Rate أولئك العملاء الذين تتوفر لديهم ممارسات سليمة لمبادئ حوكمة الشركات، اضافة الى ذلك فان عملية تقييم العملاء Rating وإن كانت تعنى جزئيا بقضايا الحوكمة الا ان تفعيلها اكثر يعتبر احد الادوات التي تستطيع البنوك من خلالها تعزيز مبادئ حوكمة الشركات التي تضمن لها في النهاية تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها و ضمان عدم حدوث متغيرات مفاجئة.

ولكي يكون لاجراءات حوكمة الشركات أثر محسوس في أي اقتصاد فلا بد من وجود مجموعة حديثة ونافذة من النظم الديمقراطية الرئيسية، و تشريعات السوق، بما في ذلك نظام قانوني لتنفيذ العقود و حقوق الملكية، و على اية حال ففي معظم الاقتصاديات النامية - و منها الجزائر - عادة ما تكون المؤسسات التشريعية الخاصة بالاسواق الصاعدة ضعيفة، و نظرا لهذه الظروف فان غرس حوكمة الشركات في الاسواق النامية يتطلب ما هو أكثر من مجرد تصدير النماذج الجيدة لحوكمة الشركات و التي تعمل بصورة جيدة في الاقتصاديات المتقدمة، اذ يجب توجيه اهتمام خاص نحو انشاء المؤسسات و التشريعات السياسية و الاقتصادية التي يجري وضعها وفقا للاحتياجات الخاصة لكل دولة و التي تعطي الشركات شيئا من القوة.¹

و في الاخير تعتبر حوكمة المصارف انعكاس لنوعية الادارة حيث ان الادارة ذات المستويات الأعلى تعرف ان ارتفاع مستويات حوكمة المصارف ليس هو كل ما يسعى اليه المستثمرين، أما ما هو مطلوب الى جانب ذلك فهو المحافظة على نظام المراجعات و التوازنات في شركاتهم من اجل تواصل ارتفاع أداء التشغيل في الاجل الطويل، الى جانب منع إساءة استغلال المصرف و إساءة ادارته.

¹ كاترين ل ، كوشتا هلبينج و اخرون، تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية و الصاعدة و الانتقالية، مركز المشروعات الدولية، مارس 2002، نقلا عن ابراهيم سيد احمد، مرجع سابق، ص 632 - 633.

المبحث الثاني: الاتجاه نحو الإندماج المصرفي و البنوك الشاملة

أدت العولمة المالية والمصرفية وإزالة القيود المعيقة لتطورهما على المستوى الدولي إلى إعادة إصلاح وتنظيم داخلي متسارع في أوساط الأسواق المصرفية نتج عنها تضخم وتكبير الكيانات المصرفية، حيث أصبح موضوع الإندماج المصرفي يطرح نفسه على السلطات النقدية في دول العالم كافة و في الجزائر خاصة كأحد الحلول التي تخفف من آثار العولمة السلبية و كأحد متطلبات مواكبة التغيرات على المستوى العالمي.

المطلب الاول: مفهوم الإندماج المصرفي

أولاً: تعريف الإندماج* المصرفي:

1. لغة: دمج الشيء في الشيء: دخل و استحكم فيه، و الإندماج، هو انضمام عدة مؤسسات بعضها الى بعض انضماما تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها، و تحل محلها شركة واحدة. وتعني كلمة دمج Fusion/Merger في الاعمال التجارية، ضم شركتين أو اكثر لانشاء شركة واحدة¹.

2. اصطلاحاً: يعرف الإندماج المصرفي بأنه اتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوبانها إرادياً في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد².

3. أما من الناحية القانونية³: فالإندماج هو فناء شركة او اكثر في شركة اخرى، او فناء شركتين او اكثر، و قيام شركة جديدة تنتقل اليها ذم الشركات التي فنيت.

ويمكن تصنيف الإندماج المصرفي إلى صنفين:

أ. الإندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة، حيث ينقسم إلى:

- الإندماج المصرفي الأفقي: حيث يحدث هذا النوع من الإندماج بين بنكين أو مجموعة من

البنوك تمارس نفس نوع النشاط، وتتنافس فيه مثل البنوك التجارية، أو بنوك الاستثمار... الخ؛

* للإشارة فان الإندماج يختلف عن التملك حيث يتمثل الفرق بينهما في وضعية المساهمين، بحيث يصبحون في حالة الإندماج مساهمين في المؤسسة الدامجة، في حين انهم يتلقون في حالات التملك مبلغاً نقدياً او صكوك دائنة (سندات دين) على المؤسسة الدامجة، من دون ان يصبحوا مساهمين فيها بعد فقدانهم و وضعهم بوصفهم مساهمين في المؤسسة التي تم امتلاكها.

¹ هشام البساط، نظريات الدمج المصرفي، في كتاب الدمج المصرفي، ابحاث و مناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992، ص 72.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 152.

³ اتحاد المصارف العربية، الدمج المصرفي، ابحاث و مناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992، ص 161-162.

- **الإندماج المصرفي الرأسي:** يحدث هذا الإندماج بين البنك الرئيسي في المدينة الكبيرة والبنوك الصغيرة في المناطق المختلفة، بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة و فروعها امتدادا للمصرف الكبير؛

- **الإندماج المصرفي المتنوع:** يحدث هذا النوع من الإندماج بين مختلف البنوك بغض النظر عن كبر أو صغر حجمها بحيث يحدث هذا النوع من الإندماج تكامل في الأنشطة بين البنكين المندمجين؛

ب. **الإندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الإندماج وينقسم إلى ثلاثة أقسام :**

- **الإندماج الإرادي:** وهو الذي يتم عن طريق الرضى و الإرادة بين البنك الدامج و البنك المندمج، و في هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء المصرف المدمج ومن ثم، تقوم ادارة كل من المصرفين بتقديم كتاب الى مساهمي مصرفهم توصي فيه بالموافقة على عملية الدمج، و في حال تمت الموافقة، يقوم المصرف الدامج بشراء اسهم المصرف المدمج ويدفع قيمة الاسهم، اما نقدا او على شكل اسهم لديه ؛

- **الإندماج القسري:** وهو الذي يتم إجباريا حيث يلزم البنك المندمج - عادة ما يكون متعثرا- بالإندماج في البنك الدامج، ويشجع على ذلك قوانين تضعها السلطة النقدية مثل القوانين التي ترفع من رأس المال أو تمنح تخفيضات ضريبية؛

- **الإندماج العدائي:** وهو الذي يتم ضد رغبة مجلس إدارة البنك المستهدف، عن طريق شراء أسهمه في البورصة بمبلغ عادة ما يكون أكبر من السعر السوقي.

ثانيا: ايجابيات وسلبيات الإندماج المصرفي:

1. إيجابيات الإندماج المصرفي:

إن قيام الإندماجات المصرفية وامتلاك مصارف من نوع الـ MEGA القدرة على التوسع ضرورية لمواكبة عصر العولمة ومن بين أبرز هذه الإيجابيات نذكر:

أ. تحقيق وفورات الحجم الاقتصادي الكبير و التي يمكن أن تكون داخلية او خارجية، بحيث تمكن الاولى من تحمل أعباء التحديث التكنولوجي، و كذلك اجتذاب افضل الكفاءات و تحضير برامج التدريب الكفيلة بتطوير و تنويع الخدمات المصرفية الى جانب تجديد النظم الادارية و إعادة هيكلة الموارد البشرية وفق معايير جودة الانتاج وسرعة الانجاز، أما الوفورات الخارجية فالمراد بها تحسين شروط التعامل مع سائر المصارف و المرسلين، إما لجهة أحجام التسليفات و التوظيفات، أو

لجهة معدل العمولات، ما يعني أن كل الوفورات من شأنها زيادة العائدات و خفض النفقات¹، والتقليل من الأخطار.

ب. الدمج كوسيلة للنمو و التوسع: حيث يعتبر شراء مصارف قائمة و التوسع في عدد الفروع، من افضل الوسائل للنمو و التوسع، خاصة في حالة تقنين عملية فتح الفروع الجديدة من قبل السلطات النقدية، اذ غالبا ما يكون للمصرف القديم المدمج، عملاؤه و حصته من السوق التي ينشط فيها، في حين ان فتح الفروع يحتاج الى الجهد و الوقت للحصول على عملاء جدد، بالاضافة الى ذلك فان تحسين مستوى الخدمات المقدمة من المصرف الجديد يؤدي الى تعزيز موقع المؤسسة في السوق المصرفية، و زيادة حصتها و نشاطها بطريقة اسهل².

ت. تعزيز قدرة المنافسة: حيث بدأت المصاريف الداخلية - خاصة في الدول النامية- تعاني منافسة متزايدة و شديدة من المصارف الأجنبية الوافدة، وفي حالة عدم قيام الدول النامية بالاندماج فإن المؤثرات المصرفية ستبدأ في الميل لمصلحة المصارف الأجنبية.

ث. يتطلب الایفاء بمتطلبات لجنة بازل ان تفكر المصارف بالاندماج للتخلص من المشكلات الداخلية التي تواجه المصارف الضعيفة³، و زيادة قدرة البنك المندمج على تكوين احتياطات تدعم المركز المالي وتحقق الملاءة المصرفية ومعيار كفاية رأس المال.

ج. الاستفادة من الاعفاءات الضريبية كالاغفاءات لمدة محددة، او السماح باستيعاب خسائر شركة مندمجة عن طريق اعفاء الشركة الجديدة و خصم هذه الخسائر من ارباحها المستقبلية⁴.

ح. تحقيق الوفورات الإدارية: تؤدي عمليات الاندماج و التملك الى توفير الكفاءات الإدارية و التوسع في برامج التدريب للعماله، فينعكس هذا ايجابيا على نوعية الإنتاج و زيادة الإنتاجية.

خ. النفاذ الى السوق: حيث يمكن للشركة المستحوذة زيادة قنواتها التسويقية من خلال الشركات المستحوذ عليها على سبيل المثال يمكن للمصرف الذي يستحوذ على شركة وساطة (سمسرة) في الأسهم بيع منتجاته المصرفية الى عملاء شركة الوساطة في الأسهم بينما تستطيع شركة الوساطة توقيع عقود مع عملاء المصرف لفتح حسابات خاصة بالسمسرة.

¹ أحمد سفر، الدمج و التملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 51.

² نفس المرجع، ص 80.

³ عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج و التملك الاقتصاديان المصارف نموذجا، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص 128.

⁴ احمد عبد الفتاح، استقرار نتائج الدمج المصرفي و مستقبل الدمج المصرفي، مرجع سابق ص 187.

2. سلبيات الإندماج المصرفي:

بالرغم من إيجابيات الإندماج المصرفي إلا أنه يحتوي على بعض الآثار السلبية منها:

- أ. عدم وجود نظرية عامة للإندماج المصرفي قد يجعل من الصعب معرفة نتيجة الإندماج مسبقاً؛
- ب. قد يؤدي الإندماج المصرفي إلى نشوء أوضاع احتكارية تؤدي إلى الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء و ارتفاع معدل الرسوم المصرفية مما ينتج عنه اضطرابات السوق المصرفية وبالتالي التأثير على الاقتصاد؛
- ت. قد ينتج عن الدمج محاولة استغلال قانون الإندماج المصرفي و التقديمات التي يجيزها للحصول على قروض ميسرة طويلة الأجل بأسعار فائدة تشجيعية¹؛
- ث. زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل بحيث إن إفلاس أو تعثر بنك عملاق قد يؤدي إلى كوارث مالية مكلفة.

ثالثاً: واقع الإندماج المصرفي

إن من أبرز المؤشرات الدالة بقوة على زيادة عمليات الإندماج المصرفي على المستوى العالمي، ارتفاع قيمتها إلى 3.5 تريليون دولار في عام 2000 بعدما بلغ 2.6 تريليون دولار عام 1998 لتتخض سنة 2004 إلى 2 تريليون دولار، حيث حققت الولايات المتحدة حوالي 1 تريليون دولار أي ما نسبته 50% من قيمة الإندماج العالمي²

وتشير البيانات أيضاً انه في النصف الثاني من عقد التسعينات بلغت عمليات الإندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي خمسة آلاف عملية اندماج مصرفي، حتى ان الوحدات المصرفية الأمريكية وصلت إلى 9000 مؤسسة مصرفية سنة 2003، أما عن سنة 2004 فتشير البيانات إلى اندماج ستة من أكبر المؤسسات المصرفية الأمريكية وهي BANK OF AMERICA مع FLEET BOSTON و BANK ONE و J.P MORGAN CHASE و REGIONS FINANCIAL مع UNION PLANTERS مما نتج عنه اتساع شبكة فروع تلك المؤسسات.

بالإضافة إلى العديد من عمليات الاستحواذ التي حدثت خلال نفس العام والتي نذكر منها SANTANDER CENTRAL HIPANO الإسباني على ABBEY BANK، والذي نتج عنه تقدم الأول بعشرة مراكز ضمن قائمة الألف بنك ليحتل المركز 12 عام 2005 مقابل المركز 22 في عام

¹ مجهول صاحب المقال: ما هي الإيجابيات والسلبيات من دمج المصارف الكبيرة مع بعضها البعض، البيان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، العدد 368، يوليو 2002، ص44.

² World Economic Outlook 2005. WWW.IMF.ORG Read on 01/01/2006 .

2004، واستحوذ UNICREDIT الإيطالي على مجموعة HVB الألمانية، واستحوذ KAUPTHING BANK الإيسلندي على FIH ERHVERY BANK الهولندي¹.

وقد جاءت إستراتيجيات دمج المؤسسات ذات الفروع الكبيرة (أكبر من 500 فرع) والمتوسطة (من 100-500 فرع) بهدف جذب المزيد من العملاء وتقديم خدمة مالية أفضل، وقد اهتمت المؤسسات المصرفية بإدراج خدمات التجزئة المصرفية في تلك الشبكات حيث تعد ضمن الأنشطة مرتفعة الربحية بالإضافة إلى أنشطة الودائع.

اما في سنة 2008 فقد بلغت عملية الإندماج و الاستحواذ على المستوى العالمي 3.68 ترليون دولار، و بلغت خلال شهر اكتوبر 451.5 بليون دولار و تعتبر هذه القيمة هي الاعلى خلال سنة 2008، و قد كان قطاع الخدمات المالية أكثر القطاعات نشاطا في ما يتعلق بعمليات الإندماج والاستحواذ و هو ما يوضحه الشكل الموالي

الجدول رقم (5-1) : عمليات الإندماج و الاستحواذ وفقا للقطاع عام 2008

القطاع	عدد الصفقات	القيمة (بالمليون دولار)	متوسط القيمة (بالمليون دولار)
البنوك والشركات المالية	101	12,275	122
الرعاية الصحية	19	9,952	524
الاتصالات	24	7,786	324
التكنولوجيا العالية	85	6,142	72
العقار	40	6,069	152
الطاقة والكهرباء	42	5,149	123
الاستثمارات الصناعية	95	4,737	50
المواد	45	2,131	47
الإعلام والترفيه	35	1,184	34
السلع الاستهلاكية	25	512	20
التجزئة	18	383	21
الخدمات والمنتجات الاستهلاكية	36	318	9

المصدر : الإندماج و الاستحواذ الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة ، مجلة بحوث الاستثمار ، شركة الراجحي للخدمات المالية، المملكة العربية السعودية ، ديسمبر 2008 ، ص 06 .

¹ التطورات الحالية على الساحة المصرفية الدولية، المرجع السابق.

المطلب الثاني: البنوك الشاملة

أولاً: مفهومها

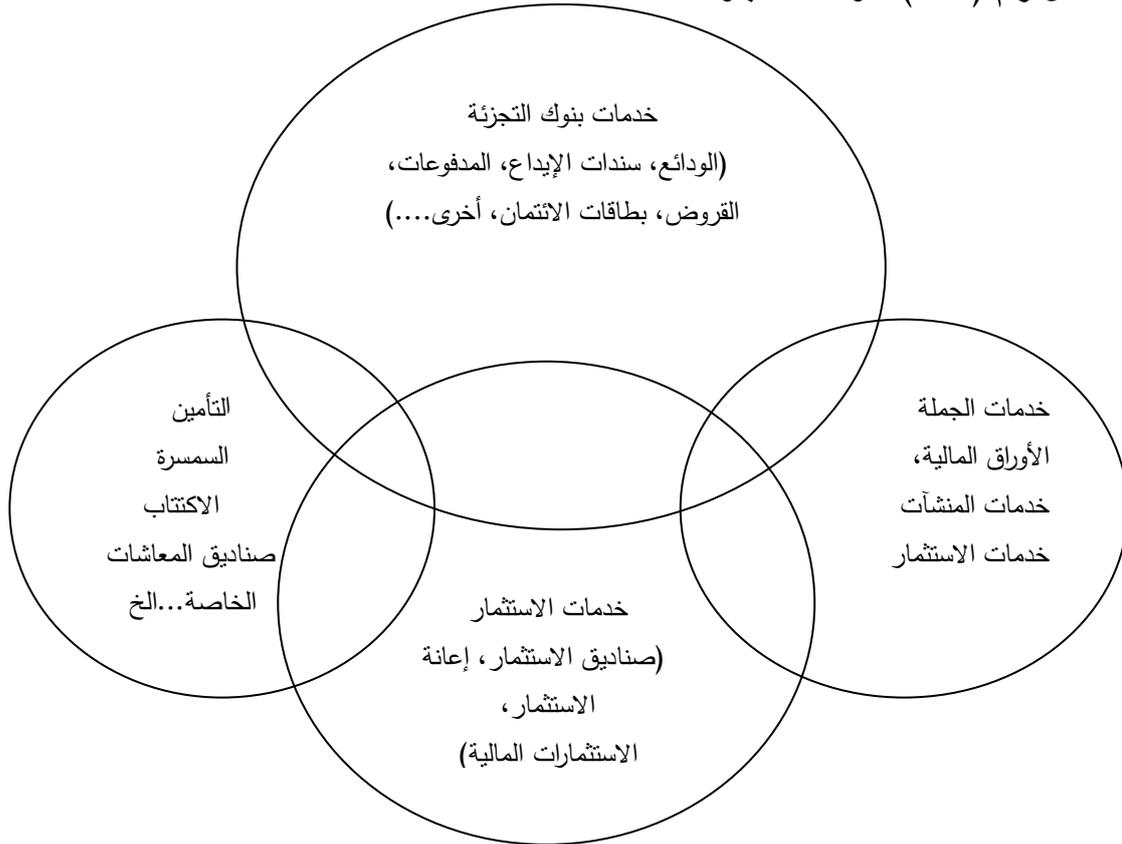
خلال العقدين الماضيين عصفت قوى التحرر والعولمة والخصخصة بالقطاع المالي والمصرفي المحلي والدولي، ومع التطور الكبير واللامتناهي الذي شهدته الخدمات المالية والمصرفية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات و الابتكارات الجديدة في الخدمات المالية، وازدياد المنافسة بين المؤسسات المالية الدولية، تنامت الضغوط على الربحية و الدخل مما دفع المصارف التجارية إلى توسيع قاعدة خدماتها ونشاطاتها ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية، مثل قيام بنك بفتح شركة تأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار أو قيام الشركات القابضة المصرفية بجمع العديد من الأعمال في إدارة واحدة توزيعاً للمخاطر ومواجهة للمنافسة.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف البنوك الشاملة UNIVERSAL BANKS بأنها:

- هي « بنوك تجارية جامعة تقوم بالوساطة و خلق الائتمان و دور المنظم، أو البنوك التي تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية و بين وظائف مصارف الاستثمار بما تتضمنه من امتلاك أسهم الشركات المساهمة و الاشتراك في ادارتها» ؛
- هو « البنك الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات و يمنح الائتمان لكل القطاعات بالإضافة الى تقديم الخدمات المتنوعة غير المستندة على رصيد مصرفي»؛
- تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال¹ ، والشكل يعبر عن الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص36.

الشكل رقم (4-5) : وظائف البنوك الشاملة



المصدر: طلعت أسعد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة، 1998 ص 37. نقلا عن عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 21.

و من خلال ماسبق يمكن ان نذكر ثلاثة خصائص اساسية تتسم بها البنوك الشاملة و هي¹:

1. أداء مجموعة متكاملة من الخدمات: حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية و المستحدثة، و تعمل على دعم الاستثمار و تنميته، كما تمارس ايضا كل العمليات المصرفية، بالإضافة الى أداء خدمات التأمين.
2. التنوع* في مصادر التمويل و الاستثمار: حيث تلجأ البنوك الشاملة إلى التنوع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية، بالإضافة إلى تنوع أدوات الاستثمار، كذلك تنوع الأنشطة التي تعمل فيها و تنوع المخاطر التي تتعرض لها.

¹ غنيم أحمد محمد، ادارة البنوك - تقليدية الماضي و الكترونية المستقبل - ، المكتبة العصرية ، مصر، ط 1 ، 2007، ص 30.
* التنوع يؤدي الى تقليل مخاطر الاستثمار، والتنوع يعني ألا ينعصر نشاط البنك في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي يكون بينها ارتباط قوي، كما يمكن أن يقضي التنوع على المخاطر الخاصة فقط أي المخاطر التي تصيب المؤسسة أما المخاطر العامة أي المخاطر التي تصيب البلد مثل: حروب، انقلاب سياسي... لا يمكن تجنبه عن طريق التنوع.

3. الانتشار: حيث تمارس البنوك الشاملة أعمالها في مناطق جغرافية متعددة تنتشر فيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو في خارج هذه الدولة.

ثانيا: الإطار العام لإستراتيجية التنوع في البنوك الشاملة¹

تقوم البنوك بإتباع إستراتيجية تنوع تعتمد على ثلاث محاور : محور خاص بمصادر التمويل، ومحور خاص بالاستخدامات المصرفية ومحور خاص بدخول مجالات غير مصرفية.

1. محور مصادر التمويل:

- وتقوم البنوك في ظل هذا المحور بما يلي:
- إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول ؛
- الإقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي ؛
- اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية ؛
- القيام بعملية التوريق.

2. المحور الخاص بالاستخدامات المصرفية:

- في هذا المحور تقوم البنوك بما يلي:
- التنوع في محفظة الأوراق المالية ؛
- تنوع القروض الممنوحة ؛
- أداء البنوك للأعمال المصرفية الاستثمارية ؛
- رسملة القروض.

3. المحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية:

- حيث يتم فيه ما يلي:
- القيام بنشاط التأجير التمويلي ؛
- القيام بنشاط الاتجار بالعملة ؛
- القيام بنشاط إصدار الأوراق المالية ؛
- ادارة الاستثمار لصالح العملاء.

لقد عرف قطاع المصارف في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين اتجاه نحو الإندماج والصيرفة الشاملة حيث وصلت مبالغ و احجام عملية الإندماج ارقام قياسية غير مسبوقة في الوقت الحالي و السبب في ذلك هو زيادة و تيرة العولمة و الازمات المالية ومن ثم الحاجة الى خلق

¹ أنظر :- النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون، 2003 ؛

- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات... ، مرجع سابق ، ص ص 54-61؛

- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة... ، مرجع سابق ، ص ص 21-26.

كيانات كبيرة تتمتع بالقدرة على التنوع في منتجاتها حتى تتمكن من المنافسة و البحث عن النمو والربح فلذلك يتوجب على المصارف الجزائرية ان تسلك هذا الطريق الذي لا يعتبر خيارا بل ضرورة تفرضها التحديات الراهنة و المستقبلية في ظل اوضاع المصارف الجزائرية الحالية و ذلك من اجل مواكبة نظيراتها على المستوى العالمي.

المبحث الثالث: تبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي

مع نمو و تزايد الدور الذي تقوم به المصارف و غيرها من المؤسسات المالية و الائتمانية في اقتصاديات الدول ازدادت الحاجة الى إدارات مصرفية تتمتع بدرجة عالية من الكفاية في تسويق الخدمات المصرفية و قد برز في العقد الماضي توجهات جادة نحو تطبيق مفاهيم و اساليب التسويق المصرفي الحديث ، و هذا لكون ان التسويق اصبح ضرورة ملحة تقتضيها البيئة التنافسية للمصارف فازدياد المنافسة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية و دخولها في أنشطة مالية هامة اقتضت في السابق على المصارف، أدت بالمصارف الى التفكير جديا لإيجاد طريقة فعالة تمكنها من مواجهة التحديات، هذا علاوة على تنامي حاجات و متطلبات العميل ومن هذا المنطلق فانه لزاما على المصارف تبني منهج حديث للتسويق من اجل البقاء والاستمرار.

المطلب الاول: مفهوم و أهمية التسويق المصرفي

اولا: مفهوم التسويق المصرفي و خصائص الخدمة المصرفية

1. مفهوم التسويق المصرفي:

ان تطبيق المفهوم التسويقي في المنظمات المصرفية بشكل حقيقي و ملموس لم يأتي الا في فترات متأخرة قياسيا بما يحدث في باقي المنظمات الانتاجية و التجارية و ان مصطلح التسويق المصرفي لم يكن معروف في بداية الخمسينات و لكن بعد ذلك تم تعريفه و تحديد معالمه.

و اذا حصل تاخير في اكتشاف امكانات التسويق المصرفي و تطبيقاته فان ذلك يعود خاصة الى ظروف طارئة بالأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 التي عصفت بحوالي ثلث عدد المصارف العاملة في الولايات المتحدة و التي شوهدت صورة العمل المصرفي لجيل كامل من الناس¹.

فلقد عرف **Marsh**² التسويق المصرفي على انه الطريقة التي تستطيع المصارف من خلالها تحقيق اهدافها و تلبية حاجات السوق و تحويل هذه الحاجات الى طلب حقيقي.

اما **النجار**³ فعرف التسويق المصرفي بانه يمثل اشباع حاجات المستفيدين عن طريق توصيل الخدمة المصرفية في الزمان و المكان و النوع و التكلفة التسويقية المناسبة عن طريق قبول الودائع واعطاء القروض و السلف و تحقيق الائتمان و الاستثمار من خلال نظام تسويقي متكامل يأخذ بعين الاعتبار اهداف المستفيدين و المصارف و الدولة في ظل مزيج تسويقي فعال.

¹ صباح محمد ابو تايه، التسويق المصرفي بين النظرية و التطبيق، دار وائل، عمان الاردن، 2008 ، ص 56.

² Marsh J.R and Wild D.G ، **Practice of Banking**، London، Publishing، Lit، 28 Long Aeye، 1985.

³ النجار فريد راغب، ادارة نظم التسويق مدخل الفعاليات المتوازنة، جامعة بنها، 1982.

ثم ان تسويق الخدمات المصرفية من حيث المفهوم العام و الاهداف لا يختلف عن مفهوم التسويق وأهدافه لذلك فان مفهوم تسويق الخدمات المصرفية يمثل مجموعة من الانشطة و التي تهدف الى تقديم الخدمات المصرفية للمستفيد حسب الطلب و وفق المواصفات المطلوبة، و بما ان التسويق يعتبر عملية مواءمة على اساس الاهداف و القدرات و بواسطتها يمكن المنتج من تقديم مزيج تسويقي يتقابل مع حاجات و رغبات المستهلكين داخل حدود المجتمع، فان تسويق الخدمات المصرفية يمثل عملية مواءمة على اساس الاهداف و القدرات بواسطتها تتمكن المنظمة المصرفية من تقديم مزيج تسويقي يتقابل مع حاجات و رغبات المستفيدين ضمن الرقعة الجغرافية المعنية

2. خصائص الخدمة المصرفية

تختلف الخدمة المصرفية على المنتج السلعي و غيرها من الخدمات الاخرى و ذلك لانها تتميز بمجموعة من الخصائص الهامة و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- أ. **عدم القابلية للمس:** حيث لا يمكن لمس الخدمة المصرفية و بالتالي فان الزبون لا يمكنه الحصول على عينة منها أو رؤيتها، أو حتى الشعور بها ما لم يقر بشرائها؛
- ب. **تنتج و توزع في الوقت ذاته¹:** تتصف الخدمة المصرفية بتلازمية انتاجها و توزيعها و لا يمكن الفصل بين هاتين العمليتين، حيث يتم انتاج الخدمة و توزيعها في المصرف نفسه أو احد فروعها أو عن طريق أي من نظم توصيل الخدمة لديه؛
- ت. **عدم امكانية تجزئة الخدمة المصرفية:** حيث لا يمكننا القيام بتجزئة الخدمة المصرفية قبل شرائها او عند شرائها على عكس ما يحدث في حالة السلع؛
- ث. **عدم قابلية الخدمة المصرفية للتخزين:** فهي تنتج مباشرة عند الطلب و تستهلك في الوقت نفسه لذا فلا نجد الخدمة المصرفية مخزنة على رفوف المصرف؛
- ج. **غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى:** بعض المنتجين لسلع معينة يضطرون الى سحب سلعهم من السوق بسبب أخطاء فنية في إنتاجها، أو أحيانا بسبب فسادها أو عدم صلاحيتها للاستهلاك الأدمي، اما الخدمة المصرفية التي تقدم للعميل، فلها طبيعة مختلفة ذلك انها غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى بعد تقديمها، و بمجرد ان تصنع الخدمة و تقدم للعميل فانها تستهلك مباشرة، و عادة لا يكون هناك فرصة لاضافة أية تعديلات إليها أو سحب أي جزء منها؛

¹ ناجي معلا، مرجع سابق، ص 48.

ح. **عدم نقل الملكية:** ان قيام المصرف بتقديم خدمة ما من خدماته لا يتم فيها نقل الملكية من المصرف الى الزبون المتلقي للخدمة، فهذا الزبون يشتري فقط الحق في العملية الخدمية، و هنا لابد من التمييز بين عدم القدرة على امتلاك الخدمة، و الحقوق التي قد يحصل عليها الزبون من جراء أداء خدمة ما له في المستقبل¹.

ثانيا: أهمية التسويق المصرفي

لم يعطي الباحثون المختصون في علم التسويق اهتمام كبير للخدمات بشكل عام و الخدمات المصرفية بشكل خاص حيث انصب تركيزهم على السلع فقط، و لكن مع تطور العصر و تسارع الاحداث و تزايد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات بشكل عام كالتعليم و الصحة و السكن و السياحة... الخ ادت الى زيادت الطلب على الخدمات المصرفية و هو الامر الذي ادى بدوره الى زيادة اهمية الخدمات المصرفية الذي نتج عنه الاهتمام بالتسويق المصرفي و دراسة حاجات و رغبات الافراد من اجل تحقيق اشباع لحاجاتهم و رضا لانفسهم ومن هذا المنطلق فان اهمية التسويق تتجلى في العناصر التالية:

- التعرف على حاجات الزبائن للخدمات المصرفية؛
- الصمود بوجه المنظمات المصرفية؛
- الحفاظ على الحصة السوقية للمصرف و زيادتها؛
- تحديد السوق المستهدفة؛
- دراسة و تحليل سوق الخدمة المصرفية؛
- تقديم خدمات مصرفية تتناسب مع حاجات و رغبات الزبائن؛
- تحديد المزيج الترويجي المناسب و كذا الاساليب التوزيعية المناسبة للزبائن.

¹ بالمر ادريان، مبادئ تسويق الخدمات، ترجمة محمد زاهر دعبول، محمد ايوب، سلسلة الرضا للمعلومات 214، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 2003، ص 31.

ثالثا: عناصر المزيج التسويقي

نظرا لما تتمتع به الخدمات من خصائص تختلف عن السلع المادية فان المزيج التسويقي للخدمات يتصف بعدد من الصعوبات اكبر مما عليه بالنسبة للمنتجات المادية، حيث تتفاعل العناصر الأربعة المنتج، التسعير، التوزيع، الترويج، لتشكيل مزيجا تسويقيا لكل من المنتجات المادية و كذلك الخدمات مع الاختلاف بأساليب التطبيق وهذه العناصر الأربعة تعرف بعناصر المزيج التسويقي التقليدي، حيث تهدف هذه العناصر إلى إشباع حاجات الزبائن و تحقيق الرضا لديهم و منافسة المصارف الأخرى، و نظرا لاختلاف مجال الخدمات عن المجال الصناعي ومن هذه الاختلافات¹:

- مشاكل تتعلق بجودة الخدمة؛
- أن الأفراد الذين يقدمون الخدمة هم جزء من الخدمة؛
- لا يمكن تسجيل براءة اختراع الخدمة؛
- ان منظمات الخدمة غير قادرة على تخزين الخدمة؛
- ان المزيج التسويقي في المنظمات الخدمية أوسع و اشمل من المنظمات الصناعية.

ونتيجة لهذه الانتقادات تم إضافة ثلاثة عناصر تتمثل هذه العناصر في: الشواهد المادية، العمليات، الافراد، و بالتالي اصبح المزيج التسويقي الحديث يتكون من سبعة عناصر بدلا من اربعة، و تتمثل فيما يلي:

1. المنتج الخدمي²: هو عبارة عن مجموعة من المنافع التي يحصل عليه المستهلك لاشباع احتياجاته، و لذا يتطلب من المصرف ان يقدم المنتج بالشكل المناسب و الوقت الملائم و الكمية المطلوبة.

2. التسعير: هو فن ترجمة القيمة في وقت معين و مكان معين الى قيمة نقدية وفقا للعملة المتداولة في المجتمع، و يهدف السعر الى تحقيق أقصى ربح ممكن، تحقيق أقصى رقم ممكن للمبيعات، و كذا تحقيق الثبات و الاستقرار في السوق³، و يعتبر التسعير من القرارات الإستراتيجية المهمة التي لها انعكاساتها الايجابية او السلبية على تسويق الخدمة.

¹ علاء طالب و اخرون، المزيج التسويقي المصرفي و اثره في الصورة المدركة للزبائن، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 77.

² و صفى عبد الرحمن النعسة، التسويق المصرفي، دار كنوز المعرفة، عمان ، 2011، ص 34.

³ نفس المرجع ، ص 34.

3. **التوزيع:** يمثل مجموعة من الوسائل يتم من خلالها إتاحة فرصة الحصول على الخدمات من قبل المستهلك في الوقت و المكان المناسبين.

4. **الترويج:** هو مجموعة جهود الاتصال التي يقوم بها المصرف لإمداد الزبائن بالمعلومات عن المزايا الخاصة به و بخدماته و اثاره اهتمامهم بها و اقناعهم بقدرتها على اشباع حاجاتهم ورغباتهم و ذلك بهدف دفعهم الى اتخاذ قرار بالتعامل معه ثم استمرار هذا التعامل في المستقبل¹.

5. **العمليات:** تنتج عن حصول المستفيد على خدمة ما و ان هذه الخدمة حققت له مستوى من الرضا يعادل او يفوق توقعه لذلك سوف يشكل جزء في النطاق الواسع للترويج عن تلك الخدمة من خلال اعطائه او قيامه بادلاء الرأي عن كفاءة و نوعية تلك الخدمة و هو بذلك يمثل احد عناصر المزيج التسويقي للخدمات².

6. **الشواهد المادية:** نظرا لكون الخدمات المصرفية غير ملموسة فإذا يجب ان تكون لها اشياء مادية حتى يشعر بها الزبون، و بالتالي فمكونات الدليل المادي المتوفر سوف تؤثر في أحكام العملاء حول المصرف المعني، و يتضمن الدليل المادي عنصر مثل البيئة المادية (الأثاث، اللون، الديكور ..)، و المعدات التي تسهل عملية تقديم الخدمة مثل (الصراف الآلي و آلات عد وتدقيق النقد) الخ³.

7. **الأفراد:**⁴ يمثل الأفراد العنصر الاساسي في انتاج و تقديم الخدمات ومن دون هذا العنصر سوف لا تنتج الخدمة و لا تباع، ان لكل من المستفيد و المقدم دور في استمرار انتاجها و تقديمها، فان للمستفيد او الزبون دور مهم جدا في إخبار مجاميع أخرى عن خدمات المنظمة و العاملين فيها و بالتالي فإنهم سوف يقومون بإخبار الآخرين عن طبيعة الخدمات التي تقدمها المنظمة و على هذا النحو يستمر انتقال المعلومات و تشكل هذه المعلومات عنصرا مضافا من عناصر المزيج الترويجي للخدمات هذا من جهة و من جهة اخرى لمقدمي الخدمات دور الاداء الجيد و الفعال و الذي من خلاله يتمكنون من تحقيق الرضا للمستفيد و جعله يشكل حلقة ترويجية فعالة.

¹ بعيرة ابو بكر، التسويق و دوره في التنمية، ط 1، بني غازي، ليبيا، 1993، ص 33.

² Levitt، Theodre ، **Marketing Intangibles**، harvard Busines Review، May-June، 1981.

³ احمد محمود احمد، تسويق الخدمات المصرفية، مدخل نظري تطبيقي، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 99.

⁴ محمد الصميدعي، ردينة عثمان، **التسويق المصرفي**، مدخل استراتيجي. كمي. تحليلي، دار المناهج، الاردن، ط 1، 2005، ص 40-41.

رابعاً: موقع التسويق في المصارف

عندما يقرر مصرف ما ادخال وظيفة التسويق لديه، يمكنه ان يختار احدى الطريقتين، الاولى تكون مهمة التسويق وظيفية Functional و الثانية تكون مهمة التسويق عملية Operational¹.

في الوظيفة الاولى يضاف الى التنظيم الموجود في المصرف وظيفة جديدة هي ادارة التسويق التي يتجمع لديها كل ما لديه علاقة بالتسويق، و يمكن ان يشمل على ما يلي: دراسة السوق (تحليل حاجات العملاء و رغباتهم) ، دراسة فتح الفروع، الترويج، الدعاية و الاعلان، العلاقات العامة.

الوظيفة الثانية: وظيفة التسويق عملية حيث تكون ادارة التسويق موجودة ضمن كل دائرة و تتحمل كل دائرة في المصرف مسؤوليتها في تنمية دور و أساليب التسويق.

لكي يصل البنك الى مستوى تلبية حاجات الزبائن يجب ان يتحقق الشرطان التاليان :

1. التكيف مع تطورات المحيط و السوق ؛

2. ان تتميز المنتجات المصرفية بالمنافسة عبر تقديم منتجات تسمح بالوصول الى تسويق حقيقي ، لكن هناك معوقات يجب أخذها بعين الاعتبار حيث نذكر اهمها:

أ. جهل البنك لزيائنه؛

ب. عدم تناسق سياسات التسويق المصرفي؛

ت. رفض البنوك للافكار المسرة لمعيارالمخاطرة ؛

ث. طبيعة المنتج المصرفي المتمثل في المال؛

ج. جهل البنوك لما يحدث من تطورات تكنولوجية.

المطلب الثاني: جودة الخدمة المصرفية

أولاً: تعريف جودة الخدمة

تتكون الجودة من مجموعة عناصر الجودة، و التي يمكن ان تتضمن: جودة الخدمة نفسها مقارنة مع مثيلاتها المقدمة من قبل المنافسين، و جودة نظام تقديم الخدمة، و سرعة انجاز الخدمة وطريقة تعامل موظفي المصرف مع العملاء، و السرية في التعامل، و الجودة العالية للخدمة المقدمة

¹ صباح محمد ابو تايه، مرجع سابق، ص 57-58.

بعد البيع و التوافق الجيد بين الخدمة و كيفية توزيعها و الهيكل التنظيمي للبنك، فالخدمة بعد البيع تعمل على توليد شهرة طويلة الأمد للبنك، و التي تعمل بالتالي على بيع خدمات اخرى في المستقبل¹.

اما تعريف Lewis, Orledge and Mitchell فينظران الى جودة الخدمة على انها « التركيز على إلتقاء الاحتياجات و المتطلبات، و توضيح كيفية تسليمها بشكل جيد بناء على توقعات الزبائن، و جودة الخدمة المدركة Perceived Service Quality هي الاتجاه الذي يحدد وجهة نظر الزبون العالمي تجاه الخدمة، و وجهة النظر هذه ناتجة عن مقارنة توقعات زبائن الخدمة مع إدراكاتهم عن الاداء الفعلي عن الخدمة².

و ينظر عادة الى جودة الخدمة المصرفية من وجهتي نظر احدهما داخلية و الاخرى خارجية: حيث تقوم وجهة النظر الداخلية على اساس الالتزام بالمواصفات القياسية التي تكون الخدمة المصرفية قد صممت على أساسها، فان وجهة النظر الخارجية ترتكز على جودة الخدمة المصرفية كما يدركها عملاء المصرف، و كذلك تعبر وجهة النظر الداخلية عن موقف الادارة في حين تعبر و جهة النظر الخارجية عن إدراكات العملاء لمستوى جودة الخدمة التي يتلقونها، و عندما يكون مفهوم التسويق المصرفي الحديث محلا للتطبيق فاننا نميل الى تبني و جهة النظر الثانية التي ترى ان مفهوم جودة الخدمة المصرفية يكمن في إدراكات العملاء و يتشكل في ضوء توقعاته.

و يميز Christopher and Ballantyne بين ثلاثة ابعاد مختلفة لجودة الخدمة المصرفية:

1. البعد المادي؛

2. المرافق و التسهيلات ؛

3. الافراد القائمين على تادية الخدمة.

و تنطوي فكرة هذا التصنيف على ان جودة الخدمة المصرفية تعني اكثر بالمخرجات المتولدة عن الخدمة، فهي تتضمن الاسلوب الذي تقدم به.

كذلك يرى De Primio ان جودة الخدمة المصرفية هي محصلة التفاعل بين العميل و بين عناصر تتعلق بالمصرف نفسه، و ضمن هذا الاطار يمكن التمييز بين بعدين للجودة هي:

1. الجودة المادية و تتضمن الجوانب المؤسسية و تعني سمعة المصرف و صورته لدى الجمهور.

¹ انظر هشام جبر، التسويق المصرفي، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين ط 3 ، 2007، ص 102-101.

² Lewis, Barbara R, and Others, **Service Quality: Students Assessment of Banks and Building Societies**, International journal of Bank Marketing, MCB University Press, 1994, Vol 12, NO4, P4.

2. الجودة التفاعلية التي تنتج عن التفاعل بين موظفي المصرف و عملائه.

ثانيا: المؤشرات الرئيسية لجودة الخدمة المصرفية

وجدت Smith 1989 في دراستها ان هناك عوامل رئيسة تجعل الخدمة المصرفية جيدة من وجهة نظر الزبائن و هي¹:

1. كفاءة الموظفين، او نظام البنك و اجراءاته و هي المصدر الرئيسي لرضا الزبائن و قد عبر احد الزبائن عن ذلك بقوله: انهم على درجة عالية من الكفاءة لا يخطئون، و كلما واجهتني مشكلة يقومون بحلها لي بسرعة.. و هذا الامر لم يكن متاحا لنا في تعاملنا مع البنك السابق الذي كنا نتعامل معه، فالموظفون يعتبرون اصدقاء لنا و تربطنا بهم علاقات طيبة، و في رأبي ان موظف او موظفة الكاونتر - الاستقبال - هي اهم من المدير، و يعطي الموظفون في البنك انطباعا بانهم يعملون معا كفريق، فعندما يرون صفا في انتظار الحصول على خدمة معينة، يأتون ويساعدون زملائهم.

2. الصفات الشخصية للموظفين و مدى اهتمامهم بالزبائن، و التعامل معهم بلطف و صداقة وتأدية واجباتهم بكفاءة عالية و دقة في العمل، و قد ذكرت الدراسة ان الزبائن قد دلوا على كفاءة الموظفين بقولهم انهم يحبون المساعدة، و مؤدبون و مرحون.

3. الصفات الشخصية لمدير الفرع: حيث تبين ان مصدر الرضا الرئيس من قبل الزبائن هو الصفات الشخصية للمدير، من حيث تواجهه المستمر، و مدى اهتمامه و تفهمه لمشاكل الزبائن العملية، و قدراته العملية و مدى استعدادده لدعم الزبائن في حل مشاكلهم المالية، فكلما كان من السهل ان يرى الزبائن المدير من دون موعد سابق او مساعده، شكل ذلك مصدر رضا للزبائن.

4. الدعم بشكل عام من قبل البنك و المرونة التي يتعامل بها البنك مع زبائنه، و هنا يكون البنك على استعداد لتغيير نظام العمل اذا كان ما يريده الزبون لا يتلاءم مع النظام.

¹ هشام جبر، مرجع سابق، ص 98،97.

ثالثا: تأثير الجودة على أداء المنظمات المصرفية

يمكن ان تؤثر الجودة على أداء المصارف في المجالات الاساسية التالية¹:

1. التكاليف: يعتمد مدخل الجودة على تخفيض التكاليف من خلال التدقيق بين الاوقات المتاحة لدى العاملين داخل المصرف و الاحتياجات المتوقعة للزبائن ثم تبسيط العمل و تقليل الاخطاء.

2. التمايز في السوق: يؤكد مفهوم الجودة على الحاجة لان تكون المنظمة المصرفية افضل من المنظمات المصرفية الاخرى المنافسة في مجالات الدقة و الراحة و التوقيت و اللياقة وبالتالي تميز المصرف من خلال جعل الزبون يشعر بانه يتعامل بخصوصية مع المنظمة المصرفية.

3. تدريب العاملين لرفع مستوى الخدمة: تحدد الجودة معايير يقاس بها تقدم الخدمة فعلا اذ يتعلم العاملون ضرورة أداء واجباتهم و استخدام الاساليب المناسبة و المحددة لضمان الوصول الى المعايير الاعلى للخدمة و بدون حصول الاخطاء، و جعل الموظف مسؤولا عن ارضاء الزبون باقصى ما يستطيع.

4. الاهتمام بملاحظات الزبون من حيث ادخال التحسينات: نتيجة لتنوع الخدمات و اشتداد المنافسة و تطور اذواق المستفيدين من الخدمات فان ادارة المصرف تسعى جاهدة الى التعرف على دور افعالهم تجاه الخدمات المقدمة و ذلك خلال القيام باجراء البحوث والدراسات و التعرف على آرائهم و الاخذ بالملاحظات التي يبديونها بهدف تحسين الخدمات المقدمة وتلبية حاجات و رغبات المستفيدين لتحقيق التميز المطلوب.

و تجدر الاشارة الى ان الهدف النهائي لجودة الخدمة المصرفية هو ارضاء الزبون اينما كانت الدولة التي يقطنها، و يتعلق الرضا بادراك الزبون للاداء المصرفي الذي يطابق او يفوق توقعاته، و يجب على المصرف ان يقوم بقياس رضا الزبائن، أي تقييم توقعاتهم و المقارنة بين جودة الخدمة المصرفية المدركة و الفعلية، و ذلك بهدف تحديد مستوى الرضا، و انسجامه مع جودة الخدمات المصرفية، والتأكد من صحة عملية تسليم هذه الخدمات، و يتضمن قياس رضا الزبون معرفة ما يرغبه و يريده الزبون، و فهم التوقعات و الإدراكات، و وضع معايير مناسبة لجودة الخدمات المصرفية، و يتم النظر غالبا إلى رضا الزبون على انه عنصر أساسي في بناء ثقافة جودة الخدمة المصرفية.

¹ محمد الصميدعي، ردينة عثمان، مرجع سابق، ص 80،79.

المطلب الثالث: أساسيات التعامل مع العملاء

اولا: خدمة العملاء¹

لقد نما في العصر الحديث - خلال عقد التسعينات- اتجاهين رئيسيين في النظرة الى العملاء في التسويق المصرفي هما²:

1. **الاتجاه الاول:** تصميم خدمات وفقا لما يطلبه العميل، خاصة كبار العملاء و أطلق على هذا الاتجاه التوافقي لرغبات العملاء.

2. **الاتجاه الثاني:** خلق العميل وفقا لاحتياجات البنك و نوع فجوة العملاء لديه باستخدام منهج صنع العملاء و خلقهم والذي أطلق عليه التفعيل الابتكاري.

وقد نما في عصرنا الحاضر أيضا بشدة استخدام الاتجاه الثاني، و ان كان اصحابه لم يهتموا ايضا الاخذ بالاتجاه العام الاول... و كلا الاتجاهين يعترفان اولاً بأهمية العميل و أهمية التعرف على احتياجاته ورغباته و كيفية التوافق معها.

ثانيا: التعامل مع مشاكل و اعتراضات العملاء

تعد الادارة الفعالة للشكاوى عنصرا اساسيا في برنامج جودة الخدمات المصرفية، و تشكل هذه الشكاوى مصدرا ثميناً للمعلومات التي يمكن ان يستعملها المصرف في تحسين برنامج تسليم الخدمات المصرفية ومن الواجب ان تضع المصارف اجراءات لمراجعة الشكاوى المتعلقة بالخدمات التي تقدمها. هذا و تفيد الادارة الفعالة للشكاوى أي مصرف في السماح للزبائن بتقديم مدخلات جديدة لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة و اعطاء المصرف فرصة اخرى لارضاء الزبائن غير الراضين، و خلق فرصة مناسبة للحصول على الدعم الملائم للمصرف، و تخفيض الزيادة المتراكمة في الاعمال المصرفية³.

و يمكن للمصرف ان يخفض من كمية شكاوى الزبائن عن طريق وضع و تطوير برنامج فعال للعناية بهم يتناول جميع شكاواهم و يرد على استلتهم و يضع الاجابات و يقنعهم بها، و تكون النتيجة النهائية تخفيض عدد الزبائن الذين خسروهم المصرف و جذب غيرهم.

¹ صباح محمد ابو تايه، مرجع سابق، ص 129

² وصفي النعسة، التسويق المصرفي، دار كنوز المعرفة العلمية، ط1 ، عمان، 2009، ص 165.

³ Treasury Board of Canada Secretariat: **Quality Service –Guide XI-effective Complaint management** ، Canada, 1995، P2.

نقلا عن : رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، دمشق، 2007، ص 251.

ثم ان تطور العلاقة الفعالة للزبائن يؤكد بشكل قوي ان هذه العلاقات عنصرا رئيسيا في استراتيجيات تسويق الخدمات المصرفية على المستوى العالمي، و يعتقد بان فوائد تطور مثل هذه العلاقات ينسب الى الخدمات التي تكون ذات جودة عالية، و التي تلبى طموح و متطلبات و رغبات الزبائن في السوق المصرفي العالمي، لذا لابد من اشراك الزبائن في عملية انتاج و تسليم هذه الخدمات، و ان قدرة المصرف على تطوير علاقاته معهم و المحافظة عليها يعتمد على استعدادهم لمشاركتهم بحيث تحقق هذه المشاركة المنفعة للطرفين.

ثالثا: التميز في خدمة العملاء¹

يبرز اداء المصرف المتميز في مجال خدمة العملاء من خلال القيمة التي يدركها العميل في الخدمات المصرفية و القاعدة المعلوماتية التي يملكها المصرف.

1. التميز من خلال ادراك العميل للقيمة:

ان جودة الخدمة المصرفية تكمن في مدى تطابق الخدمة المقدمة و توقعات العملاء و مدى ادراك العملاء للخدمة .

و يمكن للمصرف ان يحقق ميزة تنافسية اذا كانت القيمة المضافة التي يتحصل عليها العميل في المصرف اكبر من تلك التي يتحصل عليها من مصارف أخرى.

و تجدر الإشارة إلى أن القيمة المدركة من قبل العميل هي محصلة الموازنة بين المنافع التي يحققها العميل و التكاليف التي يدفعها مقابل حصوله على الخدمة، و عليه فانه يمكن التعبير عن القيمة المدركة بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المدركة في الخدمة} = \text{المزايا المدركة} - \text{التكاليف المدركة}$$

و عليه فان تقييم العميل للخدمة لا يعتمد فقط على مجرد مقارنة مستوى الجودة الفنية الذي تتضمنه الخدمة المصرفية المقدمة بالسعر المحدد لها، فمفهوم القيمة يتضمن بالإضافة إلى السعر والجودة مدى اقتناع العميل بالخدمة و الاعتماد على مقدمها و خدمات ما بعد البيع التي يقدمها إضافة إلى إدارة فعالة لعلاقة المصرف مع عملائه.

¹ انظر ناجي معلا، مرجع سابق، 280.286.

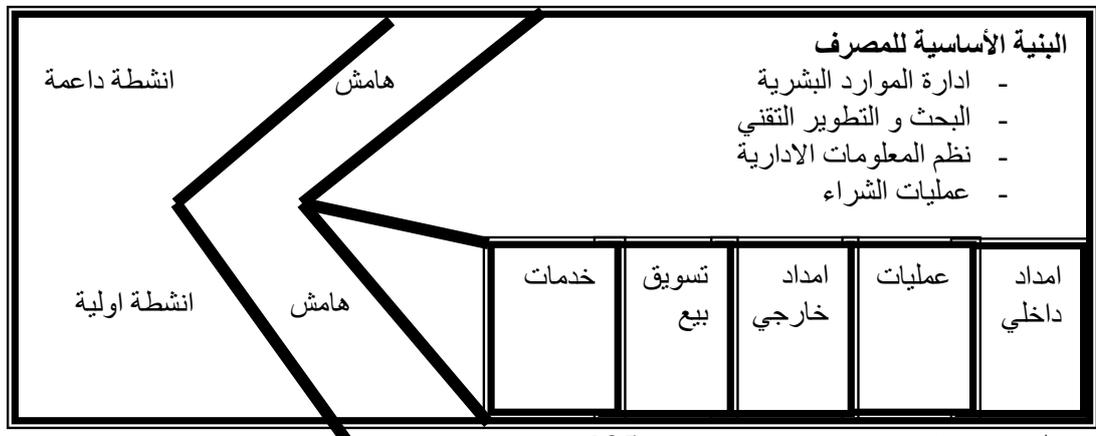
2. المعلومات كمصدر للتمييز:

تعتبر المعلومات الصحيحة و الدقيقة احد العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق التميز و امتلاك الميزة النسبية، بل إنها تمكن من امتلاك قدرات تنافسية يستطيع من خلالها توظيف أفضل للموارد المالية والبشرية المتاحة و بالتالي تحقيق أرباح كبيرة و زيادة الحصة السوقية، الأمر الذي يجعل المصرف في موقع القيادة و من هذا المنطلق فان المعلومات تعتبر استثمارا أساسيا و ليس نفقة يجب تخفيضها أو التحكم بها.

3. نموذج بورتر في التميز:

لقد قام بورتر Porter بوضع نموذجا يتصور فيه العناصر الرئيسة للنجاح و التميز في عالم الاعمال. ويعتبر الهامش Margin ركنا أساسيا في نموذج بورتر، و يشير هذا الهامش الى القيمة التي يدركها عملاء المصرف في الخدمة المصرفية مطروحا منها التكاليف التي يتعين عليهم تقديمها مقابل حصولهم على تلك الخدمات، و بهذا المعنى فالخدمة المصرفية التي ينتجها المصرف - من خلال ما يؤديه من أنشطة - تتكون من مجموعة من القيم اطلق عليها بورتر اسم أنشطة القيمة Value Activities و التي يمكن تقسيمها الى مجموعتين هما: الأنشطة الأولية للقيمة و الأنشطة الداعمة للقيمة، و يرى بورتر ان أداء المصرف هو محصلة التفاعل و التكامل بين أنشطة المجموعتين من خلال و شائج تنظيمية و تنظيمية اطلق عليها اسم سلسلة القيمة Value Chain و هو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (5-5): سلسلة القيمة كما عبر عنها نموذج بورتر (بالتصرف)



المصدر: ناجي معلا ، مرجع سابق، ص 285.

و يوضح الشكل الآليات التي يعمل من خلالها نموذج بورتر و طبقا لهذه الآليات فان السلسلة تأخذ شكل السهم و تظهر الأنشطة الأولية في جزءه الاسفل و تشمل الامدادات المتجهة الى داخل

المصرف و التي تتمثل في مستلزمات العملية الانتاجية كالأجهزة الالكترونية و التجهيزات المكتبية و نظم المعلومات والبرمجيات و غيرها من المستلزمات و عمليات الانتاج التي يتم من خلالها توظيف تلك المستلزمات وتحويلها الى منتجات، اما الامدادات المتجهة الى الخارج فتتمثل في أنشطة نقل وتوصيل تلك الخدمات الى العملاء اما فيما يتعلق بالأنشطة التسويقية و البيعية و القوى العاملة في نطاقها فيتم من خلالها دراسة و تحليل الطلب على الخدمات المصرفية و تحديد احتياجات العملاء من الخدمات.

اما الخدمات في مجموعة الأنشطة الاولية فانها تتضمن كافة الأنشطة و الفعاليات التي تركز لبناء علاقات جيدة مع العملاء و المحافظة عليها من خلال خدمة عملاء متميزة، و ضمن هذا السياق فاننا نود التأكيد على ادارة العلاقة مع العملاء كمدخل استراتيجي في منظومة التميز كما يراها بورتر، اما الأنشطة الداعمة فالموجودة في الجزء الاعلى من السهم فانها تشكل البنية الاساسية للمصرف و تضم التنظيم و الهيكل التنظيمي، الموارد البشرية (كما و نوعا)، تطوير التكنولوجيا بما تشتمل عليه البحوث و القدرات التكنولوجية و تطبيقاتها المختلفة، و تعتبر نظم المعلومات الادارية وقواعد البيانات المتوفرة لدى المصرف جزءا من هذه الأنشطة الداعمة، اما نشاط الشراء فيتضمن مجموعة الاعمال التي تعنى بتوفير الموارد و مستلزمات العمل و الحصول عليها، و تجدر الاشارة هنا الى ان المعلومات و نظمها تشكل قاعدة اساسية لدعم قرارات الادارة في كل ما يتعلق بتأدية أنشطة المجموعتين بفاعلية و ابداع.

المطلب الرابع: المرتكزات الأساسية للمفهوم الحديث للتسويق المصرفي

تتمثل الركائز الأساسية للتسويق المصرفي الحديث فيما يلي¹:

1. أن العميل هو نقطة الارتكاز في الجهد المصرفي: فهو محل اهتمام الادارة عند وضع الخطط والبرامج و السياسات التي يتبناها المصرف و لذلك فان دراسة انماط سلوكه و اتجاهاته و التنبؤ بها يعتبر من مرتكزات بناء أية إستراتيجية تسويقية للمصرف، فالإدارة المصرفية الموجهة بمفهوم التسويق الحديث يجب ان تستهدف في المقام الاول تلبية حاجات و رغبات العملاء و الحرص على إشباعها، و في ظل هذا المفهوم فانه ليس مهما ان يكون المصرف قادرا على جعل العميل يقوم بعمل ما يناسب رغبة و مصلحة المصرف، بل ان على المصرف ان يكون قادرا على تقديم الخدمات التي تناسب رغبة و مصلحة العميل، و اذا كان بمقدور بعض أنواع الإعلان الخداع إستمالة العميل، فان الرضا الحقيقي للعميل هو محك النجاح للممارسات التي تتبناها ادارة المصرف في مجال تسويق الخدمات المصرفية.

¹ ناجي معلا، الاصول العلمية للتسويق المصرفي، بدون دار نشر، ط 3، عمان الاردن، 2007، ص 34- 35.

2. ان مفهوم التسويق الحديث يقوم على التوازن بين اهداف كل من المصرف و العميل: ولا بد من التاكيد على ان ربحية المصرف لا تأتي من حجم العمليات المصرفية فقط، بل من جودة ما يقدمه المصرف من الخدمات ومن قدرته على الوفاء بحاجات و رغبات العملاء، و هكذا فان المصرف الناجح تسويقيا هو الذي يستطيع استخدام و توظيف موارده لإنتاج خدمات مصرفية تتلاءم مع حاجات و رغبات الأفراد.

3. أن يصبح مفهوم التسويق الحديث فلسفة عمل عامة للمصرف ككل: ان اهمية التكامل والتنسيق الفعال بين الانشطة و الجهود التي يقوم بها موظفو المصرف تكون مبنية على الحقيقة البسيطة التي تقول بأن " المؤسسات ليست هي التي تتصرف او تقوم باتخاذ القرارات بل هم الافراد" فالحاجة الى التسويق المصرفي تظهر في كل وقت يتعامل فيه العميل مع المصرف، فالموظف يستطيع الإسهام في تسويق الخدمة و بيعها اذا قدم التحية او رد على العميل، و اذا كان الموظف جلفا فان هذا يعني ان المصرف أيضا كذلك، و يشير ذلك الى اهمية البعد الشخصي في الخدمات المصرفية، وهذا يؤكد ان موظف المصرف هو منتج الخدمة و بائعها في الوقت ذاته وهكذا فان التكامل الفعال في تأدية الخدمة من شأنه ان يزيد من احتمال نجاحها، كذلك، فان تطبيق مفهوم التسويق يساعد على ربط الأقسام الوظيفية المختلفة للمصرف و توجيهها في المسار الصحيح.

4. تمثل المسؤولية الاجتماعية بعدا استراتيجيا في المفهوم الحديث للتسويق المصرفي: وقد يكون بإمكان أي مصرف أن يلبي حاجات و رغبات عملائه و لكن ذلك ربما يتعارض مع رفاهية المجتمع ككل، و المصارف يجب أن تقوم بدور فعال و نشط في مجال تطوير المجتمعات المحلية و العمل على خدمة قضاياها العامة كالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية و الرياضية والثقافية ..، و هذا يبرز الدور الهام لوظيفة العلاقات العامة في المصرف كنشاط مكمل لبقية الأنشطة التسويقية الأخرى.

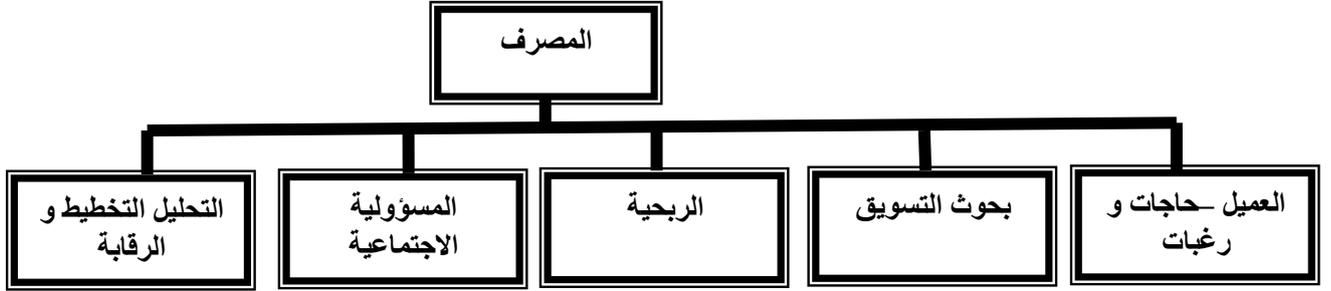
و اذا ادركنا اهمية صورة المصرف في أذهان العملاء كمحدد أساسي في اختيار العميل للمصرف، فان ذلك يوضح أهمية البعد الاجتماعي في عملية الإدارة المصرفية المعاصرة، ثم ان المصارف يجب ان تطور لنفسها من الوسائل ما يجعلها مرتبطة بمجتمعاتها، فمن هذه المجتمعات يأتي عملائها و موظفوها و إليهم تقدم خدماتها، و لهذا فان في هذا الرباط الاجتماعي هو ضمان بقائها و استمرارها.

5. ان التسويق كنشاط مؤسسي متخصص في المصارف يجب ان يعتمد على التحليل و التخطيط والرقابة: و قد أيقنت إدارة المصرف أهمية ذلك و تبنت منطق التخطيط العلمي المبني على

أساس الدراسات و البحوث كوسيلة تساعد على توجيه موارد المصرف و إمكانياته في الاتجاه الصحيح.

و الشكل الموالي يوضح المرتكزات الاساسية للمفهوم الحديث للتسويق المصرفي

الشكل رقم (5-6): المرتكزات الاساسية للمفهوم الحديث للتسويق المصرفي



المصدر: ناجي معلا، مرجع سابق ، ص 34.

و يمكن القول ان التسويق يلعب دورا بالغ الاهمية في دفع القطاع المصرفي الى الامام و ذلك عن طريق زيادة الحصة السوقية و كذا مساعدة المصرف على تقديم حاجات و رغبات الزبائن في المكان و الزمان المطلوبان و بتكلفة اقل و هو ما يزيد من رضا العملاء و بالتالي إقبالهم على المصرف الذي ينجم عنه في الاخير زيادة ربحية المصرف.

المبحث الرابع: تحديث وسائل الدفع

لقد تميز العمل المصرفي في عصرنا الحالي بالإعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية ورفع كفاءة أدائها، بما يتماشى والتقدم المتسارع الذي مس الصناعة المصرفية في بداية هذا القرن ، وفي هذا السياق تسعى الجزائر لتكثيف استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصال خاصة مع التأخر الملحوظ في مجال تحديث و عصرنة نظم المعلومات و الدفع و التي تعد اهم السلبيات التي تميز القطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الاول: دوافع وأهداف تحديث نظام الدفع في الجزائر

اولا: دوافع تحديث وسائل الدفع المصرفي

تكمن الدوافع الأساسية لتحديث و سائل الدفع المصرفي في الجزائر الى موجة التحولات والتطورات التي عرفتتها الأنظمة المصرفية في العالم و في الدول المتقدمة على وجه الخصوص، و كذا الى وجه القصور و الضعف الذي بدا واضحا في استعمال و سائل الدفع التقليدية و المشاكل الناتجة عنها ويمكن ابراز اهم هذه الدوافع في النقاط التالية:

1. مشاكل و سائل الدفع التقليدية: اذ تتسبب و سائل الدفع التقليدية في مجموعة من المشاكل تؤثر

سلبا على العملاء و بالتالي على سمعة البنك وربحيته و تتمثل أهم هذه المشاكل في النقاط التالية:

- استخدام الوسائل التقليدية الذي يؤدي إلى طوابير انتظار طويلة و ازدحام داخل البنك الأمر الذي يؤدي الى عدم رضا العملاء عن الخدمة و البنك و بالتالي التأثير سلبا على سمعة البنك؛

- قد يلجأ محرروا الشيكات الى اعتماد إمضاءات غير واضحة و مخالفة للإمضاء الأول لكي لا يصرف الشيك الى حامله و ينجر عن هذا العمل مشاكل بين حامل الشيك و البنك لكونه لم يقم بتلبية رغبة الزبون و صرف الشيك مما يؤثر سلبا على البنك، هذا علاوة على إصدار الشيكات بدون رصيد؛

- عدم مواظبة البنك على اطلاع عميله بارسال كشوف الى البيت عن جميع التغيرات التي تحدث على حسابه المصرفي كالإيداع و التسديد الخ.

2. ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات¹: تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب

التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات القرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين

¹ عبد الرحيم و هبية، مرجع سابق، ص 93-94.

مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن لكن تم استدراك الموقف بتبني مقاصة إلكترونية ابتداء من سنة 2006.

3. ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة: يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، و تطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فوراً، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك، فالمنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهداً لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

4. ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج البنك إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، و من خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، و تتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان و النقود في الاقتصاد.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998 (بورصة حديثة وفتية)، و تنسم بقلة التعاملات، و بذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، التعامل شراء و بيعاً، الربح و زيادة رأس المال.

و بالرغم من هذه الأهمية، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود و الإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة و الكفاءة الفنية العالية.

ثانياً: أهداف تحديث وسائل الدفع المصرفي

ان تحديث وسائل الدفع يحقق من الاهداف الرئيسية للمصارف الجزائرية خاصة و النظام المالي الجزائري عامة و تتمثل هذه الاهداف فيمايلي¹:

- تبني نظام دفع و قوانين تتناسب حاجيات المستخدمين (خواص، مؤسسات و إدارات) و إلزامية تحقيق اقتصاد متطور تتطلب التكفل بنشر استخدام وسائل دفع إلكترونية؛

¹ "Les Existence D'une Economie Moderne Et Perforante"، Media Banque، Le Journal Interne De La Banque D'Algérie، N° 76، Février/Mars 2005، p 13.

- تخفيض فترات المقاصة خاصة المتعلقة بعمليات التبادل خارج مكان الدفع و التي تستخدم وسائل الدفع الورقية (شيك، سند لأمر، سفتجة) ؛
- تعميم و تحسين ميكانيزمات تغطية الشيكات و وسائل الدفع الأخرى التي تعتمد على الدعامة الورقية، و كذلك نظام التحويلات.

و تحاول المصارف الجزائرية تحقيق خمس نقاط هي:

- تطوير شبكة اتصالات بنكية ، استخدام هذه الشبكة بما يتلاءم و تسيير وسائل الدفع والعمليات البنكية؛
- وضع في المتناول نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد؛
- انطلاق الأعمال المتضمنة تنسيق، تنظيم و تسيير وسائل الدفع التي تعتمد على الدعائم الورقية؛
- تأليتها لأقصى حد و محاولة تخفيض مدة معالجتها؛
- وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي؛
- زيادة الربحية وتحسين الخدمات للزبائن.

من أجل تحقيق ربحية للمصارف، وتحسين الخدمات للزبائن لا بد على المصرف التعامل مع أفضل التقنيات و التي تساعده على تحقيق مايلي:

- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل و المتسارع لعدد من حسابات الزبائن بالمصارف؛
- تخفيض التكلفة الحقيقية للمدفوعات، وإجراء المقاصة فيما بين الشيكات التي تمثل هذه المدفوعات؛
- تحرير الزبائن من قيود الزمان والمكان؛
- تطبيق التقنيات الحديثة التي تمكن المصارف من تقديم خدمات لزبائنها لم تكن معروفة من قبل، مثلا في الو.م.أ نجد أحد المصارف حقق بعد عشر سنوات من تطبيق الخدمات المصرفية الحديثة زيادة عدد الحسابات بـ 30 %، وخفض عدد موظفي الفرع الواحد بـ 15 %، إضافة إلى زيادة حجم العمليات المصرفية بـ 33 %.

المطلب الثاني: العناصر الرئيسية لتحديث نظام الدفع في الجزائر

تطوير نظم الدفع وثيق الصلة بالسياسات النقدية والاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية بصفة عامة وجميعها من المهام الأساسية للبنوك المركزية، لذا فالبنوك المركزية تقوم بمراقبة التطورات في نظم الدفع وذلك لتقييم تأثيرها على السياسات النقدية وكفاءة واستقرار الاسواق المالية، ومن هنا فالبنوك المركزية هي محور تطوير نظم الدفع حيث تلعب مجموعة من الادوار الرئيسية في نظم الدفع، فالبنك المركزي يقوم بدور المشغل والمراقب والمحفز للتطوير وكذلك مستخدم للنظام¹.

ثم ان تطور ادوات الدفع و تنوعها له دور بالغ الاهمية في تطوير النظام المصرفي والتقدم به الى الامام وكذا يلعب دورا فعالا في تسريع حركة المعاملات التجارية و الاقتصادية ، بالاضافة الى كونه يعتبر مؤشرا جيد لسير اقتصاد الدولة، لذا فقيام الدولة بعصرنة نظام مدفوعاتها يعد تطورا لنظامها المالي كون نظام المدفوعات يشمل الوسطاء الماليين و أدوات الدفع و إجراءات الدفع و التغطية المالية.

و انطلاقا من هذه المعطيات عمل بنك الجزائر بعد تشخيص الوضع النقدي والمصرفي في الجزائر على استحداث وتطوير أنظمة دفع تتماشى مع تلك السائدة في العالم، وهذا بإنشاء نظامين للدفع بين المصارف انطلاقا من سنة 2006.

النظام الأول هو نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل و النظام الثاني هو نظام للدفع خاص بالمبالغ الصغيرة، وهذا بما يضمن تحويل الأموال بصفة فعالة، مضمونة، وسريعة وأمنة وفق الأهداف التالية²:

- تقليص آجال الدفع؛
- تشجيع وتنمية وسائل الدفع الالكترونية؛
- تخفيض تكلفة تسيير المدفوعات وتكلفة السيولة الموجودة في حسابات التسوية في المصارف؛
- دعم فعالية أمن المبادلات؛
- دعم فعالية السياسة النقدية.

أولاً: نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل " Algeria Real Time Settlements" (ARTS) و بالفرنسية (RTGS)*

¹ الارشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية 2007، على الموقع www.amf.org.ae

تاريخ الاطلاع 2011/05/02.

² قدي عبد المجيد ، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، في المؤتمر العلمي الثالث حول ادارة منظمات الاعمال والتحديات العالمية المعاصرة، 29، 27 نيسان 2009، كلية العلوم الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن .

* تم العمل بهذا النظام انطلاقا من 2006/02/08.

1. تعريف نظام RTGS:

و يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة "بأنه نظام يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام"¹.

و هو نظام يخص ما يلي²:

- الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة و الاحتياط الإجمالي بتقليل المخاطر التنظيمية؛
- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات و الذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يساهم في ترقية التجارة و تطوير الاقتصاد؛
- تنظيم الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال كالبورصة و السوق النقدي، مما يحسن ويزيد من تطورها.

و يسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل و تفوق مليون دينار و معالجتها في الوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجالية و فورية و بصورة إجمالية (عملية بعملية) و ذلك دون تأجيل، أي أنه يخص فقط عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات

2. الخصائص الرئيسية لنظام RTGS³:

- إقامة هيكلية تسمح بإعطاء فعالية أكبر في معالجة العمليات فيما بين البنوك و السوق المالي و أساسا عصنة نظام الدفع للمبلغ الكبرى؛
- تطوير معايير و نماذج النظام المستقبلي لتعويض المعاملات التجارية للأموال الصغيرة و التي تعد ضرورية في تنميتها ؛
- عصنة نظام إعلام بنك الجزائر مكمل ضروري و سندا لأنظمة الدفع و معالجة عمليات السياسة المالية و تغطية الصرف بالعملة الصعبة ؛
- تعزيز هيكلية وسائل المواصلات بين بنك الجزائر و المقر الإجمالي للبنوك و للمؤسسات المالية و مراكز الصكوك البريدية و الخزينة العمومية و المودعين المركزيين.

¹ Abdelhamid Hadj Arab، "Les Risques Lies Aux Systèmes De Paiement"، Media Banque، Le Journal Interne De La Banque D'Algérie، N°81، Décembre 2005/Janvier 2006، p [10-13].

² "Evolution Economique Et Monétaire En Algérie"، Rapport 2001، p 71.

³ ميديا بنك، المجلة الداخلية لبنك الجزائر، العدد 76، ص 15.

3. أهداف نظام RTGS :

يشمل نظام الدفع الذي تم إدخاله هيئات الوساطة المالية، وأدوات ووسائل الدفع، وطرق والدفع والتحصيل والى جانب هذه العناصر الثلاث يتم إعادة إدماج نظام المعلومات بين هيئات الوساطة المالية ويهدف مشروع تحديث وعصرنة نظام الدفع إلى:

- وضع بنية أساسية ذات فعالية كبيرة في معالجة العمليات ما بين البنوك والسوق المالي، وخاصة تطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة؛
- تطوير معايير ومقاييس النظام المستقبلي لتعويض التحويلات ذات المبالغ الصغيرة؛
- تحديث وعصرنة نظام المعلومات لبنك الجزائر كعنصر ضروري من أجل فعالية الرقابة المصرفية، وحسن تسيير وإدارة السياسة النقدية؛
- تقوية بنية الإتصالات بين بنك الجزائر ومختلف البنوك والمؤسسات المالية، لتسهيل المبادلات و تبادل المعلومات؛
- الوصول إلى نظام دفع وتحويل المعلومات والأموال بطريقة سريعة وفعالة وآمنة؛
- تحديد الإطار القانوني الذي يحدد قواعد المعاملات الإلكترونية، كطرق الإثبات الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.

نظام الدفع للمبالغ الكبرى في الوقت الحقيقي هو عبارة عن نظام دفع ما بين البنوك، إنه نظام دفع تحدث فيه عمليات دفع المبالغ الكبرى و المستعجلة فقط بواسطة تحويل إلى حساب آخر لضمان قيادة فعالة وشفافة لهذا المشروع .

4. المشاركون في نظام RTGS¹:

- يمكن تقسيم المشاركين في هذا النظام الى صنفين كالآتي :
 - المشاركون المباشرون والذين يأتون مباشرة من نظام RTGS؛
 - المشاركون غير المباشرون والذين يقدمون لنظام RTGS باستعمال خدمات المشاركة المباشرة.
- هذين النوعين من المشاركين يقومون بأداء مسؤولياتهم المالية الكاملة في عملياتهم التي تسجل على مستوى حساباتهم المفتوحة للقانون في نظام RTGS وفي محاسبة بنك الجزائر .

¹ ميديا بنك ، العدد 76 ، مرجع سابق، ص 16.

المؤسسات المشاركة في نظام RTGS هي :

- البنوك؛
- المؤسسات المالية؛
- الخزينة العمومية؛
- مركز الصكوك البريدية ؛
- المودعين المركزيين.

5. عمليات نظام RTGS¹:

الوظائف الرئيسية لنظام RTGS المقررة هي :

1. تحقيق عمليات الدفع (تسديدات عملية نقل الأموال) بإستمرار وفي خلال الوقت الحقيقي، بعد التحقق المصرح به لوجود رصيد مالي كاف في حساب قانون المشارك المعني؛
2. نظام التوسع بالإمكان أن يحدث وفق آلية و بروتوكول المنتظرة في RTGS ؛
3. معالجة نتائج التعويض من طرف الدائن والمستدين المتزامن لحسابات المشاركين حسب نموذج محدد؛
4. التسوية نقدا لعمليات الشراء والبيع والصفقات المسيرة من طرف المودع المركزي؛
5. ثبات الحسابات بتسوية المشاركين في الزمن الحقيقي؛
6. رقابة خطوط الانتظار وحل حالات التوقف القانونية؛
7. نشر منشورات حسابات التسوية والمعطيات الأخرى والحسابات المختلفة للمشاركين في النظام وحساب الادخار الإجباري وحساب التكاليف التي على كل مشارك.

و منذ دخول النظام إلى غاية ديسمبر 2006 افتتح أمام المعاملات لمدة 226 يوم حيث سجل في المتوسط 630 عملية/ في اليوم بمبلغ يومي متوسط قدره 750.6 مليار دج، وفي سنة 2007 عمل النظام لمدة 251 بمتوسط 705 عملية/ في اليوم بمبلغ يومي متوسط 1248.5 مليار دج.

و في 2009 كان معدل توافر هذا النظام يساوي 99.56% مقابل 99.34% في 2008. تقاس هذه النسبة بواسطة العلاقة بين مدة الاستعمال دون عثرات ومدة الافتتاح الاسمية للنظام للمعاملات معبر عنها بالساعات.

¹ ميديا بنك، العدد، 76، مرجع سابق، ص

يعتبر الأداء المحقق مطابقا للمعايير الدولية المتفق بشأنها بشكل مشترك لقياس الموثوقية العملية لأنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة¹.

خلال سنة 2009، سجل نظام RTGS 205736 عملية تسوية سجلت محاسبيا على دفاتر بنك الجزائر (195175 في 2008)، تمثل مبلغا كليا يساوي 649740 مليار دينار (607138 مليار دينار في 2008، وهو ما يمثل متوسطا شهريا قدره 17145 عملية بمبلغ متوسط يساوي 54145 مليار دينار، تم فتح النظام في سنة 2009 خلال 253 يوما، مقارنة مع سنة 2008، عرف النظام ارتفاعا بنسبة 5.4% من حيث عدد العمليات و7% من حيث القيمة، و كان الحجم اليومي المتوسط يساوي 813 عملية بقيمة متوسطة تساوي 2568 مليار دينار مقابل 775 عملية بمبلغ متوسط يومي يساوي 2409 مليار دينار في سنة 2008.

ما يميز النظام الجزائري للدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة هو الأهمية النسبية لحجم العمليات من مصرف إلى مصرف (50.6% مقابل 54.8% في 2008) مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن المصارف (49.4% مقابل 45.2% في 2008)، من حيث القيمة تمثل حصة العمليات لصالح الزبائن 0.7% من المبلغ الكلي للمعاملات، بينما تمثل حصة ما بين المصارف 99.3% من هذا المبلغ الكلي (98.9% في 2008).

و يشير الحجم المحقق في 2009 أن المدفوعات المستعجلة (دون واحد مليون دينار) تمثل 0.4% من الحجم الإجمالي، وتمثل المدفوعات التي تتراوح مبالغها بين واحد مليون وخمسة ملايين دينار أقل من 1%، بينما تمثل المدفوعات التي تفوق مبالغها مائة مليون دينار 97% من الحجم الكلي.

ثانيا: نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض² (نظام الدفع الشامل او المكثف)

دخل نظام المقاصة الالكترونية المسمى (أتكي) في الإنتاج في ماي 2006، حيث يسمح هذا النظام بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (شيكات، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، بدأ تشغيل النظام بمقاصة الشيكات الموحدة، وأدخلت الوسائل الأخرى في النظام تدريجيا.

¹ تقرير بنك الجزائر 2009 ص 140.

² انظر: - تقارير بنك الجزائر 2009 ص 142، 2002 ص 3، 2001 ص 58. ميديا بنك، العدد 76، مرجع سابق، ص 13-19. - عبد المجيد قدي، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، مرجع سابق. - " Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement" ، Document Interne De La Banque D'Algérie ، Février 2005 ، p 5.

و هو عبارة عن نظام آلي في شبكات بنك الجزائر، يهدف إلى تألية ورقمنة عمليات البنوك وذلك من خلال إدخال تقنيات حديثة آلية متطورة على العمل البنكي اليومي لا سيما المقاصة وعمليات التبادل و الإيداعات والتسديدات، ونجد كل البنوك سواء كانت عمومية أو خاصة و بريد الجزائر يمكنها المشاركة في النظام كمشاركين مباشرين أو غير مباشرين ، حيث المشارك المباشر يتم الإتصال به في النظام عبر أرضية تدعى أرضية المشارك أما المشارك غير المباشر فإنه يستعمل أرضية تدعى أرضية المشارك غير المباشر، ومن الخصوصيات الرئيسية للنظام نجد ما يلي:

- انه يقوم بالحساب في كل نهاية دورة لتعويض الأرصدة المتعددة لكل مشارك وإيصالها لنظام التسويات الكبرى في الوقت الحقيقي (RTGS) المسيرة من طرف البنك المركزي ؛
- هو محمي ذاتيا عبر إيجاد الحدود القصوى التي تم السماح لها بأرصدة متنوعة مدينة والتي يقوم بمراقبتها على الداوم ويصدر رسائل طوارئ إلى صاحب إدارة النظام والى المشاركين المعنيين في حالة تجاوزات الحد، يعني في الحالة التي يكون فيها الرصيد المدين للبنك قد وصل إلى الحد المسموح به ؛
- هو مؤمن ضد مخاطر التهريب بحيث المبادلات تكون مختومة وعليها الرمز وعليها الإمضاء؛
- هو مؤمن أيضا ضد الخطر العملي عبر إقامة المواقع للنجدة بالجزائر العاصمة و بجنوب البلاد؛
- إنه يتعلق بنظام كله آلي ومتطور العتاد يعتمد على التبادل للعمليات الإلكترونية.

ومن ابرز ايجابيات النظام نذكر مايلي:

- التقليل من مدة التحصيل المالية فيما بين البنوك لمختلف أدوات الدفع الكتابية؛
- رد الاعتبار لوسائل الدفع الكتابية الكلاسيكية (الشيكات ، الأوراق التجارية) وعبرها يكون تحسين العمليات البنكية الأساسية؛
- ترقية وسائل الدفع المعاصرة (عمليات الإقتطاع ،العمليات بواسطة البطاقات)؛
- تقليل آجال تكاليف التبادلات فيما بين البنوك ؛
- تحسين جودة وشفافية المعلومات المتاحة ؛
- التأمين على التبادلات ومعالجتها؛
- التأثير الحاصل يؤدي إلى جذب المستثمرين الأجانب للجزائر .

و يتكفل بإدارة عمليات نظام التبادلات لمقاصة الدفع الشامل مركز المقاصة المسبقة ما بين البنوك (CPI) – (Centre Précomposition Interbancaire) وهو شركة أسهم، تشكل فرعا لبنك الجزائر والتي فتح رأس مالها أمام مساهمة المصارف و الذي يتولى بالضبط أربع مهام هي:

1. تسيير التبادلات للمقاصة الالكترونية و أرشفة البيانات؛
2. تسيير تدفقات المبادلات و حساب الأرصدة المتعددة للمشاركين المختلفين لنظام RTGS ؛
3. الإشراف على عمل النظام؛
4. التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك؛

أما الهيئات التي تتدخل في نظام المقاصة الالكترونية من أجل عمليات الدفع الشامل فهي: بنك الجزائر، البنوك التجارية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية.

و يعتبر التطور المسجل في سنة 2009، على أساس الحجم والقيمة هاما، حيث سجل خلال هذه السنة نظام أنكي 11.139 مليون عملية دفع مقابل 9.320 مليون عملية دفع في 2008، بمبلغ كلي يساوي 8534.729 مليار دينار (7188.255 مليار دينار في 2008)، وهو ما يعادل زيادة بالحجم بنسبة 19.5% و 18.7% على أساس القيمة. عالج النظام 0.928 مليون عملية على أساس متوسط شهري مقابل 0.777 مليون عملية في 2008 بمبلغ شهري متوسط يساوي 711.227 مليار دينار (599.021 مليار دينار في 2008).

و يمثل حجم عمليات التحويل الذي بلغ 2.101 مليون عملية (1.530 مليون عملية في 2008) نسبة 18.9% من الحجم الكلي للعمليات المعالجة (16.4% في 2008)، وتتعلق هذه العمليات بعمليات تحويل لصالح الزبائن بأكثر من 99% وعمليات تحويل بغرض التسوية بنسبة 1% فقط.

المطلب الثالث: واقع تحديث نظام الدفع في الجزائر و مشاكل التحديث
أولاً: واقع تكنولوجيا الاتصال و المعلومات و إستعمالها في النظام المصرفي الجزائري
1. واقع البريد و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال :

لقد عرف قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام و الإتصال تأخراً كبير (قطاع البريد و المواصلات سابقاً) و تعتبر الخطوة الأولى للنهوض به في إصدار قانون جديد لقطاع الإتصالات هو قانون رقم (03) لسنة 2000 و الذي جاء لإنهاء إحتكار الدولة لنشاطات البريد و المواصلات ووضع حد فاصل بين نشاطي التنظيم و إستغلال و إدارة الشبكات ، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء " سلطة ضبط البريد و الإتصالات " و التي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكماً بين مختلف الجهات .

و تهيمن على سوق الإتصالات شركة " إتصالات الجزائر " و هي الشركة الأم و التي تقدم خدمات الإتصالات الهاتفية الثابتة و المحمولة و لكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمات الهاتف المحمول حيث حصلت شركة " أوراسكوم تيليكوم " المصرية على أول رخصة تشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها " جيزي " ، قبل أن تطلق إتصالات الجزائر شركتها " موبيليس " وأخيراً شركة الوطنية الكويتية كمشغل ثالث من خلال شركة " نجمة " و نجحت هذه الشركات في فترة قصيرة في الوصول بعدد مشتركى الهاتف المحمول إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007¹.

و بلغ عدد مشتركى الهاتف النقال في الجزائر نحو 33 مليون مشترك بنسبة كثافة فاقت 91 % فيما بلغ عدد مشتركى الانترنت حوالي 830 ألف مشترك بنسبة كثافة تقارب 10 % مع حساب تعداد سكاني يقر بقرابة 36 مليون نسمة².

في الوقت الذي يبلغ فيه عدد مشتركى الهواتف الثابتة حوالي 3.4 مليون مشترك في فبراير 2011³ ، بعدما كان حوالي 2.28 مليون في سبتمبر 2004، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على إنتشار خدمات الأنترنت ، هذا رغم المجهودات المبذولة من الوزارة و التي تسعى الى جعل قطاع الإتصالات من أهم القطاعات التي تجتذب المستثمرين بعد الثروة النفطية ، و كدليل على ذلك فإن الجزائر بصدده وضع إستراتيجية نحو الإنتقال للحكم إلكتروني .

¹ 21 مليون مشترك في الهاتف النقال ، يومية الخبر ، العدد 4966 ليوم 20 مارس 2007 ، ص 12 .

² 33 مليون مشترك في الهاتف النقال في الجزائر على الموقع <http://www.wam.org.ae> تاريخ الاطلاع 2011/04/11 .

³ نفس المرجع.

رغم تحرير قطاع الإتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشبكة الأنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار ففي المغرب 14.27 مليون بنسبة 42.8% من السكان ، و مصر 11.48 مليون بنسبة 15.6%، السعودية 9.27 مليون بنسبة 34.7%، و قد بلغ عدد مستخدمي الشبكة مليون و 920 ألف مستخدم في نهاية 2005 بنسبة 5.33%، و من أكبر المشاكل التي تعترض الإنتشار الواسع لخدمات الأنترنت هو هيمنة " إتصالات الجزائر " على الخدمة ، و رغم وجود عدد كبير من مزودي خدمات الأنترنت إلا انهم جميعا يعملون من خلال إتصالات الجزائر ، كما أن أسعار الهاتف الثابت شهدت إرتقاعا ضخما خلال فترات وجيزة مما أثر سلبا على إنتشار خدمة الأنترنت ، ناهيك عن الانقطاعات و بطئ الشبكة الذي يعاني منه أغلب المستخدمين، و هو الأمر الذي أدى بالجمعية الجزائرية لممولي الدخول إلى شبكة الأنترنت للتنديد بما أسمته إحتكار خدمات الأنترنت من طرف إتصالات الجزائر التي تبقى مسيطرة وحدها و تقدم أسعار مرتفعة في ظل غياب أي شركات منافسة .

و لكن هذا الوضع الإحتكاري أصبح في طريقه للتغيير مع حصول شركة " اوراسكوم تيليكوم " المصرية بالتعاون مع الشركة المصرية للإتصالات على رخصة إقامة شبكة هواتف أرضية، و كذلك خدمة الأنترنت السريع ADSL بالتعاون مع إحدى الشركات الصينية ، الأمر الذي سيغير شكل السوق تماما ، بالإضافة إلى ذلك فقد قررت الحكومة خصخصة شركة " إتصالات الجزائر " عبر طرح أسهمها في مزاد دولي .

2. واقع إستعمال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في النظام المصرفي الجزائري :

أ. شبكة الإتصالات الإلكترونية¹:

بادرت بعض المؤسسات المصرفية و المالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع و التسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني ، لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته و ذلك بسبب إعتقاد هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة و غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية و كذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات ، هذا العامل الذي كان من الممكن ان يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهذه الوسائل (العامل أي زيادة الطلب) و رغم ذلك فقد بادرت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل :

¹ انظر: بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، البلدة

- بطاقة السحب من الصرافات الآلية (DAB)* لمؤسسة البريد ؛
- البطاقة المصرفية للسحب و الدفع للمصارف التالية : القرض الشعبي الجزائري ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بنك الجزائر الخارجي ، الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط ، بنك البركة الجزائري.

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر فقد قطع شوطا كبيرا على مستوى نظام الإتصالات ، فهو يمتلك شبكة إتصالات تعم جل مناطق الوطن ، وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر من وكالاتها و تعتبر بطاقة السحب و الدفع لل BADR دعم للنشاط المصرفي للمؤسسة وزيادة لمواردها و وسيلة لتحسين خدماتها المصرفية .

ب. الأنترنت و البنوك الجزائرية :

- إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الأنترنت:
- فالبنسبة لبنك الجزائر موقعه على الأنترنت www.bank-of-algeria.dz تظهر فيه مجموعة من المعطيات و البيانات عن السياسة النقدية و المالية و إحصائيات مختلفة، و اذا ما قرناه بمواقع البنوك المركزية لبعض الدول المتقدمة نجد ان خدماته لا تزال محدودة؛
- اما بالنسبة للمصارف التجارية ، فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها و معظمها يعرف انقطاعات متتالية ، إلا انه يجب أن نذكر ان هناك مصارف تسمح بالإطلاع على الرصيد، (للزبائن المشتركين في النظام) و بعض العمليات الأخرى ، ومن مثله مواقع تلك البنوك : موقع صندوق الوطني للتوفير و الإحتياط ، القرض الشعبي الجزائري ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و لكنها تقدم عمليات محدودة سواء من حيث نطاق الخدمة او نوعيتها .

و لكن يجب تدارك هذا الأمر و تفعيل دور الأنترنت لتقديم خدمة مصرفية متطورة و في هذا السياق لا ننسى تجربة " بريد الجزائر " بتقديمه خدمات عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي و طلب الصك البريدي بالإضافة إلى إمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع " موبيليس " عبر الحساب البريدي ، و إنشاء خدمة الموزع الصوتي (15.30) للإستعلام حول الحساب البريدي .

* DAB: distributeurs automatique de billets.

ج. إستخدام الهاتف في الخدمة المصرفية :

لا تستعمل المصارف الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت او المحمول رغم ماشهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية و على المصارف الإستفادة من عدد مشتركى خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لجلب أكبر عدد من الزبائن .

ثانيا: مشاكل تحديث وسائل الدفع في الجزائر

تكمن المشكلات الاساسية التي تواجه عملية تطوير نظم الدفع فيمايلي¹:

- نقص المعرفة فيما يتعلق بنطاق نظم المدفوعات مع تواجد رؤية محدودة وعدم ثقة بين اطراف النظام؛
- محدودية المعلومات حول متطلبات المدفوعات في الاقتصاديات النامية مثل الجزائر والقدرات المتاحة وقدرة النظم الاقتصادية على تفعيل التطوير المطلوب؛
- محدودية الدعم والالتزام من قبل المشاركين بالنظام نتيجة لنقص الاستشارات والخبرات؛
- مصادر تطوير محدودة مع وجود معوقات قانونية واجرائية تعوق عملية تطوير نظام المعلومات.

ثالثا: الاتجاهات الحديثة في تطوير نظم الدفع

تتمثل الاتجاهات الحديثة لتطوير انظمة الدفع فيما يلي:

- التوافر الكبير لوسائل وخدمات الدفع؛
- خفض التكاليف وخاصة فيما يتعلق بتكلفة التشغيل وتكلفة توفير السيولة؛
- رفع وتحسين قدرة كل من البنوك والمدفوعات والبنية التحتية؛
- احتواء افضل للمخاطر القانونية والتشغيلية و النظامية كبنية تحتية لنظم المدفوعات؛
- خلق اشراف اكثر فاعلية وكذلك قواعد تنظيمية لنظام المدفوعات الوطني بالاضافة لتحسين ورفع كفاءة واستقرار اسواق خدمات المدفوعات.

¹ الارشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية، على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2011/05/02.

المبحث الخامس: إصلاح نظم الإشراف و الرقابة، زيادة الأمن المصرفي و تحسين نظم الانذار المبكر

ان البيئة المصرفية في حالة تغير مستمر و عليه فان ادارة المصارف تواجه قضية أساسية و هي تعديل خياراتها الاستراتيجية بصورة دائمة و الوسيلة الوحيدة التي تمكن الادارة من القيام بهذا التعديل هو استمرارية قيامها بعملية الرقابة و الاشراف، ذلك لأن مهمة الرقابة تعكس حالة تكيف المصرف مع بيئته الداخلية و الخارجية و هو بمثابة اختيار لدرجة الموائمة للخطط و الإجراءات والسياسات مع عناصر البيئة الداخلية و الخارجية¹ ، و عملية الرقابة وحدها لا تكفي اذ يجب على القطاع المصرفي زيادة الأمن المصرفي و محاولة تحسين لعمليات الانذار المبكر.

المطلب الاول: اصلاح و تفعيل نظام الرقابة و الاشراف

ان عملية الرقابة على السياسة النقدية و الائتمان الذي تمنحه البنوك لعملائها عملية في غاية الأهمية لما ينطوي عليها من مخاطر على البنك نفسه وعلى المودعين و بالتالي على الاقتصاد بشكل عام، لذلك نجد أن للبنوك المركزية سياسة واضحة و مدروسة في الرقابة على الائتمان .

ويقصد بالرقابة على الائتمان قيام البنك المركزي باستخدام اساليب و ادوات معينة في السيطرة على الاستثمارات والتسهيلات المصرفية التي تقوم بها البنوك وتوجيهها في ظل القوانين المعمول بها لتحقيق اهداف معينة ، ويتطلب هذا إيجاد نظم معلومات فعالة ليتمكن البنك المركزي من القيام بهذه المهمة على اكمل وجه ، يقول د.(باري سيجل):« ان الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي هو فرض رقابة دقيقة وفعالة على السياسة الائتمانية والنقدية، ولن تستطيع ان تحقق ذلك في غياب المعلومات الدقيقة والشاملة عن العوامل المؤثرة على الاحتياطات المصرفية»².

أولاً: اهمية الاشراف و الرقابة

تتبع اهمية الاشراف و الرقابة على البنوك من اهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول، ومن حقيقة ان هذه البنوك تخدم عدة فئات يهمها جميعا ان يظل البنك سائرا في اعماله على احسن وجه، ومن هذه الفئات³:

- 1 ادارة البنك لانها مسؤولة امام الهيئة العامة للمساهمين عن تأدية مهمتها بنجاح ؛
- 2 الهيئة العامة للمساهمين حيث يهتم المساهمون بالرقابة و الاشراف للاطمئنان على سلامة رأس مالهم المستثمر، و تحقيق ارباح على رأس المال، وزيادة اسعار اسهمهم في السوق المالي؛

¹ انظر، عبد القادر علاء نعيم وآخرون، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك، دار البداية، عمان، 2009، ص 223.

² باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبدالله وزميله ، الرياض ، دارالمريخ للنشر، 1987، ص63.

³ عبد الله خالد أمين، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر ، ط 6، الاردن، 2009، ص 387.

- 3 جمهور المودعين اصحاب المورد الاكبر لاي بنك و الذي يكون دائما اكبر من حجم راس المال، وذلك للاطمئنان على ودائعهم واستمرارية دفع الفوائد عليها؛
- 4 جمهور العملاء المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المختلفة سواء منها المباشرة (قروض، سلف، خصم، كمبيالات...) او غير المباشرة (اعتمادات، كفالات، بوالص تحصيل، حوالات...) حيث يهتم نجاح البنك لضمان استمرارية نشاط اعمالهم التجارية التي تقوم في جزء منها على هذه التسهيلات بينما يعني فشل البنك توقف تلك التسهيلات ومطالبتهم بالدفع مما قد يؤدي الى توقف نشاط مشاريعهم وربما افلاسها؛
- 5 السلطات النقدية المتمثلة في البنوك المركزية لانها تهدف الى حماية جمهور المتعاملين مع البنوك من مودعين ومقترضين ومساهمين وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية التي قد تنتج عن فشل بنك ما، كما تهدف ايضا الى توجيه السياسة الائتمانية والنقدية في الدولة و الذي لا يتحقق بدون الاشراف و الرقابة، وتمارس هذه الجهات المختلفة الرقابة والاشراف من خلال ثلاثة انواع مختلفة من الرقابة وهي الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية ورقابة البنك المركزي.

ثانيا: أنواع الرقابة على المصارف

1. الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزء اساسيا واوليا من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد اصبحت كل من ادارات البنوك و المدققين الخارجيين و السلطات النقدية توليها عناية خاصة باعتبارها خط الدفاع الاول في منع وتحجيم المخاطر و الاخطاء التي يمكن ان يتعرض لها المصرف وتستند هذه الرقابة ابتداء على وضع قواعد وضوابط أساسية تحكم سير عمل المصرف. وفي هذا الإطار تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في كل مصرف من الأدوات الرقابية الهامة باعتبارها بمثابة اجراء احترازي يهدف من خلال الوسائل و الإجراءات التأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في السجلات و حماية اصول المصرف ورفع كفاءة الموظفين و تشجيعهم على التمسك بالسياسات المرسومة¹.

وتجدر الاشارة الى ان الرقابة الداخلية تنقسم الى قسمين الرقابة الوقائية والرقابة الكاشفة حيث تقوم الاولى بمنع وتقليل الاخطار التي قد يتعرض لها المصرف و تقوم الثانية بكشف الأخطاء

¹ متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2011/05/14.

والمخالفات ومن ثم معالجتها و تعديل الضوابط لتفادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء مستقبلا، و تهمننا هنا الرقابة الواقية باعتبارها رقابة قبلية.

ولتحقيق نظام رقابي سليم وفعال لابد من ان تتوفر المقومات الأساسية التالية:

- هيكل تنظيمي وإداري واضح ومكتوب؛
- نظام محاسبي سليم ومكتوب يعتمد على مجموعة متكاملة من السجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي بحاجة المصرف، وكذلك تصميم دورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة؛
- وجود تعليمات تطبيقية مكتوبة ومحددة تبين وبشكل واضح اجراءات العمل وضوابطه على مستوى جميع اقسام عمليات المصرف.

ولتحقيق هذه المقومات لابد من وجود اجراءات تنفيذية تتمثل فيمايلي¹:

- فصل المهام المتعارضة مثل فصل مهمة تنفيذ العملية عن مهمة تسجيلها؛
- تفويض الصلاحيات، حيث يتم تحديد الصلاحيات للأشخاص بشكل واضح؛
- وجود رقابة مادية على الموجودات؛
- تقييم مستمر للرقابة الداخلية؛
- تسجيل العمليات المحاسبية في أوقاتها؛
- إيجاد دائرة للتدقيق فاعلة في المصرف وترفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة؛
- التأمين على الممتلكات ضد الأخطار؛
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة على العمليات الهامة؛
- استخدام موازين المراجعة وحسابات المراقبة الإجمالية و المطابقات الدورية.

ونظرا لتطور الأنظمة المالية في العالم حيث أصبحت معظم المصارف تستخدم أجهزة الحاسوب وكذا الصيرفة الالكترونية فان عملية الرقابة كذلك يجب ان تتلائم و تتكيف مع هذا التطور و عليه لابد من وضع متطلبات الرقابة على الصيرفة والتجارة الالكترونية.

¹ انظر متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، مرجع سابق.

متطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة الصيرفة الالكترونية¹

أ. متطلبات الحماية والأمن :

أقرت لجنة بازل مجموعة من المتطلبات الخاصة بالرقابة على أمن العمليات المصرفية الالكترونية:

1. على المصارف اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحقق من هوية العملاء الذين تقدم لهم الخدمات عبر الانترنت و طبيعة تخويلهم؛

2. يجب على المصارف استخدام طرق التحقق من المعاملات وأن تتولى ترويج "عدم النقص" (Non-Repudiation) و أن تحدد المساءلة عن المعاملات المصرفية الالكترونية؛

3. يجب أن تتأكد المصارف من توافر الضوابط المناسبة للتخويل و من صلاحيات الدخول للنظم المصرفية الالكترونية و إلى قواعد البيانات و التطبيقات؛

4. يجب على المصارف أن تضمن توافر الإجراءات المناسبة لحماية مصداقية البيانات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية السجلات و المعلومات؛

5. لا بد من أن تضمن المصارف وجود مسارات تدقيقية واضحة لكل المعاملات المصرفية الالكترونية؛

6. يجب على المصارف اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية كتمان المعلومات الخاصة بالعمليات الالكترونية كما يجب أن تكون هذه الإجراءات متوافقة مع درجة حساسية المعلومات المطلوب نقلها أو خزنها في قواعد البيانات

ب. المتطلبات التقنية والتكنولوجية:

وهي مجموعة البرامج والأجهزة والمعدات ومواقع الانترنت الخاصة بالأعمال الالكترونية المصرفية، حيث أحدثت التطورات التكنولوجية مزيدا من الحاجة إلى الاستفادة من هذه التطورات المتسارعة لزيادة حدة المنافسة بين المصارف التي تواكب هذه التطورات لتحقيق ميزة تنافسية وتوظيف هذه التكنولوجيا والتقدم التقني في صالح خدمة العملاء و بالتالي يجب دراسة المتطلبات التقنية والتكنولوجية من حيث مدى توفر البنية التحتية الملائمة لتطبيق أنشطة التجارة الالكترونية في البنوك.

كما انه يجب تطبيق العديد من الإجراءات الرقابية على التكنولوجيا المستخدمة في العمل من أجل ضمان استمرارية عملها على الشكل الأمثل لتقليل احتمالية فشلها أو قصورها وذلك بإجراء عمليات الصيانة الوقائية المستمرة.

¹ انظر سامية العنزي، مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي، مجلة علوم انسانية ، السنة الخامسة، العدد 36، شتاء 2008.

ت. المتطلبات التشريعية و القانونية

يتطلب الولوج الى عالم الصيرفة الالكترونية مواكبة متواصلة وناجحة مع متغيرات العصر الالكتروني، خاصة مع تطور احتياجات ومتطلبات الزبائن واتجاهها للاعتماد على الركائز التكنولوجية عموما والالكترونية بشكل خاص، ويضع ذلك الإدارات المصرفية في تحديات قانونية على المستوى الدولي أمام العمل المصرفي عبر الانترنت مما يتطلب إيجاد بنية قانونية مناسبة تعمل على حماية حقوق كافة الأطراف وتؤكد الهوية القانونية لهذه الأطراف وتعمل على إيجاد القوانين التي تشرع وتنظم وتحكم استخدام وسائل الإبلاغ وتبادل البيانات الالكترونية كبديل لأساليب الإبلاغ والتبادل المتركزة على أساس ورقي، و القوانين الخاصة بحماية العميل والسرية، وقد أقرت لجنة بازل مجموعة من المتطلبات لإدارة المخاطر القانونية ومخاطر السمعة الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية منها:

- 1 يجب على المصارف أن تضمن تقديم المعلومات المناسبة في مواقعها على الانترنت للسماح للعملاء المحتملين بالتوصل إلى استنتاجات مدروسة حول هوية المصرف و مركزه القانوني وذلك قبل الدخول بمعاملات تنفذ من خلال العمليات المصرفية الالكترونية؛
- 2 يجب على المصارف اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من الوفاء بمتطلبات سرية العميل بحسب الأقطار التي يقدم فيها المصرف منتجاته و خدماته المستندة إلى العمليات المصرفية الالكترونية؛
- 3 يجب أن تكون للمصارف القدرة الفاعلة و استمرارية النشاط و عمليات التخطيط للطوارئ للمساعدة على ضمان توافر النظم والخدمات من خلال العمليات الالكترونية؛
- 4 يجب على المصارف إعداد خطط مناسبة تتضمن الاستجابة للحوادث و الحد منها (السيطرة عليها) والحد من المشاكل الناشئة عن الحوادث غير المتوقعة بما في ذلك أنواع الهجوم الداخلي والخارجي التي قد تعيق تزويد النظم والخدمات المستندة للعمليات المصرفية الالكترونية

ث. المتطلبات الإدارية:

وتتمثل في التخطيط الجيد والتنظيم الملائم، ولاسيما أن استخدام الصيرفة الالكترونية في الأعمال يلغي كثيرا من الوظائف التقليدية للفصل بين الواجبات، وتتضمن المتطلبات الإدارية توصيف الهيكل التنظيمي وتحديد السلطات والمسؤوليات وتحديد اجراءات العمل والفصل بين الوظائف المتعارضة في ادارة نظم المعلومات وصياغة آلية إشراف مجلس الإدارة و الإدارة العليا على العمليات المصرفية الالكترونية.

2. الرقابة الخارجية المدقق الخارجي

تتبع أهمية أعمال المدققين الخارجيين من حاجة المساهمين في المؤسسات المصرفية والمالية لمعرفة سلامة ودقة الاوضاع المالية والادارية في المؤسسات التي يساهمون فيها، ذلك ان المدققين الخارجيين وبما يتوفر لديهم من خبرة في هذا المجال يضطلعون بالنيابة عن المساهمين بمسؤولية التدقيق والتأكد من سلامة تلك الاوضاع¹.

ويلعب تفعيل دور المدقق الخارجي دورا بالغ الاهمية في حماية اصول المصرف وسمعته حيث يقوم بتزويد السلطات الرقابية بنسخ من أي تقارير يقدمها للمصرف في اطار مهمته التدقيقية التي عين من اجلها، وأي تقارير أخرى قد تطلبها السلطة الرقابية، و للسلطة الرقابية الحق في الحصول منه على أي بيانات أو إيضاحات تراها لازمة، كما لها الحق ان تكلفه بالقيام بأي مهام تراها ضرورية في المصرف المعني و للمدقق الرجوع إلى السلطة الرقابية كلما دعت الحاجة إلى ذلك².

3. رقابة البنك المركزي

يؤكد كل من شو (SHAW) و كيش وإلكن (KISH AND ELKIN) على ان الوظيفة الأساسية والحقيقة للبنك المركزي هي مراقبة الائتمان و التداول النقدي و كذلك فان بنك التسويات الدولية يدعم هذا الاتجاه حيث يرى ان البنك المركزي هو الذي يتولى عملية تنظيم حجم العملة والائتمان، وان هذه الوظيفة تأتي من خلال قيام البنك بوظائفه المتمثلة في كونه محتكر لاصدار العملة و الصيرفة الحكومية ، وبنك البنوك، كل هذه الوظائف جعلت من مسؤولية او مهمة مراقبة وتنظيم الائتمان تحظى بالاهتمام الكبير وحتى ان البعض يؤكد على ان مفهوم البنك المركزي استخدم للإشارة الى العمليات التي يقوم بها البنك في مراقبة النظام المصرفي حيث تعمل هذه الوظائف اذا ما احسنت ادارتها من قبل البنك المركزي على إبعاد مخاطر الأزمات و الاختلالات عن النظام المصرفي و تعطيه قوة اكبر بالتأثير في مستوى وحجم النشاط الاقتصادي من خلال قدرته على التحكم ومراقبة وسائل الدفع (عرض النقد) ، و يمارس بنك الجزائر عملية الإشراف و الرقابة على المصارف التجارية بهدف حماية أموال المودعين ومصالح المستثمرين كما انه يهدف الى تقادي المخاطر الاعتيادية المترتبة عن التسيير ، ويمارس هذه الرقابة بالطرق التالية:

■ **القوانين:** لم تترك مواد قانون البنك المركزي ناحية من نواحي نشاط البنوك الا وأحكمت الرقابة عليها حيث يخول للبنك المركزي عملية تنظيم الائتمان من حيث الكمية والنوعية والكلفة ليتجاوب هذا الائتمان مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي المنشود، كما يخول له مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مراكزها المالية وضمان حقوق المودعين والمساهمين، كما له صلاحية

¹ تعيين وسؤليات المدققين الخارجيين، على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2011/05/14.

² قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 2011/05/14.

الموافقة على ترخيص البنوك و سحب رخصها و فتح الفروع الداخلية و الخارجية، وتحديد حجم رأس المال، و وضع أحكام تشريعية وتنظيمية للصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج... الخ، و كذلك له الصلاحيات بان يصدر تعليمات للمصارف المرخصة بهدف تنظيم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية المختلفة من حيث كميتها وأغراضها وشروطها وأنواعها، وكذا تحديد استثماراتها داخل الجزائر او خارجها، كذا يحدد العقوبات التي يتخذها بحق المصارف المخالفة لأحكام و قوانين البنك المركزي.

■ الرقابة على أساس المستندات¹:

تعتبر التقارير المصرفية مقننة بواسطة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد مضمون التصريحات، الفترة التي تغطيها هذه التصريحات، آجال إرسالها وجودة التوقيع المطلوب. إن الرقابة على أساس المستندات هي عملية رقابة يتم إنجازها على أساس التصريحات التنظيمية التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية، ترسل هذه التصريحات إلى مختلف هيكل بنك الجزائر، لاسيما المصالح المكلفة بالرقابة على أساس المستندات على مستوى المفتشية العامة، تستعمل هذه المصالح الأخيرة كل هذه التقارير في إطار مهامها وصلاحياتها.

في سنة 2009، شملت الرقابة على أساس المستندات، التي تشكل المستوى الأول لنظام الإنذار المبكر، الذي من شأنه أن يسمح بمراقبة أفضل للنظام المصرفي، على ست وعشرين (26) مصرفا ومؤسسة مالية { ستة (06) مصارف عمومية، أربعة عشر (14) مصرفا خاصا، ثلاث (03) مؤسسات مالية عمومية وثلاث (03) مؤسسات مالية خاصة}.

تجسدت أعمال الرقابة الاحترازية الجزئية على أساس المستندات التي تم القيام بها في:

- التأكد من استلام الوثائق المحاسبية والاحترازية التي تم إرسالها من طرف المصارف والمؤسسات المالية في الآجال التنظيمية؛
- التأكد من موثوقية المعلومات المستلمة، تحليل الثغرات وتصحيحها بواسطة طلبات التفسير الضرورية؛
- استغلال تقارير محافظي الحسابات؛
- تأويل المعلومات المستلمة واكتشاف المخالفات المحتملة؛
- المشاركة في التحليل المالي والاحترازي الدوري وتسجيل التطورات غير المناسبة؛
- الإعلام الفوري للجنة المصرفية حول عدم احترام المعايير الاحترازية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، في حالة الاقتضاء.

¹ التقرير السنوي للبنك المركزي 2009، ص 151-152.

على المستوى الاحترازي الكلي، خصت الأعمال المنجزة في إطار الرقابة على أساس المستندات مايلي:

- تجميع المعطيات المحاسبية والاحترازية للمؤسسات؛
- إعداد المؤشرات الإجمالية للصلابة المالية؛
- جمع المعطيات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني؛
- تكثيف الأشغال الخاصة بإدخال المعالجة عن طريق الإعلام الآلي للمعطيات المتعلقة بالنسب الاحترازية.

خلال سنة 2009 أعطت نتائج عمليات الرقابة على أساس المستندات 616 ملاحظة تخص:

- المطالبات بسبب التأخر في إرسال المعطيات (302)؛
- طلبات تفسير خاصة بعدم احترام المعايير (60)؛
- رسائل تشير إلى عدم انسجام التقارير (186)، وتبادل معلومات (68).

و خصت حالات عدم احترام المعايير بالدرجة الأولى المصارف الخاصة (70% في 2009 مقابل 52% في 2008) أكثر مما تخص المصارف العمومية (25% في 2009 مقابل 37% في 2008) والمؤسسات المالية الخاصة (5%) في 2009، و تمثلت في عدم احترام معايير توزيع المخاطر*، وعدم احترام المعايير المتعلقة بأوضاع الصرف.

■ الرقابة بعين المكان:

تطورت التدخلات المتعلقة بعمليات المراجعة بعين المكان خلال السنوات الأخيرة، توزعت عمليات الرقابة المنجزة خلال سنة 2009 بشكل متوازن بين مهمات الرقابة الشاملة والتحقق الخاصة، على مستوى سبعة عشر (17) مصرفا، خصت الرقابة عمليات التجارة الخارجية وتم القيام بواحد وسبعين (71) مهمة رقابة بعين المكان قصد التأكد من أن ظروف عمل الوكالات الجديدة للمصارف والمؤسسات المالية تتطابق مع متطلبات التنظيم (الوسائل البشرية والمادية، التنظيم، معايير الأمن، الإجراءات،...)، من بين عمليات الرقابة الواحدة والسبعين (71) الخاصة بالوكالات التي تم إنجازها بعين المكان، تخص ست وخمسون (56) عملية فتح وكالات جديدة، وتخص أربعة عشر (14) عملية تحويل وكالات وتخص عملية رقابة واحدة (01) تحويل المقر الإجتماعي¹.

* تجدر الإشارة إلى أن احد الأسباب الأساسية للأزمة المالية 2008 هو عدم توزيع المخاطر اذ تركزت القروض في العقارات فقط، لذا يجب الحذر من هذه الوضعية التي تعرفها المصارف الجزائرية الخاصة ويجب تطبيق الإجراءات الملائمة حسب ما ينص عليه القانون في مثل هذه الحالات.

¹ التقرير السنوي 2009 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، البنك المركزي، ص 154.

ومن أجل تفعيل عملية الرقابة فإنه يتطلب أن يكون لكل بنك استراتيجية محددة ومعلن عنها عن العمليات التي يقوم بها في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية بما يمكن كافة الأطراف المشاركة في السوق من القدرة على مساءلة البنوك و الحكم على كفاءتها و تفعيل دور محافظي الحسابات وتعزيز استقلاليتهم.

ذلك أن القوانين التي جاء بها البنك المركزي و قوانين الرقابة الخارجية تشمل جوانب كبيرة من الهيكل الرقابي الا ان غياب الإفصاح والشفافية* وكذا التطبيق الكلي و الفعلي لهذه القوانين ساهم في شكل كبير من الحد في فعالية الاجراءات الرقابية.

المطلب الثاني: زيادة الأمن المصرفي

و يقصد بالأمن المصرفي¹ تخفيض درجة المخاطرة والشك في المعاملات المصرفية مثال على ذلك درجة الامان المترتبة على قيام الزبائن باستخدام الصراف الآلي، و تؤمن الكثير من المصارف بهذا المبدأ اعتقادا منها بان المصرف عندما يقرض أمواله على سبيل المثال، فإنه يتوجب عليه التأكد التام من أن هذه الأموال في حالة أمان، أي أنها ستعود ثانية، وهنا يقصد بالأمان تأكد المصرف من أمواله قد ذهبت للغرض المناسب، كما يرتبط الأمان بسرية معلومات الزبائن المتعلقة بحساباتهم ودرجة تعاملهم مع المصرف، ومما لا شك فيه ان درجة الأمان المصرفي سوف تمتد إلى المستقبل البعيد، و يتعلق الأمان المصرفي بالإجابة على الأسئلة الأربعة التالية:

1. هل استعمال التجهيزات المصرفية و ملحقاتها آمن؟
2. هل تقدم المستندات و المعلومات التي يريدها الزبون بشكل آمن؟
3. هل تستعمل سجلات و بيانات الزبائن بشكل آمن و سري؟
4. هل يثق الزبون بأن الخدمة تقدم بشكل صحيح؟

* يلاحظ على البنوك العاملة في الجزائر ان التقارير الخاصة بها لاتخرج للأطراف المشاركة في السوق إلا بعد فترة طويلة من سنة الى 3 سنوات، وان هذه التقارير لا تشمل على بعض العناصر الهامة مثل: - الإفصاح عن المخاطر الائتمانية مثل تركيز القروض والعلاقة بين القروض وإجمالي القروض المتعثرة؛- مخاطر السيولة وهيكل وأجال الاستحقاق للأصول؛ - مخاطر السوق وطرق قياسها وإدارتها؛ - مكونات هيكل رأس المال والشروط والخصائص لكل مكون ، بالإضافة الى ان مواقع هذه البنوك على الانترنت لا تحتوي على المعلومات و البيانات الضرورية للأطراف المشاركة في السوق، و بعض البنوك لها مواقع لا تعمل، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ الإفصاح و الشفافية.

¹ رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 232، 233.

المطلب الثالث: تحسين نظام الإنذار المبكر

لم تستطع الأسواق المالية التنبؤ بجميع الازمات التي عصفت باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وهذا راجع لضعفها و عدم قدرتها على رصد نشوء الأزمات، فلم يراد الأسواق شك يذكر عن قرب وقوع أزمة المكسيك عام 1994 وأزمة تايلاند عام 1997، ولم تزد توقعات انخفاض قيمة العملة لدى المتاجرين فيها خلال الشهور السابقة مباشرة على انهيار العملة في المكسيك أو تايلاند، كذلك فإن فروق أسعار الفائدة (الفروق بين أسعار الفائدة المحلية وأسعارها في الخارج) لم تتسع بشكل ملموس قبل أزمة المكسيك، وبدلا من أن تكون فروق أسعار الفائدة على سندات بريدي والسندات الأوروبية الدولية بمثابة إنذار مبكر لتراجع الثقة فيبدو أنها لم تتسع إلا بعد أن بدأت الضغوط على العملة بالفعل¹، وكذلك فشلت الاسواق المالية مرة اخرى بالتنبؤ بالأزمة المالية 2008.

و في ظل هذه الأوضاع شرع الباحثون إلى إيجاد آلية تمكنهم من الرصد المسبق للازمات التي يمكن أن تضرب اقتصاد الدول و هذا من اجل تخفيض الآثار السلبية لهذه الأزمات وكذا الحد من أضرارها و هذا من خلال محاولة وضع نظام إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المالية.

اولا: تعريف نظام الإنذار المبكر

يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر، بأنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات المصرفية من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية وغيرها لدولة ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لدولة ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات، والتي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في الدولة المعنية، ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات)، بينما تركز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة².

إن الهدف من إيجاد نظام إنذار مبكر هو تدارك أو تجنب الأزمات من خلال وضع سياسات الاستجابة السريعة، ومن وجهة نظر متخذي السياسات فإن نظام الإنذار المبكر، وسيلة معالجة للأحداث الطارئة قبل وقوع السيناريو السيئ وبالتالي تجنب التكاليف المالية المفرطة التي قد تتجم عن

¹ أندرو بيرغ، كاثرين باتيللو، تحدي التنبؤ بأزمات الاقتصادية ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2000، ص 1.

² الطراونة علاء الدين عوض ، تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، رسالة الماجستير في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، المملكة الأردنية الهاشمية، أوت 2004، ص 14.

الأزمات، وهنا يظهر النظام على أنه أداة مفيدة لسياسات الحماية والوقاية والتي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في المراحل الأولى قبل تطور الأزمات، حيث أن الدراسات التجريبية والتطبيقية وخبرة الدولة أن تشير إلى أن التدخل في بداية الأزمة أفضل وذنو نتائج إيجابية على إخماد الأزمات أو التخفيف من آثارها.

ثانيا: أهمية نظام الإنذار المبكر

تتبع أهمية نظام الإنذار المبكر من قيمته بأنه يقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مصرفية، ويقوم بتعريفهم بإحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات المصرفية، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما على ما يلي¹:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

ثالثا: آليات عمل نظام الإنذار المبكر²

رغم أن الباحثين يدرسون الكثير من المتغيرات الاقتصادية والمالية التي يدرسها معظم المحللين الماليين، فإن موطن القوة لدى الباحثين يكمن في معالجتهم المعلومات بطريقة منهجية تصل بقدراتهم إلى الحد الأقصى من حيث التنبؤ بأزمات العملة أو الازمات المصرفية أو لميزان المدفوعات استنادا إلى التجارب التاريخية لعدد كبير من الدول.

وفي الغالب، يمكن لنظام الإنذار المبكر أن يترجم هذه المعلومات إلى مقياس مركب لمدى الحساسية للتطورات المحيطة، وحيث أنه يعتمد على منهجية واضحة التحديد، فإن احتمال تأثره بالتصورات المسبقة عن الأداء الاقتصادي المتوقع لدول معينة يكون أقل.

¹ عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مصر، ص 6 على الموقع :

www.Kantakji.Ory/ Figh/ Files/Manage/104. Doc ، تاريخ الاطلاع 2011/02/03.

² إندرو بيرغ، كاثرين باتيللو، مرجع سابق، ص ص 2 ، 6.

ويمكن أيضا أن يعمل نظام الإنذار المبكر كأداة مفيدة لترتيب درجات الحساسية النسبية لمجموعة من الدول، وهو أمر تزداد صعوبة تقديره على أساس كل دولة على حدة.

رابعاً: مناهج التنبؤ بالازمات

هناك طريقتين منهجيتين متبعتين للتنبؤ بالازمات¹ :

1. **منهجية المؤشرات القائدة:** (التعرف على المتغيرات التي تتغير قبل الأزمة بشكل واضح)

واحتساب مؤشر مركب لهذه المؤشرات).

2. **منهجية النماذج الاحتمالية:** محاولة التعرف على المتغيرات التي تؤثر في احتمال وجود أزمة.

في الحقيقة هذه النماذج لازالت قيد التطوير والبحث وهذا بسبب :

-النقص في البيانات و الذي يعيق القدرة على التنبؤ بالأزمات (خاصة المصرفية)؛

-هناك العديد من العوامل المؤسسية غير القابلة للكمية (الكيفية) تؤثر في احتمال

نشوب الأزمات المالية والمصرفية.

خامساً: المؤشرات التقليدية الدالة على إمكانية التعرض للأزمات

يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على إمكانية تعرض الدولة لأزمات

وصدمات أو هزات في سوق الأوراق المالية أو تعرضها لأزمة العملة في صنفين² :

1. **التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية:** هذه التطورات تهز ثقة المستثمرين.

2. **الخصائص الهيكلية للسوق أو خصائص التركيب التي تجعله عرضة لأن يفقد المستثمرون الثقة فيه.**

و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ طلفاح أحمد ، الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية ، المعهد العربي للتخطيط ،أفريل 2005، ص 23.

² الشراوي عبد الحكيم مصطفى ، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003، ص

الجدول رقم (5-2) : المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
- ارتفاع معدل التضخم؛	- نظام جمود معدلات التبادل؛
- نمو سريع في التدفق النقدي؛	- إستراتيجية النمو المترادف في الصادرات؛
- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات؛	- قطاع التصدير أكثر تركيزا؛
- عجز مالي مترادف؛	- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية؛
- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد؛	- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛
- النمو السريع في الإعتمادات المالية المحلية	- تحرير سوق المال الحديث؛
كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛	- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها؛
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض؛	- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية؛
- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية	- انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم؛
كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛	- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم؛
- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية؛	- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم؛
- انخفاض الاحتياطي العالمي؛	- الرقابة على دخول السوق والخروج منه.
- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي؛	
- ارتفاع معدل الأسعار والأرباح؛	
- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	

المصدر : الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى ، مرجع سابق، ص 39.

و تجدر الإشارة الى ان نماذج التنبؤ بالأزمات مازالت لا توفر ما هو أحسن من التخمينات المبنية على المعلومات، ولا تصادف سوى نجاح محدود، ويجب ملاحظة نقطتين في هذا السياق¹:

1. أن نماذج المؤشرات الرئيسية لازالت في مراحلها الأولى وأن متطلبات توفير بيانات أكثر دقة بالنسبة للمؤسسات المالية وغير المالية التي بدأت في تطبيقها قد تزيد من فائدة هذه النماذج.

2. أن كل الصناعات السيادية وصناعات تقدير الائتمان المصرفي لم تتوقع الوضع الضعيف للعديد من الاقتصاديات الآسيوية وفوجئت بتوقيت الأزمة وعمقها، وليس من المحتمل أن تكون النماذج البسيطة في مستوى مهمة التنبؤ بالأزمات في المستقبل القريب.

¹ محسن عبد العزيز الوكيل، مرجع سابق، ص 3.

و كذلك فشلت هذه النماذج بالتنبؤ بالأزمة المالية 2008 ، و لم تتمكن من الفهم المسبق للأسباب التي أدت إلى وقوع هذه الأزمة، لذا يتوجب بذل مجهود اكبر من اجل تطوير نماذج التنبؤ بالأزمات لتفادي وقوع أزمات مستقبلية.

خلاصة الفصل :

لقد أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية في ظل التحولات العالمية التي يشهدها القطاع المصرفي و دخولها اقتصاد السوق ، و انضمامها مستقبلا الى منظمة التجارة العالمية وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات التحديات الراهنة و ذلك من خلال تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة، حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات ، من أجل مواكبة الدخول في عصر التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية و تطبيق ثقافة مصرفية جديدة تأخذ في الحسبان التغير المستمر في أوضاع السوق وتعتمد على شبكة من الاتصالات، كما أن عليها القيام بعمليات الاندماج لخلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية ، حيث سيساعدها الاندماج في تخفيض تكاليف التشغيل وزيادة قدراتها في اقتناء التكنولوجيات المصرفية مما يزيد في قدراتها على المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متطورة، و العمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجالاته و تخصصاته، و في هذا النطاق يتوفر للقطاع المصرفي الجزائري العديد من الخيارات و الإمكانيات التي تسمح بتحقيق هدفها الأساسي والمتمثل في ضمان الاستمرارية و حجز مكانة لها ضمن المنافسة العالمية.

وفي ختام هذا البحث الذي قسم إلى خمس فصول حيث ان الفصل الأول عالجتنا من خلاله العولمة المالية و القطاع المصرفي حيث تعتبر نظام جديد افرزته المعطيات الاقتصادية و السياسة الدولية الجديدة ، ليعمل على جعل العالم قرية صغيرة لفتح الاسواق و الحدود ، ففي ظل هذه الظروف الجديدة كان لانتشار العولمة اثار بعيدة المدى و اصبحت من الاهتمامات الكبيرة للمصارف على المستوى العالمي ضمن المعطيات الجديدة التي أفرزتها.

أما في الفصل الثاني تم التطرق إلى التحديات المصرفية في ظل العولمة حيث انه برزت مجموعة من التحديات في ظل تاثيرات العولمة المالية و عولمة النشاط المصرفي كان في صدارتها تحرير الاسواق المالية و ظهور التحرير المالي و المصرفي بعد إبرام إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية و ما افرزته من تحديات على البنوك و الانظمة المصرفية لمختلف بلدان العالم و خاصة الدول النامية و مع التطورات و التوسعات في المعاملات المالية ظهرت الى الوجود مايعرف بالصيرفة الالكترونية التي تطورت في نهاية السبعينات من القرن الماضي، حيث أصبحت المصارف تقدم خدماتها على شبكة الانترنت ، كما أصبحت هذه الأخيرة تقدم خدماتها عن بعد باقل تكلفة ولا تعرف قيودا جغرافية، كما نتج عن ذلك ظهور وسائل دفع جديدة وحديثة ، كل هذا أدى الى زيادة المخاطر المصرفية و آثارها السلبية خاصة فيما يتعلق بآثار السلبية لعمليات تحرير الخدمات المالية و عمليات تبييض الأموال ، خاصة بعدما صاحبت العولمة أزمات مالية أصابت العالم أقواها كانت أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 ، كل هذه التطورات جعلت اتفاقية بازل ومقرراتها تلعب دورا بارزا على الساحة العالمية في توحيد معايير الملاءة المصرفية و إدارة المخاطر، و ذلك بهدف ضمان سلامة و استقرار الأنظمة المصرفية على المستوى العالمي.

و لقد خصص الفصل الثالث الى واقع القطاع المصرفي الجزائري وذلك من خلال عرض تطور اهم الإصلاحات التي شرع في تنفيذها منذ الثمانينات وبداية التسعينات و تبنتها الجزائر لمسايرة الإتجاه العالمي خاصة موجة التحرر الإقتصادي التي عرفت اقتصاديات الدول و محاولة الجزائر تبني اقتصاد السوق ، و قد شملت هذه الإصلاحات عدة قطاعات و من بينها القطاع المالي و المصرفي، و كان لصدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الرغبة الواضحة في تحرير القطاع المصرفي و فتحه أمام المنافسة ، و كذا تم التطرق الى أهم التوجهات الجديدة للقطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة.

و تطرقنا في الفصل الرابع الى تقييم كفاءة أداء المصارف الجزائرية من خلال التطرق الى المفاهيم الأساسية و النظرية لتقييم الأداء و الكفاءة ، ليتم الانتقال الى تقييم وضعية المصارف على المستوى الكلي و الجزئي خلال الفترة 2005-2009 والتي عرفت تغيرات هامة، تمثلت في زيادة

انفتاح الدول على بعضها البعض في كل المجالات خاصة في المجال الاقتصادي والمالي و كذا زيادة حدة الأزمات على المستوى الدولي .

و قد خصص الفصل الخامس الى دراسة جوانب تكيف النظام المصرفي الجزائري لمواكبة التحولات العالمية حيث عمدت أغلب المصارف في الكثير من دول العالم لاعادة هيكلة عملياتها قصد التأقلم مع الواقع و الوضع الاقتصادي و المالي ، فأصبح من الضروري أن نلمس تاثيرات العولمة على المصارف الجزائرية غير الفعالة بسبب بقائها جامدة حول منتجات مصرفية قديمة و أيضا على البنوك الجزائرية مواجهة كل التحديات التي تواجهها لإتخاذ الخطوات المساعدة على الإنخراط في الإقتصاد العالمي، و مواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك العالمية، و ذلك من خلال إعادة صياغة إستراتيجياتها و إنتهاج سياسات أكثر تطورا و شمولاً بهدف ملاحقة الإتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي، و تطوير جودة خدماتها و رفع كفاءة أدائها، مما يعزز قدراتها التنافسية على المستوى الدولي.

النتائج:

- حدثت تطورات عديدة على الصناعة المصرفية العالمية من جراء العولمة، ومن بين هذه التطورات نجد عملية التحرير المالي التي زادت من تطور القطاع المصرفي مما أدى الى دخول وخروج الأموال ما بين الدول ؛
- عرفت البيئة المصرفية مجموعة من التحولات أثرت على المصارف المحلية و الدولية و من بين أهم هذه التحولات احتدام المنافسة بين البنوك ، تنويع الخدمات المصرفية و المالية ، الاتجاه نحو العمل المصرفي الالكتروني و ادخال الأساليب التكنولوجية و التقنية الحديثة التي تعتمد على شبكة الاتصالات، و كذا استفحال ظاهرة خروج الاموال الوطنية للخارج و انتشار الازمات المالية .
- تبين لنا على المستوى الكلي ان المصارف الجزائرية ذات قدرة محدودة في تمويل التنمية و هو ما جعل البنك المركزي يهدف الى تحقيق التنمية اكثر من المحافظة على قيمة العملة.
- ان المصارف الجزائرية ذات اصول صغيرة مما يجعلها قادرة على استيعاب مؤسسات مالية جديدة، و يلاحظ عليها ايضا ارتفاع درجة التركيز اذ تستحوذ المصارف العامة على حوالي 89% من اجمالي الاصول في نهاية 2009 مما يقلل من درجة المنافسة وكذا نقص كفاءة الوساطة المالية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية .
- على المستوى الجزئي فنجد ان المصارف العامة تستحوذ على اغلبية الاصول و الودائع وكذا القروض، و عرفت القروض ارتفاع مطردا من 2005 الى 2009 و هو ما ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية في الدولة، و توجه المصارف العام اغلب قروضها الى القطاع العام خلاف المصارف الخاصة التي توجه اغلب قروضها الى القطاع الخاص.

- و فيما يخص مؤشرات المردودية وكفاية رأس المال فتعتبر المصارف الخاصة أحسن بكثير من نظيرتها العامة بينما نجد ان نسب السيولة في المصارف العامة مرتفعة عن نظيرتها في المصارف الخاصة؛
- تعتبر المصارف الجزائرية غير قادرة على مواجهة المنافسة العالمية و تحديات العولمة نظرا لصغر حجم رؤوس اموالها بالإضافة الى ضعف التحكم في استخدام التكنولوجيا الحديثة و كذا عدم التزامها الكامل بمبادئ الشفافية و الافصاح.
- تبذل الجزائر مجهودات كبيرة من اجل محاولة مواكبة التطورات العالمية الجديدة في الساحة المصرفية من خلال القيام بتحديث وسائل الدفع و كذا تبني عمليات الصيرفة الالكترونية وسياسات الاندماج المصرفي و المصارف الشاملة الا انها بعيدة مقارنة مع المصارف الاجنبية؛
- يتوفر للقطاع المصرفي الجزائري العديد من الإمكانيات التي تسمح بتحقيق هدفه الأساسي والمتمثل في تمويل الاقتصاد و تلبية احتياجات الزبائن و حجز مكانة له ضمن المنافسة العالمية خاصة و أن التطورات العديدة التي نجمت عن العولمة أدت الى الضغط المستمر على المصارف الجزائرية.

التوصيات:

- إن التطورات و التغييرات المتتالية التي تعرفها البيئة المصرفية نتيجة إفرزات العولمة و أيضا لعمليات التحرير المالي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على المصارف المحلية الجزائرية مما يؤدي بها الى فقدان مكانتها في السوق و عليه يجب تبني التوصيات التالية:
- فتح الحدود أمام العمل المصرفي ، يتيح فرصة ممارسة العمل في أسواق جديدة ، و هذه احدى ميزات العولمة ، يجب ان يتهيأ القطاع المصرفي الجزائري للاستفادة منها ، و نأمل أن يتم تمكينه من هذه الاستفادة؛
 - تبني استراتيجية مصرفية شاملة تعمل قدر الامكان على تعظيم المكاسب من انفتاح الاسواق المالية ، من خلال رفع كفاءتها كنتيجة احتكاكها بالمصارف العالمية على الساحة المصرفية المحلية و الدولية و التقليل من الخسائر المحتملة و الناجمة عن المزايا النسبية التي اكتسبتها المصارف العالمية؛
 - ينبغي عل المصارف الجزائرية الإلتزام بمقررات لجنة بازل سواء مقررات لجنة بازل I أو II أو III للحد من حدوث الأزمات و الصدمات المالية ، والمخاطر التي تنتج عن هروب رؤوس الأموال الوطنية و الحد من انتشار ظاهرة غسيل الأموال؛
 - ينبغي على القطاع المصرفي الجزائري أن يواصل الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير المنظومة المصرفية، وتحقيق بيئة مناسبة و تهيئة مناخ استثماري يمكنان من توطن رؤوس الأموال سواء

- الداخلية أو الخارجية و تنمية العوائد و المحافظة عليها ، لأن هذه الإصلاحات تعتبر الركيزة الأساسية لإقامة قطاع مصرفي كفاً؛
- وضع الارضية القانونية الخاصة بالتعاملات الالكترونية، كالتوقيع الالكتروني و طرق الاثبات و تكيف القانون الجنائي ليستوعب الجرائم الالكترونية.
 - ضرورة التزام القطاع المصرفي الجزائري بمعايير العمل المصرفي العالمي حتى يكون النظام المصرفي في وضعية جيدة تؤهله للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؛
 - ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية جديدة تأخذ في الحسبان التغير المستمر في أوضاع السوق و ذلك بتبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي و الجودة المصرفية ، وضع قواعد حوكمة الشركات و الالتزام بها ، ضرورة الاندماج لخلق كيان مصرفي قادر على المنافسة سواء الداخلية أو الخارجية ؛
 - العمل على زيادة الأمن المصرفي و ذلك عن طريق تخفيض درجة المخاطرة والشك في المعاملات المصرفية و العمل على اصلاح نظم الرقابة و الاشراف بتبني نظام رقابة يتلائم و يتكيف مع التطورات و التحولات المتسارعة لذا لا بد من وضع متطلبات الرقابة على الصيرفة والتجارة الالكترونية.

آفاق البحث:

وبعد هذه التوصيات والإقتراحات التي قدمناها ، نشير إلى أنه واجهتنا إشكالات وأسئلة نراها صالحة لتكون نواة لبحوث قادمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

1. مستقبل الصيرفة الالكترونية في الجزائر؛
2. البورصات ودورها في حسين القطاع المصرفي.
3. حوكمة الشركات في المصارف الجزائرية-واقع و آفاق-.

I. المراجع باللغة العربية

أ. الكتب :

1. ابراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسيل الاموال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
2. احمد سليمان محمود حضاونة، المصارف الاسلامية، عالم الكتاب الحديث، الاردن، 2008 .
3. أحمد سفر، الدمج و التملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
4. احمد محمود احمد، تسويق الخدمات المصرفية، مدخل نظري تطبيقي، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2001.
5. أسامة أمين الخوالي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
6. الحسيني فلاح حسن عداي ، الدوري مؤيد عبد الرحمان عبد الله، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2000.
7. الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء المالي و المخاطرة، اليازوري، عمان الاردن، ط 1 ، 2011.
8. الرومي محمد أمين، التعاقد الالكتروني عبر الانترنت، طالأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.
9. السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
10. السيسي صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الاداء في المصارف و المؤسسات المالية، ط1 ، دار الوسام للطباعة و النشر، بيروت -لبنان، 1998.
11. الشراوي عبد الحكيم مصطفى ، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003.
12. محمد الصميدعي، ردينة عثمان، التسويق المصرفي، مدخل استراتيجي .كمي. تحليلي، دار المناهج، الاردن، ط 1 ، 2005.
13. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .
14. الغندور حافظ كامل، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، فكر ما بعد الحداثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003.
15. المفلاح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2006.
16. النجار فريد راغب، ادارة نظم التسويق مدخل الفعاليات المتوازنة، جامعة بنها، 1982.

17. باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبدالله وزميله ، الرياض ، دارالمريخ للنشر، 1987.
18. بشير شريف يوسف، رؤى العولمة و وهم العولمة، دار رؤى، عمان، ط 2004، 1.
19. بعيرة ابو بكر، التسويق و دوره في التنمية، ط 1، بني غازي، ليبيا، 1993.
20. جاسم حميد و اخرون، الاقتصاد الصناعي، ط 1، دار الكتاب للطباعة و النشر، بغداد، 1979.
21. جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، ط 1، 1999.
22. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.
23. حسن حجازي، آثار تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في اطار اتفاقيات جولة اورغواي على البنوك المصرية، معهد التخطيط القومي، 1995.
24. حسين شحادة حسين المعاملات المصرفية الالكترونية، كتاب الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية 2002 .
25. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيق الحوكمة في المصارف، مصر، 2005.
26. حمزة حسن كريم، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2010.
27. حمود بن سنجور الزدجالي، أضواء علة اتفاقية بازل و دور مؤسسات التقييم الدولية، المصارف العربية و النجاح في عالم متغير، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002.
28. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 1999.
29. رامز طنبور، فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
30. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية و فقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات GATS، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
31. رضا صاحب ابو حمد ، ادارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر - ، دار الفكر ، الاردن ، 2002.
32. رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، دمشق، 2007.
33. زكي رمزي، العولمة المالية، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1999.
34. زكي رمزي، محنة الديون وسياسات التحرير، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991.

35. سلمان ابوزياب ، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية، الإسكندرية، 1996 .
36. سويلم محمد، ادارة المصارف التقليدية و المصارف الاسلامية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1998.
37. زهير بشنق، العمليات المالية و المصرفية الالكترونية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006.
38. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992.
39. شاكر فؤاد، الاطار الجديد المقترح لكفاية رأس المال و القضايا المطروحة أمام الجهات الرقابية و المصارف العربية، المصارف العربية و العودة الى المستقبل، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002.
40. صادق جلال عبد العظيم، ماهي العولمة، منظمة التربية و الثقافة و العلوم، ندوة تونس، نوفمبر 1996.
41. صباح محمد ابو تايه، التسويق المصرفي بين النظرية و التطبيق، دار وائل، عمان الاردن، 2008.
42. صلاح الدين حسن السيسي ،"التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد ، دار الوسام للطباعة و النشر، 1998.
43. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، طبعة 2002.
44. طارق عبد العال حمادة، التجارة الالكترونية: المفاهيم، التجارب، الخدمات، الابعاد التكنولوجية و المالية و التسويقية و القانونية، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، 2003.
45. طلعت أسعد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكنتات مؤسسات الأهرام، القاهرة، 1998.
46. عادل المهدي، التمويل الدولي ، مكتبة العربي، 1992.
47. عبد الحليم محيسن، أضواء على الاتفاقية العامة للتجارة و التعريف، جمعية رجال الاعمال الاردنيين، الاردن .
48. عبد الرحيم عاطف جابر طه، تنظيم وادارة البنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007.
49. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، طلال محمود، تقييم المشاريع الاقتصادية، ط2، جامعة الموصل، العراق، 1999.
50. عبد الله خالد أمين، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر ، ط 6، الاردن، 2009.

51. عبد المطلب عبد الحميد ، الجات و آلية منظمة التجارة العالمية من جولة أورغواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
52. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها و تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
53. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.
54. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
55. عبد السلام أبوقحف، اقتصاديات الإدارة و الإستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
56. عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات و منظمة التجارة العالمية، دار الكتاب و الوثائق المصرية، مصر، بدون سنة نشر.
57. عبد القادر علاء نعيم وآخرون، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك، دار البداية، عمان، 2009.
58. عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين ، أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العلمي ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ، 2000.
59. علاء فرحان طالب، ايمان سيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
60. علاء طالب و اخرون، المزيج التسويقي المصرفي و اثره في الصورة المدركة للزبائن، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2010.
61. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان طبعة 1999.
62. غنيم أحمد محمد، ادارة البنوك - تقليدية الماضي و الكترونية المستقبل - ، المكتبة العصرية ، مصر، ط1 ، 2007.
63. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، ط2 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 1998.
64. فؤاد موسى ، الرأسمالية تجدد نفسها سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب، الكويت 1990.
65. فلاح كاظم المحنة، العولمة و الجدل الدائر حولها، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2002.
66. فليح حسن، تقييم الاداء في الانشطة الانتاجية، دار الرسالة، بغداد، 1980.
67. فليح حسين حلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، 2010.

68. فضالة ابو الفتوح علي، التحليل المالي، ادارة الاموال، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1989.
69. فهد نصر حمود مزان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفا للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2008.
70. كراحة عبد الحميد، الادارة و التحليل المالي اسس و مفاهيم و تطبيقات، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
71. مانسفيد إدوين، الاقتصاد التطبيقي في إدارة الاعمال، ترجمة جورج فهمي رزق، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، 1999.
72. مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة - الهيكل و التصميم - ، دار وائل للطباعة و التوزيع، عمان، 1999.
73. محسن أحمد الخضيرى، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، مصر، طالأولى، 2000.
74. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، القاهرة، 1981.
75. محسن أحمد الخضيرى، العولمة : مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية .
76. محمد الاطرش، العرب و العولمة ما العمل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 1997.
77. محمد البناء، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2008.
78. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت 1962.
79. محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة: مراجعة استقصائية قضائية- مراجعة الأداء البيئي- مراجعة حوكمة الشركات- جودة المراجعة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011.
80. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية - البورصة و البنوك التجارية - الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
81. محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 2003.
82. محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
83. محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية، دار الكتاب القانونية، مصر، 2007.

84. محمد عزت عبد الحميد، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1967.
85. محمد نبيل إبراهيم ، علي حافظ ، النواحي العالمية لسياسات البنوك التجارية ، دار النهضة العربية ،الإسكندرية ،1982.
86. محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000
87. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
88. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
89. محمود يونس محمد ، عبد النعيم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، لبنان، بدون تاريخ نشر .
90. منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مجدا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.
91. نادر عبد العزيز شافي، المصارف و النقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، 2007.
92. ناجي معلا، الاصول العلمية للتسويق المصرفي، بدون دار نشر ط 3 عمان الاردن، 2007 .
93. نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية - اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي - الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.
94. هانس - بيترمارتن-هارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس علي، فح العولمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت، 1998.
95. هشام جبر، التسويق المصرفي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ط 3 ، 2007.
96. وصفي النعسة، التسويق المصرفي، دار كنوز المعرفة العلمية، ط1 ، عمان، 2009.
97. و صفي عبد الرحمن النعسة، التسويق المصرفي، دار كنوز المعرفة، عمان ، 2011.
98. يوسف حسن يوسف، العولمة و الاقتصاد الدولي، المركز القومي للاصدارات القانونية، بدون بلد نشر، 2009.
- ب. الرسائل الجامعية :
1. أحمد يوسف كلبونة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الاردنية، أطروحة دكتوراة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الاردن، 2008 .

2. احمد طه العجلوني، اثار العولمة المالية على المصارف الاسلامية الاردنية و الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراة في الفلسفة تخصص تمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004 .
3. الباز هبة محمود الطنطاوي، التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و استراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع اشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003.
4. الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية - حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006-2007.
5. الطراونة علاء الدين عوض ، تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، رسالة الماجستير في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، المملكة الأردنية الهاشمية، أوت 2004.
6. القطب محي الدين، التحليل الاستراتيجي و اثره في قياس الاداء المالي، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية الاردنية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1996.
7. بن بحان محمد ، العولمة المالية و أثرها على اقتصادات الدول العربية - دراسة حالة الجهاز المصرفي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005.
8. بطاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006 .
9. بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، البليدة 2005.
10. بورمة هشام ، النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية ، رسالة ماجستير ، جامعة سكيكدة، الجزائر ، 2008-2009.
11. بريس عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006 .
12. جليد نور الدين ، تطوير وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.
- 13.خالدي الهادي ،نظرة جديدة للهيمنة في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية ، جامعة الجزائر ،معهد العلوم الإقتصادية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة 1995.

14. خالد عبد المصلح عمايرة، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية، دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الاردن (1994-2003). أطروحة دكتوراة غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الاردن، 2005.
15. ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009.
16. سامية نرالي، التأهيل المصرفي للخصوصية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة، 2004-2005.
17. سلام عبدالرزاق، اثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
18. شايب محمد ، أثر تكنولوجيا الاعلام و الاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية " دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بسطيف "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2006-2007.
19. شمولول حسينة، أثر استقلال البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
20. صلاح الدين الصالح، الاثار المتوقعة لاتفاقية الجاتس على القطاع المصرفي الاردني، أطروحة ماجستير، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، 1998.
21. قرشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة، 1994 - 2003، رسالة دكتوراة ، جامعة الجزائر، 2006.
22. عبد الرحيم وهبية ، احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
23. عبد الفتاح العبدالات ، معوقات التوسع في الصيرفة الالكترونية دراسة حالة على البنوك الأردنية، اطروحة دكتوراة غ م، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الاردن، 2006.
24. عفاف اسحاق محمد ابوزر، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الاردني، اطروحة دكتوراة كلية الدراسات الادارية و المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الاردن، 2006.
25. فلياشي سامية، الانتقال من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

26. قانة زكي، "الإصلاحات النقدية والمالية وآثارها على الجهاز المصرفي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.
27. دريس رشيد، استراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.
28. محمد نور الدين محمادي، الجهاز المصرفي و إصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
29. مكايي هبة الله، الآثار الاقتصادية الكلية لأزمات القطاع المصرفي في ظل اتباع سياسات التحرير المالي في الدول النامية مع اشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة و ادارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر، 2006.
30. هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2009.
- ت. المجالات و التقارير :
1. اتحاد المصارف العربية، العولمة المصرفية، العدد 239، المجلد العشرين، 2000.
 2. اتحاد المصارف العربية، ملخص موسوعة بازل II الجزء السادس دليلك الى التعديلات على بازل II لمواجهة الازمة المالية العالمية، النشرة المصرفية العربية، بيروت، حزيران/يونيو 2010.
 3. أحمد باشي، دور الجباية في محاربة التلوث، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 09، 2003.
 4. أحمد عاطف محمد، دراسة اختبارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و فعالية عملية تدقيق الحسابات في الاردن، مجلة الدراسات المالية و التجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الاول.
 5. افاق الاقتصاد العالمي، الاسكان و الدورة الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ابريل 2008.
 6. البشتاوي سليمان حسين، إطار عملي لجمع المقاييس المحاسبية المالية و غير المالية (التشغيلية) للأداء في ضوء المنافسة و عصر المعلوماتية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 20، العدد 01، 2004.
 7. البنك الاهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس و الخمسون، مصر، 2003.

8. البنك الاهلي المصري، الاطار المفتوح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال،
النشرة الاقتصادية، المجلد 254، العدد الاول ، القاهرة، 2001.
9. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006.
10. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007.
11. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008.
12. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009.
13. الجابري محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، العدد 228 ، فبراير 1998.
14. الجميل سرمد كوكب، تقويم كفاءة العملية المصرفية تعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين للفترة 1965-1983 ، تنمية الرافدين العدد 26، العراق.
15. العولمة قصة وراء الأعداد، التمويل والتنمية، واشنطن، مارس 2002.
16. الفيومي نضال احمد، الكور عز الدين مصطفى، كفاءة التكلفة و الربح في البنوك التجارية الاردنية، طرق معلمية و غير معلمية لتقدير الكفاءة، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 35، العدد 01، 2008.
17. الكور عز الدين مصطفى و الفيومي أحمد نضال، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 3، العدد3، 2007.
18. الاندماج و الاستحواذ الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة ، مجلة بحوث الاستثمار ، شركة الراجحي للخدمات المالية، المملكة العربية السعودية ، ديسمبر 2008.
19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009 .
20. المجلة العربية للادارة، الصيرفة الالكترونية في المصارف التجارية الاردنية دراسة تطبيقية لدور الخصائص الشخصية، المعوقات ومقومات النجاح، مج 30، ع 1 يونيو/حزيران 2010.
21. المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة، مصر.
22. النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون، 2003 .
23. أندرو بيرغ، كاثرين باتيللو، تحدي التنبؤ بأزمات الاقتصادية ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2000.
24. بالهاشمي جيلالي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق، العدد 4-2005، جمعية آفاق اقتصادية، جامعة سعد دحلب-البلدية، الجزائر.

25. بالمر ادريان، مبادئ تسويق الخدمات، ترجمة محمد زاهر دعبول، محمد ايوب، سلسلة الرضا للمعلومات 214، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 2003.
26. تقرير مجلة The Banker لسنة 2010.
27. جبردها وسلر ، عولمة التمويل ، التمويل و التنمية ، واشنطن مارس 2002.
28. جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرون، ترجمة سمير كريم، ط 3 ، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ، واشنطن، 2003.
29. جمال الدين زروق وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الازمة المالية العالمية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2009.
30. حداد وهيب، قياس الأداء بطاقات الأداء المتوازن ومعايير الأداء الأساسية، الاساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مارس 2007.
31. كفاءة البنوك العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 104 يونيو /حزيران 2011.
32. ديلا توفيا توفيا، قضايا في الاصلاح المالي، صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل و التنمية، مجلد 25، عدد1996.
33. زكي رمزي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية الجزائر ، العدد الثاني 2000.
34. زباط عبد الحميد ، الشراكة الاورو- متوسطة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، السداسي الثاني 2004.
35. سامية العنزي، مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي، مجلة علوم انسانية ، السنة الخامسة، العدد 36، شتاء 2008.
36. صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، 2002.
37. صندوق النقد العربي، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية، ديسمبر 2008.
38. طلفاح أحمد ، الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية ، المعهد العربي للتخطيط ،أفريل 2005.
39. عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج و التملك الاقتصاديان المصارف نموذجاً، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2007.

40. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية المالية، وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 35، رقم 02، 1997.
41. كاترين ل . كوشتا هلبينج و اخرون، تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية و المساعدة و الانتقالية، مركز المشروعات الدولية، مارس 2002.
42. م ايهان كوزلا، واسوار براساد، تحرير قيود رأس المال، التمويل والتنمية، سبتمبر 2004.
43. مجهول صاحب المقال: ما هي الإيجابيات والسلبيات من دمج المصارف الكبيرة مع بعضها البعض البيان، البيان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، العدد 368، يوليو 2002 .
44. مصرف سوريا المركزي، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، سوريا، 2009/04/01.
45. ميديا بنك ،المجلة الداخلية لبنك الجزائر، العدد 76.
46. نصولي صالح و اندريا شاختر، تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية، التمويل و التنمية، واشنطن، سبتمبر 2002 .
47. بنك الاسكندرية، مشروع الاطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل، النشرة الاقتصادية، 1999.
48. جعفر محمد العمران، دعائم بازل 2 ارشادات تحديد ادارة المخاطر، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت اكتوبر 2009.
49. البنوك في الاردن، قواعد بازل III تساعد على تقليل تكاليف الازمات المالية المقبلة، جمعية البنوك في الاردن، الاردن، ايلول 2010.
50. اتحاد المصارف العربية، اين بازل II من الازمة المالية العالمية، آذار مارس 2009.
51. مجهول صاحب المقال ، عين العاصفة ، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2002.
52. 21 مليون مشترك في الهاتف النقال ، يومية الخبر ، العدد 4966 ليوم 20 مارس 2007 .
53. نجوى عبد الله سمك، كفاءة البنوك المصرية في مواجهة المنافسة العالمية، جامعة القاهرة.
54. احمد بريهي العلي، قطاع المال في العالم تغير المؤسسات و الاسواق المالية والسباق للاتمان المصرفي، مارس، 2009.
55. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، 2010.

الملتقيات و المؤتمرات :

1. امينة شبانة، أثر تطبيق قواعد الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات على أداء البنوك المصرية، من ابحاث المؤتمر العلمي السنوي الاول لكلية التجارة، جامعة عين شمس، بعنوان تحرير تجارة الخدمات وتأثيرها على الاقتصاد المصري، القاهرة، افريل 2000.
2. اتحاد المصارف العربية، الدمج المصرفي، ابحاث و مناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992.
3. السكارنة بلال خلف، خطط الطوارئ و دورها في ادارة الازمات المالية، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثالث، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات و الافاق المستقبلية، 28-29/04/2009، كلية العلوم الادارية و المالية، جامعة الاسراء، الاردن.
4. الماضي محمد المحمدي، مداخل قياس الاداء في القطاع الخاص و تطبيقاتها على القطاع العام و الحكومي " ندوة الاساليب الحديثة في قياس الاداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مارس 2006.
5. بلوج بولعيد، المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22/23 افريل 2003.
6. تشام فاروق ، أهمية الاصلاحات المصرفية و المالية في تحسين أداء الاقتصاد ، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية ، بشار ، الجزائر ، 2004.
7. رمضان علي الشراح، بدر جاسم الفيكاوي، التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في الكويت، مؤتمر العولمة وابعادها الاقتصادية، جامعة الزرقاء الاهلية، الزرقاء، 08-10 آب 2000.
8. ساعد مرابط، اسماء بلميهوب، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، نوفمبر 2006.
9. سلوى العنترى، الاتفاقية الدولية متعددة الاطراف لتحرير الخدمات المالية، اعمال ندوة منظمة التجارة العالمية و مصالح شعوب الجنوب، القاهرة، اكتوبر 2001.
10. سمية القبيلوني، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات الكلاسيكية) ، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق حول الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية،

- جامعة بيروت، الجرائم المتعلقة بأعمال المصارف ج 3 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 1 ، 2002.
11. شول شهرة،مدوخ ماجدة،" الصيرفة الالكترونية : ماهيتها- مخاطرها- حمايتها"، مداخلة مقدمة إلى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة،مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل- الجزائر، يومي06/07جوان2005.
12. عبد الرحيم شيببي وبن بوزيان جازية، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، بشار ،الجزائر، 24-25 أبريل 2006.
- 13.فانقة الرفاعي، الاتفاقية العامة للخدمات المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي في الدول العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،جامعة القاهرة، 1997.
14. فوزي سميحة، تقييم حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر العربية، ورقة عمل، 2003.
15. قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان 13-14 آذار 2009.
16. قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر- الملتقى الدولي الرابع حول الازمة المالية العالمية الراهنة و انعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2009/12/09، جامعة الجزائر.
17. قدي عبد المجيد ، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، في المؤتمر العلمي الثالث حول ادارة منظمات الاعمال والتحديات العالمية المعاصرة، 27،29 نيسان 2009، كلية العلوم الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن .
18. مصيطفى عبد اللطيف ، بلعور سليمان ، النظام المصرفي بعد الاصلاحات ، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية و الممارسة التسويقية ، بشار ، الجزائر ، 2004.
19. محمد عبد الحليم عمر، قراءة اسلامية في الازمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة الازمة المالية العالمية من منظور اسلامي، وتأثيرها على الاقتصادات العربية، جامعة الازهر، 2008/10/11.
20. محمد بوهزة ، تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية ، جامعة سطيف ، 2004.

21. هشام البساط، نظريات الدمج المصرفي، في كتاب الدمج المصرفي، ابحاث و مناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992.
22. هناء محمد كرامة، النظام الاقتصادي الجديد و العولمة، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي السادس لكلية الحقوق - جامعة المنصورة بعنوان: التأثيرات القانونية و الاقتصادية و السياسية للعولمة في مصر و العالم العربي، القاهرة، مارس 2002.

القوانين و المراسيم :

1. الجريدة الرسمية ، العدد 01 ، بتاريخ 03 - 01 - 1993 .
2. الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 28 فيفري 2001.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16 ، السنة 23 رمضان 1415 ، الموافق ل : 18 - 04 - 1990 .
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 الصادرة بتاريخ 01 ماي 1985 .
5. الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المعدل والمتمم لقانون 10/90 .
6. الأمر 11/03 المؤرخ 27 جمادى الثانية عام 1424 هـ الموافق 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض .
7. القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12-01-1988 المعدل و المتمم للقانون رقم 86-12 و المتعلق بالنظام الجديد للبنوك و القرض .

المراجع الاجنبية:

1. Abdelhamid Hadj Arab، "Les Risques Lies Aux Systèmes De Paiement"، Media Banque، Le Journal Interne De La Banque D'Algérie، N°81، Décembre 2005/Janvier 2006.
2. Alamgir، **Corporate Governance: A Risk Perspective**، paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development، a conference organized by the Egyptian Banking Institute، Cairo، May 7-8/2007.
3. American chamber of commerce in Egypt information technology in Egypt، April. 2005.
4. Andrew J.Cornford، **Notes on A Possible Multilateral Framework For International Trade in Banking Services**، UNCTAD.
5. ARTHUIS Jean، Rapport d'information sur le rôle des fonds souverains، SENAT session ordinaire de 2006-2007.
6. Asli Demirguc-Kunt and Enrica Detragiach، **The Determination Of Banking Crisis In Developing and Developed Countries**، IMF Staff Paper، March، 1998.
7. Ben Halima Ammour، **le système bancaire Algérien**، édition Dahlab، Alger، sans date.
8. "Evolution Economique Et Monétaire En Algérie"، Rapport 2001.
9. Gerad Caprio، Patrick Honohan and Joseph، **FINANCIAL**

- LIBERALIZATION: HOW FAR? HOW FAST?** WTO, Special studies, July 1999.
10. Global Financial Stability Report, IMF, Mar 2009.
 11. Hashem Moustafa shérif et Srhouchi Ahmed, **La Monnaie Electronique**, Edition Eyrolles, Paris, 1999.
 12. Hopkins, Willie, and Shirley A Hopkins, **Strategic planing financial preformance relation in banks: a casual examination**, Strategic risk management journal, 1997.
 13. Jason Allen & Ying Liu, **Efficiency and economies of scale of large Canadian banks**, working paper, Bank of Canada, may 2005.
 14. Jill.L Wetmore and John. R. Brick. **The Basi Risk Component of Commercial Bank Stock Rituns**. Journal of Economics and Business. 1998.
 15. "Les Existence D'une Economie Moderne Et Perforante", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N° 76, Février/Mars 2005.
 16. Levitt, Theodore, **Marketing Intangibles**, harvard Busines Review, May-June, 1981.
 17. Lewis, Barbara R, and Others, **Service Quality: Students Assessment of Banks and Building Societies**, International journal of Bank Marketing, MCB University Press. 1994, Vol, 12, NO4.
 18. Marsh J.R and Wild D.G, **Practice of Banking**, London, Publishing, Lit, 28 Long Aeye, 1985.
 19. " Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement" , Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005.
 20. Philipp Härle, **Banking & Securities, Basel III: What the draft proposals might mean for European banking**, McKinsey & Company, April 2010.
 21. Roberto Steiner and Adolfo Barajas, **Foreign Investment in Colombia s Financial Sector**, IMF, Washington, April, 1999.
 22. SENAT ARTHUIS Jean, **Rapport d'information sur le rôle des fonds souverains**, session ordinaire de 2006-2007.
 23. Simon H.Kwan, **The X-efficiency of commercial banks in Hong Kong**, Federal reserve bank of San Francisco review, December 2001.
 24. Treasury Board of Canada Secretariat: **Quality Service –Guide XI-effective Complaint management**, Canada, 1995.
 25. WTO Focus: **World Trade Organization**, Newsletter, September. 1997.
 26. Yoichiro Ishihara, **Quantitative Analysis Of Crisis: Crisis Mentification and Causality**, World Bank Policy Research Working Paper, World Bank, May 2005.

المواقع الإلكترونية:

1. WWW.BIS.ORG
2. www.amf.org.ae
3. <http://www.wam.org.ae>
4. <http://www.thebanker.com/Banking/Vikram-Pandit-s-Citi-Vision>
5. www.ityarabic.org/e-businers
6. www.bank.org/arabic/period
7. <http://www.arab-api.org/course24/pdf/c24-1-1.pdf>